



شُؤُون اجتماعية

العدد السابع والثلاثون - السنة العاشرة - ربیع - ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م

* تأثير العمالة الوافدة على التنشئة الاجتماعية للطفل القطري.

د. أمينة علي الكاظم.

* رأي المرأة حول العمل التطوعي في قطر (دراسة استطلاعية).

سبیکة محمد الخاطر.

* ادارة وتنظيم الاشراف الفني في الامارات العربية المتحدة

والكويت (دراسة مقارنة).

د. صلاح عبد الحميد مصطفى.

* الطاقة والبيئة وضرائب الكربون في الدول الصناعية.

د. ماجد عبدالله المذيف.

* اتجاهات الشباب نحو التعليم والعمل في المجتمعات الخليج العربي.

د. محمود أحمد موسى.

* الصعوبات التي تواجه احلال النساء في الوظائف الادارية العليا في منطقة

الخليج العربي.

د. منيرة أحمد فخرو.

جمعية المجتمعين (منبر اجتماعي ثقافي ووطني)

جمعية ذات نفع عام أشهرت بالقرار الوزاري رقم ٢/٧٦ لسنة ١٩٨١ وبدأت نشاطها في ١٩٨١/١١/٩ وتهدف إلى:

- رعاية مصالح العاملين في الميدان الاجتماعي.
- العمل على رفع المستوى المهني للعاملين في المجال الاجتماعي بشتى الوسائل والأساليب والعمل على تطوير المهن الاجتماعية لخدمة الأهداف الاجتماعية للمجتمع.
- نشر التوعية والثقافة الاجتماعية بين جميع فئات المجتمع بشتى الوسائل المتاحة بغرض تحقيق أفضل قدر من التماسك والاستقرار والتكامل الاجتماعي بالتعاون مع الهيئات الرسمية والتطوعية الأخرى.
- تعنى الجمعية بإجراء البحوث والدراسات بهدف تحديد حجم المشكلات والظواهر الاجتماعية التي قد تعيق سبل التطور الاجتماعي لمجتمعنا وتبني السياسات التي تعين في التغلب عليها واقتراح الوسائل والحلول المناسبة لها.
- الإسهام في تقديم وجوه الرعاية الاجتماعية للأفراد والجماعات الذين لا تسمح لهم ظروفهم بالاستفادة الكاملة من الخدمات الحكومية أو الذين يحتاجون إلى رعاية أعلى مستوى وأكثر تخصصاً كالمعاقين والمسنين والأحداث والأيتام ومجهولي الأبوين.
- تقديم الخدمات المالية والاجتماعية والثقافية للأعضاء.
- تبادل المعلومات والخبرات المهنية مع الجمعيات المشابهة الدولية والعربيّة والجمعيات المختصة في المجالات الاجتماعية بشتى الوسائل والسبل ومنها إقامة المؤتمرات المحلية وحضور المؤتمرات العربية والدولية وإصدار الكتب والمجلات وغير ذلك بإقامة الندوات والحلقات الدراسية.

للأفراد سنوياً

٤٠ درهماً	في الإمارات
١٥ دولارات	في الوطن العربي
٢٠ دولاراً	في الخارج

للمؤسسات سنوياً

١٠٠ درهم	في الإمارات
٤٠ دولاراً	في الخارج

الأسعار: الإمارات ١٠ دراهم، البحرين دينار واحد، الكويت دينار واحد، قطر ١٠ ريالات، السعودية ٥ ريالات، عمان ريال واحد، اليمن الشمالي ١٠ ريالات، اليمن الجنوبي دينار واحد، ج.م.ع. ٥١ جنية، لبنان ٢٠٠ ليرة، سوريا ٢٠ ليرة، السودان ٥ جنيهات، ليبيا ٦٠ قرشاً، الجزائر ١٠ دنانير، تونس دينار، المغرب ٧ دراهم، الأردن ٣ دنانير، العراق واحد، الدينار.

للسنة المالية

٤٠ درهماً	في الإمارات
١٥ دولارات	في الوطن العربي
٢٠ دولاراً	في الخارج

للسنة المالية

٤٠ درهماً	في الإمارات
١٥ دولارات	في الوطن العربي
٢٠ دولاراً	في الخارج

محله فصلية علمية محكمة
شئون اجتماعية شؤون اجتماعية شؤون اجتماعية شؤون اجتماعية

رئيس التحرير: د. عبد الخالق عبد الله

مدیر التحریر: د. سليمان موسى اجسام

د. حسين فهيم

د. علي الشرهان د. محمد حور

د. محمد المطوع **د. موزة غباش** **المحلة تعرّف عن رأي كاتبها** **جميع الآراء الواردة في هذه** **بيان شؤون اجتماعية شؤون اجتماعية** **بيان شؤون اجتماعية شؤون اجتماعية** **بيان شؤون اجتماعية شؤون اجتماعية**

د. أمنة خليفة

٣٧٤٥ - ص : ب جم المaslalat ترجمة باسم رئيـس التحرير - **شـؤون اجتـماعـية شـؤون اجـتمـاعـيـة**

الامارات العربية المتحدة (الشارقة) هاتف ٥٤٨٦٦١ جمعية الاجتاعين
شئون اجتماعية شئون اجتماعية شئون اجتماعية شئون اجتماعية

شُؤون اجتماعية

مجلة فصلية علمية محكمة تعنى بالدراسات الإنسانية

العدد السابع والثلاثون - السنة العاشرة - ربیع - ١٤١٣ م - ١٩٩٣ هـ

* الافتتاحية

٢

* بحوث ودراسات

٥	١ - تأثير العمالة الوافدة على التنشئة الاجتماعية للطفل القطري د. أمينة علي الكاظم.
٢٩	٢ - رأي المرأة حول العمل التطوعي في قطر (دراسة استطلاعية) سبیکة محمد الخاطر.
٥٧	٣ - ادارة وتنظيم الاشراف الفني في الامارات العربية المتحدة والكويت (دراسة مقارنة) د. صلاح عبد الحميد مصطفى.
١٠٩	٤ - الطاقة والبيئة وضرائب الكربون في الدول الصناعية د. ماجد عبدالله المنيف.
١٥٥	٥ - اتجاهات الشباب نحو التعليم والعمل في المجتمعات الخليج العربي د. محمود أحمد موسى.
١٨١	٦ - الصعوبات التي تواجه احلال النساء في الوظائف الادارية العليا في منطقة الخليج العربي د. منيرة أحمد فخرو

* آراء وأفكار

٢١٧	١ - المرأة وال التربية في الامارات العربية المتحدة د. أمنة خليفة.
٢٢٩	٢ - دور الفتاة العربية في رفع المستوى الاجتماعي الاقتصادي للمجتمع د. فيصل غرابية.

* عروض الكتب

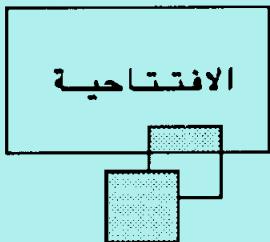
- ٢٣٩ ١ - الديمocrاطية في الميزان
..... تأليف: محمد أحمد المحجوب.
..... عرض: تجاني شداد.
- ٢٤٩ ٢ - الديمocratie أولاً... الديمocratie دائمًا
..... تأليف: د. عبد الرحمن منيف.
..... عرض د. محمد فريد حجاب.

* تقارير وندوات ومؤتمرات

- ٢٦١ ١ - ندوة تحديات الديمocratie - سبتمبر ١٩٩٢
..... الصحفيون المتحدون.
- ٢٧٧ ٢ - نداء عمل حول البيئة والتنمية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
..... ندوة البيئة والتنمية.
- ٢٨١ ٣ - الوثيقة الختامية
..... ندوة حقوق الإنسان في العالم والوطن العربي
- ٢٨٥ ٤ - المؤتمر العلمي الخامس للخدمة الاجتماعية
..... يوسف شراب.

* ببليوغرافيا شؤون اجتماعية

- ٢٩٣ ١- ببليوغرافيا مختاره
..... أحمد عبدالحميد عدوى.



كان عام ١٩٩٢ عاماً فاصلأً ومختلفاً ومتميزاً، وسيتوقف التاريخ طويلاً عند أحداث هذا العام، وسيتذكر بشكل خاص ذلك العدد الضخم من الانتخابات التي جرت خلاله، والتي جعلت من عام ١٩٩٢ عام الانتخابات والحريريات.

لقد شهد عام ١٩٩٢ أكبر عدد من الانتخابات الحرة في كل التاريخ الإنساني. إن عدد الانتخابات التي جرت خلال هذا العام غير مسبوق في التاريخ ويزيد على عدد الانتخابات التي جرت خلال أي فترة تاريخية أخرى. فخلال ١٩٩٢ جرى أكثر من ٥٠ انتخاباً، أي بمعدل انتخاب واحد في كل أسبوع من أسابيع هذا العام. لذلك كانت أخبار وأنباء هذه الانتخابات هي الأخبار والأنباء الطاغية على كل الأنباء الأخرى. كانت أخبار الانتخابات تأتي من الشرق والغرب، ومن الشمال والجنوب على السواء. كانت الانتخابات متداقة ومتواصلة وملازمة لكل أيام السنة، وكانت تجرى في كل بقعة من بقاع الأرض وفي كل قارة من القارات الكبرى. بدأ عام ١٩٩٢ بضجيج الانتخابات الرئاسية الأمريكية التي أخذت تتتصاعد وتطفى على الانتخابات البرلمانية والتشريعية والتكميلية والفرعية الأخرى لينتهي مع انتهاء الانتخابات الأمريكية في نهاية العام.

لم تكن الانتخابات الرئاسية الأمريكية هي الوحيدة، كما لم تكن الانتخابات البريطانية، والفرنسية، والإيطالية، واليابانية، هي الانتخابات المهمة في عام ١٩٩٢. لم تعد الانتخابات خلال هذا العام مقتصرة على الدول الغنية والمتقدمة، والتي كانت تحكر في السابق الانتخابات وتدعي أنها الدول الديمقراطية الوحيدة في العالم. لقد أكد عام ١٩٩٢ أن الانتخابات لم تعد من اختصاص شعوب هذه الدول دون غيرها،

فالانتخابات أصبحت تمارس من قبل معظم الدول الكبيرة والصغيرة، الفنية والفقيرة، المتقدمة والمتخلفة والمهيمنة والتابعة، عام ١٩٩٢ هو عام عالمية الانتخابات.

إن قائمة الدول التي أجرت انتخابات خلال ١٩٩٢ هي قائمة غير اعتيادية. خاصة وان أكثر دول العالم سلطوية ودكتاتورية ومعاداة للحربيات في السابق، أخذت تتنافس على اجراء انتخابات ديمقراطية وحرة خلال هذا العام. لقد قررت دول مثل البنما، واوكرانيا، وانجولا، ومنغوليا، ونيجيريا، وليبيريا، وموزمبيق، والسلفادور، وموريتانيا، وكمبوديا، والتي كانت وإلى وقت قريب من أبرز قلاع السلطوية والعسكرافية في العالم، الانضمام إلى قائمة الدول الحرة عام ١٩٩٢؛ لماذا اختارت كل هذه الدول عام ١٩٩٢ بالذات للانتقال من حالة الدكتاتورية والفردية والسلطوية إلى حالة الديمقراطية والحرية والمشاركة السياسية؟

يعتقد بعضهم أن هذا الانتقال العالمي نحو الديمقراطية تأكيد على فشل واحراق الدول السلطوية والفردية في تلبية الاحتياجات الأساسية للأفراد، وأخرون يعتقدون أن هذا الانتقال الجماعي للديمقراطية يؤكد بروز الطبقة الوسطى والمتعلمة كقوة سياسية كاسحة تتطلع للمشاركة وطالباً باحترام حقوقها وحربياتها التي كانت تصادر وتنتهك دون وجه حق. فيما يعتقد بعضهم الآخر ان الانتقال إلى الديمقراطية هو تعبير عن انتصار كوني للفكر الليبرالي والنموذج الليبرالي الذي برع منتصراً في الصراع الأيديولوجي بين الشرق الاشتراكي والغرب الرأسمالي.

لكن مهما كانت الأسباب، فإن الزخم الانتخابي الذي شهدته ١٩٩٢ يستحق التوقف والتأمل لأنه جعل من هذا العام عاماً فاصلأً ومتميزاً في التاريخ، لماذا شهد هذا العام مثل هذا الزخم الانتخابي؟ ما هو السر وراء اندفاع دول العالم لاجراء انتخاباتها خلال عام ١٩٩٢؟ ثم ماذا بعد عام الانتخابات؟ هل سيستمر الزخم الانتخابي خلال عام ١٩٩٣؟ هل ستستمر وتتصاعد موجة الديمقراطية والحرية خلال عام ١٩٩٣، أم أنها ستهدأ وستتراجع لتؤكد ان ١٩٩٢ هو بحق عام استثنائي في التاريخ الإنساني؟

كانت الامارات تتجه عكس التاريخ خلال عام ١٩٩٢ . فخلال هذا العام غاب المجلس الوطني الاتحادي عن الحياة السياسية . وكان ملفتاً للانتباه ان أحداً لم يكن يكرث لهذا الغياب، أو يناقش أسباب تعليق المجلس، أو يظهر الحد الأدنى من القلق تجاه هذا التراجع في المشاركة السياسية . لقد اعتقد البعض ان القيادة السياسية في الامارات انتهت موجة الديمقراطيات خلال عام ١٩٩٢ لاجراء مراجعة نقدية شاملة لدور المجلس الوطني، وبالتالي إيجاد صيغة جديدة تحول المجلس الوطني إلى برلمان منتخب ذي صلاحيات تشريعية تتناسب مع مطالب شعب الامارات، الذي أكد باستمرار عمق الولاء والاخلاص للوطن . لكن وبعد تعليق دام أكثر من عام عاد المجلس الوطني بـ ٢٧ عضواً جديداً ورئيساً جديداً، وبمبني جديد أيضاً، بيد انه ظل بنفس الصلاحيات الاستشارية المتواضعة وبنفس القيود الدستورية التي تحدد دوره في مجرد رفع التوصيات لمجلس الوزراء الذي بإمكانه أن يأخذ بها أو لا يأخذ.

مهما كانت الصلاحيات، فإن وجود المجلس مهم . ولاينبغى التقليل من أهميته. انه مهم لأنه سلطة من السلطات الدستورية ولأنه شكل من أشكال المشاركة، إن المجلس الوطني هو مكسب وطني، يمكن أن يتطور من خلال الاحتضان الشعبي، والاتصال المستمر وال دائم باعضائه الذين هم نواب الشعب، وعليهم تقع مسؤولية الارقاء بآدائهم، وتعزيز صلاحياته، وتوسيع سلطاته، بما يتتناسب مع طموحات شعب الامارات.

شؤون اجتماعية



تأثير العمالة الوافدة على التنشئة الاجتماعية للطفل القطري*

د. أمينة علي الكاظم**

أولاً : مقدمة حول مفهوم التنشئة الاجتماعية

ترتبط عملية التنشئة الاجتماعية أساساً بعملية التثقيف والتغير الاجتماعي بصفة عامة. ويمكن تعريفها بأنها العملية التي يستوعب من خلالها الفرد قيم المجتمع وثقافته وكذلك مجموعة السلوكيات التي تواجهها القيم الثقافية ومعاييرها. وبهذا المعنى تعتبر التنشئة عملية تستمر طوال حياة الفرد وتعتمد على التقليد والمحاكاة وتقبل التعليمات التي تحافظ على نمط أو اسلوب معيشة جماعة ما عن طريق منح حياة الفرد معنى وهدفاً معينين.

وفي معنى آخر تشير عملية التنشئة إلى الأساليب التي يتوافق من خلالها الفرد مع المجتمع وتستمر حتى مرحلة متأخرة من عمره مع المجتمع وثقافته. وعلى ذلك فإن

* ندوة التنشئة الاجتماعية في إطار الخليج العربية - جامعة الإمارات - ٢٢ - ٢٥ فبراير ١٩٩٢ م.

** مدرس علم الاجتماع بجامعة قطر.

الذين يقومون بعملية التنشئة الاجتماعية هم الآباء في المرتبة الأولى والأفراد الذين يعنتون بالطفل وتضاف إليهم اليوم المؤسسات الرسمية متمثلة في رياض الأطفال والمدارس وكذلك وسائل الاتصال المختلفة ويصبح بالتالي أولئك جميعاً مسؤلين عن تربية الطفل وتنشئته بما يتواافق ويتناء مع ثقافة مجتمعه.

ويعتبر تدريب الطفل ليعيش سعيداً وفعلاً كمواطن في بولة ما، أو في العالم أجمع. من أصعب العمليات التي تواجه تحدياً كبيراً. ولتحقيق هذا الهدف فإن الطفل يجب أن يحصل على قيم اجتماعية أساسية معينة خاصة بمجتمعه. كما أنه يجب أن يساعد الآخرون الطفل على التكيف مع القيم الجديدة الناتجة عن التغير الاجتماعي والثقافي السريع. في الوقت الذي يجب أن يحافظ فيه على بعض القيم التقليدية المميزة للمجتمع الذي ينتمي إليه الطفل. وفي هذا الإطار نجد أن أطفال المجتمع القطري يشتراكون مع بقية أطفال العالم في مشكلة التكيف مع التغير الاجتماعي السريع نظراً لأنهم ينشأون في مجتمع قطري يخضع لتغيرات راديكالية وشاملة فإنهم يجب أن يكونوا واعين لمدلولات القيم الثقافية التي تنقل إليهم من الأجيال السابقة. أو التي تأتيهم من الخارج الأمر الذي يتطلب بدوره تعاوناً جماعياً بين مختلف القائمين على التنشئة الاجتماعية^(١).

ويؤكد بعض الباحثين على ضرورة توفير بعض الشروط الأساسية لكي تتحقق تنشئة اجتماعية ملائمة وصحيحة. وفي مقدمتها شرط ينطوي على أن الطفل حديث الولادة. يدخل مجتمعاً موجوداً بالفعل له قواعده، ومعاييره، وقيمه، واتجاهاته، وبه بناءات اجتماعية عديدة منتظمة ومنتظمة، ومع ذلك تتعرض للتغير باستمرار ولا يكون للطفل الوليد غير المهيأ اجتماعياً أي دراية بتلك العمليات أو البناءات أو التغيرات. وتتصبح مهمة أنماط التفكير والشعور والعمل في مثل هذه الحال هي تحديد الوسائل. والطرق التي يجب أن يمر عليها القادم الجديد. وفي حقيقة الأمر فإن هذه الوسائل هي التي تشكل جوهر عملية التنشئة^(٢).

غير أننا مع ذلك نطرح بالإضافة إلى ذلك مجموعة الشروط التي تتبعها مراعاتها للقيام بتنشئة اجتماعية تمكن الطفل من التكيف مع بيئته الخارجية، بل واستيعاب القيم وأنماط السلوك التي يإنجزها في مختلف مجالات الواقع الاجتماعي. في هذا الإطار فإننا نعرض لمجموعة الشروط التالية:-

- ١ - انه من الضروري أن تكون التنشئة الاجتماعية متكاملة بمعنى ان تعمل مختلف عناصر التنشئة الاسرية (الأب والأم) إضافة إلى مؤسسات التنشئة الاجتماعية

الآخرى على التكامل بين أدائها في عملية التنشئة بمعنى أن تؤدي مضموناً متكاملاً وليس متناقضاً.

ولذا كان مطلوباً داخل الأسرة، فإن هذا التكامل مطلوب بين مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية، أي التكامل بين أداء الأسرة، المدرسة، العمل كمؤسسة للتنشئة الاجتماعية.

٢ - من الضروري أيضاً أن تكون التنشئة الاجتماعية ذات طبيعة متابعة. بمعنى أن تعمل الأسرة مثلاً على تنشئة الطفل وفقاً لمجموعة القيم الأخلاقية، بينما تأتي المدرسة لتأكد على القيم الأخلاقية وقيم التعليم، ثم تأتي مؤسسة العمل فتؤدي دورها في ترسیخ القيم الأخلاقية إضافة إلى القيم المتصلة بالعمل. في هذا النطاق فنحن نلاحظ أن التنشئة تضمن عنصرين أساسين، الأول مستمر ومشترك بين مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية (العنصر الأخلاقي) وهو مستمر مع كل المؤسسات بينما العنصر الآخر متعدد، فما تبته الأسرة يدور حول القيم المتعلقة بالعلاقات الأسرية، بينما تقدم المدرسة والنظام التعليمي المعرف أو القيم ذات الطبيعة الموضوعية، على حين يقدم العمل القيم أو المعرف أو السلوكيات المتصلة بالتأهيل للعمل.

٣ - أن تكون التنشئة الاجتماعية ذات طبيعة تلزيمية بمعنى أن تعمل مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية على تنشئة الطفل وفق مضمون أخلاقي يساعد على التلازم مع بيئته المحيطة. وهو ما يعني أن لا تكون التنشئة الاجتماعية غريبة أو مفتربة، وأن تساعد على تأسيس تكيف الإنسان مع بيئاته المختلفة، الطبيعية، الاجتماعية والثقافية.

٤ - من الضروري أيضاً أن لا تكون التنشئة الاجتماعية متناقضة بمعنى أن لا تتناقض في أدائها، أو في مضمونها الأخلاقي والمعرفي بين بعضها بعضاً. وهو ما يعني أن تقدم مؤسسات التنشئة المتابعة مضموناً أخلاقياً يدعم بعضها بعضاً، ولا يلغى بعضها بعضاً الآخر.

ذلك بمعنى أن عملية التنشئة الاجتماعية هي عملية إعداد الفرد لكي يستجيب بطريقة ملائمة لمتطلبات مجتمعه. فهي عملية تعليمية تستمر خلال الحياة وأهمها الفترة التي تتراوح ما بين مرحلة الحضانة والطفولة الأولى من الميلاد وحتى ٦ سنوات. وعادة تكون الأسرة هي مجال مرحلة الطفولة، فيما ان عملية التنشئة عملية استمرارية للفرد

لأنه طوال حياته يكون مندمجاً في جماعات اجتماعية تبدأ بالجامعة الأولية أي الأسرة، ثم جماعة الرفاق في اللعب، ثم المجتمع المدرسي. أخيراً المجتمع الكبير ومن خلال هذه الجماعات يتشرب الفرد القيم والعادات وأساليب الثقافة والأدوار الاجتماعية ويتفق علماء الاجتماع والتربية أن سنوات الطفولة الأولى تعتبر حاسمة في حياة الطفل من حيث تلقينه وتعليمه وتربيه على الواقع الاجتماعية، وتعتمد عملية التنشئة الاجتماعية وما يستقبله الطفل في السنوات الخمس الأولى من حياته على نوع الأسرة التي يولد فيها وعلى أشكال الثقافة التي تنقل إليه. وقد يتعرض الطفل في هذه المرحلة إلى تأخر في النمو العقلي والجسماني والخليقي والعاطفي، إذا لم تتوفر له بيئة اجتماعية ملائمة كما أن افتقاد الطفل للحب والحنان والأمان العاطفي تشكل عوامل ثقافية تعمل على إعاقة تحقيق أهداف التنشئة الاجتماعية^(٣).

ومن الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى عدم استكمال عملية التنشئة الاجتماعية بالمستوى الملائم أو في الفترة المحددة لذلك، بصورة ملائمة أو كافية. فإذا كان من أهداف التنشئة الاجتماعية تدريب الفرد على مختلف المهارات وإعداد الفرد اجتماعياً فإن ذلك يؤكد على أهمية نقل المعارف التي يحتاجها الفرد ليندمج في مجتمعه عن طريق حصوله على مكانة ودور معينين يساعدان على زيادة تكيفه مع الآخرين. من ثم فإن من الضروري معرفة القائمين على هذه العملية باعتبارهم ناقلي التراث الثقافي للمجتمع ومن هذا المنطلق نستطيع أن نربط بين دور المربية الأجنبية أو الخادمة الآسيوية والطفل في المجتمع القطري وهو يتلقى التنشئة على يد خادمة بعيدة كل البعد عن التربية والتنشئة. الأمر الذي يعني أن التنشئة تتم بالنظر إلى ثقافات متعددة، وأصول أخلاقية متعددة، وديانات مختلفة، ولغات متباينة كذلك.

فإذا حاولنا تأمل وجود هذه الظاهرة، أي تنشئة الطفل القطري، بالنظر إلى إطار متباينة للتنشئة الاجتماعية أي بالنظر إلى ثقافة المجتمعات التي تتبع إليها المربية الأجنبية.

وفي محاولة التعرف على المراحل التاريخية لظاهرة المربيات الأجنبية اللاتي يشاركن في عملية التنشئة الاجتماعية فإننا سوف نجد أن هذه الظاهرة قد مرت بثلاث مراحل:

وفي إطار المرحلة الأولى: وهي المرحلة التي استمرت من بداية التاريخ الإسلامي وحتى مرحلة ما قبل ظهور البرتول فإننا نجد أن ظاهرة المربيات الأجنبية

قد انتشرت في المجتمع العربي والقطري نظراً لأن العائلات الكبيرة قد درجت على الاعتماد على أشخاص يقدمون خدمات للعائلة إضافة إلى أن الأسر القطرية كانت تعهد ببناتها إلى مرضعات يقمن بإرضاع الأطفال وذلك تحت ظروف معينة*.

إضافة إلى أن وجود هذه الظاهرة كان مرتبطاً بالمكانة الاجتماعية باعتبار أن المربية تقع من ضمن عناصر الوجاهة، وكذلك انتشرت ظاهرة الخدم في المنازل القطرية عن طريق الرق من خلال شرائهم أو سرقتهم أو خطفهم بواسطة اللصوص وكان أغلبهم من السود من (الحبش) والبيض من (مكران ودبى وعمان) ويتم البيع بشمن يتراوح بين ٥٠ - ٤٠٠ روبيه، ويتم البيع من خلال المجالس وتعتمد قيمة العبد (رجلأً كان أم امرأة) على صفاته من حيث كبر سنّه أو صغره أو قوته أو درجة جماله. إضافة إلى أن هناك العديد من الأسر المقدرة مادياً والتي كانت تشتري العبيد «بيضاً أو سوداً» لكي تهديها إلى الأسر الحاكمة.

ولذا كان استخدام العبيد يتمثل في كونهم يعملون في المنازل أو في المزارع أو حرس للشيخ وهم الذين يطلق عليهم في مجتمعات الخليج بالفداوى باللغة المحلية العامية وتعني فدائياً لحراسة الشيخ^(٤).

أما النساء فقد كن يعيشن مع الأسر القطرية ويحملن اسم العائلة، وبعض من أرباب الأسر يتسرد بهن بدون عقد زواج «سراً» أو «سرية» وينجب منها أطفالاً يعيشون مع نفس الأسرة، وبعضهن الآخر يعيش في خدمة الأسرة وتربية الأبناء وتكون هذه التربية مستمدّة من واقع الحياة القطرية.

وقد ارتبطت ظاهرة انتشار المربيات الأجنبية في المرحلة الثانية على ظهور البترول، وإن كانت المربيات حينئذ قد جنّ إلى المجتمع القطري ضمن العمالة التقليدية الوافدة في المرحلة السابقة على ظهور البترول فقد كانت هناك عمالة نازحة من إيران والهند وباكستان ولم يكن لها التأثير السلبي الواضح على تربية الأبناء وتنشئتهم. ويرجع ذلك للتعامل البسيط مع الأسر والنشء، ودور الأم والجدة وزوجة العم والعبيد في تربية الأبناء مبتعدين عن أي عنصر غريب عن المجتمع ذلك لأن العمالة الآسيوية كانت توجد في البداية في المؤسسات لتؤدي مختلف الأعمال التي تعتبر بعيدة كل البعد عن تربية الأبناء.

* إضافة إلى أن ظاهرة المرضعات تعتبر ظاهرة إسلامية انتشرت في المجتمع الإسلامي الأول. وعلى سبيل المثال أرسل سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم حينما كان صغيراً إلى حلبة السعدية وكانت مرضعة له.

ثم جاءت المرحلة الثالثة: وهي المرحلة التي بدأت بعد تفجر البترول وبعده تجاريأً في الأسواق العالمية حيث جاءت المربيات الأجنبية كعنصر من عناصر العمالة الوافدة، إلا انه كان مؤشراً خلال هذه المرحلة على حالة الرخاء والاسترخاء الاقتصادي التي بدأ المجتمع القطري يعيشها، وحيث بدأ العزوف عن أداء العمل الذي يتطلب جهداً في مختلف المجالات - بما في ذلك تنشئة الأطفال - لكي تقوم بها العمالة الأجنبية، في هذا الاطار تمثل العمالة الحديثة لمرحلة مابعد النفط في العمالة القادمة من الهند وباكستان وبنغلاديش وسري لانكا والفلبين وكوريا. وبدأت بكثرة في السبعينيات حيث غطت هذه الفئة المنازل القطرية، والمؤسسات وجميع القطاعات الحكومية، وال الخاصة، وال العامة، وسوف نقتصر في حديثنا عن الخادمة الآسيوية في المنازل وأثرها على تنشئة البناء. فهي تقوم بإدارة جميع أمور الأسرة القطرية. ابتداءً من التربية والتنشئة والإشراف على الأطفال في مجالات التغذية والنظافة الشخصية للطفل والعناية بملابسها وأدواته. وهناك ارتباط مباشر وقري بين المربية الأجنبية والأطفال حديثي الولادة وحتى سن السادسة، وهي الفترة التي يقضيها الطفل في المنزل فهي المرحلة الحرجة والصعبة التي تتشكل فيها شخصية الطفل وبناؤه وتنشئته مستمدة من عالمها ومجتمعها الأصلي. فالطفل القطري يستمد على هذا النحو قيمه وعاداته وتقاليده من ثقافات، وبيانات، ولغات مستمدة من الدول الآسيوية. الأمر الذي سوف يؤثر مستقبلاً على انتماء أبنائنا لأسرهم ولمجتمعهم، واستعدادهم للشخصية من أجلهم^(٥).

ذلك يعني أن المربية الأجنبية فتاة أو امرأة غير عربية تعمل لدى الأسرة لقاء أجر وتقوم بالخدمة ولها علاقات تفاعلية مع أفراد الأسرة وتساهم بطريقة أو بأخرى في عملية التنشئة الاجتماعية. أما طبيعة دور المربية أو الخادمة (العناية بالطفل، إعداد الطعام، الفسل والكى، تنظيف المسكن... إلخ).

وسوف أحاول فيما يلي دراسة تأثير المربية الأجنبية على تنشئة الطفل القطري في الجوانب التالية:

١ - تأثير وجود المربية على النمو اللغوي للطفل حيث نجد أن حصيلة لغوية ركيكة وغير متماسكة تتكون لدى الطفل القطري دخل فيها كثير من المفردات الهندية والفلبينية والسيريلانكية.

٢ - تأثير وجود المربية الأجنبية على عادات وتقالييد المجتمع القطري، من خلال فرض عاداتها وتقاليدها على الطفل القطري من خلال عملية التنشئة الاجتماعية.

٣ - احتمالية التأثير العقائدي على العقيدة الإسلامية للطفل القطري، من خلال تسرب بعض المعتقدات المسيحية، والبوذية، والهندوسية.

وسوف أحاول تتبع جوانب التأثير المختلفة هذه في الصفحات التالية:

ثانياً: تأثير المربيات الأجنبية على النمو اللغوي للطفل القطري:

حين تلتقي الجماعات العرقية كالهنود والباكستانيين والبنان والإيرانيين وغيرهم داخل البيت القطري، فإن مثل هذه الجماعات الوافدة والتي تتباين لغاتها إلى حد بعيد تسعى من خلال إقامتها إلى نوع من التكيف المؤقت حيث يسود التفاهم بينهم وهنا تلعب اللغة دوراً حيوياً في الاتصال حيث تحرص الجماعة الوافدة على تعلم اللغة العربية، هذا من ناحية أخرى فإن التعدد اللغوي لهؤلاء الآسيويين وبخاصة الذين تواجهوا داخل البيت القطري. لا يليث أن يترك بصماته على اللغة المحلية. وما تجدر الإشارة إليه أن هذا التأثير ليس قاصراً على الأطفال فحسب، ولكنه يشمل الكبار داخل البيت القطري إضافة إلى الشارع والأسواق والمحال العامة والمؤسسات والدوابين، بحيث يمكن القول دون تردد إن اللهجة العامية أصبحت بمثابة (توليفة) من العربية والهندية والفارسية والإنجليزية وقد انعكس هذا التأثير إلى حد بعيد في إضعاف اللهجة العربية التقليدية إذ أن محاولة الهنود والباكستانيين وغيرهم التحدث بالعربة ومحاولة أفراد الأسرة التفاهم معهم أدى إلى ظهور تركيبات غريبة للغاية سواء من ناحية مفرداتها وانتماماتها للأصول اللغوية أو من ناحية بناء الجملة وتركيبها كما في قولهم:

- «ما يقول حق أنت تروح ماركت». أى «أمي تقول اذهب أنت إلى السوق».
«فريجي سوى جنجال». أى «صديقني تشاجر».
«هذا وايد خراب». أى «هذا سيء إلى حد بعيد».
«أنا في موجود». أى «أنا موجود».
«أرباب مافي معلوم». أى «سيدني لا يعلم».
«أنت جيب بچا من اسکول». أى «أذهب وأحضر الأطفال من الدراسة».

ما عرضنا له يعتبر أمثلة بسيطة للغاية لمجموعة من الجمل البسيطة جداً كمؤشر لتشوه لغة الحياة اليومية^(٦).

أما فيما يتعلق بتأثير المربية أو الخادمة على الطفل لغويًا فإنَّه من المعروف أنَّ هناك مجموعة من اللغات الهندية (الأوردية، التاميل، ملبارية... إلخ)، الأمر الذي يعني أنَّ المجتمع الهندي يتحدث أكثر من 12 لغة وليس لديهم لغة واحدة يمكن أن يقال إنها اللغة الأم، حيث نجد أنَّ لكل إقليم لغة مميزة كما أنَّ الجماعة العرقية الواحدة يمكن أن تتحدث أكثر من لغة (اللغة الفلبينية)، فلبني، «تيلووحو» تجالو، إيلوكانوا - السيريلانكية، اللغة الأرترية، ومن المنطقي أن تتسرب بعض الألفاظ من هذه اللغات المتعددة إلى لغة الطفل القطري من خلال طول ملازمة المربية له، وفي هذا الإطار نجد (أي الطفل) يقلد المربية في طريقتها في النطق ويستخدم مفرداتها اللغوية بدلاً من مفرداتها، ويتحدث بكلمات مبهمة أو غير مفهومة، يتفاهم مع المربية بالإشارة بما يتضمن ذلك من عيوب في النطق عند الكلام مثل (الثانية، الفائفة، والتهتهة). وهناك دراسة أجريت في المجتمع القطري على الخادمات والأم والطفل شملت ٢٠٠ حالة واتضح من خلالها تأثير المربية على الطفل لغويًا، وفيما يتعلق بنوع التأثير اللغوي نجد أنَّ أعلى نسبة تمثلت في تقليد الطفل للمربية في طريقتها في النطق وكانت النسبة ٩٥٪، تليها أنَّ الطفل يستخدم مفرداتها اللغوية بدلاً من مفرداتها. وكانت النسبة ٧٤٪، وذهب فئة ثالثة تشكل نحو نصف العينة ٤٩٪ إلى تأكيد لجوء الطفل إلى الإشارة في تفاهمه مع المربية في حين أوضحت نسبة أخرى أقل من سبقتها وبفارق إحصائية بسيطة ٤٦٪ إلى أنَّ تأثيرهن قد أدى إلى أنَّ الأطفال أصبحوا يتحدثون بكلمات مبهمة أو غير مفهومة، في حين تضاعلت نسبة أولئك الذين أوضحوا أنَّ تأثيرهن قد أدى إلى وجود عيوب في النطق كالثانية أو الفائفة أو التهتهة وما إليها.

ويتضح هنا بالنسبة للمربيات اللواتي يتحدثن مجموعة لغات الهندية والفلبينية والسيريلانكية والأرترية إنما يشكلن ٥٩٪ في حين أنَّ اللائي لغتهن الأصلية العربية لا يتجاوزن ٣٪. وهذا يعني وجود العديد من اللغات الآسيوية (في غالبيتها) داخل البيت القطري الأمر الذي يؤثر حتماً على لغة الطفل على نحو ما. فيما يتعلق بمن هن ملمات باللغة العربية، وإن كن من جنسيات أخرى، فإنَّ هناك نحو ٧٠٪ أو تزيد قد امتد وجودهن في دولة قطر لأكثر من عام، فإنَ الاستجابات أوضحت أنَّ نسبة من يتحدثن العربية بطريقة جيدة لا يتجاوزن ١٧٪ في حين أنَّ هناك نحو ٥١٪ زعمن أنهن يتحدثنها بطريقة متوسطة وهذا يتسق إلى حد بعيد مع نسبة أولئك اللائي مكنن أكثر من ثلاثة سنوات في حين أنَّ هناك نسبة لاتتجاوز ٢٧٪ يتحدثنها بطريقة ضعيفة.

هذا وقد أكدت المادة الاحصائية ان هناك نحو ٩٢٪ يحاولون تعلم العربية في حين انخفضت وبطريقة واضحة نسبة من لا تفكرون في تعلمها، وتشكل نسبتهم ٢٪ تقريباً، فإذا استثنينا اللاتي لم تتضمن إجابتهن وأولئك اللاتي يتحدثن العربية لوجدنا أن لغة التفاصيم على النحو التالي: (الإنجليزية ٧٦٪، اللغة الهندية «الأردية» ٨٪، السيريلانكية ٥٪)، وهذا لاشك يؤثر بشكل خطير على استقرار الانماط اللغوية المتدوالة لدى الطفل واستمرار ارتباط هذه الانماط بمدلولاتها، خاصة إذا عرفنا أن هذه المرحلة من مراحل نمو الطفل تعتبر الأسرع من حيث النمو اللغوي تحصيلاً وتعبيرأً وفهمأً كما ان للنمو اللغوي في هذه المرحلة قيمة كبيرة في التعبير عن النفس والتوافق الشخصي والاجتماعي، إلا ان السؤال الذي وجه إلى الخادمة أو المربية «هل تشعرين أن الأطفال في هذا البيت يفهمونك إذا تحدث إليهم بلغتك الأصلية؟» وتعني مجموعة اللغات (الهندية الأردية، التاميل، الماليبارية... إلخ) والفلبينية (يتلوجو، تجالو، أيكوكانو... إلخ)، والسيريلانكية والأرتيرية... إلخ. لوجدنا الاستجابات تذهب إلى التأكيد بأن من يفهمونهن دائمأ وأحياناً تصل نسبتهم إلى ٧٨٪، وهذا يعني أن عملية التكيف اللغوي تسير في اتجاه لغة الخادمة/ المربية. أكثر مما تسير في اتجاه اللغة المحلية التي هي اللغة العربية. وسوف نضرب بعض الأمثلة التي توضح هذا التأثير والذي يضعف وإلى حد كبير اللهجة العربية التقليدية، إذ ان محاولة الخادمات/ المربيات التحدث بالعربية من ناحية ومحاولة الآباء التفاصيم أدى إلى ظهور تركيبات غاية في الغرابة، سواء من ناحية مفرداتها أو من ناحية انتماماتها للأصول أو من ناحية بناء الجملة وتركيبها كما يبدو من تعبيراتهم.

- | | |
|---|--|
| «ماما سيد برج شنطة».
«ماما يقول بت لنج».
«أنت اليوم يسوبي عيش وسمك».
«أنت لازم في تنظيف بيت».
«جيبي درس مال أنا». | أي «ماما تقول احضر الشنطة».
أي «ماما تقول صنعي الغذاء».
أي «ستعمل اليوم عيش وسمك».
أي «لازم تنظف البيت اليوم».
أي «احضر لي الكتب». |
|---|--|

هنا تبدو مشكلة التكيف اللغوي بوضوح فالخادمة أو المربية الهندية مثلاً، هي أقرب إلى الطفل من والديه وبطريقة لاشعورية وبحكم التواجد المستمر يلتقط الطفل الكلمات ويرددها مثل (كانا)، (كيساهيه)، (أجا).

أما فيما يتعلق بمدى مطابقة المفردات التي يستخدمها الطفل للهجة المحلية فتفيد الملاحظة أن هناك تأثيراً واضحاً في اللهجة ويتحقق ذلك من الاستناد إلى إحدى

الدراسات التي أكدت أن ٣٣٪ من العينة لا تتطابق مفرداتهم اللغوية مع اللهجة المحلية. بل أفادت الدراسة أن هناك حالات قليلة (اربع حالات) يستخدم فيها الأطفال اللهجة العربية في أصيق نطاق وأميل إلى الحديث بالإنجليزية. كما أفادت الملاحظة عن وجود حالتين يتأخر فيها البناء في النطق، أحدهم بدأ يتحدث في الثانية وأخرى في الثالثة من العمر، كما كشفت الدراسة عن وجود حالة سابعة «لسانها ثقيل وتركب الجملة بطريقة خاطئة»، وأخرى عن وجود تأثير واضح للمربية أو الخادمة وطريقتها في النطق واستخدام بعض المفردات أو الألفاظ.

أما عن قدرة الطفل على الحديث، فقد أفادت التحليلات الاحصائية عن وجود ٢٢ حالة تشكل ١١٪ من يعانون من عيب الثنائي والفائقة، الأمر الذي يحول دون قدرة الطفل على الحديث بطريقة عادية. وجاء في تعليق إحدى الباحثات (أن الطفلة متاثرة بالمربي وخاصة في كلماتها ولديها صعوبة في النطق وعندما تأثرت ولسانها ثقيل جداً. وقد يرجع ذلك بالأساس إلى أن وجود الطفل القطري بين أنماط لغوية متعددة يجعله حائراً بين هذه الأنماط بحيث يجعله ذلك عاجزاً عن استيعاب مفردات أي من هذه الأنماط كما هي الحال في تأثر النطق بالكلام أو استيعابها بصورة مختلطة وتسودها حالة من الغموض، إضافة إلى ذلك تؤدي هذه الفوضى اللغوية إلى الميل للانبطاء والعزلة فقد كشفت التحليلات الاحصائية للباحثات عن وجود عدد (٢٨) حالة يمثلون ١٤٪ من الأطفال يميلون للانبطاء والعزلة (خجولين) وقد أفادت المادة المعطاة في هذا الصدد أن البنت خجولة وقليلة الكلام تحب الهدوء والابتعاد عن الأطفال تنفر من الكبار وخصوصاً الغرباء وخجولة جداً لا تتكلم إلا بعد إلحاح شديد.

الميل للعدوان: أفادت ملاحظة الباحثات أن أربعين حالة يمثلون ٢٠٪ من العينة تميل للعدوان، حيث تؤكد إحدى الباحثات أن:

«الطفل يضرب الخادمة دوماً لأنه معوق».

بينما تؤكد أخرى بأن «الطفل مرتبط بالخادمة، عصبي جداً».

وتذكر ثلاثة بأن «الطفل كثير التهجم على الخادمة في حضوري، وعندما سأله الأم لماذا تضربها أجاب أخذ حقي منها لأنها لا تستطيع ضربي الآن».

بينما أكدت باحثة رابعة أن «الطفولة عدوانية مع اخواتها فقط، عصبية وعنيدة إذا أرادت شيئاً وصممت عليه لابد أن يحضروه لها».

ويؤكّد ذلك قول إحدى الأمهات «المربية رغم سوء معاملتها للطفلة إلا أن الطفلة تحبها، أصبحت عصبية وصوتها عالي ودائمة السب والشتم مثل المربية، إضافة إلى أن

بعض الأطفال يعانون من الأمراض، والاكتئاب، ورفض الأكل والشرب لغياب الخادمة عنهم».

الخمول والكسل: أفادت المادة المعاطة عن وجود عشرين حالة تمثل ١٠٪ من العينة تميل إلى الخمول والكسل وقد أكدت الملاحظة الغالبة ذلك أن أفادت التحليلات الاحصائية أن ٨٣٪ من الحالات يتسمون بالنشاط والحيوية وإن هناك نحو ٥٪ لا يمكن وصفهم بالنشاط والإيجابية.

الميل للكلام: أفادت التحليلات الاحصائية للباحثات عن أن ٦٤٪ من العينة كثيرو الكلام وأن ٣٠٪ منها يمكن وصفهم بأنهم قليلاً الكلام إلى حد واضح وجاء في أحد التعليقات، أن الطفل قليل الكلام أميل للخجل، لا يحب اللعب مع الأطفال، متعلق بالخادمة، نفسيته قلقة.

استخلاصاً مما سبق نطرح مجموعة الملاحظات التالية:

- ١ - ان تعدد لغات المربيات الأجنبية من شأنه أن يؤدي إلى تخلق لغة غير متماسكة لدى الأطفال لغة تتضم عديداً من المترافقات التي تتلاصق مع بعضها بعضاً دون أن تتشكل جملاؤ مفيدة، وإن كانت تعكس معانٍ تتسم هي الأخرى بقدر واضح من الفوضى بحيث نجد أن هناك لغة تفتقد التراكيب اللغوية المنطقية.
- ٢ - ان تعدد اللغات التي تتحدث بها المربيات من شأنه أن يؤدي إلى تخلق أنماط لغوية غير متجانسة، وإلى فوضى لغوية، وإذا كان من الطبيعي أن يستوعب الطفل من خلال التنشئة - اللغة التي تمتلك بناءً متماسكاً ومنسقاً، فإن وجود فوضى لغوية من شأنه أن يؤدي إلى عجز الطفل عن استيعاب اللغة من الخارج أي من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، ومن ثم فمن الطبيعي أن يتآثر النمو اللغوي للطفل، وهو الأمر الذي تكون له آثاره الاجتماعية الواضحة.
- ٣ - انه نظراً لتآخر النطق اللغوي للطفل فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى اصابة النمو الاجتماعي والنفسي للطفل، حيث نجد أنه أكثر ميلاً إلى العزلة وإلى الخجل والانطواء، والابتعاد عن الآخرين، وقد تؤدي عزلته هذه، وعدم قدرته على التفاعل الاجتماعي، ومن ثم فقد ينقلب ذلك إلى نوع من العوانية نحو الآخرين الأمر الذي يخلق طفلاً عاجزاً من الناحية السicolولوجية والاجتماعية، ومن ثم طفلاً عوانياً رافضاً لسياسة الاجتماعي المحيط.

ثالثاً: تأثير المربيات الأجنبيات على التنشئة الأخلاقية للطفل القطري

يؤدي وجود المربيات والخدمات الآسيويات فضلاً عن آخرين يعملون بالقرب منهن مثل «الدريول» أي السائق إلى التأثير على مختلف جوانب النسق الأيديولوجي خاصة بالنسبة للأطفال صغار السن في البيت القطري، يقتربون من المعرفة والمهارات الهندية أو الفلبينية أو السيريلانكية وليس لديهم القدرة على عدم الاقتناع بمحتوها بل ليست لديهم القدرة على استخدامها وفقاً لمعاييرهم وقيمهم التقليدية، وقد يتشربونها ويقتنعن بمحتوها، ولا يحتاج قبول الطفل لهذه المدركات والمفاهيم إلى عناء لأنه مازال في دور التكوين، ويصبح استيعاب هذه المفاهيم الغربية عملية ميسورة، حيث لا تكون هناك حاجة إلى إعادة صياغة أو استبدال مفهوم بأخر عربي، طالما أن المفهوم الأجنبي الذي تلقاه الطفل عن المربية الأجنبية يؤدي دوره في نقل المعاني للطفل، بل يستمدّها على الفور، فالنموذج مدرك ومتكسر من خلال المربية أو الخادمة أو (الدريول) أولئك الذي يتولون شؤونه ويشرفون على احتياجاته في مرحلة الطفولة المبكرة أو المتأخرة.

إن خطورة دور المربية أو الخادمة مرده إلى ان استجابات الطفل لا ترتبط بالوعي أو التفكير المنطقي أو القدرة على تحليل الموقف ونقدّها حيث يكون الطفل مجرد «مستقبل» يتاثر بالإيماء والتقليل. ولاشك أن استمرارية وجود الخدمات والمربيات يساعد على المزيد من التأثير في الشخصية، إننا لا يمكن بأي حال ان ننظر إلى الاستجابات المتباينة (بين المربية والطفل) باعتبار ان التفاعل بينهما يتم بالنظر إلى قيم ومعايير المربية التي تكون هي الطرف الأقوى في هذه الحال بغض النظر عن تصوراتهم الشخصية للسلوك السوي والملائم في كافة مناحي الحياة.

في هذا الإطار يعتمد النمو المعرفي على الإدراك الحسي لفهم مظاهر الحياة التي تحيط به. والإدراك الحسي لا يمكن تفسيره كلياً على أساس المثير وحده دون المعلومات التي يتضمنها أو يحتويها. هذه المعلومات مردها إلى المحتوى الثقافي والقناعات الثقافية للمربية أو الخادمة الهندية أو الفلبينية أو السيريلانكية، وإن انشغال الأم القطرية مابين ذهابها إلى العمل أو الجامعة أو نشاطها الاجتماعي يحول دون تزويد الطفل باحتياجاته أو حتى مجرد حصوله على المعلومات التي يريدها.

ومن هنا فإن محاولة الطفل المستمر للوصول إلى درجة معينة من الاتساق في معارفه ومعتقداته واتجاهاته وسلوكياته سوف يدفعه حتماً إلى اللجوء للمربيات والخدمات فالمعلومات غامضة أو غير كافية. من هنا يمكنه الحصول على المزيد من

المعلومات والتي غالباً ماتكون متناقضة مع تلك التي زودت بها الأم أو الأب أو الاخوة، فالاطفال يسعون دوماً لتحقيق التناقض في مدركاتهم وإلى التطابق بين ما لديهم من مدركات والعالم الاجتماعي الذي يعيشونه لتحقيق نوع من التوازن المعرفي.

فإذا أضفنا إلى ذلك ونحن بقصد عملية التنشئة الاجتماعية ان المربيات والخدمات عرضة للتغير المستمر، هذا يعني تعدد الخبرات لدى الطفل، وتعرضه لتجارب متباعدة وقد تكون متناقضة مما ينعكس على تنشئة وبالتالي شخصيته، هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى فإن الوافدات من الخدمات والمربيات يستشعرن الخوف والاستغراب منذ اتصالهن الأولي بالأسرة القطرية. ويدركن أن هناك مسافة اجتماعية بينهن وبين الوطنين، هنا تكمن المشكلة ان جماعة تنتهي إلى جماعة أدنى في المنزلة والمكانة فضلاً عن اختلافهم العقائدي أو في العادات والتقاليد.

غير أن هذه الجماعات برغم ذلك هي التي تتولى تنشئة أطفال هذه الجماعة، ومن ثم تغرس شعورياً أو لا شعورياً لفتتها وأفكارها وقيمها وتقاليدها في الطفولة الصغيرة التي تعتمد عليها ومن ثم يتخلق تفاعل بين عناصر ثلاثة أهل المجتمع من القطريين، في مقابل الخدمات والمربيات الأجنبيات، والطفولة القطرية الحائرة بين الأهل والمربيات، الأمر الذي ينعكس على ضعفهم القيمي والعقائدي والتقاليدي.

وإذا أضفنا إلى ذلك أن الخادمة أو المربية الفلبينية أو الهندية أو السيريلانكية مثلاً قد تكون زوجة تركت زوجها وأطفالها في (مانيلا أو الهند أو سيريلانكا) منذ عام أو عامين تقوم بتربية أطفال آخرين، وهي تدرك النظرة المتحاملة أو الإحساس بالغيرة، وقد تكون بين الحين والآخر عرضة للهجوم، ومن ثم فإن الفرصة تصبح سانحة لظهور الاتجاهات السلبية التي تحول حتماً دون التواصل والعلاقات الإيجابية، على الرغم من أن هذه المربية أو الخادمة تحاول أن تتمكن لنفسها وأن تطيل فترة إقامتها في خدمة هذه الأسرة أو تلك، ومن ثم تتجه إلى مسيرة الآخرين من البالغين والأطفال تحقيقاً للهدف.

بل قد تحاول الخادمة ربط الطفل بها عاطفياً حتى يستمر بقاوها لطلبة الطفل بها، غير أن طول وجودها يؤدي من ناحية ثانية إلى استمرار الطفل واستيعابه لكثير من القيم والتقاليد التي تنتهي إليها، ولتحقيق ذلك فإنها بالنسبة للأطفال فقد تستجيب لكل مطالبهم وتكتم أسرارهم وتخفى سلبياتهم وتعطيهم المزيد من الحرية في السلوك فضلاً عن تقديم المساعدات لهم في أي وقت وإن شاء الأمر الذي يترتب عليه قصور قدراتهم الذاتية^(٤)، ومن ثم اعتمادهم عليها عاطفياً، والعمل وفق تقاليدما وقيمها.

ولنوضح كيف ينقل الطفل القطري كثيراً من القيم والتقاليد وأنماط السلوك، فإننا سوف نعتمد على الدراسة التي أجريت في المجتمع القطري على المربيات، وذلك لالقاء الضوء على بعض أساليب التنشئة الاجتماعية في مجتمع المربيات/ الخادمات، ومدى الدور الذي تلعبه الخادمة/ المربية في حياة الطفل القطري في شتى أنواع الخدمات باستثناء المساعدة في أداء واجباته المنزلية إذ تصل نسبة من يعتمدون عليها ٩٥٪، أما فيما عدا ذلك فإنه يمكن القول إن هناك اعتماداً غير محدود بحيث تصبح في النهاية محوراً لأهتمامات الطفل واحتياجاته، فإذا أخذنا في الاعتبار أولئك الذين يعتمدون على الخادمة/ المربية. لوجدنا أن النسبة تصل في «الشرب» إلى ٥٤٪، وتناول الطعام ٥٠٪، والمشاركة في النوم ٤٢٪، وتبدل الثياب ٥٢٪، والاستحمام ٥٥٪، واللعب ٤٢٪، المذاكرة ٧٪، الذهاب إلى الحديقة ٤٠٪، وهذا يعني أن مجال التفاعل بين الخادمة/ المربية والطفل من السعة والشمول بحيث ترك بصماتها واضحة على سلوكياته بل إن مشاركتها المستمرة له على هذا النحو يجعلها تقوم حتماً بدور فعال في صياغة شخصيته واتجاهاته وميوله.

وتكشف لنا الملاحظة الاحصائية عن مدى محدودية دور الأم في خدمة الأبناء لتصل نسبة اللائي يتولين مثل هذه المهام من الأمهات إلى ١٢٪ في الشرب، و٢٣٪ في تناول الطعام، و٣٧٪ في النوم وتبدل الثياب ١٧٪، والاستحمام ٥٠٪، واللعب ٢٢٪، والمذاكرة ٢٨٪، والذهاب إلى الحديقة ٥٥٪. ولاشك أن هذه النسب إذا قورنت بدور الخادمات/ المربيات الأجنبية لتبيّن لنا مدى محدودية وتقلص دور الأم إلى حد واضح من ناحية الإنعكاسات السلبية على علاقات الطفل بأمه وبقية أفراد أسرته وبقية أفراد المجتمع من ناحية أخرى.

أما فيما يتعلق بنقل الأفكار والمعلومات والعادات والسلوكيات والتي لها دور كبير في تشكيل وبناء شخصية الطفل. فإننا نجد أن المربية الأجنبية تحكي للطفل كثيراً من القصص والحكايات التي يستوعب الطفل مضمونها إلى حد كبير، بل إننا نجد أن المربية تحكي عادة القصص والحكايات وفي نفس الوقت نجد أن الطفل يعيش أحدها ويتخيل نفسه في الواقع التي تدور فيها، كما يزداد فهمه للحياة من خلالها إي يرى خبراته وخبرات الآخرين وهو يتخذ من كل قصة يسمعها موقفاً انفعالياً خاصاً وفق ماتتضمنه العبارات والتركيب اللغوية من معانٍ نفسية معينة تتجدد تبعاً لخبراته. وأنشاء ذلك يتشرب الطفل الأفكار والمبادئ والقيم والمعارف والسلوكيات التي وردت بهذه

القصص بحيث تصبح هذه القيم والمعارف هي التي تشكل جوهر بنائه الأخلاقي منذ الصغر.

ويؤكد ذلك اننا إذا تأملنا نسبة الذين يعتمدون على الخادمة أو المربية في قصص الحكايات أو القصص لوجدنا أنها تصل إلى نحو ٥٠٪ من العينة، وإن هناك ٩٥٪ يستمعون يوماً إلى مثل هذه الأقاوص، فإذا أخذنا في الاعتبار الاختلاف الثقافي لهؤلاء الوفادات وانتماءاتهم العقائدي، ومستواهن التعليمي، لأدركنا مدى إسهامهن في صياغة قدرات الطفل وتصوراته ومفاهيمه وتاثيرهن على حياته النفسية والانفعالية (الحب، والكره، والخوف، والفرح، والغضب)، والاجتماعية (تشربه للمعايير والقيم السائدة)، الأخلاقية (الاحترام، الصدق، الشجاعة، المروءة... إلخ) بل ومشاركتهن في تكوين ضميره الذي يحكم من خلاله على الصواب والخطأ ويفرق بواسطته بين الخير والشر، فالضمير ليس سوى نتاج للبيئة وقيم الثقافة المحيطة ومعاييرها، وهنا تشكل المربية الأجنبية المحور الأساس لهذه البيئة الخارجية التي يتعامل معها الطفل.

وتشير بعض الدراسات إلى أن الطفل يتعلم من الخدمات/ المربيات من المخاوف التي تبدو صريحة ومتجلسة في أنماط سلوكهن أمام الأطفال أو ضمنية مستترة من خلال الحكايات والخرافات المليئة بالمخاوف والمخاطر والتهديدات التي تروينها عن عدم أو جهل، وقد يتعلم الأطفال هذه المخاوف من خلال الخبرات والمواضف الباعثة على الخوف التي تتحمّلها المربيات/ الخادمات، وكثيراً ما يكون تعلم هذه المخاوف مشوباً بمشاعر التهديد وعدم الأمان.

وفي إطار كل هذه السلبيات نجد أن الطفل يضطر للانقياد للخدمة وتقليدها لتجاده بها طوال الوقت، فقد اتضح من إحدى الدراسات أن ٣٩٪ يقلدون الخادمة أو المربية سواء في حركاتها أم في اشارتها أم في كلامها، أم في طريقة الزي والزينة، أو طريقتها في تناول الطعام، وتقليدها في اتجاهاتها ومعتقداتها، الأمر الذي يوصل الأطفال بعد فترة إلى انساق معرفية متضاربة ومتناقضية إلى حد كبير، ومن بين هذه العادات والممارسات السلبية التي انتشرت بسبب المربيات والخدمات، أكلهن للحم الخنزير، شربهن للخمر، تعاطيهن للمخدرات، استقبالهن لضيف من الجنس الآخر، الخروج بمفردهن والتحدث في التليفون إضافة إلى كثير من السلوكيات التي تجهلها ربة البيت لخروجها للعمل ويقع فيها الطفل ويتبين هذا التأثير السلبي عليه بعد فترة حين تبدأ شخصيتها بالتشكيل من خلال تعامله مع الآخرين بسلبية ويخوف، بل إننا نجد في بعض الأحيان أن هذا الابن ليست لديه القدرة على التعامل مع الآخرين.

ويفقد للثقة بالنفس والجرأة والمبادرة واتخاذ القرار في أبسط الأمور المتعلقة به، ويعود ذلك في جانب منه إلى قسوة المربية أو الخادمة في تعاملها معه وحتى من خلال تسلية من خلال القصص، فهي دائمًا تخوّفه بالحرامي.. الحرامي يبي يأكلك، أو بالظلم أو الغرفة المظلمة، بالأشباح، بالحيوانات المفترسة أو بالسكين. وكلها أمور تقتل الإحساس بالأمان والاستقرار في حياته.

وعلينا أن نتساءل في هذا الصدد إنه إذا كان فطام الطفل وتغيير ملابسه والإشراف على طعامه وشرابه وملاعبةه ومداعبته ومصاحبته في بعض الأحيان للنزة ومشاركته الفراش أو المساعدة في الاستذكار وقص الحكايات، مؤشرًا على اتساع التفاعل بين الخادمة/ المربية والطفل وبالتالي تكوين الاتجاهات والمعتقدات والثقافات كان هذا في حد ذاته دافعًا للتساؤل بعد عشرة سنوات كيف سيكون الطفل القطري، ماهي هويته، ماهي ثقافته، ماهي عاداته وتقاليده، هل هي مزج من ثقافات متعددة؟ واستخلاصاً مما سبق نجد أن وجود المربيات الأجنبيات يساعد على انهيار البناء الأخلاقي والثقافي للطفل من خلال الجوانب التالية:

- ١ - ان المربية الأجنبية تكون هي المصدر الأساسي والوحيد تقريبًا، والذي يأخذ عنه الطفل قيمه وتقاليده وعاداته، وبيسر ذلك ان الطفل يعتمد على المربية الأجنبية في إشباع حاجاته الأساسية الأمر الذي يؤدي إلى انتقال قيم وثقافة وتقالييد المربية الأجنبية إلى الطفل، ونظراً لأن هؤلاء المربيات يكن عادة من الشرائح الاجتماعية الدنيا، فإننا نجد تسرب العناصر الأخلاقية الدنيا إلى الطفل القطري.
- ٢ - ان هذا التسرب للقيم والعادات والتقاليد يكون عادة من خلال القصص والحكايات كوسيلة أساسية حيث فيها الخيال وعناصر التشويق الأمر الذي يجعل الطفل يستوعب مضمونها بصورة عاطفية ومشاعرية إلى حد كبير، ومن ثم نجد ان شريحة الأطفال تستوعب عادة قيماً مختلفة أو مضادة عادة لقيم المجتمع.
- ٣ - ان ذلك من شأنه أن يؤدي في النهاية إلى نشأة جيل منفصل في أخلاقياته ومبادئه عن مجتمعه أو على الأقل غير متماسك أو متجانس مع هذه القيم الأخلاقيات. ومن ثم فقد يؤدي ذلك على المدى الطويل بالطفل إلى ضعف الثقافة والقيم والتراث الوطني لأنه ليست هناك أجيال تحملها بقوة.

رابعاً: تأثير المربيات الأجنبية على القيم الدينية للطفل القطري.

لاتعتبر القيم الدينية مجرد إضافة للمحتوى الثقافي نضيفه في أي وقت نشاء، إنما هو غرس يبدأ منذ المولد ويتدعم مع مرور الوقت بالتوجيه والإرشاد والقيادة الحسنة، فما بناها بوسط اجتماعي مليء بالتناقضات. فإلى جانب العقيدة السمحاء (الإسلام) نجد البوذية (أتباع بوذا) والهندوسية، والوثنية. حيث تتفتح عينا الطفل القطري على الغريب من الممارسات والطقوس، ويكتفي أن نشير إلى مجموعة العبادات التي تعرف باسم «بونجا» فهناك «بونجا سورت» أي عبادة الشمس، و«بنجا جان» أي عبادة الحصى، و«بنجا بير» أي عبادة الشجر، و«بنجا دام الجن» أي عبادة القردة، و«كونا أودبمل» أي عبادة الأبقار، و«بوبويس أو بونجا مورت» أي عبادة الأصنام... إلخ^(*). وتحتل عبادة الأبقار مكانة خاصة لديهم.

إضافة إلى ذلك فإننا نجد أن الديانات السيريلانكية. تتعدد المعتقدات لديها فهناك الإسلام والمسيحية والوثنية مثل عبادة الأصنام والأبقار^(**).

ذلك يعرض علينا تساؤلاً يدور حول مكانة الطفل القطري من هذه المعتقدات

* وتنعدد آهاتهم ولعل أشهرها الإله شنكر، استوير ما ودادنا كشتى قبنتي، فضلاً عن الأبقار عند جماعة المهرستان، والأبقار التي يعبدونها يغلب عليها اللون البني الفاتح، أو الغامق أو اللون الأبيض أو خليط منها، فإذا ماصادفتهم في الطريق يفسحون لها ويسجدون تحت قدميها، لا يستطيعون الاحتفال بنواج أو إقامة طقوس لوفاة دون تكرييم الأبقار في صورة وجبة مطهية تتكون من الأرز والعدس والخبز وقبل تقديم هذه الوجبة تجري بعض الطقوس التي تتمثل في وضع علامة على جبين البقرة وسكب بعض الماء على أرجلها، فلو صادف أن تبول البقرة أثناء ذلك فإن في ذلك نوعاً من الرحمة الالهية. هنا يسرعون كما تفعل قبائل الناندي في كينيا بوضع أيديهم في البول ومسح جيابهم وأجسامهم بل والشرب من هذا البول اعتقاداً أنه يطهرهم ويزكيهم من الذنب والاثم. ومن عاداتهم أيضاً أن المرأة في فترة النفاس تحرص على شرب بول الأبقار بعد مضي إثني عشر يوماً اعتقاداً منها أنه يطهرها، ثم تكرر عملية الشرب هذه بعد الأربعين، والجدير بالذكر أنه لاينبغي على المرأة ان تلمس الأبقار المقدسة قبل الأربعين يوماً من ولادتها.

** يعتبر الإله «بوبوها موبورو» الإله الصنم وكتابهم المقدس يسمونه «بودادا رمي» وكاهم الأعظم «سامودورو» ويتعدد الأتباع على الكاهن ليزورهم بالوصايا ويلقنهم تعاليم بولو، يرتدون ملابس خاصة ومن المكره لديهم ارتداء الملابس الأبروبيبة، ويتتعاون الأسر لتقديم الأطعمة لكهنتهم. كما يحجون إلى مدينة نوران في سيريلانكا حيث يوجد (سن الإله) المغطى بالذهب ويحتفظون به في صندوق خاص ويحرسون عند أداء الشعائر على ارتداء الملابس البيضاء، ومن أهم شعائرهم الصوم ويحدث مرة كل شهر عندما يكتمل القمر، ويحرص الصائمون على إغلاق أعينهم أثناء فترة الصوم ولافتتح إلا إذا أراد أحدهم القراءة من الكتاب المقدس، ومن رموزهم الاحتفاظ بشكل «أشبه باليد» تعلق في رقبائهم وهو يرمز إلى الإله «بودو» التي ترفع يدها.

والشعوذة والخرافات التي تصب مباشرة عن طريق القصص والأساطير المرتبطة بالبيتهم، فالخادمة أو المربية من الطبيعي أن تحكي القصص للأطفال وتمارس طقوسها الدينية أمامهم. وهذه المفاهيم الهندوسية وغيرها من الديانات تتسلل إلى عقول الأطفال وتحدث أمام أعينهم فالطفل الذي يرى مربيته أو خدمته تتبرك ببول البقرة وتمسحه على جبينها، أو تلك التي تركع مجرد رؤيتها للشمس أو تتفوه بكلمات وتتأتي بحركات أو تخطب صنفها أو تحمل تعويذتها لن يجد غضاضة في تقليدها.

إن المربية أو الخادمة الأجنبية التي تحمل هذه الأفكار والمعتقدات تعيش إلى جوار الطفل القطري، إذا استيقظ من نومه وجدها بقربه تداعبه وتلطفه وإذا بكى تحاول تهدئته بإعطائه رضعة أو لعنة وإذا مرض لازمته وأخذته إلى الطبيب، وإذا أراد الطعام قدمته له بطريقتها سواء كانت إيجابية أم سلبية. وإذا أراد أن ينام وضع بقربه الألعاب واستمرت هي في طقوسها الدينية أو كتابتها للرسائل كل هذه المأساة تحدث والألم الحقيقية في غفلة وغائبة عن تربية وتنشئة أطفالها.

يؤكد ذلك البحث الذي أجري في المجتمع القطري. حيث أوضحت التحليلات الاحصائية أن ثمة تبايناً واضحًا في المعتقدات الدينية، إذ مثلت المربيات/ الخادمات المسيحيات أعلى نسبة بلغت نحو ٥٦٪، اضافة إلى أقليات أخرى من الهندوسية ٢٪، والبوذية ٢٪، والوثنية ٢٪.

في هذه الدراسة طرح تساؤل رئيسي يدور حول: «هل تقددين الصلاة؟»، وللإجابة عليه فقد ذهبت نسبة ٥٦٪ إلى أنهن يؤدين صلواتهن دائمًا. وإن هناك ٢٠٪ يؤدينها أحياناً، وحتى إذا أغفلنا أولئك اللاتي يمارسنها نادراً على اعتبار ان الندرة تقترب من عدم الحدوث، لوجدنا ٥٪ على الأقل يمارسن صلواتهن، فإذا استثنينا المسلمات منهن ٣١٪. لوجدنا أن الطفل في البيت القطري يتعرض لمثل هذه الخبرات أو الممارسات غير الإسلامية في نحو أكثر من نصف العينة. الأمر الذي يعزز خطورة تأثيرهن على أبنائنا.

وتوضح لنا الاستجابات التي جاءت في غالبيتها لتشير إلى طقوس وممارسات أبعد ماتكون عن الإسلام وشعائره.

وتقول إحداهم: (عندى تمثال للهندوسية، أصلني يومياً وأنا واقفة وأضع يدي على صدرى أمام التمثال).

وتقول أخرى: (أعبد بونجا سوت «إله الشمس» في الشروق وعند الغروب).

وتقول ثلاثة: (أشعل شمعة وأدعوا رب أن يحل أي مشكلة تصادقني).
وتقول رابعة: (أجلس على ركبتي ثم أضع يدي على جبتي ثم على أنفي ثم فمي وأدعو الله في نهاية اليوم وأسأله يوماً جديداً).
وتقول خامسة: (أصلِي لآبانا Our Father في السماء نطلب غفران أخطائنا ونشكره على نعمه ونطلب منه الهدى).

وأياً كان الأمر فكل هذه الممارسات الدينية تعتبر مغایرة لمارسة الأهل لدينهم الإسلامي. وتتغیر الأديان بالنسبة للطفل بحسب تغير الخادمة، فهناك خدمات ومربيات ينتهيـن إلى عقائد مغایرة وتلك نقطة ينبغي الوقوف عندها قليلاً لندرك أن نسق المعتقدات ليس مجرد إضافة للمحتوى الثقافي نصيفـه في أي وقت نشاء إنما هو غرس يبدأ منذ المولود ويتدعم مع مرور الوقت بالتوجيه والإرشاد والقيادة فـما بالنا بوسط اجتماعي مليء بالتناقضات، تتفتح أعين الطفل على الغريب من الممارسات والطقوس الدينية. ونحن بحاجة إلى أن نعي وندرك تماماً أن الخادمة/ المربية الأجنبية متى وجدت في المنزل القطري تعطي الطفل الكثير من سلوكياتها وممارساتها الدينية.
واستخلاصاً مما سبق نصل إلى مجموعة الاستنتاجات التالية فيما يتعلق بالدين والقيم الدينية.

- ١ - ان هناك تنوعاً هائلاً للقيم والممارسات والسلوكيات الدينية يتتنوع بتتنوع عدد المربيات الـلـاتـي يتعرضـونـ لهاـنـدـ إـضـافـةـ إـلـىـ مـارـسـةـ هـؤـلـاءـ المرـبـيـاتـ لـعـبـادـاتـهنـ أـمـامـ الطـفـلـ وـعـلـىـ مـرـأـيـهـ منـهـ،ـ الـأـمـرـ الـذـيـ يـهـدـدـ بـأـنـ يـتأـثـرـ الطـفـلـ بـبـعـضـ هـذـهـ المـارـسـاتـ خـاصـةـ أـنـهـ فـيـ غالـبـهاـ ذاتـ طـبـيعـةـ مـادـيـةـ سـلـوكـيـةـ،ـ وـمـنـ السـهـلـ تـقـليـدـهاـ.
- ٢ - ان استمرار هذه الممارسات دون تتبـيـهـ منـ باـقـيـ أـعـضـاءـ الـأـسـرـةـ منـ شـائـنـهـ أنـ يـؤـديـ إـلـىـ اـخـتـازـانـ قـيمـ وـسـلـوكـيـاتـ هـذـهـ الـدـيـانـاتـ الـغـرـبـيـةـ فـيـ الضـمـيرـ الفـرـديـ،ـ الـأـمـرـ الـذـيـ يـجـعـلـ هـذـاـ الضـمـيرـ الفـرـديـ لـيـسـ سـاحـةـ خـالـصـةـ لـضـمـيرـ الـدـينـ الـمـسـتـنـدـ إـلـىـ الـدـيـنـ الـإـسـلـامـيـ،ـ وـمـنـ ثـمـ يـصـبـحـ الـلـاوـعـيـ الـدـينـيـ عـنـ الطـفـلـ بـعـدـ أـنـ يـكـبرـ مـنـطـقـةـ مـشـترـكـةـ بـيـنـ فـاعـلـيـةـ الـدـيـنـ الـإـسـلـامـيـ وـالـأـدـيـانـ الـأـخـرـىـ،ـ الـأـمـرـ الـذـيـ قـدـ يـؤـديـ أـحـيـاـنـاـ إـلـىـ التـعـاطـفـ مـعـ رـمـوزـ الـأـدـيـانـ الـأـخـرـىـ.
- ٣ - إن ذلك من شأنه أن يـشـيـعـ درـجـةـ عـالـيـةـ مـنـ الفـوضـىـ عـنـ الطـفـلـ فـيـماـ يـتـعـلـقـ بـالـرـمـوزـ الـدـينـيـةـ حـيـثـ تـسـرـبـ بـعـضـ الـأـفـكارـ،ـ وـالـرـمـوزـ الـدـينـيـةـ مـنـ الـدـيـانـاتـ الـأـخـرـىـ ذاتـ طـبـيعـةـ الـوـشـيـةـ إـلـىـ الـإـسـلـامـ،ـ غـيـرـ أـنـهـ قـدـ يـتـسـرـبـ أـيـضاـ إـلـىـ عـدـيدـ مـنـ الـقـيمـ.

والأفكار والمبادئ الدينية أو على الأقل يؤدي تواجد الأفكار والقيم والمبادئ الخاصة بالديانات الأخرى إلى خلق مساحة من الضمير الفردي قد تتعاطف مع هذه الديانات الأخرى، وفي نفس الوقت قد تؤثر على الالتزام الديني الإسلامي للشخصية بعد أن تكبر.

خامساً: تأثير المربيات الأجنبيات على انتماء الطفل القطري نحو أسرته ومجتمعه:

استناداً إلى استعراضنا للمحاور السابقة، وفي ضوء نتائج الدراسات نجد أن هناك انتماء قوياً من الطفل القطري للمربيات الأجنبية، كما أن مخاطرها لا تقتصر على الطفل فقط، بل الإنعكاس يعود أيضاً على الأسرة والمجتمع. إذ إن هذا الطفل الذي يكون قد تشرب وتشبع بعادات وتقاليد وسلوكيات ولغات وديانات المربية أو الخادمة الآسيوية. فكيف يستطيع أن يتكيف مع أسرته، أو مع مجتمعه، فهو يعيش في حالة من عدم الاتزان والتكيف مع الواقع الذي يعيش، فهل هو قطري أم آسيوي، عاداته مزيج من العادات والتقاليد القطرية والآسيوية، لغته العربية استبدلت بالعديد من اللغات الممزوجة بالكلمات الإنجليزية والفلبينية والهندية والسيريلانكية. دياناته الإسلامية تداخلت مع الديانات الأخرى المسيحية، والبوذية، والهندوسية. إذن أين الطفل القطري من كل ذلك؟ أين هو من الأسرة العربية؟ أين هو من المجتمع القطري؟ إلى من ينتمي؟ كيف يطلب من الطفل الممزوج المزوج الشخصية الانتماء، أو الولاء (ولن). لن ينتمي إلى أسرته التي تديرها الخادمة الآسيوية وهم ضيوف شرف. أم إلى مجتمعه الذي يفرض عليه التعامل مع العمالات الآسيوية في كل خطوة يخطوها.

كيف ينتمي الطفل إلى أمه أو أسرته وقد تقلص دور الأم وتتأثيرها على أبنائها من خلال التنشئة وال التربية. كما تغيرت أدوار وعلاقات أفراد الأسرة، فإذا نظرنا إلى الارتباط العاطفي بالنسبة للطفل القطري فهو يميل إلى الأم البديلة أو المربية/ الخادمة، ويرتبط بها عاطفياً لأنه قد يمرض ويتعصب جسدياً ونفسياً عند افتقارها أو غيابها عنه. إضافة إلى التوتر والقلق الذي ينعكس على البناء نتيجة للتضارب في أساليب التنشئة الاجتماعية التي يتبعها الوالدان والمربية أو الخادمة التي قد تتبع أساليب خاطئة في تربية الأبناء نتيجة لجهلها في نقل أساليب التربية والتنشئة الخاصة، ولارتباط الطفل بها فهو يستمد كل خبراته من خبراتها.

كما تعتبر العلاقة المباشرة التي تتم بين أفراد الأسرة من خلال أساليب الأخذ والعطاء اليومي من العوامل الهامة لدعم الروابط الأسرية. إلا أن وجود الخدم والمربيات

ومرور تلك العلاقات عن طريقها ومساهمتها بشكل أو بآخر في أدوار الأسرة يؤدي إلى إضعاف العلاقات الأسرية والتقليل من فرص الاحتكاك والتعامل اليومي والارتباط الجداني الذي يجب أن يسود أفراد الأسرة.

غير ان وجود المربية أو الخادمة أصبح ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها سواء للطفل أو للأم. لقيامها بذراء الأنوار التي تشبع الحاجات الأساسية الخاصة بالطفل وبأعمال المنزل التي تريح الأم - كما تقدم خدماتها للأب «الزوج». فمن الملاحظ أن جميع أفراد الأسرة يعتمدون على الخادمة أو المربية اعتماداً كلياً والثقة بها والشعور بالقلق والاضطراب وعدم الاتزان في المنزل عند غيابها، فالخادمة في المنزل القطري في مركز موازٍ لصاحبة البيت أو بالأصح أصبحت تحمل المكانة الأساسية وتؤدي الأنوار المحورية للأسرة القطرية.

أما فيما يتعلق بانتماء الطفل لمجتمعه فأيضاً للمجتمع دور كبير في القضاء على شخصية الطفل وولائه وانتمائه لهذا الوطن من خلال السماح لهذه الفئة الغربية بالانتشار وعدم تنظيم وجودها بالمجتمع، أو عن طريق استبدالها بالعمالة العربية. وعن طريق توزيع الحضانات المؤهلة تأسيلاً مستمدأ من الكوادر الوطنية القطرية التي سوف تحافظ وتساعد على ظهور وبروز الشخصية القطرية المميزة البعيدة عن التقاضيات والصراعات التي يعيشها أبناءنا اليوم. الصراع بين القيم الأصلية والقيم الوافدة وهو الصراع الذي أفقد الأبناء، أو الأطفال القدرة على التفرقة بين ما هو مطلوب وما هو مرفوض، وبذلك سوف يفقد المجتمع هويته وانسجامه واستقراره النفسي، الاجتماعي، الاقتصادي. من خلال فقدان أبنائه وأطفاله لهذه الهوية، نتيجة لهذه الجيوب الفرعية للثقافات المتعددة.

ذلك يعني ان انتماء الطفل القطري لمجتمعه يتاثر كذلك وفقاً لمجموعة الأبعاد أو العوامل التالية:

- ١ - ان المجتمع القطري والمجتمعات الخليجية عامة أصبحت تعيش حالة من الايديولوجية الثقافية التي نجد من خلالها تضمين الثقافة القطرية لعنصرتين أساسيين، العنصر الأجنبي الدخيل، ويمثل شتائناً من الثقافات الآسيوية، وإن كان هذا العنصر ليس في قوة العنصر الآخر وهو عنصر الثقافة المحلية، إلا أننا نلاحظ أن العنصر الثاني الوافد يكون مؤكداً في العادة بواسطة المربية الأجنبية وهي الوسيلة المادية لتغلب الثقافة الوافدة على الثقافة المحلية وإن تم ذلك بصورة تلقائية في أغلب الأحيان.

٢ - إننا إذا تأملنا شبكة العلاقات الاجتماعية فسوف نجد أن الطفل القطري يطور شبكة كثيفة من العلاقات الاجتماعية مع العناصر الغربية على مجتمعه، وذلك باعتبار أن هذه العناصر هي التي تتولى إشباع حاجاته الأساسية، فهو من ناحية يعتمد على المربية اعتماداً يكاد أن يكون كلياً، فهو اعتماد عاطفي وهو اعتماد اقتصادي - ليس بالمفهوم الاقتصادي - ولكن بمعنى الاعتماد المادي على المربية في إشباع حاجاته الأساسية، كذلك السائق هو الذي يتولى توصيله إلى الحضانة أو المدرسة أو الخروج للتنزه به، من هنا نجد أن شبكة العلاقات الاجتماعية الفعالة للطفل تكون مرتبطة في العادة بعناصر أجنبية ومن خلال ذلك يرتبط الطفل بثقافة العناصر الأجنبية (المربية، والخادم، والسائق). وشبكة علاقاتهم الاجتماعية أكثر من ارتباطه بمجتمعه.

٣ - إنه من الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى حالتين، الأولى تواجد عناصر الثقافة الداخلية على أرض الوطن دون رفضها، والثانية استيعاب هذه الثقافة في البناء الداخلي للفرد، بحيث تتسلل هذه العناصر إلى ضميره الفردي، الأمر الذي يعني في النهاية أن الضمير الفردي لا يصبح انعكاساً لثقافة المجتمع وقيمه ومن ناحية أخرى هو مرتبط بثقافة مجتمعات أخرى، ومشدود أو مرتبط بالأفراد الذين يمثلون هذه المجتمعات من خلال شبكة كثيفة من العلاقات، الأمر الذي يؤثر في النهاية على انتمائه لوطنه وارتباطه به، وهي حالة لها كثير من الآثار الاجتماعية والثقافية والشخصية الضارة.

سادساً: خاتمة وتوصيات

في نهاية هذه الدراسة نحاول تقديم بعض التوصيات التي قمنا باستنتاجها من خلال تحليل تأثير المربيات الأجنبية على تنشئة الطفل القطري، وهي على النحو التالي:

١ - ان تأخذ الأم دورها الحقيقي في التربية والتنشئة والتعليم واعطاء الطفل قدرأً كبيراً كافياً من الحنان والحب والاهتمام وتحقيق ما ينقصه من حاجات نفسية واجتماعية، وثقافية، ودينية والعمل على نموه نمواً متكاملاً. وأن تبعد الأم البديلة أو الخادمة أو المربية عن الطفل وأن يقتصر عملها (الخادمة) على الأعمال المنزلية فقط،

٢ - أن يكون هناك ارتباط قوي بين الأم والأب والابناء وتقسم الأدوار فيما بينهم بحيث ينشأ الطفل مستمدًا تربية وتنشئة من والديه. وأسرة الأم أو أسرة الأب.

- ٣ - توعية الآباء والأمهات من خلال وسائل الإعلام بأهمية الارتباط بالطفل وإشباع جميع طلباته. وإن الأمومة هي الوظيفة الأولى والأساسية وأهم من الجوانب الأخرى الثانية.
- ٤ - تحديد أعداد الخادمات في المنازل القطرية بقانون صارم. ومحاولة القضاء على ظاهرة «التباهي أو التزاهي» بكتلة عدد الخدم أو المربيات.
- ٥ - تشديد الرقابة على مكاتب التشفيل حتى لا يتسرّب إلى المجتمع. نوعيات غير مرغوب بها في هذا المجتمع. ومحاولة استبعاد العمالة الأجنبية نهائياً واستبدالها بعمالة عربية تكون مؤهلة و المتعلمة وملزمة بديتها.
- ٦ - التأكيد على التربية الدينية والثقافية للطفل القطري وفقاً لمبادئ وقيم الدين الإسلامي أو الثقافة العربية على أن تقوم بذلك كل أجهزة الدولة والمجتمع. حيث تعمل الأسرة على تأكيد ذلك من ناحية، كذلك تؤكد على نفس القيم المدرسة، والجهاز الإعلامي، حتى يصبح الطفل القطري محاطاً من كل اتجاه بتراث الإسلامي ومبادئ دينه الإسلامي الحنيف.
- ٧ - أن يساهم المجتمع بالتقليل من العمالة الأجنبية في صورة خادمات أو مربيات. وذلك عن طريق إعطاء المرأة العاملة إجازة وضع تبلغ في حدتها الأقصى ٤٥ يوماً وعليه يوصى بزيادة هذه المدة وإعطاء المرأة العاملة الحق بجازة بنصف راتب كذلك إعطائها حق ساعة أو أكثر خلال ساعات عملها لتمكن من إرضاع طفلها.
- ٨ - على المجتمع أن يخدم الأسرة القطرية من خلال افتتاح دور الحضانة ورياض الأطفال ويراعى أن تتوافر فيها المربيات المواطنات والمؤهلات من الناحية التربوية، والتعليمية. وهذه الفئة من المربيات المواطنات يعملن على ترسیخ اللغة وتعليم الأطفال العادات الحسنة والقيم الاجتماعية، والخبرات، وأنماط السلوك المناسبة كلها أمور ستساعد على استقرار الأم والأسرة ومن ثم المجتمع.
- ٩ - العمل على توعية الأسرة القطرية بالأثار الضارة التي يمكن أن تظهر نتيجة لكثافة وجود الخدم والمربيات الأجنبية في بناها ليؤدوا أدوارها نيابة عنها، حيث يؤدي ذلك في النهاية إلى القضاء على الهوية الاجتماعية والثقافية للمجتمع.
- ١٠ - من الممكن أن تتبع الأسرة والمجتمع والدولة سياسة أو استبدال المربيات والخدم من المجتمعات الآسيوية ذات الديانات والثقافات المختلفة بمربيات وخدم من العالم العربي الإسلامي بالأساس، ذلك أن هؤلاء الخدم والمربيات - من العالم العربي

والإسلامي - سوف يعلمون على دعم الثقافة العربية والإسلامية في الطفل، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تعميق ولاء وانتماء الطفل القطري لمجتمعه أولاً، ولعالمه العربي والإسلامي ثانياً.

المراجع

- ١ - جهينة العيسى: التأثيرات الاجتماعية للمربيات الأجنبية على الأسرة - العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٢، من ١٣٦.
- وأنظر: يحيى روسيه، مدخل إلى علم الاجتماع العام الفعل الاجتماعي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، من ١٦٥.
- وأنظر: زين العابدين درويش، ظروف التحول في مجتمع الإمارات العربية المتحدة، والتغير في اتجاهات التنشئة الاجتماعية للأبناء، «شؤون اجتماعية»، العدد ٢٧، السنة السابعة، ١٩٥٥، من ١٢.
- إبراهيم خليفة: المربيات الأجنبية في البيت العربي الخليجي، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، ١٩٨٦، من ٨٠.
- ٣ - محمد حسن: التنشئة الاجتماعية للطفل في مجتمع الإمارات - «شؤون اجتماعية»، العدد الخامس، السنة الثانية، ١٩٨٥، من ١٤.
- وأنظر: فاروق العادلي: التنشئة الاجتماعية الأسرية للطفل القطري، حلية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد السابع، ١٩٨٤، من ٥٩.
- ٤ - عصام محمد عبدالجود: أثر القدم الآسيوية والمربيات الأجنبية في أبناء دولة الإمارات العربية المتحدة، دار الفكر اللبناني، بيروت، ١٩٨٧، من ٢ + الأخباريون في المجتمع القطري.
- ٥ - أمينة علي الكاظم: السكان والعمالة الوافدة في المجتمع القطري، أنماط التفاعل وتصوراته، هجر للطباعة والنشر، ١٩٩١، من من ٢٢، ٢٠٢.
- ٦ - فاروق إسماعيل: التغير الاجتماعي والثقافي في المجتمع القطري - عوامله وأبعاده - ندوة قضايا التغير في المجتمع القطري خلال القرن العشرين، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، جا، ١٩٩١، من ٢٩.
- وأنظر: حيدر إبراهيم: آثار العمالة الأجنبية على الثقافة العربية، العمالة الأجنبية أقطار في الخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٣، من ٢٥٢.
- ٧ - فاروق مصطفى إسماعيل وأخرون: المقدمة (المربيات الأجنبية) تأثيرهن على التنشئة الأسرية للطفل القطري، جامعة قطر، الورقة، ١٩٩١، من ٧٠.
- ٨ - فاروق إسماعيل: التغير الاجتماعي والثقافي في المجتمع القطري - عوامله وأبعاده، مرجع سابق، ١٩٩١، من ٢٠.
- وأنظر أمينة علي الكاظم، مرجع سابق، من ٢٠٢.
- ٩ - فاروق إسماعيل: التغير الاجتماعي والثقافي في المجتمع القطري - عوامله وأبعاده، مرجع سابق، ١٩٩١، من ٢٠٣.



رأي المرأة حول العمل التطوعي في قطر *دراسة استطلاعية*

سبكة محمد الخاطر**

يضرب تاريخ العمل الاجتماعي بجذوره في أعماق التاريخ الإنساني منذ القدم حين كانت في شكل إعانت ومساعدة للمحتاجين، وكان نمط العمل هذا مناسباً للحياة البشرية القديمة للجماعات الصغيرة المتجانسة وتعكس قيمًا دينية وأخلاقية لهذه الجماعات.

كان الإنسان منذ أقدم الحقب يعيش في جماعات تقيم في بنيات مختلفة وكثيرة ما كانت تلك الجماعات تأخذ بعض مضمون المجتمع وقد تكون تلك المجتمعات العشيرة أو القبيلة، ففي مثل هذه المجتمعات التي نشأ فيها الإنسان منذ وجوده الأول كانت تمارس عدة نشاطات

* هذا الجزء من بحث حاز على المركز الأول في مسابقة «راشد بن حميد للثقافة والفنون» لعام ١٩٩١، والتي تنظمها جمعية أم المؤمنين النسائية بعمان.

** باحثة بمركز الوثائق والدراسات الإنسانية بقطر.

كمعاونة القبيلة لأفرادها العاجزين وتعليم الصغار لاعدادهم للمستقبل والعناءة بمن كانت تصيبهم الكوارث، واعتبرت تلك النشاطات التي تهدف إلى مساعدة الإنسان إلى أخيه الإنسان مانسميه اليوم اصطلاحاً «الخدمة الاجتماعية» أو العمل الاجتماعي، ومع تطور المجتمعات الإنسانية تطورت أوجه العمل الاجتماعي وأصبح له منهجة وأسلوب وتنظيم.

العمل الاجتماعي - مفاهيمه - نظرياته

١ - حول مفهوم العمل الاجتماعي

تبينت آراء الباحثين حول تعريف مفهوم العمل الاجتماعي Social action وذلك لاختلاف المنطلقات أو الأسس المنهجية لكل باحث، فعرفه أحد الباحثين^(١) بأنه أحد عمليات الخدمة الاجتماعية. فمن المعروف أن هناك ثلاثة طرق تقليدية في الخدمة الاجتماعية للعمل مع الأفراد والعمل مع الجماعات والعمل بين الجماعات أو مع المجتمع. على أن هذه الطرق الثلاث تعمل من جانبها في العادة على مساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات على النمو والتكيف في حدود الامكانيات التي وفرتها لها البيئة وهي تعمل أيضاً من جانب آخر على تغيير الظروف المحيطة بهم واصلاحها، والعمل الاجتماعي يعمل على تطوير البيئة المحيطة واخذها حاجات المواطنين. أي ان العمل الاجتماعي طريقة جديدة رابعة يجب اضافتها إلى طرق الخدمة الاجتماعية التقليدية الثلاث ويمكن تعريفها على النحو التالي: «العملية التي يتم بها تحسين الأوضاع الاجتماعية في أي مجتمع عن طريق تعديل السياسة الاجتماعية والتركيب الاجتماعي في الدولة والحصول على برامج وخدمات حكومية جديدة على أن تتم هذه العملية في حدود النظم والقوانين المرعية في الدولة».

ويمكن تحديد دور العمل الاجتماعي في ناحيتين: قيام المواطنين بمجهود للحصول على خدمات حكومية جديدة، أو تحسين خدمات حكومية قائمة في حدود السياسة والقوانين السائدة، وقيام بمجهود لتغيير السياسة والقوانين الاجتماعية أو إيقاف سياسة مقترنة لصالح المجتمع.

ويستلزم هذا أن تكون أجهزة العمل الاجتماعي رسمية وشعبية تمتد إلى جميع المناطق الجغرافية وإلى جميع الفئات الاجتماعية.

وفي مجال مطابقة مفهوم العمل الاجتماعي بالخدمة الاجتماعية عرف أحد الباحثين العمل الاجتماعي بأنه «العمل الذي يجري في مجتمع إنساني ويقصد به فاعله نفع

آخرين أو دفع الضرر عنهم، وفي الانجليزية يعبرون عن هذه الخدمة بعبارة Social Work وترجمتها الحرفيّة العمل الاجتماعي^(٢).

ويرى بعض العاملين في الميدان أن العمل الاجتماعي جزء لا يتجزأ من تنمية المجتمع وتنظيمه.

بالنظر إلى التعريفات السابقة للعمل الاجتماعي نجد أنها ركزت على جانبين:
الأول : الجانب الرعائي للعمل الاجتماعي.
الثاني : وسيلة أو أداة لتنمية المجتمع.

يركز الجانب الأول للعمل الاجتماعي من زاوية الخدمات الاجتماعية وذلك على اعتبار ان الفوائل ليست واضحة تماماً بين الخدمات الاجتماعية والعمل الاجتماعي، إلا انه يمكن القول بصفة عامة على أن الأولى تستهدف تغيير الناس، بينما يعني العمل الاجتماعي بتغيير النظم، فإذا كانت الخدمات الاجتماعية تعنى بالدرجة الأولى بمساعدة الناس على أداء أدوارهم في إطار النظم القائمة، يعني الثاني بتغيير مضمون هذه النظم والذي يتصل بتوزيع الأدوار والقوى داخل المجتمع وتوفير الفرص وأثراء حياة الناس، الأمر الذي يجعل الصلة وثيقة بين الاثنين، يستهدف العمل الاجتماعي إذن تغيير النظم والمؤسسات داخل المجتمع^(٣).

ومن هنا جاء تعريفهم للعمل الاجتماعي مطابقاً لمفهوم الخدمة والرعاية الاجتماعية سواء تلك المقدمة من خلال المؤسسات الرسمية أو الهيئات الطوعية.

أما الجانب الثاني فإنه ينظر إلى العمل الاجتماعي باعتباره وسيلة أو من العمليات التي تضمن الكفاءة والنجاح في مشروعات وخطط التنمية. ويدعو إلى مشاركة الأفراد والجماعات في تحمل مسؤوليات التنمية وبالتالي خلق الفرد قادر على حل المشكلات التي تعيقه أي أن العمل الاجتماعي ما هو إلا «ذلك النشاط أو تلك الأفعال التي تقوم بها الجماعات والأفراد لمواجهة مشكلات أو معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية كما هي تدعيم لمفهوم المشاركة المجتمعية في التنمية»^(٤). وتتفق الباحثة مع الرأي الذي يذهب إلى اعتبار العمل الاجتماعي أداة لتنمية المجتمع التي تساعد على دفع عجلة التطور والنمو فيه ولأنه يفتح مجالات أوسع لممارسة كل الأنشطة في المؤسسات ذات الصبغة الرعائية والمؤسسات الفردية والجماعية والتي تهدف في النهاية إلى إزالة المعوقات الاجتماعية والاقتصادية للتنمية.

وبما ان الأنشطة الطوعية تعزز الأنشطة المؤسسية وتنمي فاعليتها فإن هذه

الدراسة ستتناول العمل الاجتماعي التطوعي ونوعية المؤسسات التطوعية التي تقدم برامج وأنشطة العمل الاجتماعي.

٢ - العمل الاجتماعي التطوعي

« هو التضحية بالوقت أو الجهد أو المال دون انتظار عائد مادي يوازي الجهد المبذول».

ويتحلّل هذا التعريف يتضح لنا انه:

- ١ - يتضمن نوعاً من الإيثار من حيث ان الفرد لايسعى وراء تطوعه إلى جعل سلوكه اقتصادياً بمعنى أن مايُضحي به يزيد كثيراً عما يحصل عليه نتيجة التطوع.
- ٢ - يأخذ التطوع صوراً متعددة قد تكون تبرعاً بالمال أو تقديم الجهد أو التضحية بالوقت.
- ٣ - قد يحصل المتطوع على عائد من وراء هذه التضحية في بعض الأحيان وقد يكون هذا العائد مادياً لابوالي حقية التضحية التي أقدم عليها الفرد.
- ٤ - ليس هناك شرط توفر الأعداد العلمي أو العملي للمشاركة في الجهد التطوعية^(٥).

ويتحدد هدف العمل الاجتماعي التطوعي في الإزالة أو التقليل من حجم المشكلات المعاقة لمسيرة التنمية وتهيئة الأفراد أنفسهم لمواجهة هذه المشكلات والمساهمة في حلها^(٦).

ويعرف المتطوع طبقاً لما ورد في دائرة معارف الخدمة الاجتماعية التي تصدرها جمعية الأخصائيين الاجتماعيين في الولايات المتحدة الأمريكية « هو الفرد الذي يشارك بخدماته دون أجر في عمليات التنظيم والإدارة والتغفيض الخاصة بالخدمات التي تقوم بها الهيئات الحكومية أو الأهلية وذلك بمحض إرادته وحربيته المطلقة»^(٧).

ويطلق مفهوم المشاركة الشعبية على العملية التي من خلالها يلعب الفرد دوراً في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لكي يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع، وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف»^(٨).

وتتمثل المشاركة في مستويين:

- ١ - مشاركة الفرد في الجماعات الاجتماعية.
- ٢ - مشاركته في المنظمات الطوعية وخاصة ماينصب دورها على النشاط المجتمعي المحلي أو المشروعات المحلية، وتنتمي المشاركة عادة خارج مواقف العمل المهني للفرد.

وتعرف هذه المشاركة الأهلية أو الشعبية في المنظمات الطوعية بأنها مجموعة الأنشطة الحكومية والجمعيات الأهلية لتحسين أحوال البيئة تحقيقاً لمصلحتهم بصفة عامة وشاملة، فالمشاركة هي نشاط تطوعي يقوم به أولئك السكان، إما بداعي ذاتي، أو استجابة لدعوة مثل هذه المنظمات للتطوع فيها، وعرفت المشاركة أيضاً بأنها عملية اسهام المواطنين تطوعاً في أعمال التنمية سواء بالرأي، أو بالتمويل، أو بغير ذلك^(١).

نلاحظ من تعريف العمل الاجتماعي والتطوعي الربط المباشر بينهما للقيام بالتنمية عن طريق التجمعات الأهلية أو ما يسمى «بالمجهد الشعبي»، وهذا أوضحته نتائج احدى الدراسات^(٢) من أن هدف التنمية هو الإنسان، فإذا كان الفرد هو المستفيد الأول من التنمية نجد أن سلوكه يرتبط بالأنسانية مما يعيق من مسيرة التنمية، فتطوع الفرد للعمل الاجتماعي ضمن جماعات منظمة يبرز دوره ويساعد على حل مشكلاته وبالتالي فإن هذه الجماعات لابد وأن يتوافر لها المناخ الملائم لمارسة نشاطها، هذا ما يدعونا إلى مناقشة أنواع مؤسسات العمل الاجتماعي والعلاقة بينها.

يمكن تصنيف الهيئات الاجتماعية حسب التبعية إلى نوعين:

أ - **حكومية**: بمعنى أنها إحدى وحدات الجهاز الحكومي وت تخضع للأحكام التي تنظمها.

ب - **أهلية**: تقوم أصلاً على الجهود التطوعية لجماعات من الأفراد المهمة بالخدمة العامة يتولون تنظيمها وإدارتها في إطار النظام العام أو القوانين والتشريعات التي تنظم العمل الاجتماعي التطوعي.

وعن العلاقة بين الهيئات الحكومية والأهلية فقد ذكرنا أن النشاط الأهلي يعتبر ضرورة مجتمعية لكافة المجتمعات وقيام المواطنين بانشاء الهيئات الأهلية وإدارتها ليس مجرد التزام للتعبير عن الانتفاء للمجتمع ورد بعض الدين إليه، ولكن في نفس الوقت يعتبر حقاً يتمتع به كافة المواطنين للمساهمة في تخطيط برامج الحياة الاجتماعية في المجتمع.

ونظراً لما يحقق النشاط الأهلي من رفع العبء المادي عن كاهل الدولة قد يظن البعض أن الحاجة ماسة إلى النشاط الأهلي في المجتمعات المختلفة أو النامية وخلاف ذلك بالنسبة للمجتمعات المتقدمة، وتعتبر هذه النظرة قاصرة إن لم تكن خاطئة لأن واقع الأمر يؤكد تجاور النشاط الحكومي والأهلي جنباً إلى جنب في كافة

المجتمعات، ولكن بالضرورة سوف تختلف العلاقة بين النشاط الحكومي والنشاط الأهلي من مجتمع لأخر نتيجة لعدة ظروف وعوامل من بينها مدى قدرة وكفاءة الجهاز الحكومي في تلبية واسباب احتياجات المجتمع (وفرة الموارد الاقتصادية)، وكذلك الأيديولوجية السياسية التي يقوم عليها المجتمع وفلسفة الرعاية وأولوياتها في كل مجتمع على حده.

٣ - وتقوم العلاقة بين مؤسسات العمل الاجتماعي الرسمي والشعبي على أساس نظريتين:

١ - نظرية امتداد السلم : Extension Ladder Theory

حدد «سديني وب» Sidney Webb نظرية للعلاقة بين النشاط الحكومي والنشاط الأهلي وتناسب مع المجتمعات التي تتميز بوفرة في الموارد الاقتصادية بحيث يمكن للدولة أن تعمل في كافة برامج الرعاية الاجتماعية التي يحتاج إليها المواطن في المجتمع والتي من شأنها أن توفر له فرص حياة أفضل وبالتالي دور القطاع الأهلي من حيث ينتهي دور الدولة، ويعمل القطاع الأهلي على رفع مستوى الرعاية في نفس مجالات الرعاية التي تكفلها الدولة وأيضاً يصبح من مسؤولياته تنبيه الدولة إلى مجالات الرعاية المستحدثة (علاقة رئيسية).

٢ - نظرية الأعمدة المتوازية : Parallelbars Theory

تقوم أساساً على قيام كل من الأجهزة الحكومية والأهلية معاً على تنفيذ الخدمات في كافة الميادين وتناسب هذا التصور مع الدول محدودة الدخل أو النامية من حيث اقتسام مجالات الرعاية بين الهيئات الحكومية والأهلية ويسير كل قطاع جنباً إلى جنب مع دور القطاع الآخر، وإذا توافرت للدولة مجالات جديدة أو أضيف مجال جديد إليها باعتباره هاماً من حيث الأولوية فعلى القطاع الأهلي أن يترك العمل في هذا المجال تماماً للقطاع الحكومي ويبحث لنفسه على مجالات جديدة ومن هنا تجيء العلاقة المتوازية بحيث الالتفاء بين النشاط الحكومي والأهلية في مجال عمل واحد (علاقة أفقية) (١١).

العمل الاجتماعي في المجتمع القطري

وحتى نتعرف على واقع العمل الاجتماعي في المجتمع القطري، فإننا سنناقش في هذا الفصل العمل الاجتماعي على فترتين: فترة ما قبل النفط، وفترة ما بعد اكتشاف النفط.

١ - العمل الاجتماعي في فترة ما قبل النفط:

لاتختلف بدايات العمل الاجتماعي في المجتمع القطري في نشأتها عن باقي دول الخليج، وذلك لتشابه الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها جميع هذه الدول، حيث اعتمد سكان المجتمع القطري في تلك الفترة على مجموعة من المناشط الاقتصادية كان أهمها الرعي والغوص على اللؤلؤ، ومن الطبيعي أن يؤثر نمط الإنتاج السائد في مجتمع الغوص على العلاقات الاجتماعية فيه، فنجد بأن الروابط العائلية خاصة في العائلة الممتدة تزداد روابطاً لتحقيق وضع أفضل في هذا النشاط حيث يعمل الاخوة والأبناء وأبناء العمومة والأخوال جماعياً على ظهر السفينة، هذا النظام الاقتصادي يقوى الارتباط العائلي من جهة حيث يعتمد بعضهم على بعض اقتصادياً، ويدل من جهة أخرى على بساطة المجتمع ومحبودية إمكاناته في تلك الفترة، ولم تظهر أوجه العمل الاجتماعي إلا في حدود ما يسمى «التعاون التقائي» أو المفازعة، والمفازعة عبارة عن تقديم قوى العمل دون مقابل من يحتاجون إليها في عمليات الإنتاج، وبخاصة في المناشط التي تحتاج إلى الكثير من الأيدي العاملة لتتم العملية الإنتاجية في الوقت أو الظروف المناسبة، مثل المناشط الزراعية وبناء البيوت وصناعة القوارب وشباك الصيد^(١٢).

على سبيل المثال تبدو صور التعاون الاجتماعي بين الناس في بناء البيوت، فعندما يرغب أحدهم في بناء الدار يساعدته أقاربه وجيرانه على أساس أن يعاونهم بالمثل عندما يحتاجون إليه في أعمال مماثلة، خاصة وان خبرات البناء محبودة وكان من أهم ما يوجد في المطبخ في البيوت القديمة نافذة صغيرة «دريشة» تطل على منزل الجيران وتستخدمها ربة المنزل لتبادل الطعام معهم^(١٣).

وتبدأ عملية البناء بالإعلان داخل الفريج ان فلاناً يريد ان يبني داراً أو بيتاً جديداً، ويصل الخبر في الليل، ومنذ الصباح الباكر يتوجه الرجال إلى مكان البناء ويتوزعون العمل، فيبدأون بجمع الحمير حوالي ثلاثة أو أربعة من الحمير التي يتبرع بها

أصحابها ويستخدمونها في نقل الطين والحجارة. وفي بعض الأحيان ينقلون الطين على رؤوسهم وتشارك النساء في بعض القرى في هذه العملية حيث يربطن بطونهن بالحبار ويحملن الطين على رؤوسهن، وكانوا كل يوم يبنون داراً أو جداراً لأحدهم^(١٤). وعادة ماتصاحب هذا العمل أغانيات وألحان من شأنها تسرية أوصاب العامل والتخفيف من أعبائه. وبعبارة أخرى يمكن اعتبارها الحادي القوي الذي يدفع العامل إلى عمله بهمة ونشاط^(١٥).

وعندما يرتفع البناء يغنون عليه عادة أغان منها:

يا زين مسري الليلى على بنات اشعيلي^(١٦)

ومن ضمن أشكال التعاون التي كانت سائدة أيضاً عملية جلب المياه من العيون حيث يتبرع من يملك وسيلة نقل (زمالة) في جلب المياه لجيرانه وباقي سكان الفريج. وكذلك عندما يصيد أحدهم سمكاً كثيراً فإنه يوزع منه على أهل الفريج جميعهم، أو يقلونه أو يشوهه حتى لا يفسد ثم يلقونه بقطعة قماش ويوضع على المرفأ له لاتصل إليه الحشرات وفي اليوم التالي ينزلونه ثم يوزعونه، أيضاً فإن المرأة التي لديها بقرة حلوة تقوم بتوزيع الحليب أو اللبن على الجيران والأقارب، وإذا كانت جارتها لديها طفل رضيع فإنها تغيرها أو شانتها الحلوة من أجل مساعدتها في تغذية الوليد حتى يشتد عوده ثم تعدها أو تحتفظ بها وتسمى هنا «منيحة» أي منحتها إياها^(١٧).

ويظهر دور الثقافة اللامادية في شكل أمثال شعبية متداولة تمجد العمل الجماعي منها: «يد واحدة ماتصفق»، «ربع^(١٨) تعاونوا ماذلو»، «كل مشروع مبروك».

إذن نرى بأن أوجه التعاون في مجتمعات الخليج التقليدية تتم عن تجانس الجماعات وعن قوة العلاقات الاجتماعية بينها، وعن وجود نوع من التضامن الآلي^(١٩) في هذه المجتمعات في تلك الفترة. كما كان للأسرة الممتدة دور هام في مواجهة الكثير من المشكلات التي أصبحت اليوم واسعة الانتشار، إذ ان حالات اليتيم، والفقير، والشيخوخة كانت تواجه ويخف تأثيرها عن طريق الالتزامات التي تفرضها تلك العلاقات. والتي تحتم رعاية كبار السن والأرامل والمطلقات، وتحث القيم الدينية على تقوية العلاقات الأسرية، وتشجع على تنميتها، وتوضح الالتزامات المترتبة عليها، بين الكبار والأصغر سنًا، وبين الذكور والإبناه أو بين الأغنياء والقراء.

* اشعيلي: إثنان الأبل من الأبل الطيب الذي يسمى شعيل.

** ربع: أي جماعة.

*** هذا المصطلح أطلقه بوركايم عند دراسته لطرق تقسيم العمل فيها حيث يسود التضامن الآلي في المجتمع المحلي الصغير الذي تكون فيه درجة التخصص محدودة، وترتبط الناس ببعضهم روابط قوية.

٢ - العمل الاجتماعي في فترة ما بعد النفط :

بعد اكتشاف النفط دخل المجتمع القطري مرحلة جديدة من مراحل التغير وبرزت ملامح هذا التغير في التركيب الاجتماعي للسكان وفي تغير المهن وتعددتها وازدياد الهجرة وتنويعها، وكذلك في التغيرات التي طرأت على الأسرة وال العلاقات الاجتماعية وتكوين المدن الجديدة.

ترتب على التحولات الاقتصادية تغير في الحياة الاجتماعية انعكست صورته على الأسرة من حيث ظهور النزعة الفردية والاهتمام بمظاهر الحياة الحضرية وتغير في العلاقات الاجتماعية^(١٧). وتحولت الأسرة القطرية من أسر ممتدة تضم عدة أجيال إلى أسر نووية، واتجهت الدولة إلى رعاية المسنين والعجزة والأرامل والمطلقات، وهي الوظيفة التي تقوم بها الأسرة في الماضي.

بتعبير آخر انه بتكون مجتمع المدينة والهجرة الوافدة وضعف العلاقات أدت إلى الحاجة لتقديم برامج العمل الاجتماعي مجال المؤسسات الرسمية والأهلية. فعلى مستوى العمل الاجتماعي الرسمي صدر القانون رقم (٨) لسنة ١٩٦٣ بإنشاء دائرة الشؤون الاجتماعية ودمجها بدائرة العمل التي أنشئت في عام ١٩٥٥، وسميت الدائرة باسم «دائرة العمل والشئون الاجتماعية»، وفي العام ذاته صدر القانون رقم (٩) لسنة ١٩٦٣ بتنظيم الضمان الاجتماعي متضمناً القواعد والأحكام التي تكفل صرف معاشات شهرية للأيتام والمسنين والعاجزين عن العمل.

ولما كانت تهيئة السكن الصحي المناسب للمواطن القطري تعتبر من أهم العوامل التي تساعده على تحسين ورفع مستوى الصحي والاقتصادي والاجتماعي، صدر قانون رقم (١) لسنة ١٩٦٤ بإنشاء نظام المساكن الشعبية لنوى الدخل المحدود من المواطنين والعجزة، وعلى أثر صدور النظام الأساسي المؤقت في قطر في ٢٠١٩٧١/٤/٢، وتشكيل أول مجلس للوزراء تشكلت أول وزارة للعمل والشئون الاجتماعية، وأتى الإصلاح الاجتماعي في طليعة الأهداف التي تبنتها الحكومة، وقد نصت المادة (٧) من النظام الأساسي المؤقت المعدل في شأن تحديد المبادئ الاجتماعية والموجهة لسياسة الدولة والتي تعتبر أهداف ومبادئ وزارة العمل والشئون الاجتماعية منها اتخاذ الوسائل الكفيلة لحماية الأسرة من كل عوامل الضعف - رعاية النساء وصيانته من أسباب الفساد وحمايتها من الاستغلال - الالشراف على معاهد وتقويم وإصلاح المجرمين والأحداث وملاجئ الأيتام والعجزة ونوى العامة - تنظيم الضمان الاجتماعي - اعداد برامج لتنظيم الخدمات الاجتماعية - تنظيم الارشاد الاجتماعي عن طريق الإعلام -

تشجيع التعاون بمختلف صوره والعمل على إنماء الحركة التعاونية - توفير المسكن الصحي والملائم لكل فرد من أفراد المجتمع - تشجيع البر والاحسان وتنظيم التبرعات وتجويتها نحو الغايات الاجتماعية السليمة^(١٦). وهناك وزارات اخرى غير وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. مثل: وزارة الصحة، وزارة الداخلية، وزارة التربية والتعليم. تقوم ببسط كبير من أنشطة العمل الاجتماعي مثل رعاية المسنين، والمعاقين، والأحداث الجانحين واللقطاء. وذلك لعدم وجود مؤسسات متخصصة تابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية تعنى برعاية تلك الفئات.

أما على مستوى العمل الاجتماعي التطوعي فإنه يقتصر على جمعية الهلال الأحمر القطري، والتي تأسست في مارس ١٩٧٨ كهيئه تطوعية أهلية تقوم على نفس المبادي والأهداف الإنسانية النبيلة التي تتبناها هيئات الهلال والصليب الأحمر في مختلف أنحاء العالم، وهي تتطوّر في مجدها على تخفيف آلام البشرية ورفع مستوى الكفاية بين الأفراد في النواحي الصحية والاجتماعية.. كما تتطوّر أيضاً على مختلف أعمال الإغاثة في أوقات الحرب والكوارث والنكبات.. وذلك بالإضافة إلى ماتوفّره من رعاية للأفراد في وقت السلم. وتضم الجمعية ستة أقسام هي: قسم التوعية الصحية - الشباب والإغاثة - الخدمات الاجتماعية - تنمية الموارد والقوى البشرية - العلاقات العامة - وقسم الإعلام والثقافة وكل قسم أهداف محددة، كما تظهر مجالات عمل الجمعية في برامج مثل: صندوق الإغاثة - الصندوق الخيري - برنامج كفالة الطفل اليتيم - برنامج هدية الطفل القطري إلى شقيقه في الدول العربية - التبرع بالدم - جماعة مكافحة التدخين - مساعدة الأسر المحتاجة - رعاية المعاقين والمسنين - فريق الإغاثة - الاسعافات الأولية - أصدقاء المعاقين - نادي الهلال القطري^(١٧).

الفرع النسائي للهلال الأحمر القطري

إيماناً بالدور الكبير الذي تقوم به المرأة القطرية في إيصال رسالة الخير إلى المجتمع، فقد رأت جمعية الهلال الأحمر القطري إنشاء فرع نسائي للسيدات عام ١٩٨٢، يقوم بتطبيق رسالة الجمعية الإنسانية في حدود الأهداف المرسومة من قبل الرابطة الدولية لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والنظام الأساسي للهلال الأحمر القطري وقد تم تحديد أهداف الفرع النسائي في نشر رسالة وأهداف حركة الهلال الأحمر في المجتمع - نشر الوعي وتنظيم البرامج التي تهدف إلى تنمية القدرات في المجالات الصحية والاجتماعية - تنظيم البرامج الخاصة برعاية الطفولة والأمومة -

الاهتمام والرعاية بالمعاقين والمرضى - دراسة الظواهر الاجتماعية والمشاكل التي تهم الأسرة والمجتمع.

ووضعت العديد من البرامج والأنشطة ضمن خطتها كالتأهيل والتدريب في مجال السكرتارية والطباعة للكمبيوتر والطهي والتطريز - والحرف اليدوية والاسعافات الأولية ومشروع الأسر المنتجة بالإضافة إلى البرامج الأخرى التي تحتاج إليها المرأة.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

أولاً : الإجراءات المنهجية للدراسة

١ - أهمية الدراسة:

استناداً إلى ما سترعرضناه عن العمل الاجتماعي في قطر يمكن القول أنه على الرغم من الوفرة المادية التي ساعدت على تقديم أوجه وبرامج العمل الاجتماعي في مجالات عديدة، إلا أنه لازالت هناك حلقات ناقصة في العمل الاجتماعي في حاجة إلى دعم أكبر وهو العمل التطوعي الذي كان يعتبر من الخصائص الإيجابية للإنسان القطري في الماضي.

ونتيجة للتحولات التي مرت بها المجتمع القطري، أصبح الفرد متلقياً للخدمات الاجتماعية معتمداً عليها. وإيماناً بأن المشاركة مبدأ أساسى من مبادئ التنمية للمجتمع، فالتنمية الحقيقية والتاجحة لا تتم بدون مشاركة أهلية، توصلت نتائج بحث أجري عن الشباب في المجتمع القطري^(٢٠)، أن لديهم (أي الشباب) نزعة إيجابية للمشاركة في خدمة مجتمعه على كافة المستويات، وفيما يتعلق بالمؤسسات التي تدعم قضية مشاركة الشباب في تنمية مجتمعهم، جاءت جمعية الهلال الأحمر القطري في المرتبة الرابعة بنسبة ٤٢٪ وهي رغم ماتقدمه من خدمات تطوعية إلا ان انشطتها ترتبط مباشرة بالمجتمع. الأمر الذي يعول عليها الشباب كثيراً في دعم مسألة المشاركة سبقها في الترتيب الهيئة العامة للرياضة والشباب بنسبة ٥٢٪ وزارة التربية والتعليم بنسبة ٥٨٪، والجامعة بنسبة ٤٥٪، وما توصلت إليه نتائج دراسة أخرى عن ضعف وقصور في المشاركة في الأنشطة في الجمعيات الخيرية وجدت أن حجم المشاركة في جمعية الهلال الأحمر لا يختلف عن مثيله في الجمعيات المشابهة لها في دول الخليج رغم ماتتوقعه من ارتفاع نسبة المشاركة نتيجة كونها الجمعية الوحيدة الذي يقتصر العمل التطوعي عليها.

بحوث ودراسات

من هذه المنطلقات السابقة تخرج هذه الدراسة والتي تهدف إلى استطلاع رأي عينة البحث بطرح بعض التساؤلات المحددة تبدأ حول أهمية دور جمعية الهلال في المجتمع، وأهمية المشاركة في العمل التطوعي، والأسباب التي تعيق العمل التطوعي في الجمعية، والفوائد التي تعود على الفرد وعلى المجتمع من المشاركة في العمل التطوعي إلى اقتراح أساليب لزيادة العمل التطوعي وتساعد على جذب أكبر عدد من المستفيدات منه.

٢ - فروض البحث:

تنطلق الدراسة من الفرض القائل بأن هناك عملية ارتباط بين ما يقوم به الفرد المتطلع بما لديه من إمكانيات مادية ومعنى وبين الجمعية التي تستثمر هذه الإمكانيات، فإذا كان لدى الفرد دوافع إيجابية للمشاركة، يجب على الجمعية أن تهيئة فرص هذه المشاركة بما تضفيه من خطط وأولويات لتنفيذ البرامج.

٣ - نوع الدراسة، أو نمط البحث:

بما ان هذا الموضوع «العمل التطوعي في جمعية الهلال الأحمر القطري - الفرع النسائي» جديد لم يتطرق إله من قبل أحد الباحثين في المجتمع القطري، من هنا يصبح نوع الدراسة دراسة استطلاعية لكشف معالم العمل التطوعي في الجمعية. وتفيد هذه الدراسة الاستطلاعية في أن تكون نتائجها وتصنيفاتها محوراً لدراسات مستقبلية عن العمل التطوعي في باقي المؤسسات الرسمية والأهلية في المجتمع القطري وخاصة ان الجهات المسؤولة عن العمل الاجتماعي تحاول استخدام ادارات جديدة لاتاحة فرص أكبر للمشاركة، بالإضافة إلى فائدة هذه الدراسة في تطوير ما هو قائم في الجمعية بشأن التطوع.

حتى تأتي الدراسة بالنتائج المرجوة منها استعنا بالأساليب الآتية:-

١ - الاطلاع على البحوث السابقة في الميدان الاجتماعي وفي الميدانين التي لها صلة بالموضوع.

٢ - الرجوع إلى المسؤولات في الجمعية للتعرف على كيفية تنظيم عملية التطوع.

٣ - مكتبة أغلب المراكز والمؤسسات في دول الخليج المعنية في هذا المجال لمتابعة أحدث ما نشر عن العمل الاجتماعي من بحوث ومقالات ودوريات.

٤ - اداة الدراسة:

تمت صياغة الاستبيان Questionnaire في ضوء أهداف الدراسة وتتضمن (١٥) سؤالاً صيغ بعضها بالطريقة المففلة وصيغ بعضها الآخر لتكون الإجابة عليها

بالطريقة المفتوحة من أجل اشراك أفراد العينة في وضع الحلول أو طرح بعض التصورات التي لم تطرق إليها في الاستبيان.

٥ - العينة:

انطلاقاً من هدف الدراسة وهو استطلاع رأي حول المشاركة في العمل التطوعي، وبالنظر إلى ماتضمه الجامعة من إمكانات بشرية قادرة على المشاركة والاسهام في تنمية المجتمع،رأينا أن تطبق الدراسة على الموظفات القطريات في جامعة قطر لسهولة الاتصال بهن لتكون بذلك وحدة العينة هي الموظفة القطرية على اختلاف مسميات الوظيفي من باحثة وسكرتيرة ورئيسة قسم... إلخ، في الأقسام المختلفة للجامعة ومراكز البحث التابعة لها.

وتم الاعتماد على آخر احصائية لعدد الموظفات القطريات فيما ورد عن مركز الحاسب الآلي بالجامعة لشهر مايو ١٩٩١، وبلغ إجمالي العدد (٣٤٠) موظفة وتم سحب عينة تمثل مجتمع الدراسة (الجامعة) مانسبة ٢٥٪ من مجموع الموظفات أي ٨٥ موظفة.

٦ - مجالات الدراسة:

أ - **المجال البشري:** عينة عشوائية من موظفات جامعة قطر وعددها ٨٥ موظفة.

ب - **المجال الجغرافي:** تم تطبيق الدراسة في الحرم الجامعي لمبني البناء ومراكز البحث (مركز البحث التربوية - مركز الوثائق والدراسات الإنسانية).

ج- **المجال الزمني:** استغرقت عملية التطبيق مدة شهر ونصف من منتصف شهر يوليو حتى أواخر أغسطس ١٩٩١.

٧ - التحليل الاحصائي:

١ - اعتمدت الدراسة على مستوى تحليل العينة الكلية، وتم استخراج البيانات الأساسية وعمل الجداول البسيطة^(٤) لكل استئة الاستبيان.

٢ - بالنسبة للأستئة المفتوحة: تم تصميم فئات تكفي لغطية الإجابات التي تم

* اقتصرت الدراسة هنا على استخلاص النتائج وتقديرها. وتم وضع الجداول الخامسة بالدراسة في الملحق.

الحصول عليها ومن ثم تقوم بجولتها وتعرف هذه العملية بالترتيب.

٨ - اسلوب عرض النتائج:

يتم استعراض نتائج الدراسة من خلال قياس النسب المئوية للبيانات والمعلومات الواردة في الاستبيان، وتحليلها باسلوب تفسيري يستند أساساً لللاحظات والأراء الواردة في الاستبيان.

٩ - تحليل البيانات:

١ - البيانات الأولية

١ - اتضح لنا من الدراسة أن معظم عمر العينة ضمن الفئات ٢٠ - ٢٩ حيث بلغت النسبة ٥٢٪، تليها فئة العمر ٣٠ - ٣٩ بنسبة ٤١٪، ثم فئة ٤٠ - ٤٩ بنسبة ٧٪.

٢ - تركزت المستويات التعليمية للعينة عند المستوى الجامعي بنسبة ٧٩٪، ثم المستوى الثانوي بنسبة ٢٠٪، هذا يعني أن المستويات المطلوبة عند تعيين موظفة يتوقف على المستويين السابقين فقط. مع الأخذ في الاعتبار أن من يتم تعيينها بالثانوية يشترط أن تكون حاصلة على شهادة طباعة وسكرتارية.

٣ - تبين لنا أن أكثر فئات الحالة الاجتماعية تمثيلاً هي فئة غير المتزوجات، حيث بلغت النسبة ٥٢٪، ثم المتزوجات ٣٩٪، والمطلقات ٦٪، والأرامل ٢٪.

٤ - يقيم أغلب أفراد العينة في الدوحة حيث بلغت النسبة ٧١٪، في حين ان ٢٨٪ منهن يقمن خارج الدوحة.

ب - اسئللة الاستبيان

٥ - بذل الاستبيان بسؤال عام حول أهمية جمعية الهلال الأحمر القطري في دولة قطر، وكانت النتائج أن معظم العينة ترى لجمعية الهلال دوراً في المجتمع القطري، وبلغت نسبة من ذكرن ذلك بالإيجاب ٨٠٪، أما ٢٠٪ منها، فرأين انه لأهمية الجمعية في المجتمع القطري.

٦ - وحتى نتعرف على دور الجمعية عند من أجبن بنعم وضمنا سؤالاً به عدة اختياريات عن دور الجمعية، وتركنا للمبحوثة اختيار أكثر من بديل. كانت النتائج ان ٤١٪ من العينة رأت ان دور الجمعية يتركز في برامج الاغاثة والمساعدات، وجاء في المرتبة الأولى وهذا يتمشى مع أهداف الجمعية التي انشئت من أجلها، وجاء دور الجمعية في تنظيم برامج خاصة بالمعوقين في المرتبة الثانية بنسبة

٢٥٪، ثم برنامج التوعية من خلال المحاضرات والندوات في المرتبة الثالثة بنسبة ١٢٪، ثم البرامج الخاصة بالأسرة في المرتبة الرابعة بنسبة ٤٪، وجاء دور الجمعية في إنشاء المشروعات التي تخدم المجتمع في آخر الترتيب بنسبة ٤٪. نخلص إلى أن المبحوثات مدركات لدور الجمعية في المجتمع، وجاء هذا عند اختيارهن للبدائل حيث كانت متناسبة مع الأهداف العامة للجمعية مع تدرج في دور الجمعية في المجتمع القطري حيث يبرز في برامج معينة ويقل في برامج أخرى.

وحتى نعرف أهمية مشاركة المبحوثات في العمل التطوعي.

٧ - تدرجنا في طرح الأسئلة الخاصة بجمعية الهلال الأحمر القطري الفرع النسائي لننعرف على آراء المبحوثات حول الموافقة أو عدمها في العمل التطوعي، فجاءت النتائج أن من أجبن بالموافقة مع توفر شروط معينة بلغت نسبتهن ٥٢٪، ومن أجبن بالموافقة فقط ٢٩٪، ومن أجبن بعدم الموافقة ١٩٪.

٨ - ولمعرفة عوامل وأسباب كل من هذه الآراء في السؤال السابق تم وضع ثلاثة أسئلة تحتوي على بدائل مختلفة وتركنا للعينة حرية اختيار البدائل التي تعبّر عن آرائهم وهي بالترتيب أسباب الموافقة وأسباب عدم الموافقة وأسباب الموافقة مع توفر شروط معينة، حيث أظهرت لنا نتائج الدراسة الاستطلاعية الدوافع التي جعلت بعض المبحوثات يوافقن على المشاركة في العمل التطوعي في الفرع النسائي لجمعية الهلال الأحمر، وجاء أول سبب يدفعهن إلى ذلك هو أن العمل التطوعي استثمار لوقت الفراغ بنسبة ٦٠٪، وهذا يدل على وجود مشكلة فراغ تعاني منها بعض المبحوثات، والذي يجب أن يستغل في المفید من الأنشطة والبرامج التي تعود عليهم وعلى المجتمع بالفائدة المرجوة من جهة، وعلى جمعية الهلال أن تضافر من جهودها في توفير الإمكانيات التي تساعده على شغل أوقات الفراغ وتعاون مع باقي المؤسسات في القضاء على هذه المشكلة من جهة أخرى، وجاءت مساندة العمل التطوعي للعمل الحكومي كدافع للمشاركة في المرتبة الثانية بنسبة ٢٤٪، وهذا يدل على أهمية الدور الذي تلعبه الجمعيات الأهلية في تنمية المجتمع باعتبارها رافداً اضافياً للأعمال الحكومية، أما المسؤولية الجماعية فجاءت في المرتبة الثالثة بنسبة ١٦٪ وهذا متضمن مع مبادئ الدين الحنيف والتي تدعو إلى التكافل.

ولمعرفة الأسباب التي ذكرتها بعض المبحوثات بعدم الموافقة، كانت النتائج أن من أهم الأسباب التي ترفض بها بعض المبحوثات المشاركة في العمل التطوعي

عدم وجود خطة لتدريب المتطوعات، حيث بلغت النسبة فيها ٧٥٪، أما السبب الثاني في رفض المشاركة هو ان خدمات الجمعية ليست لها صفة الاستمرارية وبلغت نسبة من ذكرن هذا ٢٥٪، حيث بربورها بشكل واضح في أوقات الأزمات عن طريق الدعوة إلى جمع التبرعات والاعانات لمساعدة الدول المتضررة.

٩ - أما من أجبن بالموافقة مع توفر شروط معينة على الجمعية القيام بها حتى تكون عامل جذب للمشاركة فيها كان عدهن ٤٤ موظفة، جاء أول هذه الشروط وجود حافز تشجيعي للمتطوعات بنسبة ٤٨٪، وهذا بين مالذور الحافز التشجيعية من أثر إيجابي للمتطوعة، وثاني هذه الشروط أن تكون للجمعية فروعاً أخرى ويبلغت نسبة من أكدن على هذا ٢٧٪، مع الأخذ في الاعتبار أن من المبحوثات من يقمن خارج الدولة، أما التوسيع في انشاء جمعيات أهلية فهو الشرط الثالث وجاء بنسبة ١٦٪، وذلك حتى تكون هناك منافذ أخرى للتبرع فيها غير جمعية الهلال، والشرط الرابع والأخير هو توفر وسيلة نقل بلغت النسبة ٩٪، وإن كان هذا العائق قد تغلبت عليه الجمعية ووفرت وسيلة مواصلات منذ سنة ١٩٨٦.

١٠- وعن رأي العينة حول الفوائد التي تعود على المشاركة في التطوع كانت استجابات معظم العينة على خدمة المجتمع وتميزت في المرتبة الأولى بنسبة ٥٠٪، يليه مساعدة الآخرين بنسبة ١٩٪، ثم رضا الله ومحبة الناس بنسبة ١٧٥٪، وتحقيق السمعة والشهرة ١٢٥٪، في حين أضافت بعض المبحوثات أن المشاركة في العمل التطوعي يعتبر مجالاً جديداً لفتاة القطرية لثبت فيه كفاعتها، في حين أن خمسة من العينة لم يجبن على هذا السؤال.

١١- وحتى نقف على دور وسائل الاعلام المختلفة من التعريف بأهمية العمل التطوعي تم استطلاع رأي العينة حول دور وسائل الاعلام فكانت النتائج ان ٧٢٪ من المبحوثات أجبن بنعم حيث يرین أن هناك تقصيراً من وسائل الاعلام في التعريف بأهمية المشاركة في العمل التطوعي في حين أن ٢٨٪ يرین عكس ذلك.

١٢- وحتى نتعرف على أوجه تقصير وسائل الاعلام عند من أجبن بنعم تم استطلاع رأي المبحوثات حول وسائل التقصير، توزعت اجابات بعض المبحوثات على البدائل الثلاثة المطروحة بنسب مختلفة فكانت قلة التوعية الإعلامية بشكل عام في المرتبة الأولى بنسبة ٥٧٪، ويرين أن هناك تقصيراً في التوعية الإعلامية لأنشطة الجمعية وبرامجها، في حين أن ٣٨٪ من العينة يرین أن وسائل الاعلام تقتصر على ابراز

نشاط الجمعية من خلال الإعلان عن بعض الندوات المقامة أو فتح باب التبرعات أو غير ذلك، مما يدخل في مجال عمل الجمعية، والبعض الآخر منها وضع في بند آخر تذكر بعض ما يلاحظن من تقصير في أجهزة ووسائل الإعلام، مثل: عدم وجود برنامج تلفزيوني أو فقرات عن الجمعية وأنشطة التطوع ولقاءات مع المتطوعين في البرامج المذاعة أو المرئية.

١٢- وتم استطلاع رأي العينة حول الخصائص والمميزات التي يجب أن تتميز بها المشاركة في العمل التطوعي فجاءت معطيات الدراسة أن الاقتناع بأهمية العمل التطوعي يعتبر من أهم السمات التي يجب أن تتميز بها المتطوعة، وجاء بنسبة ٤١٪، ثم الثقافة بنسبة ٥٥٪، ويليها أن تكون المتطوعة ذات علاقات اجتماعية واسعة بنسبة ١٨٪، ثم الخبرة والتدريب بنسبة ١٤٪، حيث لا يشترط في المتطوعة أن تكون ذات خبرة واسعة وإنما بخضوع المتطوعة للتدريب المستمر في برامج متعددة تكسبها خبرة في إدارة العمل الذي ستتولى القيام به، وأضافت بعض المبحوثات في بند آخر تذكر بعض السمات التي تعد ضرورية للمتطوعة مثل الحماس الناتج عن التعقل لا الحماس الناتج عن مشاعر سرعان ما ينطفئ، وأن تكون شخصية المتطوعة تتقبل النقد وتبادل الرأي بعيد عن المجادلة، وأخيراً أن تبغي في عملها وجه الله تعالى وليس مجرد هوى في نفسها.

١٤- ثم طرحنا سؤالاً أخيراً طلبنا من المبحوثات فيه أن يبيدين اقتراحاتهن لتنشيط العمل التطوعي في الفرع النسائي لجمعية الهلال الأحمر القطري، وتركنا للمبحوثة حرية ابداء الرأي، ونظرأً لكثرة الاقتراحات فقد عدناها إلى تصنيف الإجابات الواردة إليها في فئات واحتساب تكرارها.

يتبين لنا أن معظم اقتراحات العينة تركزت حول بعض الأساليب والإجراءات التي من شأنها زيادة فاعلية العمل التطوعي في الجمعية أهمها توعية المواطنين بأهمية العمل التطوعي في تنمية المجتمع حيث جاء بنسبة ٥٠٪، ثم اجراء دورات تدريبية للمتطوعات تساعد على رفع كفافتهن في مجال عمل الجمعية بنسبة ١٨٪، يليه أن تكون للجمعية نشرة أو مجلة دورية توضح برامج نشاط الجمعية بنسبة ١٣٪، ثم تساوت النسب في اقتراحات فتح فروع للجمعية وجود حواجز تشجيعية للمتطوعات والمساهمة في مشروعات تخدم المجتمع بحيث تقدم الجمعية إنجازات ملموسة للمجتمع وبلغت النسب في كل منها ٩٪، ثم تساوت النسب كذلك في تبادل الخبرات بين الجمعيات في دول الخليج، والتعاون مع المؤسسات الأخرى في الدولة بنسبة ٤٪، وكان

من الاقتراحات كذلك انشاء جمعيات أهلية اخرى واستشارة سكان المجتمع باستمرار للعمل التطوعي، وان يكون لدى الجمعية قناعة بكتافة المتطوعة في وضع واقتراب الخطط التي تراها مناسبة في مجال عملها وبلغت النسب في كل منها ٥٢٪، ويمكن القول بصفة عامة إن معظم الاقتراحات تدعو إلى أهمية تطوير أنشطة الجمعية.

جـ- تفسير النتائج:

تبين من التحليل الاحصائي لنتائج الدراسة الميدانية من أن هناك ادراكاً ونظرية إيجابية من المبحوثات حول المشاركة بالعمل التطوعي إلا ان هذه المشاركة تتطلب من الجمعية اتخاذ بعض الاجراءات من جانبها لتصبح عامل تشجيع للقبال على التطوع، ويمكن إيجاز نتائج الدراسة في الآتي:

- ١ - أظهرت نتائج الدراسة الاستطلاعية ان معظم العينة ترى أهمية لوجود جمعية الهلال الأحمر في المجتمع القطري، وتأتي هذه الأهمية من خلالدور الذي تؤديه الجمعية من خلال تنفيذ البرامج المختلفة لها.
- ٢ - وحول أهمية المشاركة في العمل الاجتماعي التطوعي أعطت بعض العينة موافقة حول المشاركة، وببعضها الآخر موافقة مع توفر شروط على الجمعية توفيرها حول المشاركة، وقسم ثالث موافقة مع توفر شروط على الجمعية القيام بها حتى تصبح عامل جذب للراغبات في التطوع.
- ٣ - أظهرت النتائج أهم الأسباب التي تدفع بعض المبحوثات للموافقة على العمل التطوعي ذكرها حسب الأهمية:
 - أ - ان العمل التطوعي يعتبر استثماراً لوقت الفراغ وهذا مؤثر جيد للدلالة على وعي المبحوثات بالأهداف المرجوة من التطوع في انه يحقق تماسك المجتمع بالإضافة إلى ان التطوع يجعل الشباب يتلقون حول أهداف مجتمعية مرغوبية وهذا يقلل فرص اشتراكهم في أنشطة اخرى قد تكون مهددة لتقدير المجتمع وتماسكه، وتقع على الجمعية مسؤولية المساعدة في القضاء على مشكلة الفراغ لدى الشباب بتوجيه الطاقات نحو البناء المثير وتهيئة الجو المناسب لتنمية قدراتهم.
 - ب - أما السبب الثاني فهو ان العمل التطوعي يساعد العمل الحكومي في تنمية المجتمع، فليس يخفى علينا أن المظاهر المميزة لتنمية المجتمع هي اسهام أفراد المجتمع المحلي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى حياتهم

لذلك تأتي المشاركة في العمل التطوعي لتحقيق الأهداف الذاتية لعملية التنمية والتي تتوقف على الجهود الأخلاقية، وخاصة أن تنمية المجتمعات لا يمكن أن تتم عن طريق واحدة وهو (الجهود الحكومية). إنما لابد أن تواكبه وتعمل معه جنباً إلى جنب الجهود الأخلاقية القائمة على العمل الاجتماعي التطوعي باعتبارها امتداداً للعمل الاجتماعي الرسمي واستكمالاً له.

٤ - كان من أهم الأسباب التي رفضت بها بعض المبحوثات المشاركة في العمل التطوعي في جمعية الهلال (الفرع النسائي) عدم وجود خطة لتدريب المتطوعات وقد تبين لنا من خلال لقاءات مع مسؤولات في الفرع انه منذ افتتاح الفرع منذ تسع سنين لم توجد خطة لتدريب الراغبات في التطوع، وإنما يكتفى أن تسجل الواحدة اسمها فقط وتوضع في أي لجنة من لجان الجمعية دون أن يكون هناك توصيف دقيق للراغبات في الانضمام للجمعية. هل هن متطوعات أم عضوات وهذا يدل على عدم وعي وإدراك القائمين على الجمعية بأهمية وتدريب المتطوعات، وهذا يدعو إلى ضرورة أن تلتقيت الجمعية إلى هذه النقطة بالعمل على اختيار المتطوعات وتدريبهن لرفع مستوى أدائهم، ويكون الهدف من التدريب إثارة وعي المتطوعات وخلق روح القيادة بينهن وحثهن على المساعدة في إيجاد حلول للمشكلات التي ت تعرض مجتمعاتهن وكذلك تدريبهن على الاعتماد على النفس والتنوع عن الانكالية.

٥/أ - اتضح من نتائج الدراسة الاستطلاعية ان من أهم أسباب الموافقة مع توفر شروط معينة للمشاركة في العمل الاجتماعي التطوعي وجود حافز معينة للمشاركة في العمل الاجتماعي التطوعي، فهناك أمور تشجع المتطوعة ومن أمها الثواب والتقدير، فالمتطوعة التي تحس بفائدة أنها وأهميتها للجمعية تزداد حماساً بذلك مزيداً من الجهد من أجلها كذلك يمكن حماس المتطوعة كبيراً إذا كانت تعمل في جو ودي تظهر فيه الحاجة إلى جهودها واضحة مشكورة وتشعر بأن فرص المساعدة أمامها مفتوحة، هذا وبينفي على الجمعية التي تستخدم جهود المتطوعات أن تشعرهن بشتى الوسائل بأهمية مساهمتهن وجهودهن وأن تتبع لهن فرصة التعليم والتدريب وأن تسمح لهن باتخاذ قرارات تتعلق بتيسير عمل الجمعية متى وثبتت في كفاءة تهن وخبرتهن، وفي رأينا انه لا يكفي أن تقدم الجمعية خدماتها للمجتمع فقط وإنما عليها ان تلتقيت إلى أعضائها وتتوفر متطلباتهم لأن الحفاظ على الأعضاء وضمان استمرارهم يتطلب تشجيعهم ودعمهم باستمرار.

- ب - أما السبب الثاني المقتنن بالموافقة المشروطة هو أن تكون هناك فروع أخرى للجمعية خارج مدينة الدوحة، فلابدكني أن يكون هناك فرع نسائي واحد في الدوحة يخدم مناطق وقرى العاصمة، خاصة إذا علمنا بأن العمل النسائي في المجتمع القطري يظهر من خلال هذه الجمعية فقط فيجب أن لا يكون قاصراً على الاهتمام بالمرأة في المدينة ولا تشمل خدماتها المناطق البدوية. وعلى الجمعية أن تكون لها فروع في مناطق خارج الدوحة وتتوسع استراتيجية وأضحة تسمع بالمشاركة الفعلية لسكان تلك المناطق في بناء المجتمع.
- ج - أما الشرط الثالث والأخير حتى تتحقق المشاركة البناءة في العمل الاجتماعي التطوعي لابد من التوسيع في إنشاء جمعيات أهلية أخرى لتكون منافذ للتطوع فيها غير جمعية الهلال الأحمر القطري، لها أهداف محددة انشئت من أجلها وتقدم برامجها ضمن هذه الأهداف مما نتج عنه ان اعمال الجمعية ما زالت بعيدة عن قضايا المجتمع المهمة والتي تمس المرأة والأسرة والتي قد تدخل ضمن اختصاصات جمعيات أهلية أخرى يحتاجها المجتمع.
- ٦ - تبين من الدراسة الاستطرافية ان هناك فوائد ومنافع يراد تحقيقها من المشاركة في العمل التطوعي، أهمها خدمة المجتمع وتنميته، وهذا مؤشر جيد للدلالة على ادراك العينة بأهمية العمل الاجتماعي التطوعي وعلى قيمة المشاركة الأهلية كواحدة من الأدوات الأساسية لتنمية المجتمع، فعلى الجمعية دعم هذا الاتجاه بحيث يساعد على المشاركة الإيجابية للراغبات في التطوع وليس مجرد العضوية السلبية.
- ٧ - لاحظنا أن هناك تقصيراً من أجهزة الإعلام في التعريف بأهمية العمل التطوعي في الجمعية وعدم التوعية الإعلامية بأهمية المشاركة في الجمعية، وهذا ربما راجع إلى ضعف نشاط اللجنة الإعلامية في الجمعية وتقصيرها في إمداد وسائل الإعلام بنشاطات الجمعية وعدم استثارة سكان المجتمع باستمرار لأهمية التطوع.
- ٨ - أظهرت نتائج الاستطلاع ان الاقتناع بأهمية العمل التطوعي من أهم المميزات التي يجب أن تتميز بها المؤهلة للتطوع ثم الثقافة وال العلاقات الاجتماعية الواسعة ثم الخبرة والتدريب في مجال عمل الجمعية.
- ٩ - أبدت العينة مجموعة من الاقتراحات التي من شأنها تشجيع فاعلية العمل التطوعي في جمعية الهلال الأحمر (الفرع النسائي)، أهمها تكليف الوعي بأهمية

العمل التطوعي، والتعاون مع مختلف أجهزة الإعلام ببٍث برامج تناول الجمعية وأنشطتها ومتناشده من أعمال وتبادل الخبرات مع الدول التي سبقتنا في هذا المجال من أجل الاستفادة من الخبرات التي مرت بها، وتقيمها والتمهيد لما قد يستجد من طوارئ قادمة فالتواصل المستمر يوحد الجهد وينمي العمل الاجتماعي التطوعي - تنويع أنشطة وبرامج الجمعية - مشاركة المتطوعات في وضع خطط لبرامج الجمعية وان لا يقتصر دورهن على التنفيذ فقط. اصدار نشرة دورية عن الجمعية وازالة العوائق التي حالت دون استمرار مجلة «المتطوعة» الصادرة عن الجمعية بتوفير التمويل اللازم لها، ان تقوم الجمعية بانجازات ملموسة في المجتمع وان تتعاون مع باقي المؤسسات في الدولة من أجل تشجيع العمل التطوعي باستحداث مكاتب للتطوع في الأدارات.

١٠- يمكن القول بصفة عامة بأنه تحقق فرضية البحث بوجود الربط بين الدوافع الإيجابية للمتطوعة المشاركة بالعمل التطوعي وبين ما يجب أن تقوم به الجمعية من استثمار هذه الدوافع الإيجابية لتحقيق المشاركة الفعالة في بناء المجتمع.

التصنيفات والاقتراحات العامة للدراسة

بالنظر إلى ما سبق عرضه من تحليل وتفسير نتائج الدراسة الاستطلاعية أصبح بالمكان اقتراح بعض التوصيات التي من الممكن أن تلعب دوراً في زيادة فاعلية العمل التطوعي في الجمعية والتي تأمل أن تعود بالفائدة على المجتمع إذا ماتم تفزيذها، ونورد هذه التوصيات في الآتي:

- ١ - تكثيف الوراث التدريبية للمتطوعات ومحاولة إيجاد الوسائل والأساليب التي تجذب الشباب للعمل التطوعي.
- ٢ - إنشاء لجنة في الجمعية مهمتها اختيار المتطوعات وتدريبهن.
- ٣ - إنشاء فروع للجمعية خارج مدينة الدوحة لربط الجمعية بالفئات المحتاجة لخدماتها في المناطق البدوية.
- ٤ - العمل على استثارة سكان المجتمع باستمرار بأهمية العمل التطوعي وليس في أوقات الأزمات فقط.
- ٥ - تنويع الأنشطة والبرامج في الفرع النساني للجمعية خاصة وهي المجال الوحيد للعمل التطوعي في المجتمع.
- ٦ - الثقة بقدرة وكفاءة المتطوعة واعطاها الفرصة في وضع الخطط التي تراها لتنفيذ الأعمال الموكلة إليها في جودي بعيد عن التشدد في الرأي.

- ٧ - العمل على اعادة اصدار مجلة «المقطوعة» وازالة العقبات التي حالت دون استمرار ظهورها.
- ٨ - على الجمعية أن تثبت لسكان المجتمع أهمية العمل التطوعي بالقيام بأنشطة يشترك فيها أفراد من مختلف فئات المجتمع ويمكن البدء بهذه الفكرة من خلال تدريب طلبة المدارس والجامعات لخلق جيل يستوعب أهمية العمل التطوعي.
- ٩ - التقويم المستمر لخطط وبرامج الجمعية لمعرفة ماوصلت إليه في تحقيق الأهداف الموجودة والمعوقات التي واجهتها لمحاولة التغلب عليها في الخطط المستقبلية وعدم الالكتفاء بالتقارير السنوية فقط.
- ١٠ - يقع على الدولة دور في تشجيع العمل التطوعي في الجمعية بتوفير التمويل الكافي لاستمرارية أنشطة الجمعية.
- ١١ - توعية المجتمع بأهمية العمل التطوعي ومن خلال أجهزة الإعلام المختلفة.
- ١٢ - ضرورة التعاون بين الجمعية وبين المؤسسات المختلفة في الدولة في توفير كل مامن شأنه دعم العمل الاجتماعي التطوعي ودوره في خدمة وتنمية المجتمع.
- ١٣ - وأخيراً نأمل أن تكون هذه الدراسة الاستطلاعية بداية لدراسات مستقبلية عن العمل الاجتماعي التطوعي في الجمعية.

الخاتمة :

يلاحظ المتبع لدراسات العمل الاجتماعي الرسمي في المجتمع القطري أنها تتميز بالحداثة، أما العمل الاجتماعي القائم على الجهود الطوعية فعرفه المجتمع منذ القدم. وإذا كانت الدولة لا تزالو جهداً في تقديم الخدمات لمواطنيها من خلال برامج العمل الاجتماعي، إلا انه يجب أن يؤخذ في الاعتبار ان الهدف من تقديم الخدمات ليس ان تكون خدمات استهلاكية فقط وإنما خدمات تنمية ترمي إلى تعبئة الطاقة البشرية في عملية التنمية وضرورة مواجهة المشكلات التي تفرزها مراحل التغير المتلاحقة من خلال جهد منظم يستوعب حجم الحاجة وتتأثيراتها ويشخص سبل معالجتها، كذلك ينبغي أن لا تتفصل خطط العمل الاجتماعي عن الخطط التنموية العامة في هذه المجتمعات.

ويمكن القول ان دراستنا تدخل ضمن الدراسات الاستطلاعية التي تحتاج بمتابعتها إلى مزيد من الدراسات والبحوث الأخرى التي تتناول العمل الاجتماعي الرسمي والتطوعي في قطر والسبل الكفيلة إلى تطوير العمل بين المؤسسات الرسمية

الملاحق

جدول رقم (٥)

يوضح آراء المبحوثات حول أهمية جمعية الهلال الأحمر

الإجابة	ك	%
نعم	٦٨	٨٠
لا	١٧	٢٠
	٨٥	١٠٠

جدول رقم (٦)

يوضح آراء المبحوثات حول
دور جمعية الهلال الأحمر في المجتمع القطري

الإجابة	ك	%
برامج خاصة بالمعوقين	١٧	٢٥
دراسة ومعالجة ظواهر المجتمع	٤	٦٤
نشر التوعية	٩	١٣٢
المساهمة في برامج الإغاثة	٢٥	٥١
مشروعات مجتمعية	٢	٤٤
آخرى تذكر	-	-
	٦٨	١٠٠

جدول رقم (٧)

يوضح آراء المبحوثات حول أهمية جمعية الهلال الأحمر

الإجابة	ك	%
أوافق	٢٥	٢٩
لا أوافق	١٦	١٩
أوافق بشروط	٤٤	٥٢
	٨٥	١٠٠

جدول رقم (٨)

يوضح أسباب موافقة بعض أفراد العينة
حول المشاركة في العمل التطوعي

البدائل	ك	%
العمل التطوعي مساند للعمل الحكومي في تنمية المجتمع.	٦	٢٤
ينمي الشعور بالمسؤولية الجماعية.	٤	١٦
استثمار لوقت الفراغ	١٥	٦٠
آخرى تذكر	-	-
	٢٥	١٠٠

جدول رقم (٩)

يوضح آراء المبحوثات حول دور جمعية الهلال الأحمر في المجتمع القطري

البدائل	ك	%
خدمات الجمعية ليست لها صفة الاستمرارية.	٤	٢٥
عدم وجود خطة لتدريب المتطوعات.	١٢	٧٥
آخرى تذكر	-	-
	١٦	١٠٠

جدول رقم (١٠)

يوضح آراء من وافقن مع توفر شروط معينة في العمل التطوعي في الجمعية

البدائل	ك	%
توفر وسيلة نقل	٤	٩
حوافز تشجيعية	٢١	٤٨
فتح فروع اخرى للجمعية	١٢	٢٧
التوسع في انشاء جمعيات اهلية	٧	١٦
آخرى تذكر	-	-
	٤٤	١٠٠

جدول رقم (١١)
يوضح آراء المبحوثات حول
الفوائد المراد تحقيقها من المشاركة في العمل التطوعي

البدائل	ك	%
خدمة المجتمع وتنميته.	٤٠	٥٠
مساعدة الآخرين.	١٥	١٩
تحقيق السمعة والشهرة.	١٠	١٢,٥
رضا الله ومحبة الناس.	١٤	١٧,٥
آخرى تذكر	١	١
	٨٠	١٠٠

جدول رقم (١٢)
يوضح آراء المبحوثات حول
دور وسائل الإعلام

الإجابة	ك	%
نعم	٦١	٧٢
لا	٢٤	٢٨
	٨٥	١٠٠

جدول رقم (١٣)
يوضح آراء المبحوثات
حول أوجه تقصير وسائل الإعلام

الإجابة	ك	%
قلة التوعية	٣٥	٥٧
الاكتفاء بالإعلانات عن نشاط الجمعية.	٢٣	٢٨
آخرى تذكر.	٣	٥
	٦١	١٠٠

جدول رقم (١٤)
يوضح أهم الخصائص والسمات
للمشاركة في العمل التطوعي

السمات	ك	%
الثقافة.	٢٠	٢٣.٥
الخبرة والتدريب.	١٢	١٤
ذات علاقات اجتماعية.	١٥	١٨
الاقتناع بأهمية العمل التطوعي.	٣٥	٤١
آخرى تذكر	٣	٣٥
	٨٥	١٠٠

جدول رقم (١٥)
يوضح اقتراحات العينة لتنشيط العمل التطوعي في الجمعية

الاقتراحات	ك	%
الوعي بأهمية العمل التطوعي.	١٦	٢٠.٥
إنشاء فروع للجمعية.	٨	٩
المساهمة في اجراء بحوث.	٢	٢٥
إنشاء فرق للتطوع في الإدارات.	١	١
حواجز تشجيعية للمتطوعات	٢	٢٥
تبادل الخبرات بين الدول.	٧	٩
التعاون بين الجمعيات والمؤسسات الأخرى بالدولة.	٣	٤
المزيد من الوراث التدريبية للمتطوعات.	١٤	١٨
تنويع البرامج والأنشطة.	٢	٤
الإيمان بقدرة وكفاءة المتطوعة في وضع الخطط.	٢	٢٥
اصدار نشرة تورثة عن عمل الجمعية.	١٠	١٣
تقييم برامج وأنشطة الجمعية.	٢	٢٥
إنشاء جمعيات أهلية.	٢	٢٥
الدعوة المستمرة بأهمية العمل التطوعي.	٢	٢٥
توسيع قاعدة العمل التطوعي. لتشمل المدارس والجامعات.	٢	٢٥
	٧٨	١٠٠

المراجع

- ١ - عبد المنعم شوقي: **تنمية المجتمع وتنظيمه**، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦١، من ١٨٢.
- ٢ - لبيب السعيد: **العمل الاجتماعي - مدخل إليه ودراسة لأصوله الإسلامية**، الطبعة الخامسة، دار عكاظ، جدة - المملكة العربية السعودية، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، من ١١.
- ٣ - عبد المنعم شوقي: المرجع السابق، من ١٨٦.
- ٤ - باقر سليمان النجار: **العمل الاجتماعي التطوعي في الدول العربية الخليجية**، مقوماته - دوره - أبعاده، مكتب المتابعة، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعملية رقم (١١)، الطبعة الأولى، ١٩٨٨، المئمة، من ١٣.
- ٥ - راشد محمد راشد: **العمل الاجتماعي التطوعي**، دراسة تحليلية لقانون الجمعيات ذات النفع العام، مجلة «شجون اجتماعية»، العدد (١٨)، السنة الخامسة، صيف ١٩٨٨، من ٢٢.
- ٦ - عبد الحليم رضا ونبيل محمد صادق: **أجهزة تنظيم المجتمع**، مصر للخدمات العلمية، القاهرة، ١٩٨٩، من ١٧٤.
- ٧ - سامي محمد فهمي وأحمد خاطر: **مذكرات في إدارة المؤسسات الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٨٢، من ١٠٩.
- ٨ - اسماعيل بن كتب خانه: **المشاركة الأهلية في المجتمعات الريفية وبعض تطبيقاتها في المملكة العربية السعودية**، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد (٦٠)، السنة (١٥)، ١٩٨٩، من ١٧٥.
- ٩ - فاروق محمد العادلي: **دراسات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية**، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ١٩٨٢، من ١٠٥.
- ١٠ - راشد محمد راشد: المرجع السابق، من ٤٩.
- ١١ - سامي محمد فهمي: **الإدارة في المؤسسات الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٨٧، من من ٢٤٩ - ٢٥٠.
- ١٢ - محمد عبد محجوب: **المigration والتغير البنياني في المجتمع الكويتي**، دراسة في الاتجاهات الجماعية، وكالة المطبوعات، الكويت، لم تذكر سنة النشر، من ١٢٤.
- ١٣ - سبيكة محمد الخاطر: **دور الاجتماعى للمسكن فى المجتمع القطرى**، الخارطة الاجتماعية لمدينة الورقة، بحث غير منشور، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، ١٩٩٠، من ٥٠.
- ١٤ - كلام علي الفانم: **الاحتفالات الجماعية في موسم الفوضى، احتفالات موسم القفال**، الجزء الأول، بحث غير منشور، مركز التراث الشعبي لنيل مجلس التعاون، ١٩٨٩، الورقة، من ٢٣٦.
- ١٥ - محمد طالب الديوك: **الأغنية الشعبية في قطر**، المجلد الأول، الجزء الأول والثاني، الطبعة الثانية، إدارة الثقافة والفنون، وزارة الإعلام، الورقة، ١٩٩٠، من ٢٢٤.
- ١٦ - كلام الفانم: المرجع السابق، من ٣٦.
- ١٧ - جهينة العيسى: **المجتمع القطري ومؤشرات التنمية**، حلية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر، العدد (٢)، ١٩٨٠، من ٤٥.
- ١٨ - وزارة العمل والشؤون الاجتماعية: **التقرير السنوي**، ١٩٨٩، من ١٢.
- ١٩ - مذكرات عن جمعية الهلال الأحمر القطري، من ٢٠٢.
- ٢٠ - علي ليله وأخرين: **الشباب القطري، اهتماماته وقضاياها**، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، ١٩٩١، من ٢٥٢.

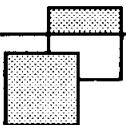
٥ من اصدارات



جمعية الاجتماعيين

- * ظاهرة جناح الأحداث في مجتمع إشراف : د. محمد هويدي . السعر ٢٥ درهم
- * نحو نظرية عربية في علم الاجتماع . د. معن خليل عمر . ١٦ درهم
- * الطفل واللغة والذكاء . عائشة عبدالله أحمد . ٢٠ درهم
- * دراسات في مجتمع الامارات . الجزء الأول مجموعة من المؤلفين . ٢٠ درهم
- * دراسات في مجتمع الامارات . الجزء الثاني مجموعة من المؤلفين . ٢٠ درهم
- * دراسات في مجتمع الامارات . الجزء الثالث مجموعة من المؤلفين . ٢٠ درهم
- * دراسات في مجتمع الامارات . الجزء الرابع مجموعة من المؤلفين . ٢٠ درهم
- * الأسرة وجنوح الأحداث . منى جمعه البحر . ٢٠ درهم
- * حوارات حول العمالة الوافدة في الامارات . ١٥ درهم

الموزعون : مؤسسة العين للإعلان والتوزيع
الشارقة - هاتف ٣٧٢٢١١ - فاكس : ٣٦٥٥٣١ - ص. ب : ٣٥٩٧



ادارة وتنظيم الإشراف الفني في الامارات العربية المتحدة والكويت

دراسة مقارنة

أهمية الدراسة:

اعداد

د. صلاح عبدالحميد مصطفى*

لم تعد صناعة التعليم - إذا جاز التعبير - بسيطة بل أنها أصبحت معقدة وتزايدت قضاياها ومشكلاتها بسبب العديد من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والعلمية التي تمر بها المجتمعات المعاصرة، ومن أبرز هذه التغيرات: زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم باعتباره تعبيراً عن حق وواجب إنساني، واحتياجات خطط التنمية المجتمعية من القوى العاملة المؤهلة والمدربة، والتقدم العلمي والتكنولوجي الذي حدث منذ منتصف القرن العشرين. وفي هذا السياق، اتجهت النظم التعليمية إلى تطوير بنيتها وإدارتها، ومناهجها، وتقنياتها، بهدف إطلاق القوى الابتكارية والإبداعية للمتعلمين، وإكسابهم مهارات التعلم

* جامعة الامارات العربية المتحدة - كلية التربية (سابقاً).

الذاتي، وتنمية المهوبيين ورعاية المعاقين منهم، ليس هذا فحسب، بل واستخدام التقنيات التربوية، وربط التعليم بالتنمية المجتمعية الشاملة، ومساعدة المعلمين على النمو مهنياً وثقافياً... إلى غير ذلك من مجالات الاشراف الفني^{*} وحقل عمله.

من هنا فقد احتل الاشراف في الآونة الأخيرة مكانة فريدة ومتميزة في النظم التعليمية المعاصرة تمليها أهمية الأدوار التي يمكن أن تناط به من أجل تحقيق مردودية تربوية مأمولة.

وقد أكد - كثير من التربويين - جانباً من هذه المعاني (الرشيد)، حيث يذكر «أن الاشراف الفني يمكن أن يؤدي دوراً مؤثراً في حركة التطوير التعليمي، بل ربما كان من أبرز الأدوار أثراً وفاعلية، لوهنيات له الفرص وتكاملت عناصره^(١)، كما ترى (صالحة سنقر) «ان كل عمل يتطلب نوعاً من الاشراف كي يحقق أهدافه، وأن العملية التعليمية أحوج ماتكون إلى الاشراف وفق أسس سليمة، إذ ليس المهم المنهج المدرسي أو البرنامج المدرسي، بل الأهم تنفيذ المنهج وطريقة هذا التنفيذ ومدى الاشراف الفني المصاحب له»^(٢)، ويشير (حامد الأفندى) إلى «ان اختلاف المواقف والمسؤوليات الملقاة على عاتق المعلم وأهمية اشباع حاجاته وقصور الامكانيات الازمة للتعليم.. وغير هذه العوامل، تجعل المعلم بحاجة إلى الاشراف الفني»^(٣).

كذلك يرى (محمد منير موسى) «ان النظم التعليمية على اختلاف أشكالها تؤمن بضرورة الاشراف الفني للمعلم كخدمة مهنية، وإن المعلمين أنفسهم يرغبون المساعدة في هذا المجال»^(٤).

ولعل من المناسب هنا أن نعرض لماكتب المختصون عن طبيعة الاشراف الفني ووظيفته، في صورة تعريف، ولما كانت كثيرة، ويصعب حصرها فإننا سوف نكتفي بذكر بعضها، وهي تعريف تعكس نظرة المربين لأهمية الدور الاشرافي في التعليم وفهمهم له والمأهوم به وتحليلهم لطاره ومضمونه وتبالين اتجاهاتهم ومفاهيمهم حسب نظرتهم إليه.

فيعرفه (وايلز، وبوندى) بأنه: «مهمة قيادية تمد الجسور بين الادارة والمناهج والتدريس وتنسيق النشاطات المدرسية ذات العلاقة بالتعليم»^(٥)، أما (الفونسو، وفيirth) فينهم يعرفانه بأنه: «السلوك الرسمي الذي يؤثر مباشرة في سلوك المعلمين من أجل

* تستعمل بعض الأقطار مصطلح «التوجيه الفني» في حين تستعمل أقطار أخرى لفظ «التوجيه التربوي» أو «التفتيش الفني» أو «الاشراف التربوي».

تحسين عملية تعلم الطلاب وتحقيق أهداف المدرسة»^(١)، ويعرف (بوجلاس) الاشراف الفني بأنه: «المجهود المبذول لاثارة اهتمام المعلمين وتنسيق وتوجيه نموهم المستمر حتى يصبحوا أكثر فهماً لوظيفة التعلم، وحتى يمكنهم أداء عملهم بطريقة أكثر فاعلية، وهو وبالتالي يعمل على تنمية برنامج تعليمي يلائم حاجات التلميذ في مجتمعهم، وعلى توفير الأدوات والوسائل التي تمكن التلاميذ من التعلم والمدرسين من التعليم»^(٢).

أما (برجز وجستمان)، فإنها يعرفانه بأنه: «يعني التنسيق بين عناصر العملية التربوية بما يكفل توجيه نمو المعلمين وزيادة فعالياتهم في نمو التلاميذ وتنمية قدراتهم في المشاركة الذكية في مجتمعاتهم التي يعيشون فيها»^(٣).

بينما يعرف (ويلز) الاشراف الفني فيقول: «الاشراف الفني الحديث يساعد في تحسين الموقف التعليمي من أجل التلاميذ، وهو خدمة تقدم على أساس معاونة المعلم حتى يستطيع أداء عمله بطريقة أفضل»^(٤).

وفي ضوء التعريفات السابقة تتضح طبيعة الاشراف الفني ووظيفته، والتي تتلخص في أن المحدد الذي تدور حوله عملية الاشراف هو تحسين الموقف التعليمية، ويعنى بذلك تحسين عمليتي التعليم والتعلم والارتقاء بالخدمات التعليمية من أجل نمو التلاميذ والمجتمع الذي يعيشون فيه - هذا من جانب - وان الاشراف عملية ضرورية لها مبرراتها، وتلتتصق بالعملية التربوية اعداداً وتطورياً وتقويمياً، وذلك من جانب آخر.

ونظراً لهذه الأهمية للاشراف الفني في التعليم، فقد أصبحت الأنظمة التعليمية تنظر إليه نظرة تميزه عن غيره من آلياتها ومن ثم أعطته اهتماماً خاصاً يتوازن مع هذه النشرة، وصارت تتوقع منه أن يكون حلقة اتصال فاعلة بين المعلمين والسلطات التعليمية الأعلى، وان يعمل على ترغيب المعلمين في المهنة، وتطوير نموهم المهني، وتحسين مستوى أدائهم وطرائق تدريسهم وأن يسهم في إيجاد حلول لمشكلات التعليم، ويعنى بالتعلمين من أجل تحقيق نموهم الشامل، ويوفر التسهيلات التعليمية، ويقوم العملية التعليمية، ويتنقى المعلمين في ضوء الأدوار المتوقعة منهم والظروف المحلية التي سوف يعملون فيها، ويشارك في تطوير بناء المنهج وتنفيذ وتقديره وينمي العلاقات الإيجابية بين المدرسة والمجتمع المحلي^(٥) .. إلى غير ذلك.

وهكذا يتضح - في ضوء الأدوار السابقة - أن هناك حاجة ماسة متزايدة للاشراف الفني ليقوم بدوره الحيوي والفعال في تحسين العملية التعليمية التعلمية.

وتبدو أهمية الاشراف الفني أكثر وضوحاً في الوطن العربي - ومنه دول الخليج العربي - نظراً لما يتتصف به التعليم من توسيع كمي ومتسارع، ومايغطيه من قصور

يتجلى في الهيكل التعليمي المتمثل بارتفاع نسب الرسوب والتسرب، وضعف الارتباط بين خطط التعليم وحاجات المجتمع، وعدم كفاية مستوى تأهيل المعلمين. لهذا كان لابد من الاهتمام بالاشراف الفني وتطويره للنهوض بالتعليم^(١١). ويؤكد (الجلال) بعض هذه المعاني فيقول: «هي في سعيها لنشر التعليم - أي دول الخليج - وجدت نفسها أمام تجدي العدد الكبير المطلوب من الدارسين فخرجت منهم أعداداً كبيرة دون تأهيل أو بأدنى حد منه، واستعانت - أي هذه الدول - بمعلمين من بلدان عربية أخرى تنوعت مصادر اعدادهم ومستوياته، فكانت النتيجة عدم بروز شخصية متغيرة للمهنة كتلك المتوفرة لبعض المهن الأخرى»^(١٢). وهذا يلقي عبئاً إضافياً على الاشراف الفني في التعليم بهذه الدول، وهي تسعى إلى اللحاق بموكب التقدم والاطلال على رفى القرن الحادى والعشرين.

ومن هنا كان لزاماً علينا الالتفات إلى الاشراف الفني - بعد أن تأكد لنا مدى ضرورته - ننمحص واقعه ونراجع مدخلاته وعملياته من وقت لآخر لعلنا نتعرف على مواطن الممارسات القوية فنثريها ... ومواطن السلبيات فنشير إليها لتلافيها.

ومما يزيد من ضرورة الحاجة إلى مراجعة نظام الاشراف الفني بدولة الامارات العربية المتحدة في الوقت الحاضر كثير من الأمور، في مقدمتها التطورات التي حدثت - في السنوات الأخيرة - في مجال التعليم سواء في أهدافه أو في محتواه أو تقنياته، وأن النظام التعليمي يضم معلمين من عدة دول عربية مختلفين في كفاءتهم العلمية والمهنية وخلفيتهم الادراكية، ويتوجب على الاشراف الفني المحافظة على هذا التنوع في إطار من الوحدة والتكامل، وهو - أي النظام التعليمي - قد نما نمواً مطرداً يدل عليه عدد متعلمييه ومعلمييه وإدارييه، حيث ارتفع عدد المتعلمين في المدارس الحكومية من (٢٢٨٦٢) في سنة ١٩٧١م، إلى (٢٤٥٩٥٣) متعلماً في سنة ١٩٩٠/٨٩، حيث تفتح المنشآت التعليمية الحكومية أبوابها للجميع والتعليم مجاني من الابتدائي وحتى الجامعية - بينما ارتفع عدد الهيئة التدريسية والإدارية من (١٥٨٥) معلماً وإدارياً في سنة ١٩٧١م إلى (١٨٣٢٨) معلماً وإدارياً في عام ١٩٩٠/٨٩م^(١٣).

ولقد أدت زيادة الاهتمام بالتعليم - من ناحية - وزيادة الاقبال عليه من ناحية أخرى - وغير ذلك - إلى كبر حجم مسؤولية وزارة التربية والتعليم باليارات، مما أدى إلى إجراء تغييرات عديدة في هيكلها التنظيمي - منذ أن انشئت في سنة ١٩٧١م - أثرت بدورها على إدارة وتنظيم وهيكل الاشراف الفني... فهل حققت هذه التغييرات الطموحات المتوقعة من الاشراف الفني؟ خاصة في وقت يتجه النظام التعليمي إلى

إحداث تغييرات جوهرية في بنيته ومتانجه وتقنياته وفضلاً عن كل ذلك فإن مستقبل الاشراف الفني بدولة الامارات، لاتمكن رؤيته إلا بتوافر الرؤى عن التطورات والتحركات التي تؤثر على الاشراف في دول أخرى.

ومما تقدم تبرز أهمية الدراسة الحالية باعتبارها محاولة تستهدف الكشف عن واقع الاشراف الفني في التعليم في كل من الامارات العربية المتحدة والكويت، ومقارنتهما في سياق العوامل الثقافية المؤثرة والاستقدادة - ما أمكن - من تجارب دولة الكويت والاتجاهات العالمية المعاصرة في تطوير عملية الاشراف الفني في دولة الامارات، واضعين في الاعتبار ان أي تنظيم للاشراف يحتاج إلى آلية شمولية في الممارسة والأداء تنبئ من واقع المجتمع وظروف العصر، ونؤمن في الوقت نفسه بأن تطوير الاشراف في أي بلد لايمكن أن يتم فقط من داخل البلد ويمعزز عن رؤية مختلف الاتجاهات التي تتم بالنسبة لهذه النظم في البلدان الأخرى. ومن ثم كانت أهمية الدراسة المقارنة ووجوبها في دراسة الفوارق والمشكلات التعليمية.

مشكلة الدراسة

لما كانت الامارات العربية المتحدة في طريقها إلى أن تعد نظاماً تعليمياً متكاملاً يلائم ظروف العصر ويلاحق ركب التطور ويساهم في تنمية قدرات المواطنين، فإنه من الضروري في هذه المرحلة دراسة جوانب الاشراف الفني دراسة علمية شاملة - باعتباره أحد مدخلات النظام التعليمي - تتبين في ضوئها أوجه القصور التي تحد من فاعليته ونعمل على إصلاحها وتلافيها. وذلك تجاوياً مع ما أشار إليه التقرير الختامي للحلقة الدراسية لتطوير نظم الاشراف الفني بدول الخليج العربي من توصيات من بينها: ان يكن تطوير الاشراف مستنداً إلى نتائج البحث العلمية في المجالات التي تتصل بعملية الاشراف، وأن يتم تعزيز تطوير الأجهزة المتخصصة القائمة على الاشراف الفني بالشكل الذي يساعدها على تحقيق الأهداف المرجوة^(١٤).

ويشير تقرير عن واقع التوجيه التربوي (الاشراف الفني) بدولة الامارات^(١٥)، إلى عدد من المشكلات التي تحد من فاعلية التوجيه ومن أهم هذه المشكلات:

- أزمة الثقة بين الموجه التربوي والمعلم - الفجوة العميقة بين الاثنين.
- ضعف التنسيق بين أجهزة التوجيه المختلفة.
- فرص تدريب عناصر التوجيه عن طريق الدورات والنوادر العلمية محدودة لأن التركيز على تدريب المعلمين أكثر من الموجهين.

بيد أن جوانب وأبعاد الاشراف الفني متعددة، فهناك البعد الخاص بضرورة الاشراف إلى جانب مفهومه، وهناك البعد المتصل بتنظيم الاشراف الفني في المراحل المختلفة إلى جانب اختيار المشرفين... وغير ذلك.

ويتبين مما تقدم مدى تعقد وتشابك عناصر العملية الادارية والعلائقية والعوامل المؤثرة فيها، مما يجعل الدراسة الشاملة لها أمراً صعباً.

من هنا فإن مشكلة الدراسة الحالية تتحدد في الحاجة إلى التعرف على الواقع الإداري والتنظيمي للإشراف الفني في التعليم الذاتي بدولتي الإمارات العربية المتحدة والكويت، في ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة في هذه النظم.

أهداف الدراسة

يمكن إيجاز أهداف الدراسة الحالية فيما يلي:

- ١ - التعرف على واقع إدارة وتنظيم الإشراف الفني في الإمارات والكويت.
- ٢ - تفسير أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الواقع والنظام بالشكل الذي تبدو عليه وذلك في ضوء العوامل الثقافية المؤثرة.
- ٣ - تقديم بعض التوصيات والمقترنات التي تقييد صانعي القرار التربوي بدولة الإمارات العربية المتحدة.

منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على مدخل المشكلة في الدراسات المقارنة^(١٦)، وهو اسلوب يستند على انتقال مشكلة تربية معينة - إدارة وتنظيم الإشراف الفني - ثم دراستها في عدد من الدول حتى تكون الدراسة على درجة من الشمول تتبع استخلاص نتائج عامة تقييد في تطوير إدارة وتنظيم الإشراف الفني في الإمارات.

وقد اخترنا دراسة إدارة وتنظيم الإشراف في الإمارات والكويت لتميزهما بعوامل ثقافية متشابهة إلى حد كبير، إضافة إلى أن نظام التعليم في الكويت ذو تاريخ وتقالييد ثابتة وطويلة مقارنة بدولة الإمارات، مما قد يجعل لدراسة هذه الظاهرة التربوية في البلد الثاني قيمة للبلد الأول.

مشكلة الدراسة

تعتمد الدراسة الحالية على المسلمات التالية:

- ١ - إن مجتمعات الخليج العربية - ونتيجة لاتصالها وتفاعلها مع الثقافات الأجنبية -

تعيش الان في حالة تكون وتطور معاً لاسيما في بعض المفاهيم والثقافة والمؤسسات والنظم.

٢ - لا يستطيع المدرس الإمام بكل جديد في ميادين العلوم والمعرف المتعلقة بميدان تخصصه أو الميادين الأخرى ذات العلاقة بهذا التخصص، وخاصة في عالم يتسم بالتطور السريع والتغير المعرفي، إلا في ظل نظام إشرافي يكفل للمدرس حرية وكرامته.

٣ - الاشراف الفني منظومة فرعية للنظام التعليمي (مثل: الأهداف والمناهج) ... وهو بدوره منظومة فرعية لعديد من المنظومات الأكبر مثل الثقافة القومية والإقليمية والانسانية، وهذا يعني أنه لا يمكن النظر إلى الاشراف بمعزل عن العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأنه يؤثر ويتأثر بجميع جوانب العملية التربوية سعيًا وراء تحقيق أهدافها.

٤ - إن المنظومات المذكورة عاليه تتغير بصورة مستمرة، وهذا من شأنه جعل تطوير الاشراف الفني وما يقترن بهدا التغيير من بحوث وأراء ضرورة حتى يواكب التغيرات في المنظومة الأكبر.

الدراسات السابقة

يعتبر الاشراف الفني من الموضوعات التي تناولتها كثير من الأدبيات والبحوث التربوية سواء من حيث تاريخه أو مفاهيمه أو أساليبه وتصنيفاته، حيث انه - أي الاشراف - يمثل ركيزة أساسية وهامة في العملية التربوية. وقد قام بعض الباحثين بدراسته إما باستخدام المنهج الوصفي التحليلي أو المقارن. وتهدف معظم الدراسات التي اهتمت بقضية الاشراف الفني إلى السعي لتطوير وتجديده تنظيماته وهيكله وأساليبه وتقنياته إلى محدثاتها، وفيما يلي مجموعة من هذه الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية والتي استفاد منها الباحث:

دراسة (مصطفى متولي)^(١٧). والتي أجريت بغرض مقارنة نظم الاشراف الفني في التعليم الثانوي في مصر وإنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، وقد توصلت الدراسة إلى ان الاشراف الفني في مصر قد تأثر بالمركزية التي أثرت في كل ما يتصل بالعملية التعليمية، كما خلصت الدراسة بمجموعة من التوصيات والمقترنات التي تفيد في تطوير الاشراف في مصر، أما دراسة (سوزان محمد المهدى)^(١٨). فقد استهدفت تقويم الاشراف الفني لعلم المدرسة الاعدادية في مصر، واستنتجت أن النظام الحالى

للاشراف الفني في التعليم الاعدادي المصري يحتاج إلى تطوير وأن وظيفة المشرف الفني في هذه المرحلة غير واضحة ولاتحقق الغايات المرجوة منها.

بينما قام (مولدر)^(١١)، بدراسة استهدفت تحليل أنوار المشرفين الفنيين في مدارس ولاية جورجيا الأمريكية، وأوضحت الدراسة أن المشرف الفني عليه أنوار أساسية تتعلق بتخطيط المناهج الدراسية، والمشاركة في عملية مساعدة المعلمين في نموهم المهني عن طريق الدورات التدريبية، والتعاون مع المعلم في تخطيط مختلف الأنشطة وعقد الاجتماعات والندوات ذات الصلة بالنمو المهني للمعلم.

ويستعرض (لير)^(٢٠)، في دراسة أخرى الوقوف على المشاكل الرئيسية التي تواجه الموجهين وشملت العينة (٩٦) موجهاً فنياً أجابوا على مجموعتين من الأسئلة وأسفر التحليل للنتائج على أن المشاكل التي تواجه الموجه مرتبة حسب أهميتها هي:

- * عدم كفاية الوقت لأداء العمل بصورة مرضية.
- * معارضه المدرسين والنظر لعملية التغيير.
- * عدم الاحساس بالضمان بسبب الدور غير الواضح فيما يتعلق بالواجبات الوظيفية.
- * عدم القراءة على تنظيم الآخرين لأداء العمل المطلوب بطريقة فعالة.
- * عدم وجود مساعدين للأعمال ذات العلاقة بالعملية التعليمية مثل المؤسسات التعليمية وإدارة التعليم.
- * صعوبة الاتصال بالجهات ذات العلاقة بالعملية التعليمية مثل المؤسسات التعليمية وإدارة التعليم.

أما مكتب التربية العربي لدول الخليج^(٢١)، فقد قام بدراسة عن الاشراف التربوي بدول الخليج، واقعه وتطويره. وقد استهدفت الدراسة التعرف على واقع الاشراف ومناقشة الواقع والمشكلات التي تجاهله، وقد توصلت إلى عدة توصيات منها:

- * إعادة النظر في الأهداف الموضعية للاشراف في أقطار الخليج العربي.
- * الاتفاق على هيكل تنظيمي وتنسمية موحدة لعناصر الاشراف مما يسهل تبادل الخبرة.
- * عقد الدورات التدريبية للجدد من الموجهين.
- * كثرة الاعباء الملقاة على عاتق الموجهين الفنيين.
- * ضعف العلاقة بين بعض الموجهين والمعلمين وعدم استقرارهم في عملهم.

* تفاوت التوجيهات بتعدد مصادرها، وترجح الجانب الاداري على الجانب الفني في عملية الاشراف.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الدراسة قد اعتمدت على الاسلوب الميداني لمعرفة الواقع من خلال استجابات عينة من المسؤولين عن التعليم، ولم تستند على الوثائق واللوائح والقوانين التي لم تكن قد تبلورت عند اجراء الدراسة.

لذلك كله، فإن الدراسة الحالية تعد إضافة للدراسات السابقة وتشكل معها نسقاً ذات أبعاد متعددة، نأمل أن يكون خصيبياً حتى تتوارد منه رؤى جديدة من أجل تطوير الاشراف الفني.

وب قبل التعرض لواقع إدارة وتنظيم الاشراف الفني، سوف نلقي الضوء على الواقع الخليجي اجتماعياً وثقافياً باعتباره العامل الرئيسي في تشكيل الظاهرة - أي الاشراف - والتأثير فيها.

الواقع الخليجي اجتماعياً وثقافياً

تشكل دول الخليج العربي^(٢٢)، جغرافياً كل التجمعات السكانية والثقافية التي تعيش حول سواحل الخليج، وهي مجموعات سكانية متجانسة ذات خلفيات تاريخية واجتماعية ودينية ولغوية وعرقية واحدة، وبسبب تشابه الظروف البيئية تشابهت مناطق السكان الاجتماعية والاقتصادية^(٢٣).

وهي - أي دول الخليج العربي - تمر الآن بمرحلة من التغيرات والتحولات في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية بسبب التدفق النفطي وعوائده.

بيد أن التطور الاقتصادي في هذه الأقطار والإيمان بالدور المهم للتعليم في تنمية الموارد البشرية انعكسا على النظم التعليمية فحدث توسيع في الخدمات التعليمية من أجل تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، وقد قطعت هذه النظم خطوات متقاومة في هذه المسيرة حسب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل منها^(٢٤).

وهي - أي دول الخليج العربي - عندما تبنت النظم التعليمية الحديثة متأخرة فإنه قد غلب على ممارستها صفة التقليد، وعندما جرت محاولات التطوير والتحديث فإن السياسات قد غلبت عليها الطابع الوثائقى المنعزل عن الممارسة الفعلية للمؤولين عن التعليم^(٢٥). فبالى أي مدى انعكس ذلك على إدارة وتنظيم الاشراف الفني في هذه الدول؟

ومن الجدير بالذكر أن البلدين موضوع الدراسة الحالية مساحتهما الجغرافية على

الترتيب الامارات والكويت، هي ١٧٨١٨، ٨٣٦٠٠ (كيلومتر مربع)^(٢٦)، ويتبين من هذه الأرقام أن دولة الامارات أكبر مساحة من دولة الكويت... وببقى التساؤل المطروح هنا: هل لعامل الجغرافيا أثر على إدارة وتنظيم الاشراف الفني في هذه الدول.

بعد أن استعرضنا الحاجة إلى الدراسة ومشكلتها وأهدافها ومنهجها البحثي والدراسات السابقة المرتبطة بها، ثم عرضنا بایجاز للواقع الخليجي اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً باعتبارها عوامل مؤثرة في النظم والمؤسسات. فإننا سوف نعرض لنشأة وتطور الاشراف الفني، ثم الواقع الحالي لإدارته وتنظيمه وذلك في دولة الامارات العربية المتحدة أولاً، والكويت ثانياً.

١ - ادارة وتنظيم الاشراف الفني * في الامارات العربية المتحدة

٢ - ١ - نشأة الاشراف الفني وتطوره

ظل التعليم في الامارات حتى أواخر القرن التاسع عشر بدائياً، وساعدت على ذلك العزلة التي تفرضها بريطانيا على المنطقة منذ سنة ١٨٢٠م، وكانت الوسيلة الوحيدة للتعليم، هي تلقى العلم على يد المطوع، وطريقة المطوع لاختلف كثيراً عن الكتاتيب التي كانت منتشرة في البلاد العربية. حيث كان التحاق الأطفال بها لاتحده سن معينة، بل كانت تجمع الدارسين من كل سن ومن كل مستوى، وكان التعليم فيها يقوم على أساس تحفيظ القرآن الكريم، وتعليم الكتابة، وبعض علوم الدين البسيطة، وقليلاً من مبادئ الحساب، وكانت مرحلة منتهية لمعظم الأطفال، حيث كانوا ينصرفون بعدها إلى العمل في الزراعة وصيد الأسماك والغوص على اللؤلؤ واحتراف مهنة من المهن^(٢٧).

ومنذ مطلع القرن العشرين، دخلت على نظام التعليم في دولة الامارات تطورات جديدة، متأثرة بفترة ازدهار تجارة اللؤلؤ في المنطقة، فقد أنشأ علي المحمود تاجر اللؤلؤ بالشارقة أول مدرسة في الامارات وهي المدرسة التيمية المحمودية**، كما أنشأ محمد بن أحمد دلوك تاجر اللؤلؤ في دبي المدرسة الأحمدية سنة ١٩٢٦م في مدینته، وفي أبوظبي أسس خلف العتيبة، وكان من أغنى تجار اللؤلؤ بها، مدرسة عرفت باسمه، وإلى جانب هذه المدارس الثلاث كانت هناك مدارس أخرى^(٢٨).

* يطلق عليه في نظام التعليم بدولة الامارات مسمى «التوجيه التربوي».

.. الشق الأول «التيمية» نسبة إلى المفكر الإسلامي ابن تيمية، ويقصد بذلك أن المدرسة كانت تدرس مذهب ابن تيمية. والشق الثاني «المحمودية» فهي نسبة إلى علي المحمود الذي أنشأ المدرسة.

ومن هنا فإن هذا التعليم استند على ركيزة اقتصادية قوامها التجارة وأعمال الغوص على اللؤلؤ في أعماق الخليج العربي، وعلى خلفية اجتماعية قوامها مجتمع إسلامي بدوي ريفي. وكان تعليماً معبراً عن حاجة مجتمع تجارة اللؤلؤ - في ذلك الوقت - إلى بعض من يعرفون القراءة والكتابة والحساب، وبخاصة ما يتعلق منه بالشئون التجارية. وقد تدهورت أوضاع هذا التعليم وأغلقت مدارسه عندما ساءت الأحوال المالية لمنشئها بسبب كساد تجارتهم.

بيد أن الحركة التعليمية الحديثة بدأت في سنة ١٩٥٢، عندما افتتحت دولة الكويت أول مدرسة نظامية في إمارة الشارقة، وهي المدرسة القاسمية، وكانت تستقبل الطلاب من مختلف الإمارات، وخاصة من دبي، وفي سنة ١٩٥٧م، افتتحت أول مدرسة حديثة للبنين في دبي، وبعد ذلك توالي افتتاح المدارس الحديثة في الإمارات الأخرى^(٢٩).

وقد ازدهرت الحركة التعليمية في الإمارات بفضل مساهمات الأقطار الخليجية المجاورة والبلدان العربية - وخاصة مصر - في نشر التعليم، إما بافتتاح المدارس والانفاق عليها والاشراف على مناهجها وكتبها وامتحاناتها، وإما بارسال البعثات التعليمية والمعلمين^(٣٠)، ليس هذا فحسب، بل وأيضاً في ظل التدفق النفطي وفوائده المادية التي ازدادت منذ بداية السبعينيات من هذا القرن.

ويحصل الإمارات على استقلالها من بريطانيا - بعد أن استمرت هذه السيطرة لأكثر من مائة وخمسين عاماً - سنة ١٩٧١م، واتجاهها نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإعلان الاتحاد بين الإمارات السبع، وإنشاء وزارة التربية والتعليم في نفس العام، واعتبارها - أي وزارة التربية والتعليم - الجهة المسئولة عن توجيه النظام التعليمي ومتابعة شؤونه في البلاد، ظهرت الحاجة إلى تطوير جوهري في التعليم وأساليبه وإعادة تنظيم الأجهزة التخطيطية والإدارية والashرافية^(٣١).

ومن هنا فقد مر الإشراف الفني على التعليم بمراحل تطورية متعددة منذ إنشاء وزارة التربية والتعليم وحتى الوقت الحاضر، وقد تأثرت هذه الخطوات بتغيرات التطوير التربوي التي شهدتها الأقطار العربية والأجنبية.

فقد كان عمل المفتش - والذي كان يطلق عليه آنذاك - مركزاً حيث كان لكل مادة دراسية عدد من المفتشين ينطلقون إلى المدارس من مركز الوزارة في دبي ويغطون المدارس في الإمارات الشمالية - دبي، الشارقة، عجمان، أم القيوين، رأس الخيمة، الفجيرة، أو من مركز الوزارة في أبوظبي، وذلك لمتابعة المعلمين في المدارس التابعة

لهذه الامارة، وكل مفتش حسب تخصصه، وكانت مهامه - أي المفتش - محدودة جداً مقارنة بمهامه الحالية^(٣٢).

ومن هنا فقد ارتبط الاشراف الفني منذ نشأته في الامارات بالمركزية ارتباطاً وثيقاً لأنها كانت ولازالت نمط الإدارة التعليمية منذ قيام دولة الاتحاد وإنشاء وزارة التربية والتعليم، حيث كان الاشراف من أعمال الوزارة، التي احتفظت لنفسها بأجهزة الاشراف «التفتيش» الفني ولم يكن لها ممثلون على المستوى الاقليمي نظراً لأنها - أي الوزارة - لم يكن لها تمثيل على هذا المستوى.

ولما شهد التعليم نمواً كمياً ملحوظاً في أعداد مدارسه وفصوله وطلابه ومعلميه وإدارييه بجميع مراحله، قسمت الامارات إلى سبع مناطق تعليمية (أبوظبي - العين - الغربية - دبي - الشارقة - رأس الخيمة - الشرقية)، ومكتبين تعليميين (عجمان - أم القيوين)، وأسندت إليها بعض المسؤوليات والصلاحيات الإدارية والفنية التي كانت من اختصاصات الوزارة، وخصص للمناطق التعليمية مفتشون حكوميون يقيمون في المناطق التعليمية ويتوارون الاشراف الفني على المعلمين في مدارسهم وتقويم عملهم وتطوير أدائهم^(٣٣).

وفي سنة ١٩٨١م، صدرت أول لائحة تنظم أوضاع الاشراف الفني بالامارات وهي لائحة التوجيه التربوي وذلك بالقرار الوزاري رقم ٢١٤٦، وقد تضمنت اتجاهات جديدة في مجال الاشراف تحددت فيما يلي:^(٣٤).

- * تغير مسمى «مفتش» إلى «موجه تربوي».
- * التوجيه التربوي للمواد الدراسية - ويتبع الإدارة العامة للتعليم العام بالوزارة - وهو عبارة عن موجهين أوائل لمختلف المواد الدراسية ومقرهم وزارة التربية والتعليم في دبي.
- * التوجيه الإداري ويتبع الإدارة العامة للتعليم العام.
- * توجيه الخدمة الاجتماعية ويتبع إدارة الخدمة الاجتماعية.
- * توجيه التربية الرياضية والكشفية ويتبع لإدارة التربية الرياضية والكشفية.
- * تحددت تبعية الموجهين في المناطق التعليمية لمدير المنطقة التعليمية إدارياً والموجه الأول في الوزارة فنياً.
- * استحدثت وظيفة «مشرف فني» للمادة الدراسية على مستوى المدرسة وهي وظيفة تسبق وظيفة «موجه» وتعادل وظيفة «المدرس الأول» في بعض الدول العربية.

وهكذا يعتبر عام ١٩٨١م، بداية تنظيم أوضاع الاشراف الفني في التعليم بالامارات حيث نظمت اللائحة أوضاعه وحددت أساليبه وكيفية اختيار العاملين فيه وأصبح المفتشون يعرفون بالوجهين التربويين، وربما كان لذلك انعكاساته على طبيعة وممارسة العملية الاشرافية، وتجاوز مفهوم التفتيش بمعنى تصييد الاخطاء واثابة المعلم وعقابه ومراقبته إلى مفهوم التوجيه التربوي ومايحمله من معان ترتبط بالمساعدة والتعاون والإرشاد.

وقد ظلت إدارة وتنظيم الاشراف بالامارات على هذا الوضع - مع الغاء الاداري ووظيفة المشرف الفني أو المدرس الأول - إلى أن حدثت تغييرات - في الهيكل التنظيمي لوزارة التربية والتعليم وفي الاشراف ذاته - شكلت الواقع الحالي للإشراف الفني في التعليم.

٢ - ٢ - النظام الحالي للإشراف الفني

إن التطور الذي طرأ على جميع مظاهر الحياة في الامارات بصفة عامة والتعليم خاصة، وبفعل الثروة النفطية، قد أكد ضرورة الحاجة إلى إعادة تنظيم أجهزة وزارة التربية والتعليم لتسخير مهمة الجماعات العاملة في الادارات المختلفة، ووضع القواعد التي تنظم أعمال الادارات بطريقة متألقة منظمة، وتحديد الواجبات والمسؤوليات المراد انجازها تحديداً واضحاً، حتى تتمكن الأجهزة الوزارية من القيام بمسؤولياتها بغية تحقيق الأهداف العامة للتعليم.

ومن هنا فقد تم في سنة ١٩٨٧م اعادة تصميم الهيكل التنظيمي لوزارة التربية والتعليم بما يتناسب وطبيعة المهام والأهداف المراد انجازها وكان ذلك وفق القرار الوزاري رقم (١)، لسنة ١٩٨٧م^(٣٥).

وقد تمثل تنظيم الوزارة في وجود تنظيم هرمي وظيفي يضع وزير التربية والتعليم على قمة التنظيم ويساعده وكيل وزارة يؤلف حلقة وصل بين الوزير والمستويات الأخرى ويعاون الوزير في ممارسة صلاحياته ويكون مسؤولاً مباشرة أمام الوزير.

ويرتبط بوكيل الوزارة أربعة وكلاء وزارة مساعدين يرأسون أربعة قطاعات رئيسية، يضم كل منها عدة ادارات وسوف يقتصر تفصيلنا على القطاعات ذات الصلة بالاشراف الفني وهي كما يلي^(٣٦):

أ - يضم قطاع الشؤون التعليمية الادارات الخمس التالية:

* رياض الأطفال والابتدائي.

- * التعليم الاعدادي والثانوي.
- * التعليم الفني.
- * تعليم الكبار.
- * التعليم الخاص.

ب - أما قطاع الأنشطة التربوية والمركزية فيضم الإدارات المست
التابلة:

- * العلاقات الثقافية.
- * المكتبات.
- * التدريب الفني والتأهيل التربوي.
- * الخدمة الاجتماعية.
- * الأنشطة الرياضية والكشفية والفنية.
- * الوسائل التعليمية.

ومن ناحية أخرى فإن الهيكل التنظيمي لوزارة التربية والتعليم والقرارات المنظمة الأخرى قد أكدت على عدم الأخلاص بمركزية الخطط والنظم وتوحيد السلطة في المؤسسات القيادية مع توزيع صلاحيات اتخاذ القرار وإنجاز الأعمال على مستويات الأداء الثلاثية (المدرسة والمنطقة التعليمية وديوان الوزارة)، وتوزيع خدمات الوزارة وأنشطتها واعتماداتها المالية وإمكانياتها البشرية والتقنية على المناطق التعليمية على أساس الاحتياجات القائمة وعدالة التوزيع والظروف البيئية لكل منطقة^(٢٧).

وفي سنة ١٩٨٨م، صدرت لائحة جديدة للتوجيه التربوي بالقرار الوزاري رقم ٣٥١^(٢٨)، ثم صدر القرار الوزاري رقم ٢/١٨ لسنة ١٩٨٨م^(٢٩)، بشأن نظام المدرس الأول في المراحل التعليمية وبناءً عليهما أصبح الهيكل التنظيمي للتوجيه التربوي يتكون من ثلاثة مستويات هي:

- أ - الموجهون الأوائل.
- ب - الموجهون.
- * موجه رياض الأطفال.
- * موجه المرحلة.
- * موجه المادة.

- * موجة التربية الخاصة.
- * موجة الخدمة الاجتماعية.
- * موجة المختبرات العلمية واللغوية.
- * موجة المكتبات.
- * موجة النشاط (التربية الرياضية والكشفية - التربية الفنية - التربية الموسيقية - التربية الأسرية).

جـ - المدرسوں الأول

ويبيـن الشـكـل التـالـي تـوزـيع الوـظـائـف الـاـشـرافـيـة عـلـى الـمـسـتـوـيـات الـثـلـاثـة الـقـومـيـةـ والـاقـليـميـ والمـدـرـسيـ، والتـبعـيـةـ التـنـظـيمـيـةـ لـكـلـ مـسـتـوىـ.



ويتبـعـ منـ الـهـيـكلـ التـنـظـيمـيـ لـلـاـشـرافـ الـفـنـيـ، أـنـ تـنـظـيمـهـ عـلـى الـمـسـتـوىـ الـقـومـيـ يـتـمـثـلـ فـيـ مـوـجـةـ أـولـ لـكـلـ مـادـةـ درـاسـيـةـ يـتـولـىـ مـسـؤـلـيـةـ الـاـشـرافـ الـفـنـيـ عـلـىـ مـادـةـ درـاسـيـةـ معـيـنةـ فـيـ الصـفـوفـ الـثـلـاثـةـ الـأـخـيـرـةـ مـنـ الـمـرـحـلـةـ الـابـدـانـيـةـ (الـرـابـعـ - الـخـامـسـ - الـسـادـسـ)، وـالـمـرـحلـتـيـنـ الـاـعـدـادـيـةـ وـالـثـانـيـوـةـ فـيـ جـمـيـعـ مـارـدـارـسـ الـدـوـلـةـ، كـذـلـكـ وـجـودـ مـوـجـةـ أـولـ لـلـمـرـحـلـةـ - الـصـفـوفـ الـثـلـاثـةـ الـأـلـوـىـ مـنـ الـمـرـحـلـةـ الـابـدـانـيـةـ*ـ - وـمـوـجـةـ أـولـ لـرـياـضـ الـأـطـفـالـ، وـجـمـيـعـ مـوـلـاءـ يـتـبـعـونـ تـنـظـيمـيـاـ وـكـيـلـ الـوـزـارـةـ الـمـسـاعـدـ لـلـشـؤـنـ الـتـعـلـيمـيـةـ، بـيـنـماـ يـوـجـدـ مـوـجـهـوـنـ أـوـاـئـلـ لـلـتـرـبـيـةـ الـرـياـضـيـةـ وـالـكـشـفـيـةـ /ـ الـتـرـبـيـةـ الـفـنـيـةـ /ـ الـتـرـبـيـةـ الـأـسـرـيـةـ /ـ

* الـمـرـحـلـةـ الـابـدـانـيـةـ مـدـتهاـ سـتـ سـنـواتـ، وـتـنـقـسـمـ إـلـىـ مـرـحلـتـيـنـ الـابـدـانـيـةـ الـدـينـيـاـ، وـمـدـتهاـ ثـلـاثـ سـنـواتـ - وـالـابـدـانـيـةـ الـعـلـىـ، وـمـدـتهاـ ثـلـاثـ سـنـواتـ. وـفـيـ الـأـلـوـىـ يـتـمـ الـأـخـذـ بـنـظـامـ مـعـلـمـ الـفـصـلـ.

ال التربية الموسيقية / المكتبات / المختبرات / التربية الخاصة / الخدمة الاجتماعية، ويتبعون تنظيمياً وكيل الوزارة المساعد للأنشطة التربوية والمركزية.

ويتبع كل موجه أول في نطاق المرحلة التعليمي الذي يشرف عليه عدد من الموجهين على المستوى الإقليمي - المناطق التعليمية - ويرتبط الموجهون بمدرسين أوائل على مستوى المدرسة.

وجميع الموجهين الأوائل والموجهين والمدرسين الأوائل في كل المستويات التنظيمية الثلاثة - القومي والإقليمي - والمدرسي - موظفون حكوميون ويعينون بقرار من وزارة التربية والتعليم، وهم من من تتوفر فيهم القدرة على القيادة والتوجيه والفهم العميق للسياسة التعليمية والمعرفة الواسعة بوظائف وأجهزة الوزارة^(٤٠).

وهذا الوضع قريب الشبه بما هو موجود في فرنسا حيث يوجد مفتشون عامون على المستوى القومي (المركزي) يرأسهم مندوب مرتبط بالوزارة ويختاره لمدة خمس سنوات من بين المفتشين العامين - أي ان مركزية النظام الفرنسي تتحصر بالوزارة كسلطة عليا يرتبط بها التفتيش العام - كما يوجد مفتشون محليون على المستوى المحلي، وجميعهم - في كلا المستويين - موظفون حكوميون^(٤١)، لكنه مختلف عما عليه الأمر في إنجلترا، حيث ان بعض المفتشين حكوميون (مفتشو صاحبة الجلة) ويعينون مباشرة من قبل الملكة ومجلسها ولسلطنة لوزير عليهم، كما يوجد مفتشون آخرون تعينهم السلطات المحلية، التي لها عليهم السلطة الكاملة. وجميع هؤلاء الموجهين يعملون وينسقون معاً من أجل نجاح البرنامج الإشرافي وتحقيقه لأهدافه^(٤٢).

ويقوم هذا التنظيم - أي الهيكل الإشرافي بدولة الإمارات - وفقاً لنطط التنظيم الرئاسي - فالموجه الأول في الوزارة يشرف على مادته الدراسية أو نشاط اختصاصه في جميع المراحل التعليمية أو مجموعة من المواد (اللغة العربية - التربية الإسلامية - الرياضيات - العلوم) يتولى الإشراف عليها موجه أول المرحلة في الصفوف الثلاثة الأولى من المرحلة الابتدائية. ويتحقق هذا التنظيم التعرف الواقعي المستمر على مطالب كل مرحلة، ويحقق التسلسل والترابط والتكامل بين نواحي النشاط التعليمي أو الإشرافي في كل ميدان دراسي^(٤٣).

بيد أن أهم ما يعيب على هذا التنظيم هو صعوبة التكامل بين المواد الدراسية على مستوى المرحلة، وهذا يتضمن وجود تعاون وثيق بين الموجهين الأوائل على المستوى القومي، وبين الموجهين على المستوى الإقليمي، وبين المدرسين الأوائل على المستوى

المدرسي، وذلك من خلال عقد لقاءات دورية مستمرة يتم فيها تبادل الآراء ووجهات النظر حول كل ما يتصل بالعملية الاشرافية - هذا من جانب - وثانية التبعية أو المسؤولية الإدارية والفنية، ونقصد بذلك تبعية بعض الموجهين الأوائل والموجهين لوكيل الوزارة المساعد للشؤون التعليمية، وتبعية البعض الآخر لوكيل الوزارة المساعد للأنشطة التربوية.. مع ان المواد الدراسية والأنشطة التعليمية تشكل المنهج الدراسي بمفهومه الحديث - وهذا من جانب آخر - والسؤال الذي يطرح ذاته مع بنية الاشراف الفني... لماذا كان الاشراف مجزوءاً ازواجاً يفصل بين المادة العلمية والأنشطة المرتبطة بها؟ ولماذا يخضع الاشراف في تبعيته التنظيمية لجهتين اداريتين؟ رغم انه - أي الاشراف - عملية تعاونية تكاملية تقتضي الوحدة العضوية في الاداء والمارسة، كما يشير الأدب الاشرافي إلى ذلك.. وربما كان من الانسب تجميع الاشراف الفني في هيئة واحدة تتبع تنظيمياً وكيل الوزارة المساعد لشئون التعليم العام تقريباً لازدواج السلطة وتسهيلاً لعمليات الاتصال التنظيمي الأفقي والرأسي وتحقيقاً لدرجة من التعاون بين هيئات الاشراف المختلفة، وهذا من شأنه تحقيق التتابع والترابط بين عناصر الخبرة التربوية.

إلا ان أهم ما يميز التنظيم الاشرافي في دولة الامارات هو وجود موجه أول مرحلة ويتبعه تنظيمياً موجهون للمرحلة يقومون بتوجيهه معلمي الصفوف الثلاثة الأولى من المرحلة الابتدائية، وهذا من شأنه تحقيق تكاملية الاشراف على المعلم والتلميذ ويقلل من تعدد المسؤولين عن مسار العمل التدريسي في هذه المرحلة.

ولإكمال ماتم طرحة فيما يخص التنظيم الاشرافي ارتينا القيام باستعراض تفصيلي يتناول واقع تنظيم الاشراف على المستوى القومي والاقليمي والمدرسي موضعين أساس ومعايير العمل الوظيفي لكل من الموجه الأول والموجه والمدرس الأول مع تحديد أساس الاختيار الشخصي لكل عمل وظيفي على حدة.

٢ - ١ - تنظيم الاشراف الفني على المستوى القومي الموجهون الأوائل:

اتخذ التنظيم الاشرافي الشكل الثاني الرأسي، فالدرس الأول مسؤول أمام الموجه. وهذا مسؤول أمام الموجه الأول.

وقد اعتبر التنظيم الموجهين الأوائل مسؤولين مباشره أمام وكيل الوزارة المساعد للشؤون التعليمية، ووكيل الوزارة المساعد للأنشطة التربوية، كل حسب اختصاصه.

ويمعنى آخر يتبعون من الناحيتين الإدارية والفنية الإدارية المختصة في القطاع المتعلق باختصاصهم، ومقرهم ديوان وزارة التربية والتعليم بدبي.

ويتصل عمل الموجهين الأوائل بالواقع التعليمي اتصالاً مباشراً من خلال الزيارات الميدانية لعينة من المدارس ومن خلال التقارير التي يتلقونها من الموجهين التربويين بالمناطق التعليمية^(٤٤).

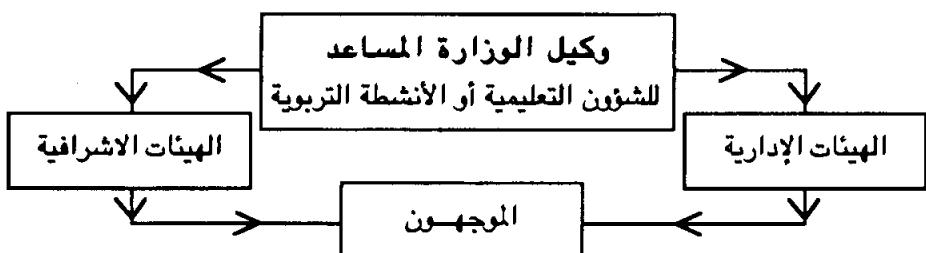
ويقوم كل موجه أول بمسؤولياته على حدة مستقلأً عن الموجهين الأوائل الآخرين وتتضح الاستقلالية والانفصالية بدرجة كبيرة بين الموجهين الأوائل التابعين لقطاع الشؤون التعليمية والموجهين الأوائل التابعين لقطاع الأنشطة التربوية، رغم أنهم يعملون في مجال واحد ومن أجل تحقيق أهداف واحدة.

وعلى الرغم من أن لائحة التوجيه التربوي، قد حددت الحد الأقصى لعدد الموجهين الذين يتولى الموجه الأول الإشراف عليهم بثلاثين موجهاً^(٤٥)، إلا أن الممارسات الواقعية تؤكد أن هذا العدد أقل بكثير مما يقوم الموجه الأول بالاشراف عليه، وبطبيعة الحال فإن زيادة الأعداد تؤثر سلباً على فاعلية أداء الموجه الأول.

٢ - ٢ - تنظيم الاشراف الفني على المستوى الاقليمي الموجهون التربويون:

هم أيضاً من موظفي التربية والتعليم، ومسؤولين عن تنفيذ السياسة العامة للوزارة في نطاق تخصصاتهم ويتبعون من الناحية الإدارية إدارة المنطقة التعليمية أو المكتب التعليمي المختص، ومن الناحية الفنية الموجهون الأوائل في القطاع المتعلق باختصاصهم (الشؤون التعليمية، الأنشطة التربوية المركزية)، ومقرهم المنطقة التعليمية^(٤٦).

والشكل التالي يوضح صورة العلاقة بين المشرف (الموجه) والسلطات الإدارية والإشرافية في إطار التبعية التنظيمية.



يتبع من هذا الشكل التنظيمي وهو ما يطلق عليه بالتنظيم الثنائي، أن وكيل الوزارة المساعد للشؤون التعليمية أو وكيل الوزارة المساعد للأنشطة التربوية، أولهما هو المسئول الرئيسي عن توجيهه (رياض الأطفال - المرحلة التأسيسية - المواد الدراسية)، وثانيهما وهو المسئول عن توجيهه (ال التربية الرياضية والكشفية / الفنية / الأسرية / ...) وتصدر من كل منها السلطة والمسؤولية للموجهين التابعين له في طريقين، مما: طريق الهيئات الإدارية ويمثلها مدير المنطقة التعليمية المسئول الإداري عن التوجيه والموجه الأول المسئول الفني ومنهما إلى الموجهين.

ويترتب عن هذا التنظيم انقسام السلطة والمسؤولية، ويصبح الموجهون وفق هذا النمط التنظيمي مسؤولين أمام كل من الهيئات الإدارية والهيئات الإشرافية مما قد يؤدي إلى انقسام ولاء الموجهين بين رجال الإدراة ورجال الإشراف في سياستهم وواجباتهم ونشاطهم الإشرافي، كما قد يؤدي إلى التناقض في التوجيهات والمقترنات التي تعطى لهم^(٤٧)، وبخاصة إذا علمنا أن التنظيم يفتقد لوحدة تنظيمية تنسق بين موجهي المادة الواحدة أو النشاط الواحد على مستوى المنطقة التعليمية وتكون حلقة وصل بين كل من مدير المنطقة والموجه الأول وتابع أعمال الموجهين.

ومن الملاحظ أن هذا النمط التنظيمي يقتضي توفر درجة من التعاون والتكميل بين مدير المنطقة والموجه الأول بتوجيهه من وكيل الوزارة المختص، وأن يكون هناك تحديد واضح لمسؤوليات وواجبات كل منهم فيما يتعلق بالإشراف الفني في التعليم.

وهم - أي الموجهون - مسؤولون عن المستوى التنفيذي، حيث إنهم مطالبون بزيارة كل مدرسة وكل مدرس في منطقتهم التعليمية ثلاثة زيارات على الأقل في العام الدراسي^(٤٨).

وقد حددت المادة السادسة عشرة من لائحة التوجيه (٦٠) معلماً لكل موجه مادة دراسية، و(٥٠) معلماً لكل موجه مرحلة، و(٣٠) أخصائياً، و(١٠٠) أمين مكتبة، و(١٠٠) أمين مختبر، يتولى القيام بعملية توجيههم ميدانياً^(٤٩). وهو عدد كبير في كل الحالات، وبخاصة إذا علمنا أن الموجه يمكن أن يقوم بزيارة مدارس في مناطق ثانية بعيدة عن مقر المنطقة التعليمية، وذلك بسبب اتساع المساحة الجغرافية لكثير من المناطق التعليمية، مما يؤدي إلى زيادة درجة التشتيت الجغرافي لوحدات التنظيم. ليس هذا فحسب، بل وأيضاً فإن الزيارة الصيفية ماهي إلا أسلوب واحد من الأساليب الإشرافية التي نصت عليها اللائحة وأن واجبات ومسؤوليات الموجه متعددة المجالات - وسنعرض لها في الصفحات التالية - وتشمل متابعة كل التطورات المرتبطة بمجال

عمله، وأن طبيعة العملية الادارية تتطلب الابداع والتجريب المستمر خلال الممارسة الميدانية.

ومن الجدير بالذكر هنا أن (فينفر وشيرود) يذكرون أنه يصعب تحديد العدد المناسب من المدرسين الذين يقتضى أن يقوم الموجه بالاشراف عليهم، - وعلى حد تعبيرهما - فإنه يُنظر إلى تخفيض ذلك العدد على أنه عمل طيب، حيث إن اتساع حدود الاشراف أو بمعنى آخر زيادة عدد المعلمين الذين يشرف عليهم الموجه عن الحدود المعقولة يضعف من إمكانيات الموجه في تتبع مرفقسيه والوقوف على المستويات الفعلية لأدائهم مما يحدد من قدرته على التوجيه السليم^(٥٠).

ومن ثم يكون هناك اتفاق بين خبراء الادارة على أنه كلما قل عدد المرفوصين الخاضعين للاشراف كلما تمكن المشرف من ممارسة اختصاصاته ومسؤولياته بدرجة فاعلة.

٢ - ٣ - تنظيم الاشراف الفني على المستوى المدرسي ١ - مدير المدرسة:

يعد مدير المدرسة مسؤولاً عن تسيير أمور المدرسة، ووظيفته من أهم الوظائف الإدارية والقيادية في العمل التربوي على المستوى التنفيذي، وهو - أي مدير المدرسة - يمثل حلقة الوصل في العمل بين الطالب والمعلمين من جانب، ومدير المنطقة والموجهين والوزارة والمجتمع المحلي من جانب آخر.

ويتوقع منه - أي مدير المدرسة - أن يؤدي أدواراً عديدة، ونقصد بالدور هنا «مجموعة الأنشطة المرتبطة أو الأطر السلوكية التي تحقق ما هو متوقع في مواقف معينة»^(٥١)، فهو مسؤول عن توجيه التدريس، ومحترف على المعلمين والموظفين والمستخدمين وضوابط للنظام المدرسي، ويسير لبيئة التعليم ومطور للمنهج الدراسي... إلى غير ذلك.

ويقوم مدير المدرسة بدولة الامارات وفق (القرار الوزاري رقم ٢/١٤٩ لسنة ١٩٨٥) بوظائف إدارية مثل:^(٥٢)

* التخطيط.

* التنظيم.

* التسييق والتتابعة.

* التقويم.

- ووظائف فنية (اشرافية) مثل:
- * زيارة المدرسين في فصولهم وتوجيههم إلى تحسين طرق التدريس.
 - * اعداد وتنظيم برامج لتدريب المعلمين بمدرسته أثناء الخدمة.
 - * اعداد دراسات ويبحث لتحسين العمل التعليمي بالمدرسة.
 - * تنفيذ توجيهات الموجهين وتمكين العاملين من العمل بها.
 - * تنظيم التفاعل بين المدرسة والمجتمع المحلي.
 - * توزيع المهام على المعلمين والإداريين بالمدرسة.
 - * يشرف على تحليل نتائج التقويم الفترى والسنوى وما يتربى عليه من اجراءات.

بيد أن الملاحظ هو أن الوظائف الإدارية في معظم المدارس تطغى على الوظائف الفنية، وكما يقول (يوسف نبراي): «إن العقبات التي تحول دون قيام المدير بدور قيادي تعليمي فعال في معظم الأحيان ترجع إلى طغيان الأعمال الإدارية، وعدم توفر الوقت الكافي له للاطلاع على الجديد في مجالات وطرق التدريس، والاشراف في دورات التدريب أثناء الخدمة وما إلى ذلك من الوسائل التي تثري ثقافته وترفع من مستوىه العلمي والمهني»^(٥٣).

وعلى سبيل المقارنة فإن مدير المدرسة في إنجلترا يتمتع بحرية واسعة في اختيار المناهج والبرامج الدراسية والكتب وطرق التدريس، ولا سلطان للموجه على المدرسة أكثر من التأكد من أنها على مستوى الكفاءة المطلوبة من حيث الأبنية والخدمات التعليمية والعملية التربوية^(٥٤).

وتشير الدراسات إلى أن محاولة جمع الدور الإداري والدور الإشرافي لمدير المدرسة تحدث توترةً واجهاداً يؤثران سلباً على صحة مدير المدارس في إنجلترا^(٥٥).. والسبب في ذلك هو التناقض الذي من المحتمل أن يظهر نتيجة لطبيعة العمل الإداري والعمل الإشرافي، أي بمعنى آخر: أ يكون الولاء للمنظمة أم للمهنة؟

ومن هنا فإن الإشراف الفني على المستوى المدرسي يعتمد بشكل كبير على المدرس الأول في توجيهه مدرسيه وذلك في كثير من الأنظمة التعليمية المعاصرة.

ب - المدرس الأول:

لما كانت متطلبات عمل مدير المدرسة متعددة الأبعاد، وتستنفذ أغلب طاقات الشخص الذي يتولى أمرها، فقد سعت كثير من الأنظمة التعليمية إلى إيجاد نظام

يخفف العبء عن مدير المدرسة ويعطيه الفرصة للمحافظة على صحته وعمله ويرفع من مستوى انتاجه كماً وكيفاً.

من هنا فقد أنشأت بعض النظم التعليمية وظيفة **Master Teacher** المدرس الأول أو المدرس الموجه، ويحتل هذه الوظيفة شخص قد مارس التدريس واكتسب مهارات المهنة وأصبح فيها خبيراً يستطيع أن يساهم في مساعدة زملائه من المدرسين في مادة تخصصية.

ونظام مماثل معمول به في البلد العربية وهو نظام المدرس الأول، وهو، في الأصل مدرس يقوم ببعض أعباء التدريس بالإضافة إلى تحمله بعض مهام الاشراف الفنى^(٥١).

وللمدرس الأول أهمية بالغة في الاشراف الفنى داخل المدرسة وتوجيهه زملائه المدرسين، وتطوير التدريس، واثراء المنهج الدراسي، واقتراح البرامج التربوية التي تسهم في استكمال تدريب المعلمين وتنميتهم مهنياً، ويعاون الإدارة المدرسية في الأعمال الإدارية ذات الصلة بالجوانب الاشرافية، ويتعاونون مع موجهي المادة أو النشاط في توجيهه زملائه ومتابعة شؤون المادة الدراسية.

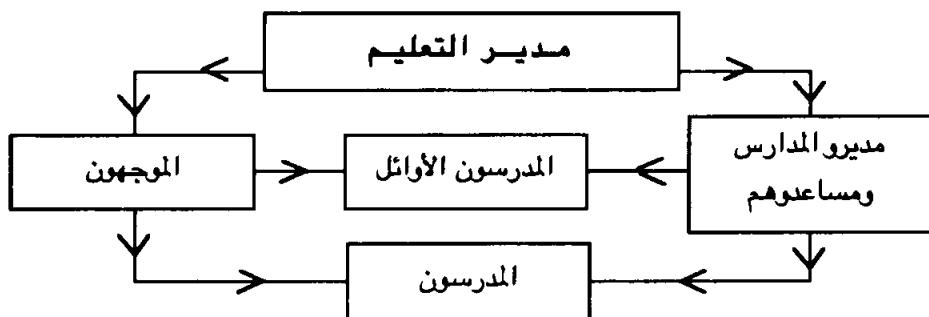
وهو - أي المدرس الأول - يؤلف حلقة وصل بين إدارة المدرسة ومدرسي المادة من جانب وبين الموجه المختص وهؤلاء المعلمين في تخصصه من جانب آخر.

وقد أدخلت وزارة التربية والتعليم بدولة الامارات وفق (القرار الوزاري رقم ٢/١٨ لسنة ١٩٨٨م)، نظام المدرس الأول في نظامها التعليمي بعد أن كان قد تم الغاؤه سنة ١٩٨٤م. ووفق هذا القرار الوزاري فقد خصص مدرس أول لكل مادة دراسية في جميع المراحل التعليمية، كما خصص مدرس أول لفصول التربية الخاصة ونظام معلم الفصل ورياض الأطفال.

ويقوم المدرس الأول بتدريس سبع حصص أسبوعياً كحد أدنى، واثنتي عشرة حصة كحد أقصى، ويعفى من هذا النصاب بالكامل المدرس الأول لكل من نظام معلم الفصل وفصول التربية الخاصة. ويكون لكل مادة دراسية لا يقل عدد مدرسيها عن أربعة مدرسين في مدرسة، أو مدرستين متجلزرتين، مدرس أول واحد، كما يكون لكل مدرسة ابتدائية تأسيسية أو روضة أطفال مدرسان أوليان، ويكون لكل منطقة تعليمية مدرس أول واحد لجميع فصول التربية الخاصة بها^(٥٧).

ووفق هذا السياق فإن العلاقة التنظيمية بين الموجه (المشرف) التربوي والسلطات

الإدارية والمدرس الأول والمدرس داخل النظام التعليمي وعلى مستوى المدرسة تأخذ الشكل التالي:



ووفق هذا التنظيم وهو ما يطلق عليه التنظيم الثاني، يعتبر مدير التعليم المسؤول الأول عن الاشراف الفني على مستوى المنطقة التعليمية وتتصدر منه السلطة والمسؤولية في طريقين هما: طريق الهيئات الإدارية كمديري المدارس ومساعديهم والمدرسين الأولائين ومنهم إلى المدرسين. أما الطريق الثاني فهو طريق الهيئات الإشرافية (الموجهون) ومنهم إلى المدرسين.

ويصبح المدرسوں وفق هذا النمط مسؤولين أمام مديري المدارس ومساعديهم وأمام الموجهين، وقد ينبع عن ذلك تناقض في التوجيهات والمقترنات التي يستقبلها المعلموں^(٥٨)، مما يؤثر سلباً على فاعلية الاشراف.

ومن هنا فإن الضرورة تقتضي تعاون مديري المدارس والموجهين والمدرسين الأولائين تعاوناً مقصوداً في النشاط الإشرافي بتوجيه من مدير المنطقة التعليمية.

وعلى سبيل المقارنة، فإن بعض المدارس الأمريكية، تأخذ بنظام المعلم المشرف *Supervising teacher*، إذ يعفى معلم ما من جزء من أعمال التدريس ليقدم المساعدة لعملي المدرسة قليلاً الخبرة وذوي الإعداد التربوي البسيط، فيعاونهم في حل مشكلات التدريس ويجعل من فصله مركزاً يزوره غيره من المدرسين. أما في فرنسا فقد أدخل على نظام الإشراف الفني في السنوات الأخيرة نظام «المرشد التعليمي». الذي يلحق بكل موجه ويعينه على تقديم العون الفني للمعلمين الراغبين في ذلك أو من يرى الموجه أنهم في حاجة إلى التدريب على بعض المهارات والأساليب التدريسية^(٥٩).

٢ - ٣ - الواجبات والمسؤوليات Duties & Responsibilities

٢ - ٢ - ١ - واجبات ومسؤوليات الموجهين الأولي للمادة الدراسية:

تمثل الواجبات «تكتليات تؤدي بصفة دائمة أو دورية» أما المسؤوليات فتتضمن «الالتزام الفرد بذاته واجبات محددة له كونه عضواً في التنظيم وبغض النظر عن رغباته الخاصة». وهي - أي الواجبات والمسؤوليات - مجموعة متكاملة ومتجانسة ويجب أن يؤديها شخص واحد تتوافق لديه شروط التأهيل المحددة لشغل الوظيفة، من التعليم والخبرة والتدريب والمعارف والقدرات والمهارات التي حدتها أو فرضت في تحديدها السلطة المختصة^(٦٠). وقد حددت لائحة التوجيه التربوي بدولة الإمارات واجبات ومسؤوليات الموجه الأول للمادة الدراسية ومن أهمها^(٦١):

- أ - الاشراف على متابعة تنفيذ السياسة العامة لمادته في المراحل التعليمية المختلفة.
 - ب - المشاركة في تطوير المناهج الدراسية وتعديلها وتحسين مستوى الأداء فيها وتأليف كتبها وذلك بالتعاون مع إدارة المناهج والكتب الدراسية.
 - ج - تقويم أعمال الموجهين في المناطق التعليمية ومتابعة نشاطهم واعداد تقارير الأداء عنهم بمشاركة مدير المنطقة التعليمية مع إخطار أصحاب التقارير الضعيفة بنسخة من التقرير.
 - د - اقتراح الوراث التدريبية لموجهي مادته ومعلميها ومساعده في الاشراف على تنفيذها.
 - ه - تقويم الوسائل التعليمية المتوفرة بالمدارس بالتعاون مع إدارة الوسائل التعليمية.
 - و - تقديم تقارير فترية دورية إلى وكيل الوزارة المساعد تشتمل على انتبهاته عن مستوى أداء الموجهين والمعلمين بالمناطق التعليمية والمدارس وبيان المشكلات التي تعترض سير العملية التعليمية واقتراح الحلول المناسبة.
- ومن الملاحظ أن هذه الواجبات والمسؤوليات تتمرّكز في ثلاثة جوانب: تخطيطية و上がるية وتفويمية، وهي مسؤوليات لا تقتصر على الموجه والمعلم فحسب بل تمتد إلى بقية عناصر الموقف التعليمي.

وقد حددت لائحة التوجيه عدة شروط تتخذ أساساً لشغل هذه الوظيفة وهي: المؤهل الجامعي والتربوي - الخبرة في مجال التوجيه، مدة تتراوح ما بين خمس "وثماني سنوات"** - تقارير الأداء السنوية لسنوات ثلاث أو أربع بدرجة امتياز، ومن تطبيق

* للمواطنين. ** لغير المواطنين.

عليه هذه الشروط تجري له مقابلة شخصية للتعرف على صفاته الشخصية وكفایاته المهنية وإلى أي مدى تناسب شغل هذه الوظيفة^(١٢).

وهذه الشروط تتمشى مع ماجاعت به توصيات المؤتمرات الدولية للتعليم العام والتي ناقشت موضوع الاشراف الفني وأكّدت على ضرورة توافر بعض الضمانات عند اختيار المشرفين الفنيين سواء من ناحية الخبرة أو المؤهلات أو الصفات الحميدة أو الجدار الشخصية^(١٣).

٣ - واجبات ومسؤوليات موجهي المواد الدراسية:

نتيجة لازدياد الخدمات التعليمية التي تقدمها دولة الامارات واتساع رقتها وانتشارها في أرجاء البلاد، كان من الصعب القيام بالمهام الاشرافية على المستوى القرمي فقط. ومن ثم فوضت مسؤوليات وسلطة القيام بالاشراف لموجهين في إطار مناطق تعليمية داخل النظام التعليمي.

وقد اقتضى تفويض السلطة الاشرافية للموجهين تحديد واجباتهم ومسؤولياتهم لتجنب النزاع حولها والذي يمكن أن ينشأ بسبب التنظيم الثنائي في الاشراف الفني. والموجه بحكم موقعه التنظيمي، أداة اتصال وتفاعل بين المستويات التنظيمية بالوزارة والمناطق التعليمية وبين المستويات الأدنى في موقع التنفيذ في المدرسة وقد حدّدت لائحة التوجيه واجبات ومسؤوليات الموجه ومن أهمها أن^(١٤):

- ١ - يشارك في اعداد الأدلة الإرشادية الخاصة بتنفيذ المناهج الدراسية.
- ٢ - يشارك في اعداد خطط توزيع المناهج المقررة على مدار العام الدراسي.
- ٣ - يطور أساليب التدريس ويتابع الأنشطة التعليمية المنهجية الصيفية وغير الصيفية المتعلقة بمادته.
- ٤ - يختار الوسائل التعليمية اللازمة لمادته وينظم أساليب استخدامها والعمل على تقويمها.
- ٥ - يقترح اقامة الدورات التدريبية المدرسية وفق حاجات المعلمين، ويشارك في تنفيذها.
- ٦ - يقوم أداء معلميه من خلال اللقاءات والزيارات الصيفية التي يجب ألا تقل عن ثلاثة زيارات في العام الدراسي.
- ٧ - يرفع تقريراً - لمدير التعليم والموجه الأول - عن نتائج الاختبارات الفترية ومقترحات العلاج للطلبة ضعاف التحصيل.

-
- ٨ - يعد تقرير الأداء السنوي عن المعلم بمشاركة مدير المدرسة في نهاية العام الدراسي.
 - ٩ - يشارك في اختيار أعضاء مجلس مادته - على مستوى المنطقة التعليمية - وفي أداء مهام المجلس.
 - ١٠ - يشارك في تنفيذ خطة البحث التربوية على مستوى المنطقة التعليمية.
 - ١١ - يشارك مدير المدرسة في توزيع الحصص الدراسية والمهام التربوية على مدرسي مادة تخصصية.

ويتبين من استقراء هذه الواجبات، أنها تتمركز حول أربعة جوانب أساسية: تخطيطية وتنظيمية وتقديمية وبحثية، وهي مسؤوليات لا تتركز على المعلم فحسب، بل تهتم بجميع عناصر العملية التعليمية.

ومن هنا يمكن القول بأن للموجه التربوي واجبات ومسؤوليات يمكن أن تعمل على زيادة فاعلية العملية التعليمية، إذا تم تأديتها بالشكل المناسب وعلى حد تعبير - محمد منير مرسى - فإن التوجيه التربوي عند قيامه بهذه المسؤوليات عليه أن يحرص على أن يستمد سلطته ومكانته من قوة أفكاره ومهاراته الفنية المهنية ومعلوماته المتقددة باستمرار وخبراته النامية ومدى تأثير كل ذلك في معلمي^(٦٥). وهذا يضع الموجه على التقىض من المفترض في ظل المفهوم القديم الذي كان يستمد قوته ونفوذه من السلطة الشرعية المخولة له على معلمي.

وعلى سبيل المقارنة - فيما يتعلق بتقارير الأداء السنوية عن المعلم - ففي إنجلترا لا يكتب الموجه أي تقارير عن المعلم إلا في حالات معينة يكون المعلم فيها معيناً حديثاً وتحت الاختبار، بينما في فرنسا يكتب الموجه تقريراً كاملاً عن المعلم يطلعه عليه قبل أن يحفظ في ملف خدمته^(٦٦)، ويتشابه ذلك مع ما تأخذ به الإمارات. وهذه الاختلافات ترجع إلى الظروف السياسية والثقافية للمجتمع - من ناحية - ولنمط الإدارة التعليمية من ناحية أخرى.

أما فيما يتعلق بشروط اختيار الموجه بدولة الإمارات، فقد حدتها اللائحة وهي^(٦٧): المؤهل الجامعي والتربوي - الخبرة في التدريس لمدة تتراوح ما بين ثمانى وعشرين سنة - الكفاية العلمية والمهنية والتي تتمثل في أن تكون تقارير الأداء السنوية لثلاث أو أربع سنوات بدرجة إمتياز. واضافة إلى ذلك فإن كل من تتوفر فيه هذه الشروط، عليه أن يجتاز بمجاورة دورة تأهيلية في أعمال التوجيه وفنونه مدتها أسبوعان، وتناول موضوعات في قوانين الإدارة التعليمية بالدولة وأساليب وفنون التوجيه والتقويم

والاتجاهات الحديثة في هذه المجالات. ثم يجتاز المرشح مقابلة شخصية يعقدها القطاع المختص بالوزارة. ومن هنا نجد أن شروط الاختيار لاستند على الأقدمية وحدها.

ومن قبيل المناظرة في فرنسا - على سبيل المثال - نجد أن موجه التعليم الابتدائي يعين بناءً على امتحان مسابقة يعقد كل عام ويتقدم له كل معلم يتتوفر فيه أحد الشرطين التاليين:

* أن يكون حاصلاً على درجة جامعية مع خبرة في التدريس مدتها خمس سنوات على الأقل.

* وأما خبرة بالتدريس مدتها عشر سنوات على الأقل دون شرط الشهادة الجامعية.

ويتضمن الامتحان أكثر من ورقة أسئلة تتناول كل منها قوانين الإدارة التعليمية وطرق التدريس والمعلومات الثقافية العامة، ويقضي الناجحون في الامتحان سنة كاملة يتربون خلالها تدريباً متخصصاً يعيّنون بعده في وظائفهم مع قضاء السنتين الأولتين تحت الاختبار^(٦٨).

أما في إنجلترا فإن الموجه عادة يحمل شهادة جامعية وتكون لديه مدة خبرة في التدريس تتراوح ما بين أربع وست سنوات، ويؤدي امتحاناً تحريرياً وتجري له مقابلة شخصية - لمعرفة مستوى ذكائه وسلامة حكمه وقدرته على الالام بالمشكلات التربوية في مجتمعه وسعة ثقافته - وعليه أن يجتازها بنجاح وأن يتراوح عمره ما بين ٢٠، ٢٥ عاماً^(٦٩).

ييد أن أهم ما يتعاب على عملية الاختيار في دول الإمارات هو قصر مدة التأهيل أو ما يسمى بالتدريب قبل الخدمة، وإذا ما زيدت هذه المدة لستة أشهر فإنها تتبع الفرصة الكافية للكشف عن جوانب شخصية الموجه وتزويده بالكفايات التي تتطلبها واجبات ومسؤوليات الإشراف الفني، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن الشروط أغفلت تخفيض سنوات الخبرة لمن يحملون درجات علمية كالماجستير والدكتوراه كما في بعض الدول مثل (بلغاريا - بلغاريا - كندا - فرنسا - اليابان - المكسيك - الاتحاد السوفيتي - المملكة المتحدة)^(٧٠). على الرغم من أن ذلك يمكن أن يشجع الكفاءات العلمية على الالتحاق بالوظائف الإشرافية، ويدفع المعلمين على الالتحاق ببرامج الدراسات العليا والاهتمام بالدراسة والبحث، سعياً وراء توسيع هذه الوظائف.

ومن الجدير بالذكر أنه لا تمييز بين الإناث والذكور في وظائف الإشراف بالإمارات، ولا يحصر الإشراف الفني بمدارس الإناث - مع استثناء رياض الأطفال - على الموجهات، على غرار ما يجري في دول خليجية أخرى.

٢ - ٣ - واجبات ومسؤوليات المدرس الأول:

يناط بالمدرس الأول بالمشاركة مع الموجه التربوي ومدير المدرسة مجموعة من الواجبات حدتها المادة الخامسة من القرار الوزاري رقم ٢/١٨ لسنة ١٩٨٨م، ومن أهمها^(٧١):

- * تحليل المنهج الدراسي مع مدرسي مادته.
- * متابعة تنفيذ المنهج وفق الخطة السنوية.
- * دراسة توجيهات وتوصيات الموجه المختص، ووضع السبل المؤدية إلى النهوض بمستوى المادة الدراسية ومدرسيها.
- * مساعدة المدرسين الجدد على النمو المهني واقتراح الدورات التدريبية اللازمة لهم.
- * الإشراف على تبادل الزيارات بين مدرسي المادة وفق خطة يتفق عليها مع الموجه ويجوز أن يشرف على تبادل زيارات مع مدارس أخرى.
- * تقديم تقرير واف عن المادة - بعد كل تقويم - لكل من الموجه المختص ومدير المدرسة، على أن يشتمل التقرير على نشاط المادة والمعوقات وأساليب العلاج المقترحة.
- * يجري البحوث والدراسات المتصلة بماته والتي تسهم في تطوير أدائها والنهوض بمستواها.
- * يشارك في عضوية اللجان وال المجالس المدرسية وتوزيع الفصول الدراسية وأوجه نشاط المادة على المعلمين.

وهكذا يتبيّن أن واجبات ومسؤوليات المدرس الأول متعددة في جوانب أربعة: تخطيطية وتنظيمية وتقديمية وبحثية، وأداء هذه الواجبات بالشكل المناسب يساعد على فاعلية العملية الإشرافية على المستوى التنفيذي.

بيد أن هذا الدور الإشرافي يمارس بطريقة تلقائية غير منتظمة لأن معظم من يمارسونه لا يملكون الكفايات والمهارات التي تؤهلهم للقيام بهذا الدور وقد يرجع ذلك إلى عدم الاهتمام بالتدريب قبل الخدمة.

وفيما يتعلق بشروط اختيار المدرس الأول بدولة الإمارات فقد حددتها القرار الوزاري رقم ٢/٢٨ لسنة ١٩٨٨م، فيما يلي: مؤهل جامعي - خبرة في التدريس لاتقل عن خمس سنوات - تقارير الأداء في السنتين الأخيرتين بدرجة أمتيان، إضافة إلى أن المرشح عليه أن يجتاز امتحاناً تحريرياً ومقابلة شخصية ينظمها قرار من القطاع المختص^(٧٢).

ومن هنا فإن هذه الشروط تتمشى بشكل كبير مع ماجات به أدبيات الاشراف الفني في أسس اختيار من يعملون في مجال الاشراف والتي عرضنا لها فيما سبق. وليرغتنا هنا أن ننوه إلى أن واجبات ومسؤوليات العاملين في مجال الاشراف الفني في التعليم وأساليبهم في الاشراف، قد زادت تعقيداً وصعوبة في السنوات الأخيرة بسبب انتشار المبادئ الديمقراطية وميل المعلمين إلى الشعور بالحرية، وتقيد سلطات المشرف في التأديب والترقية، ونمو مبدأ تفويض السلطة، كل هذه الأسباب تجعل وظائف كل من يعملون في حقل الاشراف تتطلب التركيز على تنمية الكفايات المهنية قبل الخدمة وأثنانها، حيث إن الاتجاهات الحديثة تلتقي عند أهمية تدريب المشرفين قبل وأثناء الخدمة.

ذلك هي باختصار الأوضاع الإدارية والتنظيمية للإشراف الفني بالامارات العربية المتحدة، فما هو الوضع بدولة الكويت؟

٣ - تنظيم الاشراف الفني * في الكويت:

٣ - ١ - نشأة الاشراف الفني وتطوره:

ظل التعليم بالكويت حتى مطلع القرن العشرين، يجري على ما كان مألفاً في معاهد ومدارس التعليم الديني التي كانت منتشرة في البلاد العربية والإسلامية آنذاك. وقد تمثلت هذه المعاهد في «الكتاتيب» والحلقات الدراسية بالمساجد، وكان التعليم في «الكتاب» لا يتعذر حفظ القرآن الكريم القراءة والكتابة وقليلًا من مبادئ الحساب في بعض الأحيان، وقد اقتصر ذلك على الذكور دون الإناث، إلى أن افتتح أول «كتاب» لتعليم البنات في ١٩٢٦ م^(٣).

وفي سنة ١٩١٢ م، افتتحت أول مدرسة ناظمة أهلية لتعليم البنين وهي «المباركية» ثم افتتحت «المدرسة الأحمدية» في سنة ١٩٢٦ م، وقد تضمنت مناهجها مواد التربية الإسلامية واللغة العربية والتاريخ والجغرافيا والرياضيات^(٤).

ويتبين من ذلك أن الجهود الأهلية لعبت دوراً أساسياً ومؤثراً في الحركة التعليمية الناظمة وتمويلها والاشراف عليها.

بيد أن تزايد أعداد المدارس أدى إلى تكوين أول سلطة تنفيذية لإدارة التعليم تمثلت في إنشاء مجلس للمعارف سنة ١٩٣٦ م، وتعيين مدير للتعليم، وأنشئت أول دائرة

* يطلق عليه بالكويت مسمى «التوجيه الفني».

للمعارف مهمتها تنظيم التعليم ووضع الخطط والمناهج ل مختلف المراحل التعليمية، واعداد المعلمين والمعلمات^(٧٥). وبهذا أصبح التعليم في الكويت تحت الاشراف الحكومي.

وقد أنيطت بمجلس المعارف - في ذلك الوقت - مهمة رسم السياسة التعليمية والاشراف على تنفيذها، وتقرير ميزانية التعليم، وفتح المدارس الجديدة، وتقرير المناهج الدراسية، وتعيين مدير المدارس، ووضع اللوائح القانونية والأنظمة الخاصة بإدارة المعارف^(٧٦).

ويبدو أن فكرة تنظيم عملية التفتيش المدرسي لتابعة سير التعليم في المدارس بدأت في الكويت مع إنشاء أول مجلس للمعارف سنة ١٩٣٦م، حيث أُسند المجلس إلى مدير التعليم مهمة الاشراف (التفتيش) على المستوى القومي، وأن يقوم مدير المدرسة - على المستوى التنفيذي - من وقت لآخر بزيارة الفصول الدراسية في مدرسته وتتوين ملاحظاته في دفتر زيارات الفصول وموافاة الإدارة التعليمية بتقريرين كاملين - أحدهما في منتصف السنة والثاني عقب نهاية السنة الدراسية - يتضمنان ملاحظاته عن الحالة الدراسية وتقدم التلاميذ وعمل المدرسين وكفاعتهم إلى جانب توصياته في كل هذه الجوانب المتصلة بالعملية التعليمية^(٧٧).

وبذلك يعتبر ناظر المدرسة أول من تولى مسؤولية «الاشراف الفني» على التعليم في دولة الكويت، وكان - أي ناظر المدرسة - يمثل حلقة الوصل بين المعلمين في المدارس والسلطات التعليمية المركزية.

وفي سنة ١٩٥٢م، صدر تنظيم جديد لإدارة المعارف أُسندت بموجب مسؤولية إدارة التعليم إلى مديرتين: أحدهما للشؤون الإدارية والمالية والأخر - مدير المعرف - للشؤون الفنية والتعليمية وكان مسؤولاً عن «التفتيش الفني»، إضافة إلى مسؤوليات أخرى.

وكان «التفتيش الفني» يضم مفتشة مسؤولة عن مدارس البنات وأربعة مفتشين لتفتيش مواد دراسية في مدارس البنين والبنات: اللغة العربية والدين - اللغة الانجليزية - الرياضيات والعلوم - الاجتماعيات، ومفتش للتربية البدنية يشرف على تدريسها في جميع مدارس البنين - وكان مقر جميع هؤلاء المفتشين هو دائرة المعارف بمدينة الكويت مع انتقالهم إلى المدارس للتفتيش عليها^(٧٨).

وفي سنة ١٩٦٠م، بدأت وظائف التفتيش الفني ومهامه وفعاليته تزداد بصورة أكثر

وأشمل، وذلك نتيجة طبيعية لمسايرة ماطراً على العملية التربوية في الكويت، وأيضاً للزيادة في أعداد المدارس والطلاب^(٧٩)، وصدر تنظيم جديد «للتتفتيش الفني»، استحدث بموجب وظيفة «كبير مفتشين» واعتبر مسؤولاً مسؤولية مباشرة أمام مدير المعارف ويتوارد بصفة دائمة في مقر الدائرة، وقد عين مفتش لرياض الأطفال في نفس السنة^(٨٠).

ومع استقلال الكويت سنة ١٩٦١م، أصبحت تسمى إدارة المعارف بوزارة التربية والتعليم، ثم تغير مسماؤها إلى وزارة التربية في سنة ١٩٦٥م - وصدر هيكل تنظيمي جديد لها وأُسندت المسؤوليات فيها إلى أربعة من وكلاء الوزارة المساعدين: الشؤون الثقافية - الفنية - الرياضية والاجتماعية - الإدارية والمالية.

وبناءً على الهيكل التنظيمي الجديد لوزارة التربية، الغيت وظيفة كبير المفتشين، وأُسند التتفتيش الفني إلى وكيل الوزارة المساعد للشؤون الفنية، واستحدثت لأول مرة وظيفة مفتش للتربية الموسيقية وأُسند تفتيش التربية البدنية إلى وكيل الوزارة المساعد للشؤون الرياضية والاجتماعية^(٨١).

وفي سنة ١٩٧٤م، أعيد تنظيم هيكل وزارة التربية واستحدثت بعض الأدارات والمراقبات وأُسندت مسؤولياتها إلى خمس وكلاء وزارة مساعدين: شؤون المناهج والخطيب - الشؤون الفنية - الشؤون الثقافية والاجتماعية - الشؤون المالية - الشؤون الإدارية. ونقلت تبعية التتفتيش الفني إلى وكيل الوزارة المساعد للشؤون المناهج والخطيب وتبدل مسمى «المفتش» إلى «الموجه الفني»، واستقل التوجيه الفني للتربية الإسلامية^(٨٢).

وبذلك صار التوجيه الفني: للتربية الإسلامية/ اللغة العربية/ اللغة الإنجليزية/ اللغة الفرنسية/ الاجتماعيات/ الرياضيات/ العلوم/ التربية الفنية/ التربية الموسيقية/ التربية النسوية.

وقد جاءت هذه التصنيفات من الموجهين الفنيين نتيجة لتنظيم المناهج الذي كان متبعاً - ولزال - وهو منهج المواد المنفصلة الذي يجعل للمادة الدراسية كياناً مستقلاً عن غيرها من المواد الأخرى.

وفي سنة ١٩٨٣م، طرأت تعديلات على الهيكل التنظيمي لوزارة التربية بموجب القرار الوزاري رقم (١١٥)، الذي صدر في ٢٥/٢/١٩٨٣م. والمرسوم الأميري الذي صدر في ١٥/٥/١٩٨٢م، وبهذا استحدثت عدة إدارات ومراقبات ومراکز، وأُسندت

مسؤولياتها إلى سبعة وكلاء وزارة مساعدين: التخطيط والشؤون الثقافية/ التعليم العام / الشؤون الطلابية والرياضية/ شئون التعليم النوعي / الشؤون المالية/ الشؤون الإدارية والخدمات / شئون الخدمة الاجتماعية والنفسية. ويوجب هذه التعديلات نقل تبعية «التوجيه الفني» إلى وكيل الوزارة المساعد لشئون التعليم العام، وذلك ضمن الإدارات التعليمية: رياض الأطفال/ الابتدائي/ المتوسط/ الثانوي/ الفني/ الديني. حيث خصص لكل إدارة تعليمية مجموعة من الموجهين والموجهات لكل مادة دراسية، ويتبعون إدارة مباشرة وعليها تقع مسؤولية متابعة دوامهم، وتوزيعهم على المدارس، واعتماد خططهم الأسبوعية وأعمالهم داخل المدارس وتوجيههم لزيارات خاصة بالمدارس حسب متطلبات العمل، ورفع تقرير سنوي عن كل منهم.

ويرأس كل مجموعة من الموجهين الفنيين لمادة دراسية في مرحلة دراسية واحدة، موجه أول للمادة، يشرف على الموجهين والمادة العلمية وما يتصل بها من كتب ومناهج وطرق تدريس، وتقديم مستوى أداء الموجهين فنياً.

ويكون الموجهون الأولي والمحظون الفنيون ما يسمى بـ«التجهيز الفني»، ويتبع لمدير الإدارة تبعية مباشرة. وبذلك توجد ستة أجهزة فنية على مستوى الإدارات، مع وجود «جهاز للتوجيه العام» يضم الموجهين الفنيين العاميين لكل مادة دراسية على حدة ولجميع المراحل التعليمية، ويتبعون مباشرة وكيل الوزارة المساعد لشئون التعليم العام^(٨٤).

ومن هنا تعد هذه الفترة الزمنية المراكبة لصدور القرار الوزاري رقم (١١٥) لسنة ١٩٨٢م، من أهم المراحل التي مرت على الاشراف الفني في الكويت. حيث بدأ يأخذ أبعاداً جديدة ومختلفة، مفهوماً وفلسفه وأهدافاً وأسلوباً، وشهد تطوراً كبيراً حيث ارتفع عدد الموجهين من (٢٠٠) موجه عام ١٩٧٣م، إلى (٧٥٠) موجهاً عام ١٩٨٣م^(٨٥).

وفي سنة ١٩٨٦م، وبسبب الزيادة الكمية الكبيرة في اعداد المدارس والتلاميذ، اتجهت وزارة التربية نحو اللامركزية في إدارة التعليم، وذلك وفق ماجاء في المادة الخامسة من مشروع قانون التعليم العام، وأنشئت مناطق تعليمية^{*} تقوم كل منها بإدارة شئون التعليم في حدودها، وذلك من أجل تسهيل العمل وزيادة مردوده، وصدر هيكل تنظيمي جديد لوزارة التربية أنسنت بموجبه المسؤوليات إلى خمسة من الوكاء

* منطقة الأحمدي التعليمية/ الجهراء/ الفروانية/ حولي/ العاصمة.

المساعدين في مجالات: التخطيط والتنمية/ التعليم العام/ المعلومات والشؤون الطلابية/ الخدمات التعليمية/ الشؤون المالية والإدارية. وتشكلت ضمن الهيكل التنظيمي الوزاري خمس مناطق تعليمية تتبع تنظيمياً الوكيل المساعد للتعليم العام مع وجود جهاز للتوجيه العام يتبعه كذلك^(٨٦).

و رغم توجهات وزارة التربية نحو الامركنية فما زالت الوزارة تحتفظ لنفسها بكثير من السلطات التعليمية، حيث تقوم - أي وزارة التربية - بتعيين المعلمين واجراء الترقى وتحديد المناهج الدراسية وكتابتها وطرائق تدريسها وتشرف على الامتحانات العامة وتحدد بداية العام الدراسي ونهايته... إلى غير ذلك.

وفي هذا السياق يتبين لنا أن مهام «الاشراف الفني» كانت مسندة إلى ناظر المدرسة، ثم أُسندت إلى جهاز للتفتيش الفني سنة ١٩٥٢م، وقد طرأ على تغييرات عديدة على الهيكل التنظيمي لوزارة التربية منذ استقلال الكويت عام ١٩٦١م، وقد يكون ذلك بسبب رغبة في التحديث التربوي حتى يتلائم التعليم مع التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي حدث خلال الفترة ذاتها وخاصة مع استقلال الكويت واكتشاف الثروة النفطية في أوائل عقد السبعينيات من هذا القرن، وقد أثرت هذه التغييرات الهيكلية وغيرها في طبيعة وتنظيم العملية الإشرافية، إلا أن المعتقد في هذه التغييرات التنظيمية لوزارة التربية أنها لم تكن تسند إلى رئيسي إدارية تربوية تمكن كل تغير من الاستقرار لفترة زمنية طويلة.

٤ - ٢ - النظام الحالى للإشراف الفنى:

في سنة ١٩٨٦ شهد «الاشراف الفني» بالكويت تغيراً واضحاً بعد صدور الهيكل التنظيمي الجديد لوزارة التربية. وقد أصبح الهيكل التنظيمي الإشرافي يتكون من أربع مسويات هرمية هي^(٨٧):

- * الموجهون الفنيون العاملون للمواد الدراسية.
- * الموجهون الأوائل للمواد الدراسية.
- * الموجهون الفنيون للمواد الدراسية.
- * المدرسون الأوائل.

وجميعهم في كل المستويات التنظيمية موظفون حكوميون حتى تتضح الصورة التنظيمية للإشراف الفني فإننا سوف نتناول تنظيمات الإشراف على المستويات الإدارية المختلفة.

٣ - ٢ - ١ - تنظيم الاشراف على المستوى القومي^(٨٨):

الموجهون الفنيون العامون:

هم من كبار موظفي وزارة التربية، ويعينون بقرار من الوزير، ويشكلون مائسماً بجهاز «التوجيه العام» على المستوى القومي ومقرهم وزارة التربية، ومؤهلات تعيينهم كما تقررها وزارة التربية أن تكون لديهم القدرة على القيادة والتوجيه، وهم مسؤولون مسؤولية مباشرة أمام وكيل الوزارة المساعد للتعليم العام، ويتم تقويم كفاءة الموجه الفني العام بتقارير وصفية من السيد وكيل الوزارة المساعد المختص.

ويقوم كل موجه فني عام بمسؤوليته على حدة مستقلأً عن الموجهين الفنيين العاميين الآخرين، ولكنه في نفس الوقت يعمل بالتعاون مع الموجهين الأولياء في مادته على مستوى المنطقة التعليمية. وهو مسؤول عن التوجيه الفني لمادته في المراحل التعليمية الثلاث* (الابتدائية - المتوسطة - الثانوية).

ويتبع كل موجه فني عام عدد من الموجهين الأولياء والموجهين المتخصصين في مادة معينة ويقسمون على أساس المرحلة الدراسية.

ويتصل عمل الموجهين الفنيين العاميين بالواقع التعليمي اتصالاً مباشراً إما عن طريق الزيارات الميدانية لعينة من المدارس وإما عن طريق التقارير التي يتلقونها من الموجهين الأولياء بالمناطق التعليمية المختلفة.

ومن الجدير بالذكر أن نشير إلى أن هناك موجهين فنيين عاملين للتربية البدنية والكشفية، والمكتبات، ومحو الأمية وتعليم الكبار، والخدمة النفسية، والخدمة الاجتماعية، والنشاط المدرسي، وجميعهم يتبعون إدارات تقع في نطاق مسؤوليات إما وكيل الوزارة المساعد للمعلومات والشؤون الطلابية، أو وكيل الوزارة المساعد للخدمات التعليمية.

ومن هنا فإن تنظيم الاشراف الفني يعني من الأزدواجية بوجود موجهين للمواد الدراسية وأخرين للأنشطة التعليمية، رغم أن بعض هذه المجالات تشكل جزءاً من المنهج المدرسي.

٣ - ٢ - ٢ - تنظيم الاشراف الفني على المستوى الأقليمي^(٨٩):

يتكون المستوى التنظيمي الإشرافي على المستوى الأقليمي من: موجهين أولياء، وموجهين، وجميعهم يعينون بمعرفة وزارة التربية.

* كل مرحلة تعليمية مدتها أربع سنوات دراسية.

أ - الموجهون الأولل للمادة:

يتولى كل من الموجهين الأولل بالمناطق التعليمية الاشراف الفني على مادة دراسية واحدة في أي من المراحل التعليمية الثلاث، ومؤهلات تعينهم هي نفس مؤهلات الموجهين العاميين، ويتبعون - أي الموجهون الأولل - إدارياً لمدير المنطقة التعليمية وفيها للموجه الفني العام بالوزارة، وهم بذلك يتبعون سلطتين تتجاذبانهما الأولى هي سلطة مدير التعليم والثانية سلطة الموجه الفني العام للمادة، وقد يحدث أن تتعارض أوامرهما مما يضعف فعالية الاشراف الفني.

ويتم تقييم كفاءة الموجهين الأولل بتقارير يعدها الموجهون الفنيون العامون ومديرو المناطق التعليمية، وتعرض هذه التقارير على السيد وكيل الوزارة المساعد قبل حفظها في ملفاتهم، وذلك وفق ماجاء بالقرار الوزاري رقم (وت/ش أ/ ٧٠ - ٨٠).

ب - الموجهون الفنيون:

يخصص لكل مرحلة تعليمية مجموعة من «الموجهين الفنيين»، يتولى كل منهم التوجيه الفني لمادة دراسية معينة، وهم مسؤولون مباشرة أمام الموجهين الأولل ومديري المناطق التعليمية.

وتنطط بالموجه الفني مسؤولية كبيرة في العمل الميداني، فهو مطالب بزيارة كل مدرسة وكل مدرس في نطاق منطقته مرتين على الأقل كل عام.

ويتم تقويم «الموجه الفني» بكل مرحلة دراسية من خلال تقريرين: يقدم أحدهما من مدير المنطقة التعليمية، عن مدى تعاون (الموجه الفني) مع المنطقة ومع نظار المدارس في الاشراف على حسن سير العمل في المدارس والارتقاء بالعملية التربوية فيها.

أما التقرير الثاني يقدم من الموجه الفني الأول عن جهود الموجه الفني في الارتقاء بالمادة الدراسية وتوجيه المدرسين وتطوير الكتب والمناهج الدراسية.

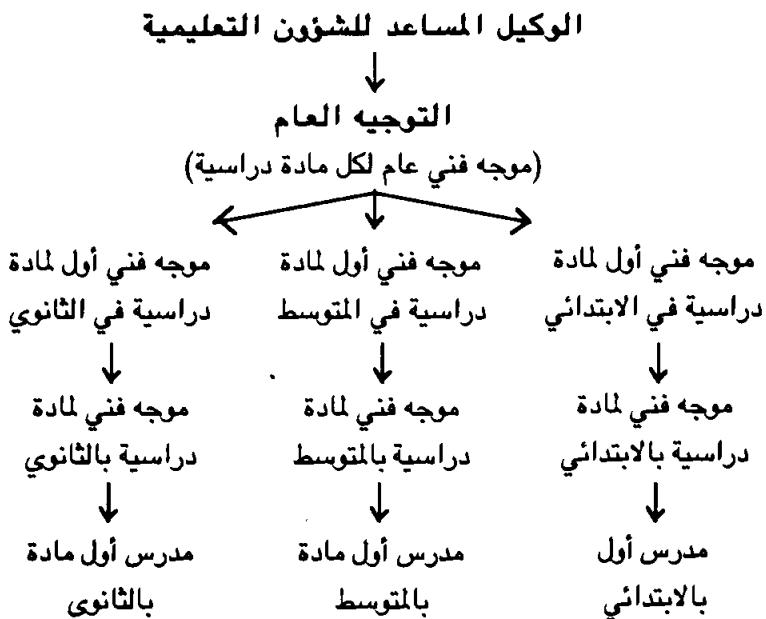
٤ - تنظيم الاشراف الفني داخل المدرسة^(٩٠):

تتوزع مسؤوليات الاشراف الفني داخل المدرسة في بعض البلاد العربية والأجنبية بين مدير المدرسة والمدرس الأول، حيث يقوم مدير المدرسة بمهام اشرافية بجانب مهامه الإدارية، ولكن واقع الاشراف الفني داخل المدرسة في الوطن العربي بصفة عامة يؤكد أن الجانب الإداري - الذي يقوم به مدير المدرسة - يطغى بصورة واضحة على الجانب الفني، مما يجعل مدير المدرسة يعتمد اعتماداً كبيراً على «المدرس الأول» ولذلك يعتبر المدرس الأول هو المشرف المقيم بالنسبة لزملائه مدرسي المادة بالمدرسة.

وفي الكويت يوجد مدرسين أوائل في المراحل التعليمية الثلاث، ويختارون من بين المدرسين الحاصلين على مؤهلات جامعية أو عالية تربوية ولديهم خبرة وكفاءة في التدريس مناسبة.

ويتم تقويم مستوى أداء المدرس الأول والمدرس بمعرفة مدير المدرسة والموجه الفني، وذلك وفق ماجاء بالقرار الوزاري رقم (وت/ش ١/٧٠ - ٨٠) الصادر في ١٩٨٠/٣/١.

ويتبين خلال العرض السابق أن هيكل الادارة الفنية في دولة الكويت يتمثل في الشكل التالي:



ويلاحظ من خلال الشكل التنظيمي أن الموجه الفني العام يمارس عمله وفقاً لنمط التنظيم الرئيسي حيث يشرف على مادته في جميع المراحل التعليمية.

بينما تمارس المستويات الادارية على المستوى الاقليمي عملها وفقاً لنمط التنظيم الاقفي حيث يقوم الموجه الأول والموجه للمادة بالادارة على مادته في إطار مرحلة تعليمية واحدة.

ويمتاز هذا التنظيم بقدرة الموجهين على تفهم مشكلات التعليم في مرحلة معينة، كما يمكن من خلاله توفير درجة كبيرة من الوحدة الترابطية في اسلوب الادارة في

كل مرحلة دراسية على حده^(١٢). وهو تنظيم يسهل من عملية الاتصال وتبادل المعلومات بين المستويات التنظيمية الأعلى والأدنى وموقع التنفيذ.

ويعاب على التنظيم، ما أشار إليه (بوجلاس) من عدم اهتمام الموجه بمتطلبات المراحل اللاحقة من التعليم والقصور في إعداد الطالب للمطالب المتغيرة في المراحل التالية والافتقار إلى التعاون والترابط والاتصال بين موجهي المادة الواحدة في المراحل التعليمية الثلاث رغم ارتباطهم بأداء وظيفي متماضٍ^(١٣). كما أن هذا التنظيم يعيق سد الفجوات التي تشكو منها عادة كل مرحلة، دراسية واحدة، إضافة إلى عدم استثمار وقت الموجه بطريقة مثلى لأنه يقوم بالتوجيه في مدارس مرحلة معينة.

وهذا يقتضي دعم العلاقات التنظيمية الأفقية بين الموجهين الأول والموجهين في المراحل التعليمية الثلاث وتسهيل تبادل المعلومات أفقياً بما يؤدي إلى تكامل المعلومات الذي يمكن أن يدعم فاعلية العملية الإشرافية في التعليم، ويمكن للموجه الفني العام ومدير التعليم أن يقوما بدور هام في هذا الشأن عن طريق تحفيظ الوسائل (الاجتماعات واللقاءات) التي تكفل تحقيق التعاون المقصود بين الموجهين في مرحلتين دراسيتين: الابتدائية والمتوسطة والثانوية.

كما يعاب على هذا التنظيم الإشرافي انعدام الطبيعة التكاملية بين الوظائف الإشرافية على مستوى المرحلة الابتدائية، ويتحقق ذلك في تعدد المسؤولين عن العمل الإشرافي في هذه المرحلة فيوجد المدرس الأول والموجه الفني والموجه الأول وذلك لكل مادة دراسية إضافة إلى الموجه الفني العام ليس هذا فحسب، بل أيضاً متابعة من جانب العاملين في الإدارتين التعليمية والمدرسية.. ويصبح التساؤل هنا... هل يحتاج طفل المدرسة الابتدائية هذا التعدد من الزوار؟ في وقت يعاني فيه من تعدد المدرسين.. مما يجعل من الصعب عليه تكوين علاقات تربوية مع هذه الأعداد من المشرفين، إضافة إلى أن هذا التنظيم يؤدي إلى دعم انفصال المواد الدراسية بعضها عن بعض وضعف تكاملها، رغم أن الاتجاهات الحديثة في مناهج التعليم الابتدائي تتجه نحو التكامل بين ألوان المعرفة المختلفة، من أجل تحقيق النمو الشامل للتميز.

٣ - واجبات ومسؤوليات الهيئات الإشرافية:

أ - واجبات ومسؤوليات الموجه الفني العام:

تناظر بالموجه الفني العام وفق قرار وكيل الوزارة رقم (وت/ و/ ٦٦٧٣)،
مسؤوليات عديدة من أهمها^(١٤):

- ١ - الاشراف على متابعة تنفيذ السياسة العامة للمادة في المراحل التعليمية المختلفة.
- ٢ - تقديم الدراسات والمقترنات الخاصة بتطوير المادة أو تحسينها طريقة وأداءً وهدفًا.
- ٣ - تقويم أعمال الموجهين الأول، ومتابعة نشاطهم.
- ٤ - اقتراح النورات التربوية والمشاركة في تنفيذها.
- ٥ - زيارة عينات من المدارس بكل المراحل بقصد التقويم.
- ٦ - يشارك الموجه الأول في تقويم أعمال الموجهين الفنيين.
- ٧ - الاطلاع على نماذج مما يده الموجهون من تقارير عن المدارس والمدرسين.
- ٨ - التخطيط لنشاط المادة، وبخاصة ما له صلة فيها بالبيئة والرأي العام.
- ٩ - الاسهام في وضع المناهج وتأليف الكتب ومراجعتها ودراسة ما يتعلّق بذلك من آراء الموجهين، والمدرسين، أو المهتمين بأمور التربية.
- ١٠ - الاشتراك في وضع الامتحانات العامة وتقويمها وما يسند إليه من أعمال متعلقة بادارة الامتحانات وشؤون الطلبة.

ويتبين من هذه المسؤوليات أنها تتمرّكز حول أربعة جوانب: تخطيطية وشرافية وتقويمية وبحثية، وتنصل بالمنهج الدراسي والمعلم والتلميذ، وتساعد على تحقيق أهداف الاشراف الفني إذا ما استندت على التخطيط السليم والأداء الجيد، وذلك يقتضي توفر قدر مناسب من الكفايات العلمية والمهنية.

وتوجد عدة شروط لشغل هذه الوظيفة وهي: المؤهل الجامعي والتربوي - خبرة في التوجيه لمدة ثمان سنوات - تقارير الأداء في السنوات الثلاث الأخيرة بتقدير ممتاز، وعلى من تطبق عليه هذه الشروط أن يجتاز مقابلة شخصية^(١٥).

ب - واجبات ومسؤوليات الموجه الفني الأول:

- يتولى الموجه الفني الأول وفق القرار السابق مجموعة مسؤوليات من أهمها^(١٦):
- ١ - التخطيط لعملية التوجيه في مرحلته، وتطوير طرق الأداء وتحسينها.
 - ٢ - النظر الدائم في مناهج مرحلته، ومدى مسايرتها للتطور التربوي وتقديم قترنات بذلك.
 - ٣ - القيام بزيارات ميدانية للمدارس بهدف الاطمئنان على سير العملية التعليمية.
 - ٤ - متابعة وتقويم أعمال الموجهين الفنيين بالمرحلة والاشراف على أنشطتهم ورفع تقرير فني عن كل منهم لمدير المنطقة التعليمية بعد اعتماده من الموجه الفني العام.

٥ - المساهمة في تدريب المدرسين والمدرسات واقتراح معاييره ضرورياً من هذه التدريبات في مرحلته الدراسية.

٦ - تقديم اقتراح الترقيات لوظيفة مدرس أول إلى الموجه الفني العام وفق الشروط واللوائح المنظمة لذلك.

ويتبين من هذه المسؤوليات أنها تتركز حول عدة جوانب هي: التخطيط والتنظيم والتقييم وتطوير المنهج الدراسي وتنمية المعلمين مهنياً.

أما فيما يتعلق بشروط شغل هذه الوظيفة فهي: المؤهل الجامعي والتربوي - خبرة في التوجيه لمدة ست سنوات - تقارير الأداء في السنوات الثلاث الأخيرة بتقدير ممتاز، ومن تنطبق عليه هذه الشروط أن يجتاز مقابلة شخصية^(١٧).

جـ - واجبات ومسؤوليات الموجه الفني:

يتولى الموجه الفني مسؤوليات من أهمها^(١٨):

١ - زيارة المدرسين في مدارسهم وفصولهم زيارات تعينهم على النجاح في عملهم وتسهم في حل مشكلاتهم.

٢ - رفع تقارير فنية في كل دورة (توجيهي فني) عن المدرسين والمدرسات إلى الموجه الفني الأول.

٣ - تقييم الوسائل التعليمية الموجودة بالمدارس، والتي تخدم مادته واقتراح معاييره من وسائل أخرى.

٤ - اقتراح طرق ووسائل للنهوض بالمستوى الفني والعلمي للمدرسين والمدرسات.

٥ - إعداد الدورات التوجيهية للمدرسين، وكذلك المشاركة في تنفيذ برامج التدريب.

٦ - تقييم العمل في المدارس وكتابة التقارير الفنية عن مستوى الطلاب والمادة العلمية ومستويات المدرسين.

٧ - عقد بعض الاجتماعيات العامة مع الموجهين في المراحل المختلفة، إذا دعت الضرورة لذلك وبخاصة في أول العام الدراسي ونهايته.

٨ - يجوز أن يشترك في لجان اختيار الموجهين، والمدرسين الأوائل، ومدرسيي ومدرسات المادة الجديدة.

ومن الملاحظ أنها مسؤوليات تتصل بالمعلم والمنهج والتميذ، إلا أنها مسؤوليات يمكن أن تفقد مغزاها إذا لم تتضمن ابتكاراً لأفكار جديدة وأساليب مستحدثة توضح موضع الاختبار والتجريب قبل تطبيقها، حتى تعمل على تطوير العملية التربوية.

أما فيما يتعلق بشروط شغل هذه الوظيفة فهي: المؤهل الجامعي والتربوي - خبرة في التدريس لمدة عشر سنوات - تقارير الأداء في الستين الأخيرتين بتقدير ممتاز، ومن تنطبق عليه هذه الشروط يجب أن يجتاز مقابلة شخصية للتعرف على قدراته واستعداداته وخصائص وسمات شخصيته^(١١).

٤ - واجبات ومسؤوليات المدرس الأول:

يخصص لكل مادة دراسية بالمدرسة - في كل مرحلة تعليمية - مدرس أول يقوم بأداء مجموعة مسؤوليات من أهمها^(١٠):

- ١ - مساعدة المعلم في توزيع وتحليل المنهج الدراسي على شهور السنة الدراسية.
- ٢ - يشارك في تطوير وإثراء المنهج الدراسي.
- ٣ - يعقد الاجتماعات الدورية المنظمة ل الدراسي مادته لمتابعة سير العملية التعليمية في المدرسة.
- ٤ - يساعد المعلم - وخاصة الجديد على المهنة - في طريقة إعداد الدروس واستخدام الوسائل التعليمية المتوفرة في المدرسة.

ويتبين من هذه المسؤوليات أن المدرس الأول يؤدي دوراً هاماً في العملية الإشرافية على المستوى التنفيذي، يتوقف تأثيره على مدى التخطيط والتنظيم السليم له.

وفيما يتعلق بشروط شغل هذه الوظيفة فهي: المؤهل الجامعي والتربوي - خبرة في التدريس لمدة ست سنوات - تقارير الأداء في الستين الأخيرتين بتقدير ممتاز، ومن تنطبق عليه هذه الشروط يجب أن يجتاز مقابلة شخصية^(١١)، للتعرف على كفاياته العلمية والمهنية ومدى مناسبتها لشغل هذه الوظيفة الإشرافية.

٥ - تحليل مقارن:

بعد هذه الدراسة لإدارة وتنظيم الإشراف الفني في كل من الإمارات والكويت، يتضح لنا وجود أوجه تشابه وأوجه اختلاف بين هذه النظم.

ولما كانت العوامل الاقتصادية والجغرافية والثقافية وغيرها تؤثر في تشكيل النظم التعليمية، فإن جوانب التشابه والتباين في إدارة وتنظيم الإشراف الفني في التعليم ترجع في حقيقتها إلى تشابه وتباين الظروف التي نشأت فيها الإشراف بالدول موضع المقارنة ليس هذا فحسب بل وتنوع الفلسفة التربوية ومدى تفاوت نمط الإدارة التعليمية بين المركزية واللامركزية والخلفية التاريخية والثقافية.

ولقد تبين لنا أن جميع وظائف الرقابة والاشراف على التعليم تأثرت في كل من الإمارات والكويت بسبب سيطرة بريطانيا على الشؤون السياسية في كلتا الدولتين حتى السبعينيات من هذا القرن، وبعدها ظهر تطور جديد أدى إلى رقابة وطنية على التعليم بهدف خدمة الشعور الوطني، وقد تمثلت - أي هذه الرقابة - في نمط الادارة التعليمية الذي اتخذته الدولتان فكان نمطاً شديداً المركبة.

بيد أن الدولتين اتجهتا نحو اللامركبية، وتمثل ذلك في إنشاء مناطق تعليمية في الإمارات أولاً وفي الكويت ثانياً، وقد يكون ذلك بسبب العامل الجغرافي، بمعنى اتساع المساحة الجغرافية للإمارات، مما يصعب معه الأخذ بالنمط الشديد المركبة في الإدارة التعليمية، ورغم ذلك فقد اتجهت الكويت في السنوات الأخيرة - وبالرغم من صغر مساحتها الجغرافية مقارنة بالإمارات - إلى اللامركبة تمشياً مع اتجاهات العصر التي تحبذ تدرج النظم المركبة نحو اللامركبة. إلا أن الممارسة الفعلية برهنت على أن المناطق التعليمية لم تباشر مسؤولياتها كاملة حتى الوقت الحاضر، فهي - أي المناطق التعليمية - تخضع لما تصدره الوزارتان في الدولتين من أوامر وتعليمات لا تجوز مخالفتها فيما يتعلق بالمناهج والخطط الدراسية والممارسات الإشرافية.

وفي كلتا الدولتين فإن تقاليد الحكم الذاتي منعدمة لا وجود لها مما لا يسمح بعمارة الرقابة الذاتية على التعليم والاشراف عليه إلا قليلاً ومن خلال ما يسمى بمجالس الآباء والأمهات وهي مجالس ذات رقابة إشرافية محدودة، وذلك بسبب التنظيم الشكلي والقصور في لائحة تكوينها، وضعف الوعي بين المواطنين - كغيرهم من دول العالم الثالث - بأن التعليم مسؤولية قومية وليس مسؤولية وزارة التعليم وحدها. وقد أدى كل ذلك إلى ضعف ممارسة المواطنين لحقهم في الإشراف الإداري على التعليم، مما زاد من أهمية الإشراف الفني.

ونتناول فيما يلي بعض جوانب التشابه والتباين وتفسيرها في ضوء القوى والعوامل المؤثرة التي أدت إليها:

- أ - يتسم الإشراف الفني بالدولتين بالمركبة ويوضح خط السلطة وتسلسل القيادة وانتقال القرارات في مسار واحد من أعلى إلى أسفل الموجه الأول في الإمارات، والموجه الفني العام بالكويت إلى المدرسين. ومن هنا فإن الإشراف الفني وفقاً لهذا التنظيم يميل إلى أن يصبح مجرد اتباع قواعد واصدار تعليمات وكتابة تقارير وأداء تفتيش، ويعتبر التنظيم المركزي للإشراف الفني في الإمارات والكويت مسؤولاً إلى حد كبير عن كافة الصعوبات التي تواجه هذه الخدمة

التربوية وتحول دون مسairتها للاتجاهات العالمية المعاصرة، وهذا التشابه بين الدولتين يمكن أن نرده إلى نمط الادارة التعليمية كنظام يرتبط بالتنظيم الإداري العام في البلدين الذي يتسم بالمركزية.

ب - على الرغم من النظرة الجديدة للإشراف بالدولتين وتطور مفهومه واستبعاد كلمة التفتیش واستخدام التوجيه التربوي بالإمارات والتوجيه الفني بالكويت إلا أن هذا التغيير ما زال بعيداً عن الجوهر. حيث إن الدور الذي يقوم به الموجه لا يزال في كثير من الأحيان متاثراً بالأساليب الإشرافية الخاطئة - مثل الزيارات المفاجئة وكتابة التقارير عن المدرسين - التي استقرت وما زالت لفترة في البلاد العربية بسبب التسلط والتحكم والضغط تحت وطأة المركزية من ناحية والسياسة الاستعمارية من ناحية أخرى، وأن أغلب من يعملون في الوظائف الإشرافية في الإمارات والكويت هم من دول عربية أخرى، وقد تأثروا بهذه المفاهيم الإشرافية الخاطئة بسبب عملهم كمعلمين في دولهم ومورست عليهم هذه الأساليب الإشرافية أو بسبب عملهم في الوظائف الإشرافية في بلدانهم ونقل هذه الممارسات معهم إلى الإمارات والكويت، مما جعل الإشراف في البلدين يتاثر بشكل كبير بالمؤثرات الثقافية العربية خاصة، ويدرك (الجلال) في هذا فيقول: «دول المنطقة - أي منطقة الخليج العربي - عندما تبنت النظم التعليمية الحديثة متأخرة فإنه قد غالب على ممارستها صفة التقليد، بل في أحيان كثيرة التأثر بأهداف موجهة من القوى الملاكية لزمام الأمور أو تلك المؤثرات بشكل مباشر أو غير مباشر على مجريات الحياة في دول المنطقة»^(١٠٢).

ج - تتفق الدولتان في أن مسؤولية الإشراف الفني يتولاها نوعان من الأجهزة النوع الأول: مركزية متخصصة توجد ضمن الأجهزة المركزية في الوزارة لكل جهاز من الأجهزة المركزية فروع في المناطق التعليمية المختلفة المنتشرة في أنحاء البلاد.

د - تختلف الدولتان في التسميات المعطاة للأجهزة المركزية في الإمارات التوجيه التربوي، والكويت التوجيه العام. وفي الإمارات يطلق مسمى موجه تربوي بينما في الكويت موجه فني.

ه - تختلف الدولتان في مستويات التنظيم الإشرافي بين المستويين القومي والأقليمي، وفي النمط الذي تتخذه أساساً لتنظيم الإشراف. فتفتاوت في الأخذ بالتنظيم الأفقي أو الرأسي، وتتنبذب بين الأخذ بالتنظيم الثاني أو المدرج.

ومن هنا فإن نجاح الاشراف الفني وتحقيقه لأهدافه في الدولتين يتوقف بشكل كبير على الاهتمام بالواقع الإنسانية التي تؤثر في سلوك الأفراد ليس هذا فحسب بل وأيضاً تحديد المسؤوليات والواجبات تحديداً قاطعاً تلافياً للتدخل والإزدواج في الواجبات الوظيفية.

و - تختلف الدولتان في وجود موجه مرحلة - بالامارات - يقوم بالاشراف على مجموعة مواد دراسية في الصفوف الثلاثة الأولى من المرحلة الابتدائية، بينما لا توجد مثل هذه الوظيفة الاشرافية بالكويت بل يوجد موجه ابتدائي لكل مادة دراسية على حدة، وقد يرجع ذلك إلى أن نظام التعليم بالامارات يأخذ بما يسمى بنظام معلم الفصل، وهو نظام غير مأذوذ به في الكويت.

ز - تشابه الدولتان في أن أجهزة الاشراف الفني على المستوى المركزي تقع تحت تأثير أكثر من سلطة تنظيمية في الامارات قطاع الشؤون التعليمية وقطاع الأنشطة التربوية والمركزية بينما في الكويت قطاع شؤون التعليم العام وقطاع الخدمات التعليمية، ويرجع ذلك إلى اختلاف الهيكل التنظيمي لوزارة التربية والتعليم في البلدين، باعتبار نمط الادارة التعليمية عاملاً مؤثراً في تشكيل إدارة وتنظيم الاشراف الفني في التعليم.

ح - تتشابه الدولتان في أن تنظيم الاشراف الفني فيهما يقوم وفقاً لنمط التنظيم الثنائي، بمعنى أن السلطة والمسؤولية الاشرافية تتوزع في اتجاهين هما: الهيئات الإدارية - مدير المنطقة التعليمية ومساعدوه ومدير المدارس - والهيئات الاشرافية وهذا قد يؤدي إلى ازدواج في الممارسات الاشرافية مما يقتضي وجود تنسيق وتعاون متبادل بين الهيئات الإدارية الاشرافية على مستوى المنطقة التعليمية والمدرسية.

ط - تشابه الدولتان في أن المقر الدائم للموجهين بالمناطق التعليمية، كذلك في أنهما - أي الدولتان - تحيطان مهمة الاشراف الفني على مستوى المدرسة لمشرف مقيم يطلق عليه المدرس الأول. وذلك مع قيام مدير المدرسة ببعض الواجبات والمسؤوليات الاشرافية.

ي - تختلف نوعية الوظائف الاشرافية على المستوى الاقليمي «المنطقة التعليمية» بين الكويت والامارات.

ك - ومن خلال الدراسة المقارنة نجد أن الواجبات والمسؤوليات التي تقوم بها أجهزة الاشراف الفني في البلدين متشابهة وتنور حول مجالات: التخطيط والتنظيم وتطوير المنهج الدراسي وتقويم المعلم وتنميته مهنياً، وهي - أي المجالات - تتقق

مع مهام الاشراف الفني المعاصر، ويرجع التشابه في المهام إلى أن الدولتين تأخذان بالجديد في النظم العالمية، إلا ان الملاحظ أنها مهام وثائقية أكثر من كونها ممارسات عملية.

ل - وتشابه الدولتان - إلى حد كبير - في أنهما تواليان عملية اختيار العاملين في الاشراف الفني أهمية كبيرة، حيث تضع كلتا الدولتين معايير وشروط تتفق مع الاتجاهات العالمية - التي أشرنا إليها في متن الدراسة - حتى يتمكنا من اختيار أفضل العناصر البشرية لشغل الوظائف الإشرافية وهو اتجاه إيجابي في كلا البلدين.

وعلى سبيل المقارنة فإن هناك مجموعة من العوامل والاعتبارات ينظر إليها بعين الاعتبار عند اختيار وتعيين وترقية المرشحين للوظائف الإشرافية في إنجلترا، ومن هذه الاعتبارات ما هو عام وموضوعي مثل المؤهل والخبرة والأداء الفعلي للعمل ونتائج الاختبارات التحريرية والشفهية، ومنها ما هو شخصي مثل الصفات الشخصية ودرجة التعاون والتزعة القيادية، ويوضع تحت الاختبار لفترة تتراوح ما بين ستة شهور وعامين وعليه أن يثبت مقدرته ومهاراته وعليه أن يكيف نفسه مع متطلبات العمل^(١٢).

ومن هنا فإن أساليب اختيار المشرفين الفنيين في الإمارات العربية المتحدة والكويت توأم الاتجاهات الحديثة في أساليب اختيار القيادات الإشرافية.

وهذا يؤكد ما يذكره (محمد عباس) «تذهب بعض الكتابات إلى أن شغل الوظائف الهامة في دول الخليج العربية يتم طبقاً للمعايير التقليدية، بينما في كثير من الأحيان يتمتع شاغلو هذه الوظائف بمعايير والسمات التي تميز قرناهم في الدول المتقدمة... وهذا يبرهن على مدى استيعاب الهوية الثقافية وشموليتها لأنماط التفاعل والتحديث في شتى المجالات»^(١٣).

م - تتشابه الدولتان في تنظيم الإشراف التربوي على المستوى القومي وتختلفان في المستوى الإقليمي (المحلي). إذ يعتمد على التنظيم الرئيسي في المستوى الأول فالموجهون العامون في الكويت والموجهون الأوائل في الإمارات يقومون بالإشراف التربوي على مادة معينة في جميع مراحل التعليم عدا المرحلة الابتدائية الدنيا في دولة الإمارات، أما على المستوى الإقليمي فيختلف تنظيم الإشراف التربوي في البلدين حيث تأخذ الكويت بالتنظيم الأفقي فيقوم الموجه الأول وتتبعه مجموعة من الموجهين بالإشراف على مادتهم داخل مستوى واحد من التعليم، بينما لا توجد وظيفة مناظرة للموجه الأول على المستوى الإقليمي بدولة الإمارات العربية المتحدة

بل يقوم الموجه التربوي بالاشراف على مادته في أكثر من مستوى تعليمي وفق ظروف العمل، وبذلك ينعدم التنسيق بين موجهي المادة الواحدة على المستوى الاقليمي بالامارات.

ن - تتشابه الدولتان في وجود نمط متماثل للتنظيم الاشرافي على المستوى الاقليمي (المنطقة التعليمية) والمدرسي فلكل منطقة تعليمية بالامارات نموذج ونظام وإجراءات إدارية وكذلك بالنسبة للكويت. ويرجع ذلك إلى اتباع الاسلوب المركزي في الادارة التعليمية الذي ترك بصماته على كل ما يتصل بدخلات العملية الاشرافية وقد ترتب على ذلك وغيره عدم تمعن المشرفين التربويين في البلدين بالحرية في عملهم واتباعهم لأساليب واحدة للإشراف التربوي.

توصيات الدراسة :

في ضوء الدراسة المقارنة، وفي سياق الاتجاهات العالمية في الاشراف التربوي، يوصي الباحث بما يلي:

١ - إعادة النظر في بنية الاشراف التربوي بدولة الامارات وتطوير مساره، إذ ليس بالضرورة أن يكون الاشراف (التوجيه) مجزأاً بين مجالات النشاطات التربوية والمواد الدراسية باعتبارهما يشكلان المنهج المدرسي بمفهومه الحديث، ونقترح لذلك ما يلي:

أ - تكوين ثلاثة مجالس تخطيطية استشارية للمرحلة الابتدائية الدنيا أولها للمواد الدراسية وثانيها للنشاط وثالثها للإدارة المدرسية.

ب - المراحل الثلاث (الابتدائية العليا والاعدادية والثانوية) يقترح أن يكون لها ثمانية مجالس استشارية على النحو التالي:

التربية الإسلامية، اللغة العربية، اللغات الأجنبية، العلوم، الرياضيات، الاجتماعيات والعلوم الإنسانية، النشاطات المدرسية، الإدارة المدرسية.

ج - يتم تشكيل بنية كل مجلس من المجالس التخطيطية والاستشارية على المستوى القومي ومن متخصصين أكاديميين وتربويين وباحثين ويتراوح عدد أعضاء كل مجلس ما بين (١٠ - ١٥) حسب طبيعة النشاط أو الإدارة المدرسية، وعدد حصصها ومدرسيها وأهدافها، وحسب طبيعة النشاط أو الإدارة المدرسية، وأن يتم اختيارهم - أي الأعضاء - وفق معايير مناسبة، ويحق لكل مجلس الاستعانة بمن يراه مناسباً في لجان عمل متفرعة تقتضيها طبيعة العمل.

- د - أن يكون هناك تنسيق وتكامل بين هذه المجالس خلال تأديتها للوظائف المحددة لها، وذلك من أجل تبادل الخبرات الإشرافية.
- هـ - إنشاء وظيفة مستشارية مادة دراسية أو نشاط أو ادارة مدرسية على المستوى الاقليمي (المنطقة التعليمية) ينسق ويتابع أعمال الموجهين التربويين ومديري المدارس.
- و - أن تكون التبعية الإدارية والفنية للمجالس التخطيطية الاستشارية لوكيل الوزارة المساعد لشؤون التعليم العام أما مستشارو المواد الدراسية وموجهوها، وكذلك الأنشطة المدرسية والإدارة المدرسية فتكون تبعيتهم إدارياً لمدير المنطقة التعليمية وفنرياً للمجالس الاستشارية التخطيطية.
- ٢ - تخفيض الاعباء الإدارية التي يقوم بها الموجه التربوي حتى يتمكن من الاشراف والمتابعة الفعالة.
- ٣ - تحديد نصاب المعلمين الذين يتولى الموجه التربوي متابعتهم وتوجيههم بعدد مناسب كي يتمكن الموجه من أداء مهامه على أفضل وجه.
- ٤ - إشراك المعلمين في تخطيط البرامج التوجيهية باعتبار ذلك ضرورة من ضرورات العمل الجماعي، ومن أجل المحافظة على روح معنوية عالية لديهم وضماناً لنجاح الخطط التوجيهية الموضوعة.
- ٥ - تطوير أساليب إعداد وتدريب الموجهين قبل وأثناء الخدمة حتى يكونوا قادرين على الاضطلاع بمهامهم بفعالية.
- ٦ - استخدام الحاسوبات الالكترونية والأجهزة الحديثة في مجال التوجيه التربوي وتدريب الموجهين عليها تماشياً مع اتجاهات العصر الذي نعيش فيه، وذلك بهدف حفظ البيانات والمعلومات المتصلة بالمعلمين من حيث مؤهلاتهم الدراسية والدورات التدريبية التي حصلوا عليها، وبيانات أخرى تتصل بمهاراتهم وقدراتهم التدريسية والمهنية ونواحي القوة والضعف فيها، وتصميم البرامج التدريبية المناسبة لهم.. إلى غير ذلك.
- ٧ - تمكين الموجهين التربويين لخالف المواد الدراسية والأنشطة والإدارة المدرسية من الالتقاء بعضهم البعض في لقاءات وندوات وحلقات دراسية متنوعة من أجل إثراء خبراتهم وتحسين أدائهم وتطوير وسائلهم وأساليبهم الإشرافية.

- ٨ - تقديم الحواجز المادية والمعنوية للموجهين التربويين (المشرفين) بما يتلاءم مع كفایاتهم ودورهم في قيادة العملية التربوية.
- ٩ - تشجيع الموجهين التربويين (المشرفين) على إجراء البحث وتشجيع المعلمين على المشاركة الإيجابية فيها، لتنمو خبراتهم وتزيد معلوماتهم حتى يصبحوا قادرين على تطوير العملية التربوية.
- ١٠ - الأخذ بمبادئ التقويم السليم سواء في تقويم نتائج الأنشطة التوجيهية أو تقويم المعلمين أنفسهم حتى يمكن التعرف على مدى بلوغ التوجيه لأهداف وتطويره إلى الأفضل.
- وفي النهاية فإن هذه الدراسة المتواضعة، يمكن أن تتبعها دراسات مقارنة أخرى لدخلات أخرى في العملية الإشرافية بما يحقق فعالية الإشراف التربوي بدولة الإمارات العربية المتحدة.

المراجع

- ١ - محمد الأحمد الرشيد: مقدمة الاشراف التربوي بدول الخليج العربي، واقعه وتطوره - مكتب التربية العربي لدول الخليج - الرياض - ١٩٨٤ .٠ من ٧.
- ٢ - صالح سنقير: تحديث التوجيه التربوي ومتطلباته - حلقة دراسية حول الاشراف التربوي في الوطن العربي، دمشق، ١٩٨٣، منشورة في كتاب الاشراف التربوي في الوطن العربي - واقعه وتطوره - تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ١٩٨٤ ، من ٤٧ .
- ٣ - محمد حامد الأفندى: الاشراف التربوي - الكويت: مكتبة الفلاح ١٩٨٦ ، من من ١١ - ١٣ .
- ٤ - وهب سمعان، ومحمد منير مرسي: الإدارة الحديثة - القاهرة - عالم الكتب - ١٩٨٥ ، من ١٨٧ .
- ٥ - Wiles, J. & Bondi, Joseph. *Eupervision: A Guid to Practice* - Columbus, Ohio: Charles, Merill Pub., 1980. p. 12.
- ٦ - Alfonso, G.R. et al, *Instructional Supervision: A Behaviour System* - Boston: Allyn & Bacon, 1981. p. 32.
- ٧ - Douglas, H.; Bent; & Boardman, C. *Democratic Supervision in Secondary Schools*. Boston: Houghton Mifflin Co., 1961. p 65.
- ٨ - Briggs, T.H. & Justman, J. "Improving Instruction through Supervision (New York: The McMillan Co., 1962). pp. 124 - 126.
- ٩ - Wiles, K., *Supervision For Better Schools* (Englwood Cliffs, Prentice-Hall, Inc., 1955), p. 8.
- ١٠ - تيسير الدويك وأخرين: أسس الإدارة التربوية والإشراف التربوي - عمان -الأردن - دار الفكر للنشر والتوزيع - بدون تاريخ، من من ٩٧ - ١٠٤ .

بحوث ودراسات

-
- ١١ - صالح سنق: مرجع سابق - من ٤٩.
- ١٢ - عبدالعزيز عبدالله الجلال: تربية اليسر وتخلف التنمية - مدخل إلى دراسة النظام التربوي في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط - الكويت - عالم المعرفة - ١٩٨٥ - من ٢٢.
- ١٣ - دولة الامارات العربية المتحدة، وزارة التربية والتعليم: خلاصة احصائية للتعلم، ١٩٩٠، ٨٩.
- ١٤ - المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج: «التقرير الشتامي للحلقة الدراسية لتطوير نظم التوجيه والاشراف التربوي بدول الخليج العربي» - الكويت، ١٩٨١.
- ١٥ - دولة الامارات العربية المتحدة، وزارة التربية والتعليم، الادارة العامة للتعليم - تقرير عن واقع التوجيه التربوي - دبي، ١٩٨٢.
- ١٦ - محمد سيف الدين فهمي: *المنهج في التربية المقارنة* - القاهرة - الانجلو المصرية - من ٥٩٠.
- ١٧ - مصطفى متولي: *الاشراف الفني في التعليم «دراسة مقارنة»* - الاسكندرية، دار المطبوعات الجديدة - ١٩٨٣.
- ١٨ - سوزان محمد المهدى: *تقييم الاشراف الفني على معلم المرحلة الاعدادية في مصر* - رسالة ماجستير قدمت إلى كلية البناء، جامعة عين شمس، ١٩٧٩.
- ١٩ - Holder, Caroline Wore. "Supervisor", Ed. D. Dissertation Submitted to University of Georgia, 1977.
- ٢٠ - Leeper, R. *Supervision: Emerging Profession* Washington, D.C. ASCD, 1975.
- ٢١ - مكتب التربية العربي لدول الخليج: *الاشراف التربوي في دول الخليج العربي، واقعه وتطوره* - الرياض: المملكة العربية السعودية - ١٩٨٥.
- ٢٢ - المملكة العربية السعودية - الامارات العربية المتحدة - الكويت - البحرين - سلطنة عمان - العراق - قطر.
- ٢٣ - محمد متولي: *حوض الخليج العربي* - القاهرة - مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٠ - من ١٧.
- ٢٤ - عبدالعزيز عبدالله الجلال: تربية اليسر وتخلف التنمية - مرجع سابق - من ٩١.
- ٢٥ - المراجع السابق: من ١٠٢.
- ٢٦ - دولة الامارات العربية المتحدة، وزارة التربية والتعليم: *جغرافية العالم القديم ودراسة بعض دوله* - الطبعة الثالثة عشرة - ١٩٩١/١٩٩٠ - من من ٦٠ - ٦١.
- ٢٧ - محمد حسن الحربي: *تطور التعليم في الامارات العربية المتحدة - مقدمة توثيقية* - مطبع البيان التجاري - دبي - ١٩٨٨ - من ٤٠.
- ٢٨ - المراجع السابق: من ٢٢.
- ٢٩ - المراجع السابق: من ٣٨.
- ٣٠ - المراجع السابق: من ٧٢.
- ٣١ - دولة الامارات العربية المتحدة، وزارة التربية والتعليم: *دليل الموجه التربوي في دولة الامارات العربية المتحدة* - ١٩٨٩ - من ١٦.
- ٣٢ - المراجع السابق: من ١٨.
- ٣٣ - المراجع السابق: من ١٧.
- ٣٤ - المراجع السابق: من ١٧.

- ٢٥ - بولة الامارات العربية المتحدة، وزارة التربية والتعليم، الادارة العامة للمناجع والكتب الدراسية:
الميكل التنظيمي لوزارة التربية والتعليم، أبوظبي - ١٩٨٧ ، من .٨
- ٣٦ - المرجع السابق: من .١١
- ٣٧ - المرجع السابق: من .١٢
- ٢٨ - بولة الامارات العربية المتحدة، وزارة التربية والتعليم، لائحة التوجيه التربوي ١٩٨٩ ، من .١٩
- ٣٩ - بولة الامارات العربية المتحدة، وزارة التربية والتعليم، قطاع الشؤون التعليمية: قرار وزاري رقم
٢/١٨ لسنة ١٩٨٨ بشأن نظام المدرس الأول في المراحل التعليمية - صادر في ١٩٨٨/١/١٦
- ٤٠ - بولة الامارات العربية المتحدة، وزارة التربية والتعليم، لائحة التوجيه التربوي - مرجع سابق -
من من .١٩ - .٢٠
- ٤١ - مفيد أبو مراد: الاشراف التربوي في لبنان والعالم - بيروت: دار بيروت للنشر، ط٢، ١٩٨٢ من .١٢٩
- ٤٢ - وهيب سمعان، محمد منير موسى: الادارة المدرسية الحديثة - مرجع سابق -
من .١٨٨
- ٤٣ - Barr, Burton, "Supervision" (New York, Appleton - Century - Crofts Inc., 1974), p. 81.
- ٤٤ - بولة الامارات العربية المتحدة، وزارة التربية والتعليم: لائحة التوجيه التربوي، مرجع سابق،
من .٤٤
- ٤٥ - المرجع السابق: من .٤٦
- ٤٦ - بولة الامارات العربية المتحدة، وزارة التربية والتعليم: لائحة التوجيه التربوي- مرجع سابق -
من .٤٤
- ٤٧ - Barr, Burton & Bruechner (Op. Cit.), p. 87.
- ٤٨ - بولة الامارات العربية المتحدة، وزارة التربية والتعليم: لائحة التوجيه التربوي - مرجع سابق -
من .٤٤
- ٤٩ - المرجع السابق: من .٤٦
- ٥٠ - مصطفى متولي: الاشراف الفني في التعليم - دراسة مقارنة - مرجع سابق، من .٨٦
- ٥١ - محمد منير موسى: الادارة التعليمية، أصولها، وتطبيقاتها - القاهرة: عالم الكتب ١٩٨٢ ، من .١٤٠
- ٥٢ - بولة الامارات العربية المتحدة، وزارة التربية والتعليم، قرار وزاري رقم (٢/١٤٩) لسنة ١٩٨٥
بشأن لائحة النظام في المجتمع المدرسي - أبوظبي.
- ٥٣ - يوسف ابراهيم نبراي: ناظر المدرسة ومعضلة الاذوار - مجلة كلية التربية - جامعة الامارات
- العدد الرابع - السنة الرابعة - مارس ١٩٨٥ ، من .١٠٠
- ٥٤ - مصطفى متولي: الاشراف الفني في التعليم - دراسة مقارنة - مرجع سابق - من .١٩٩
- ٥٥ - Colgate, H.A. 'The Role of the Secondary Head' in the Rol of Head, edited
by R.S. Peters. London: Routledge & Kagan Paul, 1976. p. 119.
- ٥٦ - يوسف ابراهيم نبراي: ناظر المدرسة ومعضلة الاذوار - مرجع سابق، من .١٠١
- ٥٧ - بولة الامارات العربية المتحدة، وزارة التربية والتعليم: قرار وزاري رقم (٢/١٨) لسنة ١٩٨٨
من .١
- ٥٨ - Barr, Burton & Brueckner (Op. Cit.), p. 87.

بحوث ودراسات

- .٦٩ - مفید أبومراد: الاشراف التربوي في لبنان والعالم - مرجع سابق: من ص ١٢٩ - ١٣٠ .
- .٦٠ - نابري أحمد أبوشيخة وزميله: المرشد إلى توصيف وتصنيف الوظائف - المنظمة العربية للتنمية الإدارية ١٩٩٠ - من ٢٨.
- Ayer, F.C. & Barr, H.S., 'The Organization of Supervision" (New York Appleton - Century - Crofts Inc., Ed., 1956), p. 83.
- .٦١ - لائحة التوجيه التربوي - مرجع سابق، من ص ٢٠ - ٢١ .
- .٦٢ - لائحة التوجيه التربوي - مرجع سابق، من ٢١ .
- .٦٣ - مصطفى متولي: الاشراف الفني في التعليم «دراسة مقارنة» - مرجع سابق، من ٢٢٢ .
- .٦٤ - لائحة التوجيه التربوي بدولة الامارات مادة (٩) .
- .٦٥ - محمد منير مرسي: الادارة التعليمية - أصولها وتطبيقاتها، مرجع سابق، من ٣٤٨ .
- .٦٦ - المراجع السابق، من ٣٦٧ .
- .٦٧ - لائحة التوجيه التربوي دولة الامارات مادة (١١) .
- .٦٨ - محمد منير مرسي: الادارة التعليمية - أصولها وتطبيقاتها، مرجع سابق، من ٣٦٤ .
- 69 - Crammer, J.F. & Browne, G.S. "Contemoray Education: A Comparative Study of National Systems" (New York, Harcourt, Brace & World Inc., 1965), p. 78.
- 70 - UNESCO, Internional Bureau of Education "School Inspection: A Comparative Study" XIXth. International Conference on Public Education. 5 Geneva, Publication No. 147, 1965), p. 48.
- .٧١ - بولة الامارات العربية المتحدة، وزارة التربية والتعليم: القرار الوزاري رقم ٢/١٨ لسنة ١٩٨٨ - طبعة استنسيل، من ١ .
- .٧٢ - المراجع السابق، من ٤ .
- .٧٣ - عبدالله محمد النوري: قصة التعليم في الكويت في نصف قرن من سنة ١٣٠٠ - ١٣٦٠ .
- .٧٤ - القاهرة: مطبعة الاستقامة - (بيان تاريخ)، من ص ٢١ - ٢٤ .
- .٧٥ - دائرة المعارف - التقرير السنوي للعام الدراسي ١٩٥٢/٥١ (طبعة ثانية) مطبعة حكومة الكويت (بيان تاريخ) .
- .٧٦ - فوزية العبد الفغور: تطور التعليم في الكويت (١٩١٢ - ١٩٧٢م) - الكويت: دار الفلاح ١٩٧٨ .
- .٧٧ - المراجع السابق، من ٨٣ .
- .٧٨ - دائرة المعارف: التقرير السنوي للعام الدراسي ١٩٥٤/٥٣م - (طبعة ثانية)، مطبعة حكومة الكويت (بيان تاريخ) .
- .٧٩ - عبد القادر السعدي وأخرين: التوجيه الفني والنمو المهني للمعلمين - الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٤ - من ٦٧ .
- .٨٠ - دائرة المعارف: التقرير السنوي ١٩٦١/٦٠ - الكويت - مطبعة حكومة الكويت .
- .٨١ - وزارة التربية والتعليم: التقرير السنوي ١٩٦٦/٦٥ - الكويت: مطبعة حكومة الكويت .
- .٨٢ - وزارة التربية والتعليم: التقرير السنوي ١٩٦٨/٦٧ - الكويت: مطبعة حكومة الكويت .

- ٨٣ - وزارة التربية والتعليم: التقرير السنوي ١٩٧٥/٧٤ - الكويت: مطابع مؤسسة فهد المزنوق.
- ٨٤ - عبد الرحمن أحمد عبد الرحمن، مصباح الحاج عيسى: التنظيم الهيكلي لوزارة التربية في دولة الكويت - الكويت: مطبوعات جامعة الكويت - ١٩٨٧، ص ٥٦١.
- ٨٥ - عبد القادر السعدي وأخرون: التوجيه الفني والنمو المهني للمعلمين - مرجع سابق، من ٦٧.
- ٨٦ - وزارة التربية والتعليم: التقرير السنوي ١٩٨٧/٨٦ - الكويت: مطبعة مؤسسة الحميدان.
- ٨٧ - عبد الرحمن أحمد عبد الرحمن، مصباح الحاج عيسى: التنظيم الهيكلي لوزارة التربية - مرجع سابق، من ٤٦٠.
- ٨٨ - المراجع السابق: من ٥٦٠.
- ٨٩ - المراجع السابق: من ٥٦٩.
- ٩٠ - المراجع السابق: من ٥٧٢.
- ٩١ - بوله الكويت - وزارة التربية والتعليم: القرار الوزاري رقم (ت/ش ١/٧ - ٧٠/٨٠)، الصادر في ١٩٨٠/٣/١.
- 92 - Barr, Burton & Brueckner "Supervision" (New York Appleton - century - crofts inc., 1974), p. 83.
- 93 - Dougles, H, Bent, & Boerdemen (Op. Cit.), p. 68
- ٩٤ - عبد الرحمن أحمد عبد الرحمن، مصباح الحاج عيسى: مرجع سابق، من ٦٤٧ - ٢٥٢.
- ٩٥ - وزارة التربية والتعليم: القرار الوزاري رقم (وت/ش ١/٨ - ٨١/٧٠) بتاريخ ٤/١/١٩٨١، بشأن الترقيات للوظائف الاشرافية في التعليم.
- ٩٦ - عبد الرحمن أحمد عبد الرحمن، مصباح الحاج عيسى: مرجع سابق، من ٢٢٧.
- ٩٧ - وزارة التربية والتعليم: القرار الوزاري رقم (وت/ش ١/٨ - ٨١/٧٠) بتاريخ ٤/١/١٩٨١، مرجع سابق.
- ٩٨ - عبد الرحمن أحمد عبد الرحمن، مصباح الحاج عيسى: مرجع سابق، من ٢٥١.
- ٩٩ - وزارة التربية والتعليم: القرار الوزاري رقم (وت/ش ١/٨ - ٨١/٧٠) بتاريخ ٤/١/١٩٨١، مرجع سابق.
- ١٠٠ - عبد الرحمن أحمد عبد الرحمن، مصباح الحاج عيسى: مرجع سابق، من ١٢٥٢.
- ١٠١ - وزارة التربية والتعليم: القرار الوزاري رقم (وت/ش ١/٨ - ٨١/٧٠) بتاريخ ٤/١/١٩٨١، مرجع سابق.
- ١٠٢ - عبد العزيز الجلال: تربية اليسر وتخلف التنمية - مرجع سابق، من ٩١.
- 103 - Baron, G. "Society, School & Progress in England" (London Pergamon Press, 1956), p. 62.
- ١٠٤ - محمد عباس ابراهيم: الهوية الثقافية بين الأصلية والمعاصرة في مجتمعات بول الخليج العربي - مجلة شؤون اجتماعية - العدد التاسع عشر - السنة الخامسة - خريف ١٩٨٩ - من ٧١.

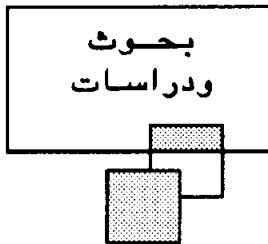
مكتبة القراءة للجميع للنشر والتوزيع والقرطاسية

في خدمة الفكر والثقافة الوطنية
تحرص على اصدار كل مامن شأنه نشر الوعي والنهوض بالثقافة
من اصداراتنا

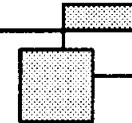
الرقم	السنة	العنوان	المؤلف	النوع	العنوان	النوع	الرقم
٥٠	١٩٩٠	عبدالله عبد الرحمن			الامارات في ذاكرة أبنائها (الحياة الاقتصادية)		١
٢٠	١٩٩٠	مجموعة من المؤلفين			المطلقات في دولة الامارات		٢
١٥	١٩٩٠	راشد محمد راشد			التطوع والتنظيم الحكومي - في دولة		٣
١٥	١٩٩٠	راشد محمد راشد			الامارات العربية المتحدة		٤
١٥	١٩٩٠	راشد محمد راشد			العمل التطوعي الاجتماعي - في دولة		٥
١٠	١٩٩٠	بسام بليل			الامارات العربية المتحدة		
١٠	١٩٩٠	قيس محمد راشد			الملك بشيليم .. بيدبا الحكيم (مسرحية		
٢٠	١٩٩٠	د. موزة غباش			شعرية.. ثلاثة مشاهد)		
١٥	١٩٩٠	د. الشيخ الامين محمد			عبر العرقوب (مسرحية محلية)		
١٠	١٩٩٠	آمنة غباش			الهجرة الخارجية والتنمية		
١٠	١٩٩٠	كلثم محمد أسد			أساليب التربية والتعليم في الاسلام		
٢٥	١٩٩٠	مجموعة من المؤلفين			التغير الاجتماعي والتنشئة الاجتماعية		
١٥	١٩٩٠	د. عبدالقادر بشته			المرأة العاملة في الامارات العربية المتحدة		
١٠	١٩٩٠	ابن الخليج			المخدرات		
٤٠	١٩٩١	عباس مكي			الفلسفة والعلم		
٣٥	١٩٩١	د. عبد الحميد غنيم			قدر سترجع للكويت «شعر»		
١٥	١٩٩٢	د. أحمد عبدالله زايد			«راشد»، رجل وراء نهضة دبي		
٢٥	١٩٩٢	الشاعر سعيد بن عديل			الغرافية الطبيعية للامارات العربية المتحدة		
١٥	١٩٩٢	الشاعر عمر دفع الله			خطاب الحياة اليومية في مصر		
					أمل ورمال		
					ملامع فاطمة (شعر)		

للمزيد من المعلومات يمكنكم زيارة الموقع الإلكتروني للمكتبة: www.qraeed.com
المكتب الإلكتروني: ٠٦٥٧٨٦٣٣٣٣٣ - ٠٦٥٧٨٦٣٣٣٣٣ - ٠٦٥٧٨٦٣٣٣٣٣ - ٠٦٥٧٨٦٣٣٣٣٣

العنوان: ٢٣ شارع ٢٣، حي العجمي، مدينة الكويت - ٣٣٠٣٣٣٣٣٣ - ٣٣٠٣٣٣٣٣٣ - ٣٣٠٣٣٣٣٣٣



بحوث
ودراسات



الطاقة والبيئة وضرائب الكربون** في الدول الصناعية

مقدمة:

إعداد
د. ماجد عبدالله المنيف*

يتزايد بشكل مطرد الوعي والاهتمام العالمي بموضوع البيئة وقضاياها وسياساتها. وقد أخذ ذلك الاهتمام أبعاداً عالمية خلال العقد الماضي وبداية العقد الحالي تجلّى في نشر تقرير بروتتلاند «مسيرنا المشترك» والذي دعا إلى التوافق بين النمو الاقتصادي وسلامة البيئة ونعمتها. وانتقل الاهتمام من تلوث وضوضاء وأمطار الصبغة المحلية والإقليمية من تلوث وضوضاء وأمطار حمضية وغيرها إلى المواضيع ذات التأثير والبعد العالمي مثل ظاهرة الاحتباس الحراري والتغير المناخي المصاحب وثقب الأوزون ومشكلة التصحر وغيرها. وانتقلت بعض

* قسم الاقتصاد - جامعة الملك سعود - الرياض.

** ورقة مقدمة إلى ندوة البيئة والتنمية والتكامل الاقتصادي التي نظمها مجلس التعاون لدول الخليج العربية والغرفة التجارية والصناعية بالرياض ١٥ - ١٧ نوفمبر ١٩٩٢.

مواضيع البيئة ومسائلها من اهتمامات المؤثرات العلمية (كالتنوع البيولوجي والتغير المناخي وتقب الأoenون) إلى اهتمامات الأحزاب وجماعات الضغط في الدول الصناعية مما جعلها ترتبط بالمناخ السياسي السائد، وأخذ بعد العالمي لموضوع البيئة مداء بانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة والمعروف (مؤتمر الأرض) في ريو دي جانيرو، في يونيو ١٩٩٢م، والذي بدأ الإعداد له منذ عام ١٩٨٨م، وبهذا من اجتماعات المؤتمر ومائدة الافتراضات أجندت الأساسية والاتفاقيات البيئية التي عرضت فيه أن موضوع البيئة سيتصدر الاهتمام العالمي وسيؤثر على مستقبل العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية.

وهناك أسباب عدة لزيادة الاهتمام العالمي بالبيئة وخصوصاً في الدول المتقدمة، فالمجتمع الصناعي لابد وأن يوجد التلوث نتيجة للعملية الصناعية من جهة ولدخلات الإنتاج ومخرجاتها من جهة أخرى، كما وان تطور العلوم وتقديمها أظهرا مضاراً كثيرة للتلوث وبدائل عدة لمكافحته، يضاف إلى ذلك ان زيادة الدخل والثروة تعاملن على زيادة الطلب على الهواء النقي والبيئة النظيفة كسلع لذاتها مما يجعل تلك السلع ذات مرتبة مرتفعة للدخل، وبالتالي العامل السياسي والأيديولوجي ليضيف بعدها للاهتمام بالبيئة ويعطيها الأولوية على غيرها من المواضيع.

وليس الاقتصاد خارج معادلة البيئة، فمن جهة تعتبر البيئة مورداً طبيعياً وتنطبق على استغلاله والحفاظ عليه قوانين الاقتصاد، ومن جهة أخرى يستتبع عمليات الإنتاج والاستهلاك نتائج بيئية لابد من تحديدها وتقدير تكاليفها على وحدات القرار الاقتصادي من أفراد ومؤسسات من ناحية، وعلى الاقتصاد الوطني والاقتصاد العالمي من ناحية أخرى، وأصبح من المتعارف عليه ضرورة اتخاذ الاعتبارات الاقتصادية في أي توجه بيئي وضرورة اتخاذ الاعتبارات البيئية في القرارات الاقتصادية، كما وأن الطبيعة العالمية لبعض الظواهر البيئية تجعل من اعتبارات الكفاءة Efficiency والعدالة Equity مهمة عند دراسة ردود الفعل المحتملة للتعامل مع تلك الظواهر، ويعتبر عامل الزمن في معادلة البيئة وذلك من حيث توقيت ودينامية التأثيرات البيئية، مهم عند تحليل المنافع والتكاليف عبر الأجيال.

والدول النامية أيضاً معنية بموضوع البيئة، فمشكلة الفقر هي بشكل أو باخر مشكلة بيئية، ومع ان التنمية وقضاياها تعتبر الهاجس الرئيسي لتلك الدول إلا انه بدا وخلال السنوات الماضية ونتيجة النظرة الأحادية لموضوع البيئة، ان هناك تعارضاً بين البيئة والتنمية، وهناك تخوف لأميركا من ان القيود البيئية سوف تحد من التنمية،

ومن ان الأخيرة سوف تسبب أضراراً بيئية. وقد خلص التقرير السنوي للبنك الدولي حول التنمية والبيئة عام ١٩٩٢م إلى تأكيد التكامل والتفاعل الإيجابي بينهما. فحماية البيئة وسلامتها ونموها ركن أساسى للتنمية وبدون الأخيرة تبقى الموارد غير كافية وتتدهور وبالتالي البيئة. إن هذا الترابط بين البيئة والتنمية واتخاذها بعداً كونياً جداً بلجنة بروتاراند إلى اطلاق مفهوم التنمية المستدامة Sustainable Development والتي عرفتها بأنها التنمية التي تعمل على اليفاء بحاجات الجيل الحالي بدون التفريط بحاجات الأجيال القادمة^(١).

والدول العربية وخاصةً المعتمد اقتصادها على صادرات البترول كدول الخليج العربية معنية بشكل رئيسي بالبيئة وسياساتها. فهي كالدول النامية الأخرى تواجه ثنائية البيئة والتنمية وإيجاد الحلول لها. وهي كدول منتجة ومصدرة للبترول تواجه سياسات وتوجهات بيئية عالمية تقودها الدول الصناعية لخفض استهلاك البترول بسبب دوره في بعض الظواهر البيئية مثل الاحتباس الحراري Greenhouse Effect. ونظراً لاعتماد اقتصاديات تلك الدول على انتاج وتصدير البترول فإن السياسات التي تعمل على الحد من استهلاكه عالمياً ستؤثر وبالتالي على تجارتة وعلى الإيرادات منه، الأمر الذي سيؤثر على اقتصاديات تلك الدول وخياراتها التنموية.

وتهدف هذه الورقة إلى تحليل آثار السياسات البيئية التي تتخذها الدول الصناعية أو تنفي اتخاذها والتي ترتبط بالبترول وحصته في استهلاك الطاقة. وتلك السياسات متشعبة وتتخذ لتحقيق أهداف بيئية عديدة منها تحسين كفاءة استخدام الطاقة وتحفيض التلوث وتقليل انبعاثات الغازات السامة وخفض أو الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وغيرها. وقد ينحصر مدى وأثر تلك السياسات محلياً وقد يتسع ليشمل دولًا عددة. وقد تكون تلك السياسات مالية وضريبية (مثل ضريبة الكربون) وقد تكون اجراءات وأنظمة لتقيد استهلاك وقد ما، أو تشجيع استخدام وقد آخر، وقد يكون دور وتأثير تلك السياسات والأنظمة مؤقتاً وقد يكون لها صفة الديمومة.

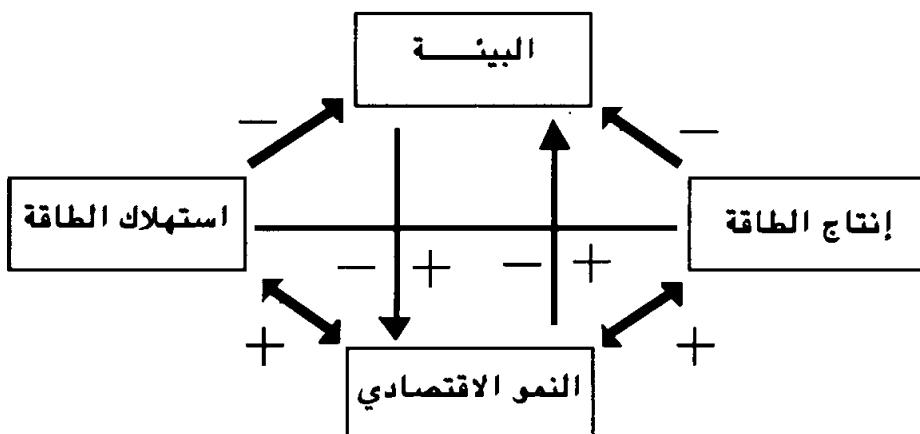
الطاقة والاقتصاد والبيئة

أوضح الجدل الحالي حول البيئة، علاقات هامة فيما بين انتاج واستهلاك الطاقة من جهة والنمو الاقتصادي وسلامة ونماء البيئة من جهة أخرى. وبينما يعرف الكثيرون في الدول المنتجة والمصدرة للبترول (ومنها دول الخليج العربية) أهمية وقوة الصلة بين النمو والرخاء الاقتصادي وبين عائدات انتاج وتصدير البترول، فإن القليلين يدركون طبيعة الصلة والعلاقة بين استهلاك الطاقة (ومنها البترول) وبين النمو الاقتصادي. وبينما

يؤدي النمو الاقتصادي إلى تلوث البيئة واجهادها فإنه يعمل وبالوقت نفسه على نعائدها وتتجدد من خلال زيادة القدرة على التعامل مع ظواهرها المختلفة، وبينما تدعم البيئة ومواردها عملية النمو الاقتصادي فإنها تشكل أيضاً قيداً على ذلك النمو، وبينما يساهم إنتاج واستهلاك الطاقة في النمو الاقتصادي فإن لهما آثاراً بيئية سالبة ناتجة عن تلوث الماء والهواء ومخاطر السلامة وغيرها، فالعلاقات بين الطاقة والاقتصاد والبيئة متداخلة ولاتسير في اتجاه واحد كما يوضح ذلك الشكل التالي:

شكل (١)

العلاقة بين الطاقة والبيئة والنمو الاقتصادي



أولاً: الطاقة والاقتصاد:

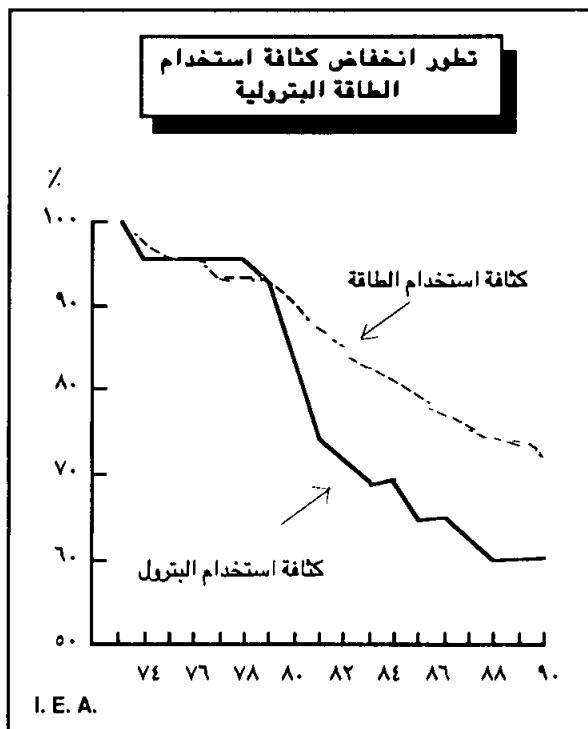
يؤكد تاريخ البشرية الدور الرئيسي للطاقة في سعي الإنسان لتحسين معيشته، وازداد دور أهمية واتخذ أبعاداً و مجالات عدة مع الثورة الصناعية وماصاحبها، إذ أصبحت العلاقة المتبادلة بين إنتاج واستهلاك الطاقة وبين النمو والرفاه الاقتصادي إحدى حقائق الحياة الأساسية. وقد تطورت تلك العلاقة عبر الزمن ومع تطور المعرفة والتكنولوجيا من جهة والاقتصاد وعلاقاته من جهة أخرى. وتأكدت قوة الارتباط بين استهلاك الطاقة ونمو الاقتصاد خلال القرن الحالي وخصوصاً في النصف الثاني منه، إذ بينما ازداد النشاط الاقتصادي عشرين ضعفاً ازداد استخدام الوقود ثلاثة ضعفاً وزاد الإنتاج الصناعي خمسين ضعفاً، وبينما نما الاقتصاد العالمي بمعدل ١٥٪ سنوياً خلال الفترة ١٩٥٥ - ١٩٧٠، تزايد استهلاك الطاقة بمعدل سنوي قدره ٣٪، وأدى النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي أسعار بعض أنواع الطاقة وعوامل أخرى

إلى تغير مزيج الاستهلاك من الطاقة. إذ بينما كانت حصة الفحم من الاستهلاك العالمي من الطاقة حوالي ٨٥٪ مع بداية القرن انخفضت حصته إلى ٥٦٪ عام ١٩٥٠، وإلى ٣١٪ عام ١٩٧٠. وازدادت حصة البترول من ١٠٪ إلى ٢٩٪، ثم إلى ٤٥٪ في تلك الأعوام. خلال الفترة ١٩٥٠ - ١٩٧٠ كان استهلاك البترول ينمو بمعدل أعلى من معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات نمو استهلاك الطاقة.

ومن السمات الأخرى لتطورات الطلب على الطاقة والبترول خلال القرن الحالي تغير الأوزان النسبية للدول والمجموعات في اجمالي الاستهلاك العالمي من الطاقة. فبينما كانت حصة الولايات المتحدة عام ١٩٢٥م ٥٠٪ و٧٥٪ من الاستهلاك العالمي من الطاقة ومن البترول، انخفضت حصتها في الاستهلاك العالمي من الطاقة إلى ٤٨٪ عام ١٩٥٠ و٣٥٪ عام ١٩٧٠، وانخفضت حصتها في الاستهلاك العالمي من البترول إلى ٥٥٪ عام ١٩٥٠ وإلى ٣١٪ عام ١٩٧٠. وكذلك الحال بالنسبة لوزن أوروبا الغربية في الاستهلاك العالمي. وتزايدت خلال الفترة حصة اليابان وشرق آسيا والدول النامية وخصوصاً بعد عام ١٩٦٠م^(٢).

وتتسارع التغير في نمط استهلاك الطاقة ومزيجها في الدول الصناعية خلال السبعينيات. وكان لارتفاع أسعار البترول عام ١٩٧٣م وإجراءات الترشيد وتغير طرق الإنتاج وتركيبة الناتج المحلي دور في إضعاف العلاقة بين النمو الاقتصادي ونمو استهلاك الطاقة والبترول. إذ انخفضت كثافة استخدام الطاقة في مجموعة دول التعاون والتنمية OECD (مقيسة بكمية الطاقة اللازمة لانتاج مليون دولار من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ١٩٨٥م) من ٥٦.٠ طناً عام ١٩٧٠ إلى ٤٩.٠ طناً عام ١٩٨٠. وإلى ٢٩.٠ طناً عام ١٩٩٠، أي بمعدل انخفاض سنوي قدره ١.٨٪. وانخفضت كثافة استخدام البترول بمعدل أسرع من ٢٩.٠ طناً إلى ٢٤.٠ طناً ثم إلى ١٧.٠ طناً خلال الأعوام الثلاثة وبمعدل انخفاض قدره ٣.٢٪ سنوياً (الشكل ٢). ونتيجة لذلك التحول أصبحت العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو الطلب على الطاقة وعلى البترول في الدول الصناعية ٣ : ٢ : ١ بالترتيب بعد أن كانت ٢ : ٣ : ٤ خلال الفترة ١٩٥٠ - ١٩٧٠م. ونتج أيضاً أن انخفضت حصة البترول من اجمالي استهلاك الطاقة العالمي من ٤٦٪ عام ١٩٧٠ إلى ٤٠٪ عام ١٩٩٠ وانخفضت الحصة في الدول الصناعية من ٥٦٪ إلى ٤٤٪.

شكل (٢)



وأدى تباطؤ نمو الطلب على الطاقة والبترول خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات إلى انخفاض الوزن النسبي للدول الصناعية في إجمالي استهلاك العالم من الطاقة والبترول. إذ بينما كانت بول OECD تستهلك عام ١٩٧٠ حوالي ٦٢٪ و٧٠٪ من إجمالي استهلاك العالم من الطاقة والبترول على التوالي، انخفض نصيب تلك الدول من الاستهلاك العالمي عام ١٩٩٠ إلى ٥٢٪ للطاقة و٥٦٪ للبترول. وازدادت حصة الدول النامية في استهلاك الطاقة من ١١٪ إلى ٢٦٪ وفي استهلاك البترول من ١٥٪ إلى ٢٨٪ فيما بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٠ على التوالي. إذ أدى النمو الاقتصادي في تلك الدول إلى تزايد الطلب على الطاقة بمعدل ٧٪ سنويًا (مقارنة بمعدل نمو ١٪ في الدول الصناعية)، من ٨٢٩ مليون طن بترول مكافئ عام ١٩٧٠ إلى ٢٠٣١ مليون طن عام ١٩٩٠ وتزايد الطلب على البترول بمعدل ٥٪ سنويًا (مقارنة بمعدل نمو ٥٪ في الدول الصناعية) من ٣٧٤ مليون طن عام ١٩٧٠ إلى ٨٨٢ مليون طن عام ١٩٩٠.^(٤) مما جعل العلاقة بين معدلات نمو الاقتصاد والطلب على الطاقة والطلب على البترول في تلك الدول ٣ : ٣ : ٣ بالترتيب.

فالنمو الاقتصادي في الدول الصناعية الذي صاحبه نمو في استهلاك الطاقة وتغير في مزيجها أدى إلى تغير في مستويات المعيشة وفي تركيبة الناتج المحلي وفي طرق الانتاج وعمل على زيادة كفاءة استخدام الطاقة مما أدى إلى تدني معدلات الطلب عليها وخفض حصة البترول بها. يضاف إلى ذلك دور السياسات الحكومية في الترشيد وفي الانفاق على البحث والتطوير وفي تشجيع المصادر الأخرى ومنها الطاقة النووية^(٥). أما التنمية والتصنيع في الدول النامية فقد استلزم نمواً في الطلب على الطاقة وتحولاً من المصادر التقليدية إلى البترول والغاز وبدرجة أقل الفحم. ويسبب ضعف القاعدة التقنية لديها والقيود على انتقال التقنية إليها من الدول الصناعية فإن الخيارات المتوفرة لدى الدول الصناعية في مجال الترشيد وتنوع المصادر قد لا تكون متاحة للدول النامية أو قد تكون باهظة التكلفة. لذلك تتوقع معظم التقديرات استمرار الاتجاه الذي بدأ قبل عقدين والمتمثل في انخفاض أو ثبات معدلات نمو الطلب على الطاقة والبترول في الدول الصناعية وتزايدها في الدول النامية متخذًا استهلاك الطاقة مساراً مشابهاً لسار استهلاكها في الدول الصناعية.

ثانياً: الطاقة والبيئة

تعمدنا في العرض السابق عن العلاقة بين النمو الاقتصادي والطاقة إلى عدم ذكر كلمة البيئة. ذلك أن اهتمامات البيئة كانت تعالج مفهوم وعلاقات الاقتصاد. وكان تركيز عقد السبعينيات في هذا الجانب على موضوع كفاية الموارد وما يعرف حينها بالحدود على النمو Limits To Growth وهو عنوان التقرير الذي أصدره نادي روما في بداية السبعينيات والذي تتبأ بنصوب كثیر من الموارد، واعطت أزمة الطاقة حينها زخماً لهذا التشاور. لذلك كان اهتمام الدول الصناعية منصبًا على جانب العرض من الطاقة وتوفير أمن الإمدادات البترولية وانعكس ذلك على سياسات وبرامج الطاقة. أما علاقة الطاقة والبيئة فكان يتم التعامل معها بشكل أساسي في جانب الانتاج من تلوث وتسرب وأجراءات سلامة وغيرها. إذ ان انتاج ونقل واستخدام أنواع الوقود الأحفوري (الفحم والبترول والغاز الطبيعي) يسبب تلوثاً في الهواء والتربة والمياه، كما وان انتاج الطاقة النووية واستخدامها قد يؤديان إلى كوارث بيئية بسبب الحوادث أو التخلص من النفايات النووية. لذلك كانت السياسات تتخذ للحد من الآثار البيئية الضارة على المستوى المحلي أو الإقليمي.

ولكن تزايد في النصف الثاني من الثمانينيات الاهتمام بالبيئة العالمية وضرورة الحفاظ عليها لسلامة الجيل الحالي والأجيال القادمة. وتركز الجدل في هذا الصدد حول ظاهرة الاحتباس الحراري Greenhouse Effect وارتفاع درجة حرارة الكره

الأرضية Global Warming وتتأثر حرق أنواع الوقود الاحفوري Fossil Fuels ومنها البترول في انبعاث وتركز غاز ثاني أكسيد الكربون CO₂ - وهو أحد غازات الاحتباس الحراري - في الجو ومساهمته في التغير المناخي Climate Change. وأخذ الموضوع أبعاداً سياسية في الدول الصناعية مع تبني الأحزاب أو الحكومات سياسات وبرامج للحد من انبعاثات تلك الغازات وانتقل الاهتمام حول البيئة من موضوع التلوث Pollution وسلامة المنشآت النووية إلى موضوع التغير المناخي ودور أنواع الوقود الاحفوري فيه. فما هي حقيقة تلك الظواهر وما هي انعكاساتها وأثارها؟

١ - الاحتباس الحراري والتغير المناخي :

ترسل الشمس اشعتها إلى الأرض على شكل موجات قصيرة تفاص بـ ٢٤٠ واتاً للمتر المربع، وعندما تصلك إلى مجال الأرض ينعكس منها عائدأ إلى الفضاء بفعل الغيوم والثلوج والجليد حوالي ١٠٠ وات للمتر المربع مما يبقى ٢٤٠ واتاً للمتر المربع، ويحتوي الغلاف الجوي للأرض على بخار الماء H₂O بالإضافة إلى ما يُعرف بغازات الاحتباس الحراري Greenhouse Gases GHG وهي غاز ثاني أكسيد الكربون CO₂ واكسيد النيتروجين N₂O والميثان CH₄ والأوزون O₃ والكلوروفلور كربونات CFCs، وهذه غازات لاتعمق دخول الأشعة ذات الموجات القصيرة القادمة، مما يعمل على تسخين سطح الأرض ومجالها إلى ١٨ درجة مئوية بالسالب. وترسل الأرض بال التالي إلى الفضاء أشعة تحت الحمراء على شكل موجات طويلة تفاص بـ ٤٢٠ واتاً للمتر المربع يجتاز جزء منها الغلاف الجوي وتعمل غازات الاحتباس الحراري على إعادة ١٨٠ وات منها إلى الأرض، مما يعمل على تسخينها بمقدار ٣٢ درجة مئوية (من ناقصاً ١٨ إلى ١٥ درجة بالوجب)، وبذلك يحدث توازن بين الأشعة القادمة إلى الأرض والأشعة التي تخرج منها (٤٢٠ - ٣٤٠ = ١٠٠ وات للمتر المربع)، ويعرف التأثير الناتج عن حجز تلك الغازات للأشعة الخارجة من الأرض بتأثير الاحتباس الحراري Greenhouse Effect^(١) ويعتبر الأثر ظاهرة طبيعية إذ بدونها تصبح درجة حرارة الأرض منخفضة إلى الحد الذي لا يسمح بالحياة على سطحها. فالاشعاع المنعكس من الكره الأرضية الذي لا يتم امتصاصه من قبل تلك الغازات والذي يعود إلى الأرض يساهم في زيادة حرارتها بمقدار ٢٣ درجة مئوية لتصبح مقبولة للحياة البشرية. وتختلف مساهمة الغازات المختلفة في تسخين الأرض وتقدر مساهمة بخار الماء بـ ٢٠ درجة مئوية وثاني أكسيد الكربون ٢٧ درجة مئوية والأوزون ٤٢ درجة واكسيد النيتروجين ٤١ درجة والميثان ٨٠ درجة.

وخلال آلاف السنين ساهمت تلك الغازات في تحقيق التوازن البيئي المطلوب، وأن غازات الاحتباس الحراري موجودة في الطبيعة، إلا أنها تنتج أيضاً من النشاطات الإنسانية كالصناعة وحرق أنواع الوقود الأحفوري وحرق الغابات، ويعتمد تركيز تلك الغازات على عوامل عدّة منها النمو الاقتصادي ودور مدخل الطاقة فيه والوضع الطبيعي للأرض و المجالها ووسائل امتصاص الغازات فيها من غيوم ومحيطات وجبال جليدية وغابات وغيرها. وتصاعد القلق خلال السنوات الماضية من تزايد تركيز بعض غازات الاحتباس الحراري بمعدلات أعلى من المستوى الضروري لاحداث التوازن البيئي، وتزايد الاهتمام تبعاً لذلك بتأثير الاحتباس الحراري المدعّم Enhanced Green-house Effect بالمقارنة بالظاهرة الطبيعية المشار إليها، وهذا الآثر المدعّم ناتج بشكل رئيسي عن تزايد الغازات الناتجة عن الأنشطة البشرية، فقد تزايد تركيز غاز ثاني أكسيد الكربون بنسبة ٢٥٪ خلال القرنين الماضيين (من ٢٨٠ جزءاً من المليون قبل الثورة الصناعية إلى ٣٥٣ جزءاً من المليون عام ١٩٩٠م)، وازداد تركيز الميثان بنسبة ١١٥ بالمئة وأكسيد النيتروجين بنسبة ٨ بالمئة.

ويخلص الجدول (١) استنتاجات التقرير العلمي للجنة الحكومية للتغير المناخي IPCC، التي شكلتها الأمم المتحدة، حول أنواع غازات الاحتباس الحراري وخصائصها ومعدل نموها. ويعتمد التغير المناخي الناتج من أي من تلك الغازات على عوامل عدة منها تأثيرها على التسخين (١ لثاني أكسيد الكربون و٧٣٠ لـ أحد أنواع الكلوروفلوركربونات) ومدة بقائها في الغلاف الجوي (عشر سنوات للميثان، و١٥ سنة لـ أكسيد النيتروجين) ودرجة تركزها (٢٥٢ جزءاً في المليون لثاني أكسيد الكربون و٢٨٠٠٠ جزءاً في المليون لـ أحد الكلوروفلوركربونات) ومعدل نموها السنوي (٥٪ لثاني أكسيد الكربون و٥٪ للميثان) ومقدار التفاعل الكيميائي لتلك الغازات في الطبيعة.

جدول ١

أنواع الاحتيال المواري وخصائصها

نوع الفاز	جزء من المليون ١٩٩٠	درجة التركيز ١٩٩٠	معدل النمو السنوي %	القدرة على التسخين(١)	عدد السنوات في الفلاح البوري
ثاني أكسيد الكربون	٢٥٣٠٠	٢٥٣٠٠	٥٠٠	١	٢٠٠ - ٥٠
الميثان	١٧٢	١٧٢	٩٠	٢١	١٠
كلوروفلوروكربونات	٠٢٨	٠٢٨	٤٠	٧٣٠٠ - ٢٥٠٠	١٢ - ٦٥
أكسيد التيتريوم	٠٣١	٠٣١	٥٢	٢٩٠	١٥٠

(١) القدرة على التسخين احتسب على أساس ما يستطيع واحد من كل غاز أن يساهم به في احتباس الحرارة مقارنة بثاني أكسيد الكربون، أي أن قدرة الميثان مثلًا تساوي ٢١ ضعف قدرة ثاني أكسيد الكربون على التسخين.

وتتوقع المصادر المناخية التي استخدمتها اللجنة الحكومية للتغير المناخي IPCC، أن يؤدي ترکز تلك الغازات إلى سخونة عالمية . فإذا تضاعف انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون توقع النماذج المناخية أن يزداد متوسط درجة الحرارة بين ٥١ - ٥٤ درجة مئوية خلال القرن القادم وبمعدل زيادة ٣٠ درجة مئوية كل عقد. ويقارن هذا بارتفاع درجة الحرارة بين ٣٠ - ٦٠ درجة مئوية خلال القرن الماضي وحوالي ١ - ٢ درجة خلال العشرة آلاف عام الماضية^(٧). ويؤدي التغير المناخي المحتمل إلى آثار ايكولوجية ذات نتائج بعيدة على الحياة وعلى الزراعة وارتفاع منسوب مياه البحر والصناعة. وخسارة بعض الأراضي الصالحة للزراعة وزيادة حدة مشكلة نقص المياه في بعض المناطق وغيرها.

ومن الناحية العلمية، لايزال يكتنف موضوع ظاهرة الاحتباس الحراري والتغير المناخي حالات من عدم اليقين واختلافات ترتبط بمسيبات الظاهرة والافتراضات المستخدمة في تحليل المدى الذي يمكن أن تؤدي إليه. فالمعلوم أن ترکز غازات الاحتباس الحراري لايعتمد على تراكم الانبعاثات فقط، بل على قدرة الطبيعة من غابات ومحيطات على امتصاص تلك الغازات. والمعلوم أيضاً أن نماذج التغير المناخي تعتمد على افتراضات ونتائج بخصوص انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون ووسائل امتصاصه ودور الغلاف الجوي وغير ذلك. ويرى بعض العلماء انه من الصعب التنبؤ بحرارة الأرض بدون وجود نماذج تصور بدقة تحركات الغلاف المناخي لاتفاق مع سجلات القرن الماضي وتقليل من أثر السحب ويخار الماء التي إذا أخذت في الاعتبار فإن الزيادة في حرارة الأرض نتيجة مضاعفة ترکز غاز ثاني أكسيد الكربون ستكون في حدود ٥٠ - ٦٢٪، وإذا أخذنا تجربة القرن الماضي حيث تزايد ترکز ثاني أكسيد الكربون بنسبة ٤٢٪ كمؤشر، فإن تقديرات الزيادة في متوسط درجة حرارة الأرض لا تتجاوز ٥٤ درجة (٣٤). درجة منها حدثت قبل الحرب العالمية الثانية بينما الزيادة في انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون حدثت بعد تلك الحرب) وهو معدل يقترب أكثر من الحد الأدنى الذي قدرته اللجنة الحكومية للتغير المناخي لأثر مضاعفة انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون على درجة حرارة كوكب الأرض^(٨). ويرى علماء آخرون ان التغيرات في درجات الحرارة الملاحظة خلال القرن الماضي لتشكل نمطاً ولكنها تقع ضمن التغيرات الطبيعية.

وينتقد جرهولم افتراضات واستنتاجات اللجنة الحكومية للتغير المناخي IPCC المقدمة إلى مؤتمر ريو حول المستويات المتوقعة لأنبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون وترکزه خلال القرن القادم ويرى أن التقديرات غير واقعية ومتناقضه ولاتنسجم مع

طبيعة تطور أسواق الطاقة وتقنيتها وكفاءتها ومع دور المرونات السعرية. فاللجنة الحكومية للتغير المناخي تقدر ان مستوى انبعاث غاز ثاني اكسيد الكربون عام ١٩٩٠ البالغ ٤٧ بليون طن كربون سيصل إلى ٤٢٢ بليون طن عام ٢١٠٠ بمعدل نمو سنوي قدره ١ بالمئة مما يعني انبعاث ١٦٣٩ بليون طن كربون خلال فترة الـ ١١٠ عاماً القادمة، وهذا أعلى من اجمالياحتياطي الوقود الاحفوري الذي يقدر جرهمولم بـ ١٤٣٠ طن كربون. وتقدر اللجنة أن مستوى الغاز في الغلاف الجوي سيزداد من ٣٥٠ جزء المليون إلى ٨٢٧ جزءاً في المليون مما يعني تركيز ١٠١٦ بليون طن كربون من إجمالي الـ ١٦٣٩ بليون طن كربون المتبع خلال الفترة (بنسبة تركيز ٦٢٪)، ويرى جرهمولم ان نسبة التركيز المستخدمة مرتفعة وهي أعلى من نسبة ٤٧٪ والتي سبق للجنة استخدامها^(١).

وإذا ما استبعدنا الشكوك العلمية المشار إليها، فلابد هناك خلاف حول توقيت وحجم وأنماط التغير المناخي المتوقع وتوزيعه عبر المناطق والأثار الناجمة عن ذلك. وقد أكد التقرير العلمي للجنة الحكومية حالات الديقين العلمي الناجمة عن عدم اكتمال المعرفة حول وسائل امتصاص غازات الاحتباس الحراري بالإضافة إلى أثر الغيوم التي يمكن أن تؤثر على حجم التغير المناخي وأثر المحيطات التي تؤثر على توقيت وأنماط ذلك التغير وأثر الجبال الجليدية التي تؤثر على التوقعات الخاصة بارتفاع منسوب البحار والمحيطات. يضاف إلى ذلك وجود تفاوت كبير في تقدير المنازع والتكاليف الناجمة عن التغير المناخي ومقارنتها بالتكاليف المترتبة على التعامل مع ذلك التغير أو التكيف معه. ويقدر نوردهاوس (Nordhaus 1991) الخسائر الاقتصادية على قطاعات عدة في الولايات المتحدة والناتجة عن مضاعفة غاز ثاني اكسيد الكربون وارتفاع درجة الحرارة بمتوسط ٣ درجات مئوية، بحوالي ٦٢٣ بليون دولار سنوياً باسعار ١٩٨١م، وبما يعادل ٢٦٪ بالمئة من الدخل القومي أو دولار واحد لكل طن كربون^(٢). ويقدر كللين (Cline 1992) اجمالي الخسائر الاقتصادية بـ ٦١٦ بليون دولار بأسعار ١٩٩٠، وبما يعادل ١٪ من الدخل القومي أو ٢٠٠ دولار لكل طن كربون.

الوقود الاحفوري والتغير المناخي

تنتج غازات الاحتباس الحراري من الطبيعة ومن النشاط الإنساني، ويساهم انتاج واستهلاك الطاقة بنسبة هامة من الأخير. ونظراً لأن غاز ثاني اكسيد الكربون مسؤول عن حوالي ٦٠٪ من أثر الاحتباس الحراري، فقد تركز الاهتمام والجدل حول سبل الحد من انبعاثه. ويساهم حرق الوقود الاحفوري (البترول والفحم والغاز الطبيعي)

بحوالى ٨٠٪ من انبعاثات ذلك الغاز (٠.٦ - ٥.٠ بليون طن كربون عام ١٩٩٠)، ويساهم حرق الغابات بالنسبة الباقية تقريباً، ويوضح الجدول (٢) الأهمية النسبية لغاز ثاني أكسيد الكربون مقارنة بغازات الاحتباس الحراري الأخرى، والدور النسبي لأنواع الوقود الاحفوري في الانبعاثات والتركيز. ويلاحظ أن قدرة الوقود الاحفوري على تسخين الأرض بعد مائة عام يعتمد على عوامل عدّة منها انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون من حرق الغابات والتي لا يوجد لها تقدير دقيق وتقدرها IPCC بـ ٠.١ - ٦.١ بليون طن كربون سنوياً.

جدول ٢

غازات الاحتباس الحراري ودور ثاني أكسيد الكربون والوقود الاحفوري فيها

نوع الغاز	بليون طن كربون معادل ١٩٩٠	أثر الاحتباس سنويًا بعد ١٠٠ سنة
ثاني أكسيد الكربون - حرق الغابات - الوقود الاحفوري	٨٥ - ٦٥	٥٥
	٢٦ - ٣٦	١٧ - ٥
	٧٥	٤٨ - ٣٧
	٢٤	٢٠ - ١٦
	٢٤	٢٠ - ١٦
	٠٩	٨ - ٦
	٠٧١	٢٤
	١٨	٦
	٧٠	١٥
المجموع	٨١٠	١٠٠

المصدر : World Energy Council, The Energy & The Environment 1 - 1, Madrid, 1992

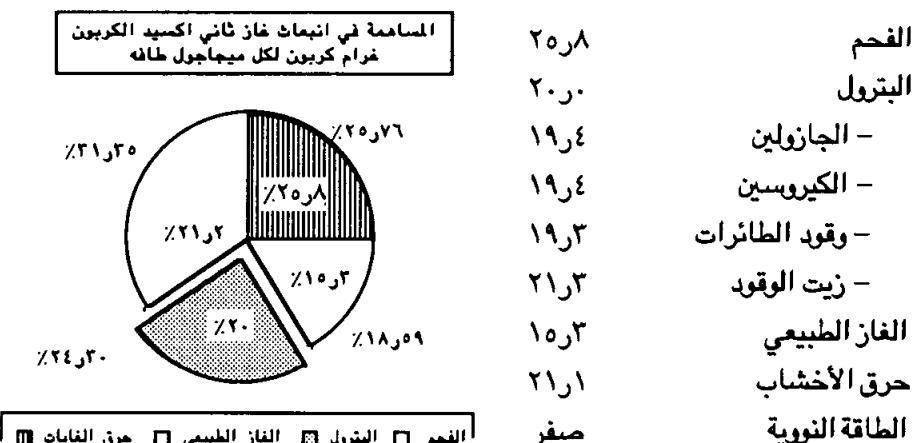
وقدرت اللجنة الدولية للتغير المناخي معدلات الانخفاض في الانبعاث اللازمة لاستقرار Satbilization ترکز غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي على النحو التالي:

- ثاني أكسيد الكربون < ٦٠٪
- الميثان < ٢٠ - ١٥٪
- اكسيد النيتروجين < ٨٠ - ٧٠٪
- كلوروفلوركربونات < ٨٠ - ٧٠٪

ويسبب نور وأهمية غاز ثاني أكسيد الكربون وجود اجراءات أو اتفاقيات دولية للحد من انبعاث الغازات الاخرى مثل بروتوكولات مونتريال التي تنظم خفض انبعاث الكلورفلوركربونات فقد تركز الجدل حول الحد من حرق الوقود الاحفوري لخفض معدلات انبعاث ثاني أكسيد الكربون ويختلف مستوى انبعاث الكربون من أنواع الوقود الاحفوري ومشتقاتها تبعاً لخصائصها العضوية والكيمائية ومحتوها الحراري وتبعاً لاستخداماتها. وبشكل عام فإن حرق طن بترول مكافئ من كل أنواع الوقود الاحفوري يؤدي إلى انبعاث ٩٠٠ طن كربون من الفحم، ٨٤٠ طن كربون من البترول و٦٤٠ طن كربون من الغاز الطبيعي وتختلف النسبة في الدول باختلاف استخدام الطاقة وخصائصها. ففي الولايات المتحدة مثلاً تقدر نسبة حصة الانبعاث إلى حصة الاستهلاك بالنسبة للبترول ٥-١ وبالنسبة للفحم ٦٨١ والغاز الطبيعي ٦٨٠، وبينما تبلغ حصة البترول من الاستهلاك ٤٠٪ تبلغ حصته من الانبعاث ٤٢٪، وبينما تبلغ حصتا الفحم والغاز الطبيعي من الاستهلاك ٢٢٪، تبلغ حصتها من الانبعاث ٢٢٪ و٩٪ على التوالي^(١). وتستخدم وكالة الطاقة الدولية معاملات الانبعاث التالية من الكربون من أنواع الوقود المختلفة ومشتقاتها:

جدول (٢)

معدلات انبعاث الكربون من المصادر المختلفة(كيلوجرام كربون/ مليون وحدة حرارية بريطانية)



المصدر : IEA, Greenhouse Gas Emissions: The Energy Dimension 1991

وتقدر المساهمة النسبية لكل أنواع الوقود الاحفوري من الفحم والبترول والغاز الطبيعي في انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون لعام ١٩٨٨ بحوالي ٤١٪ للفحم والبترول و١٨٪ للغاز، وتقدر مساهمة جماعة OECD في الانبعاث لنفس العام بـ ٤٥٪ (٢).

للولايات المتحدة، و١٢٪ للجامعة الأوروبية و٥٪ لليابان) وتساهم الدول النامية بحوالى ٢٩٪ من إجمالي انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون في العالم. وتختلف مساهمة كل نوع من أنواع الوقود في الانبعاث فيما بين مجموعات الدول. إذ ان الفحم في دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي سبقاً يساهم بـ٥٢٪ من الانبعاث ويساهم البترول بـ٤٢٪ فقط بينما يساهم الأخير بـ٤٨٪ في الدول الصناعية مقارنة بـ٣٣٪ للفحم وذلك للعام ١٩٨٧م، كما يتضح من الجدول (٤). وعلى أساس الانبعاث لكل فرد فإن الصدارة للدول الصناعية ولدول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي سباقة، إذ يبلغ المتوسط الفردي لانبعاث ثاني أكسيد الكربون في الولايات المتحدة ٤٥ طن كربون، وفي الجامعة الأوروبية ٢٣٤ طناً، وفي شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي سباقة ٢٦٢ طن، وفي اليابان ٤٢ طن كربون للفرد ويبلغ المتوسط للدول النامية ٤٩ طن كربون للفرد، وهو في البرازيل ٤١ طن، وفي الهند ١٩ طناً، المكسيك ١١ طن كربون للفرد (١٢).

جدول (٤)

المساهمة النسبية لأنواع الوقود في انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون لعام ١٩٨٧

العالم	الدول النامية	شرق أوروبا وروسيا	دول OECD	
٦٠	٢١	٢١	٢٧	اجمالي الانبعاثات بليون طن كربون حصة المصادر %
٣٨	٤٢	٢٤	٤٨	- البترول
٣٨	٢٥	٥٢	٣٣	- الفحم
١٧	٨	١٩	١٥	- الغاز
٧	٢٥	٥	٤	- اخرى

IEA, Greenhouse Gas Emissions: The Energy Dimension 1991 : المقدمة

ونظراً لتزايد الوعي بموضوع البيئة في الدول الصناعية وخصوصاً جانبها العالمي المتمثل بتأثير الاحتباس الحراري والتغير المناخي واتخاده أبعاداً سياسية، ونظراً لدور تلك الدول في وصول الظاهرات إلى حجمها الحالي، إذ تقدر نسبة مساهمة الدول الصناعية في انبعاث وتراكم غاز ثاني أكسيد الكربون خلال الفترة ١٨٧٠ - ١٩٨٦ بحوالي ٦٥٪ يقابلها ١٥٪ للدول النامية و٢٪ لأوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي

سابقاً، وبسبب ارتفاع حجم استهلاك تلك الدول من الوقود الاحفوري وبالتالي مستوى انبعاث غاز ثاني اكسيد الكربون وذلك مقارنة بالدول الأخرى، فقد اتجه الاهتمام إلى السياسات الممكن اتباعها للحد من انبعاث غاز ثاني اكسيد الكربون عن طريق الحد من استهلاك الوقود الاحفوري من جهة أو تحسين كفاءة الاستخدام من جهة أخرى. وبين موضوع ضرائب الكربون خلال عام ١٩٩١ كأحد أهم السياسات المالية التي تتذرّعها أو تحظى لاتخاذها الدول الصناعية بشكل منفرد أو كمجموعات لفرض الحد من انبعاث غاز ثاني اكسيد الكربون.

سياسات وبرامج البيئة في الدول الصناعية

بسبب الاهتمام العالمي بالبيئة وخصوصاً موضوع التغير المناخي فقد اتخذت كثير من الدول الصناعية اجراءات وسياسات ووضعت بعضها أهدافاً لاستقرار أو خفض معدلات انبعاث غازات الاحتباس الحراري أو غاز ثاني اكسيد الكربون واتخذت بعضها برامج عدة لتقييد استهلاك أنواع الوقود الاحفوري لخفض أو الحد من انبعاث غاز ثاني اكسيد الكربون، هذا على الرغم من وجود غازات أخرى للاحتباس الحراري وعلى الرغم من وجود مصادر أخرى لانباعث ثاني اكسيد الكربون خلاف الوقود الاحفوري وعلى الرغم من استمرار حالات الالقين العلمي المشار إليها.

ويمكن التعرف على نوعين من السياسات والبرامج احدهما سياسات مالية Fiscal Policies من ضرائب واعانات وتدرج ضمنها ضرائب الكربون Carbon Taxes أو اعانات المصادر الأخرى والإنفاق على البحث والتطوير، والنوع الآخر سياسات تنظيمية وقييدية Regulatory Policies ومنها برامج الترشيد والتحول إلى المصادر البديلة وفرض المعايير والمقاييس لانتاج واستخدام أنواع الطاقة ومنتجاتها وغيرها. وقد تركز الاهتمام العالمي وبالأخص في الدول المنتجة والمصدرة للبترول حول السياسات المالية للدول الصناعية في هذا المجال، وبالأخص قيام بعضها واتجاه النية لدى بعضها الآخر لفرض ضرائب الكربون، وأهملت وبالتالي السياسات الأخرى وهي هامة ويمكن أن تؤدي إلى نتائج مشابهة بل وأكثر ديمومة من اجراءات السياسات المالية.

١ - تطور سياسات الطاقة وبرامجها :

لا تعتبر السياسات المالية والضريبية وسياسات التقييد جديدة على أسواق الطاقة في الدول الصناعية، ولكن الجديد في هذه الحالة أنها تتخذ لأغراض بيئية، فالمعروف

أن الدول الصناعية تقوم بفرض ضرائب بمستويات متفاوتة على استهلاك المنتجات البترولية (وبالاخص الجازولين) تصل في بعض الدول إلى اكثر من ثلاثة أو أربعة أضعاف سعر الزيت الخام. وهي تقوم أيضاً بتقديم اعوانات إلى الفحم والطاقة النووية وتتنفق على الأبحاث لتطوير المصادر البديلة وخصوصاً الطاقة النووية وتتبني السياسات والأنظمة لتشجيع المصادر البديلة والمحلية وتتخذ إجراءات لرشيد استهلاك الطاقة. وكان كثير من تلك الإجراءات يتخذ لغرض زيادة كفاءة استخدام الطاقة ولغرض تقليص الاعتماد على الواردات من البترول. وقد أثمرت تلك السياسات خلال العقدين الماضيين في تحقيق نتائج ملموسة في تحسين كفاءة استخدام الطاقة وخفض حصة البترول في استهلاك الطاقة وزيادة معدلات الاكتفاء الذاتي منه، كما يوضح ذلك الجدول (٥).

جدول (٥)

مؤشرات تطور استخدام الطاقة والبترول في دول OECD

معدل التغير السنوي %	١٩٩٠	١٩٧٣	كفاءة الاستخدام
٢٢ -	٣٩٠	٥٥٠	(طن بترول مكافئ لانتاج مليون دولار بأسعار ١٩٨٥) - الطاقة.
٢٢ -	١٨٠	٢٩٠	- البترول
١٧ -	١٩٣٨	٢٧٢١	كفاءة قطاع النقل (لتر للسيارة في السنة
١٣ -	٤٢٩	٥٥٣	حصة البترول في استهلاك الطاقة %
٢٥ -	٢٥٨	٤٥٢	- في القطاع المنزلي والتجاري
١٢ -	٣٥٠	٤٤٥	- في القطاع الصناعي
١٦ +	٤٤٤	٣٥١	معدل الاكتفاء الذاتي من البترول

المصدر : IEA, Energy Policies Of IBA Countries 1991 Review

ومن الملاحظ أن بعض المؤشرات الواردة في الجدول مثل تحسين كفاءة الاستخدام أو انخفاض حصة البترول في استهلاك الطاقة لها صفة الديمومة، كونها تحقق في ظل تغيرات هيكلية في أنماط الطلب وفي تقنيات الانتاج. أما مؤشرات الاكتفاء الذاتي

من البترول فيعتمد على تطورات أسواق الطاقة من عرض وطلب واسعار، وهوأخذ في الانخفاض مع تدني انتاج الولايات المتحدة واستقرار انتاج بحر الشمال من البترول. ولكن يستدل من التجربة التاريخية ومن تنبؤات المستقبل أن نمط اعتماد النمو الاقتصادي في الدول الصناعية على الطاقة أخذ في الانخفاض، كما وأن حصة البترول في اجمالي استهلاك الطاقة أخذة في الانخفاض أيضاً. وتقدر وكالة الطاقة الدولية IEA معدل النمو السنوي في اقتصادات الدول الصناعية للفترة ١٩٨٩ - ٢٠٠٥ بحوالي ٢٪ / بينما تقدر معدل النمو السنوي في استهلاك الطاقة بـ ٣٪ / وفي استهلاك البترول بـ ٦٪ /. وتقدر الوكالة أن حصة البترول في اجمالي استهلاك الطاقة سوف ينخفض من ٤٤٪ / عام ١٩٩٠ إلى ٣٩٪ / عام ٢٠٠٥، ويتوقع ان تعطي الاجراءات والسياسات البيئية في تلك الدول زخماً لتلك التحولات. فعلى سبيل المثال قدرت الوكالة أن فرض ضريبة كربون على استهلاك الطاقة الاحفورى بمقدار ٦ دولاراتطن الكربون (أو مايعادل ٨ دولارات برميل البترول و٥ دولاراتطن الفحم وبولاراً لكل مليون وحدة حرارية بريطانية من الغاز الطبيعي) سيؤدي إلى خفض تقديرات الاستهلاك عام ٢٠٠٥ من أنواع الوقود الثلاثة بنسبة ٢٥٪ (من حوالي ٨٧ مليون إلى حوالي ٤٢ مليون برميل بترول مكافئ يومياً) وتختلف نسب الانخفاض فيما بين أنواع الوقود الثلاثة إذ ينخفض الاستهلاك من الفحم بنسبة ٢٦٪ عن تقديرات الحالة الأساسية (Base Case) والبترول سينخفض بنسبة ٣٪ (من ٥٤ مليون برميل يومياً تقديرات استهلاك عام ٢٠٠٥ بدون ضريبة إلى ٣٩ مليون برميل يومياً بعد فرض الضريبة) ويزداد استهلاك الغاز بنسبة ١٪ عن تقديرات الحالة الأساسية^(١٢).

٢ - محددات سياسات البيئة والطاقة في الدول الصناعية:

يمكن النظر إلى الظواهر البيئية من عدة زوايا، وهناك ظواهر حاضرة كتلوث الهواء والماء، وأخرى افتراضية ظاهرة الاحتباس الحراري. وهناك ظواهر ذات أثر محلى مثل التصحر والتلوث الصناعي والضوضاء والمخلفات، وأخرى ذات أبعاد وأثار عالمية مثل التغير المناخي والنفايات النووية. وهناك ظواهر من افرازات النمو الاقتصادي مثل تلوث الماء والهواء وإزالة الغابات، وظواهر ناتجة عن التخلف والفقر كعدم توفر المياه النقية وتدني خصوبة التربة. وهناك ظواهر خارج قدرة الإنسان على الحد منها أو تعديلها وظواهر تستطيع الطبيعة بذاتها أن تعدلها، وأخرى يمكن التحكم فيها والتقليل من أثارها السلبية. ونظراً للتعدد الظواهر البيئية وتتنوع مسبباتها واختلاف أثارها فإن

الأولويات بالنسبة للدول تختلف باختلاف هيكلها الاقتصادية وباختلاف درجات التنمية فيها.

ويمكن النظر إلى السياسات التي تتخذ حيال البيئة والطاقة من عدة زوايا أيضاً، فهناك سياسات تهدف إلى تحقيق تحسين Improvement في نوعية البيئة وأخرى تهدف إلى الوقاية والتصحيح Remedial / Preventive مثل السياسات التي تحدد نوعية المنتجات البترولية وطرق نقل البترول ومنتجاته، ونقل الغاز والتخلص من التفاسيات النووية وغيرها، وهناك سياسات تهدف إلى التأمين Insurance تجاه مخاطر محتملة مثل قيود سلامة المنشآت النووية والسياسات والإجراءات للحد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون، وضمن سياسات التأمين ضد احتمال التغير المناخي هناك سياسات عدة تتخذ، بعضها ذو صبغة مالية Fiscal وأهمها ضرائب الكربون، وبعضها سياسات تشريعية Regulatory وأخرى تشجيعية Incentive تؤدي بالنهاية إلى تحقيق تحسينات في كفاءة الاستخدام أو تحولات في مزيج الطاقة.

ويمكن النظر إلى سياسات البيئة في الدول الصناعية من خلال الاختلاف في الأولويات والبرامج الناتجة عن الاختلافات في دور مدخل الطاقة في الاقتصاد، والاختلافات في درجة الاعتماد على كل مصدر والاختلافات في فلسفة وأهداف السياسات الاقتصادية والمالية بالإضافة إلى الاختلافات في قوة وتأثير واهتمامات حركة البيئة في تلك الدول، فالمعروف مثلاً انخفاض أسعار الطاقة للمستهلك النهائي في الولايات المتحدة مقارنة بأوروبا واليابان بسبب انخفاض العبء الضريبي في الأولى، والمعروف أيضاً أهمية دور الطاقة كمدخل إنتاجي في الولايات المتحدة واليابان مقارنة بأوروبا، كما وان حصة كل مصدر في إجمالي الاستهلاك من الطاقة يختلف بين الدول ففي فرنسا مثلاً تبلغ حصة الطاقة النووية ٣٧٪ من إجمالي استهلاك الطاقة لعام ١٩٩٠، ولكنها لا تتجاوز ٤٪ في الولايات المتحدة، و١٢٪ في اليابان، وبينما تعتمد ألمانيا وبريطانيا على الفحم بنسبة ٢٧٪ و٢٠٪ على التوالي، لا تتجاوز حصة في إيطاليا ١٠٪، وفي اليابان ٣٪ إن تلك العوامل مجتمعة تؤثر على توجهات سياسة البيئة فيما يتعلق بالطاقة، فيلاحظ أن برامج البيئة في الولايات المتحدة تركز على موضوع نقاء الهواء وذلك من خلال السياسات الهدافة إلى الحد من التلوث الصناعي في المدن الرئيسية وتحسين مواصفات المنتجات البترولية وتطوير المصادر الأقل تلوثاً، ويفسر ذلك بشكل جلي في التعديل على قانون الهواء النقى Clean Air Act (CAA) الذي وافق عليه الكونجرس عام ١٩٩٠ واستراتيجية الطاقة الوطنية National

Energy Strategy NES التي اقرها الكونгрس عام ١٩٩٢. أما في أوروبا فإن التركيز على موضوع الاحتباس الحراري والتغير المناخي وضرورة الحد من انبعاثات ثاني اكسيد الكربون، ويظهر ذلك بشكل جلي في تبني الجماعة الأوروبية لاقتراح فرض ضريبة على الكربون^(١٤).

وبشكل عام يوجد اتفاق على دور الطاقة في الاقتصاد ودورها في إحداث اضرار بيئية، ولكن الاختلاف ينصب على نوعية السياسات الممكن اتخاذها للحد من تلك الأضرار وتوقیت تلك السياسات والتكاليف المرتبطة عليها وتوزيع الأعباء داخل الاقتصاد الوطني وفيما بين اقتصاديات الدول. وهناك اتفاق أيضاً على موضوع تحسين كفاءة استخدام الطاقة وتنويع مصادها بالاستثمار في البحث والتطوير باعتبارها وسائل للحد من الآثار البيئية المرتبطة على انتاج واستهلاك الطاقة، ولكن توجد اختلافات حول دور الأسواق والسياسات الحكومية في تحقيق تلك الأهداف. ومع أن المفاوضات الدولية خلال الأعوام ١٩٩٠ - ١٩٩٢ للوصول إلى اتفاقية إطارية للتغير المناخي، قد أظهرت الاختلافات بين الدول فيما يتعلق بالأولويات وفيما يتعلق بعلاقة البيئة والطاقة وكيفية التصدي لظاهرة التغير المناخي وتوزيع أعباء ذلك التصدي، إلا أن الاتفاقية الدولية انتهت (بالاضافة إلى أشياء أخرى) إلى حد الدول الصناعية على اتخاذ سياسات للحد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري، لذلك من المتوقع أن تشهد السنوات القادمة احتمالاً في النقاش حول كيفية ترجمة الاهتمامات البيئية إلى سياسات محلية واقليمية والالتزامات دولية، وذلك نظراً للاختلافات المتبعة عنها.

وعلى الرغم من حالات الالاينين العلمي اتخذت كثير من الدول خلال العامين الماضيين أهدافاً محددة لخفض أو استقرار انبعاث غازات الاحتباس الحراري وبشكل خاص غاز ثاني اكسيد الكربون وتتخذ السياسات ضمن مقوله تجنب الندم لاحقاً No Regrets Policy ومؤداها ان اتخاذ اجراءات مكلفة الان في ظل حالات الالاينين قد تجنب العالم تحمل تكاليف أعلى في المستقبل فيما إذا تأكدت الظاهرة، وقد اختلفت معدلات الانخفاض المستهدفة والسياسات المتبعة لتحقيق ذلك الانخفاض، ففي الولايات المتحدة مثلاً هناك ترکيز في استراتيجية الطاقة الوطنية المشار إليها على هدف استقرار انبعاث جميع غازات الاحتباس الحراري عند معدلاتها لعام ١٩٩٠، أما السياسات فيركز معظمها على التشجيع وخفض القيود وتطوير اجراءات الكفاءة في استخدام الوقود، والاتفاق على البحث، والتطوير وليس في الاستراتيجية قيود مالية من نوع ضرائب الكربون، وتتوقع الاستراتيجية ان ينخفض انبعاث غازات الاحتباس

الحراري بنسبة ٤٠ بالمئة فيما بين ١٩٩٠، ٢٠٢٠ إذ ينخفض الانبعاث عام ٢٠٢٠ من ١٠ بليون طن CO₂ مكافئ في حالة استمرار السياسات الحالية إلى ٦ بليون طن CO₂ مكافئ في حالة تطبيق الاستراتيجية وتنخفض وبالتالي القدرة على الاحتباس عام ٢٠٢٠ بنسبة ١٥٪ مقارنة عام ١٩٩٠. وتتوقع الاستراتيجية ان ينخفض استهلاك الولايات المتحدة من البترول عام ٢٠٢٠ من ٢٥٨ مليون برميل يومياً - تقديرات الحالة الأساسية بدون استراتيجية - إلى ١٧٨ مليون برميل يومياً بعد تطبيق اجراءات وأنظمة الاستراتيجية. وهذا لا يزيد سوى ٨٠ مليون برميل يومياً عن مستوى استهلاك عام ١٩٩٠ البالغ ١٧ مليون برميل يومياً، وتتوقع الاستراتيجية بذلك انخفاضاً في حصة البترول في اجمالي استهلاك الطاقة من ٤٠٪ عام ١٩٩٠ إلى ٢٨٪ عام ٢٠٢٠^(١٥).

اما في أوروبا فقد اتخذت كثير من دول القارة أهدافاً لخفض انبعاث غاز ثاني اكسيد الكربون أو لاستقرار انبعاثه. ففي المانيا وايطاليا وهولندا والدنمارك تم تبني معدلات تخفيض تتراوح بين ٢٠ - ٢٥٪ عام ٢٠٠٥ عن مستويات انبعاث غاز ثاني اكسيد الكربون عام ١٩٩٠. أما الدول الأوروبية الأخرى فقد اخذت بهدف استقرار الانبعاث عند مستوياته لعام ١٩٩٠. وتبنت مفوضية الجامعة الأوروبية برامج عدة لتحقيق هدف استقرار انبعاث غاز ثاني اكسيد الكربون عام ٢٠٠٠ عند مستويات عام ١٩٩٠ ومن تلك البرامج مايعرف ببرنامج SAVE لزيادة كفاءة استغلال الطاقة في دول الجماعة الأوروبية بالإضافة إلى برنامج ALTENAR لتطوير مصادر الطاقة المتجدد وبرنامج THERMIE لتشجيع التقنية غير الملوثة والضرائب التشجيعية لزيادة استخدام الوقود المستخلص من المنتجات الزراعية. بالإضافة إلى اقتراح فرض ضريبة الطاقة/ الكربون على مصادر الطاقة التقليدية. وتقدر المفوضية الأوروبية أن يزيد انبعاث CO₂ بدون تلك البرامج بنسبة ١٢٪ عام ٢٠٠٠ وستؤدي تلك البرامج إلى الحد من الانبعاث على النحو التالي: برنامج SAVE بنسبة ٣٪ وبرنامج ALTENAR بنسبة ١٪ وبرنامج THERMIE بنسبة ٥٪، أما اقتراح ضريبة الطاقة/ الكربون فسيؤدي إلى خفض الانبعاث بنسبة ٣٪ وتؤدي الضرائب التشجيعية والاعانات المالية الأخرى إلى تخفيض الانبعاث بنسبة ٥٪^(١٦). وقد لاقى البرنامج الأخير للمفوضية - ضريبة الطاقة/ الكربون - اهتماماً عالياً عند اعلانه قبيل مؤتمر ريو، مع ان البرامج الأخرى قد تحقق نتائج مماثلة فيما يتعلق بنمط استهلاك الطاقة عموماً، والوقود الاحفورى بشكل خاص. وربما ترجع أسباب الاهتمام بموضوع ضريبة الكربون إلى أن علاقات واسعة عديدة

سوف تترتب على فرض تلك الضريبة أو تعميمها والاستمرار بها ومن تلك العلاقات والأسئلة:

- كيف ستتأثر الأسعار النسبية للطاقة وبالتالي أسواقها؟
- كيف يمكن تقدير مزايا وتكليف الضريبة كوسيلة للتأمين ضد التغير المناخي المحتمل؟
- ما هو تأثير الضرائب على الاستهلاك والاستثمار ومستويات الأسعار وعلى الناتج القومي؟
- إلى أي مدى يمكن أن تتأثر العلاقات التجارية والمزايا النسبية بين الدول؟
- ما هي آثار الضريبة على موضوع العدالة بين الأجيال Inter-Generational Equity وعلى موضوع التبادل والمفاضلة Trade-Offs بين الخيارات المختلفة؟

٣ - ضريبة الكربون :

تركز الاهتمام العالمي على غاز ثاني أكسيد الكربون باعتباره أهم غازات الاحتباس الحراري وباعتبار أن مصادره معروفة والتحكم فيها ممكن. لذلك برمز موضوع فرض ضريبة على محتوى الكربون كأحدى الأدوات الهامة لتقيد الاستهلاك من أنواع الوقود الأحفوري والحد وبالتالي من انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون. وتقوم فلسفة فرض الضريبة على قاعدتين أساسيتين، أولاهما أن الأسعار هي أفضل المؤشرات للتأثير على الطلب، ومن شأن الضريبة أن تزيد مستويات الأسعار للمستهلك النهائي، وثانيتها تستند على مبدأ من يلوث يدفع Polluter Pays Principle وهو ركن أساسي في اقتصاديات البيئة يعمل على تحويل تكاليف الوفورات الخارجية السالبة على من يتسبب بها.

ويرى دعاة فرض ضريبة الكربون أنها يمكن أن تعمل من خلال عدة قنوات للحد من انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون. إذ إن فرض ضريبة متناسبة مع محتوى الكربون سيجعل على تعديل الأسعار النسبية لأنواع الوقود الأحفوري ويفدي وبالتالي إلى احلال الوقود الأقل تلوثاً محل الوقود الأكثر تلوثاً داخل مجموعة الوقود تلك. كما وأن الضريبة تعمل على تعديل الأسعار النسبية بين مجموعة الوقود الأحفوري من جهة والوقود غير الأحفوري من جهة أخرى ويفدي إلى احلال الاخير محل الاول. وتعمل أيضاً على تعديل أسعار عناصر الإنتاج واحلال عنصر العمل ورأس المال محل الطاقة في بعض القطاعات. وتعمل الضريبة أيضاً على زيادة أسعار السلع والخدمات

المستخدمة للطاقة مقارنة بالسلع والخدمات الأقل استخداماً لها معاً يزيد من مجالات الاستبدال بينهما.

ويعتمد تحليل آثار ضرائب الكربون على عوامل عدة منها الهدف من الضريبة وحجمها وطريقة فرضها ومقدار تدرجها وأنواع الوقود التي تغطيها. ويعتمد أيضاً على مستويات الأسعار والضرائب والاعنات على أنواع الوقود قبل فرض الضريبة وعلى حرص أنواع الوقود في استهلاك الطاقة والوضع التنظيمي لأسواق الطاقة وعلى هيكل الاقتصاد الوطني والتوزيع القطاعي فيه وكثافة استخدام الطاقة في كل قطاع. ويعتمد تحليل الضرائب وأثارها أيضاً على طريقة التصرف بعواائد الضرائب والاعفاءات المنوحة وغير ذلك من عوامل. وبالاضافة إلى اقتراح المفوضية الأوروبية فرض ضريبة على مستوى الجماعة الأوروبية على محتوى الطاقة ومحنتي الكربون على مصادر الطاقة الأحفورية والطاقة النووية (وتعميقها لحين موافقة الدول الصناعية الأخرى - اليابان والولايات المتحدة - عليها)، فقد قامت خمس دول أوروبية كل على حده وهي فنلندا والنرويج والسويد وهولندا والدنمارك بفرض ضرائب على الكربون، يلخصها الجدول (٦).

جدول (٦)
ضرائب الكربون في عدد من الدول الأوروبية

الاستثناءات	الوقود التي يشملها	الضريبة دولار / طن كربون	الدولة
وقود النقل والمنتجات في الصناعة ووقود السفن والطائرات	الأحفوري	٦٨	فنلندا ١٩٩٠/١
قطاع الصناعة والكهرباء ووقود السفن والطائرات	الأحفوري	١٦٦	السويد ١٩٩١/١
وقود السفن والطائرات والفحm المستخدم في الانتاج الصناعي لا يوجد	جازولين ديزل غاز طبيعي	١٩٦ ٦٦ ١٩٦	النرويج ١٩٩١/١ ١٩٩٢/١
صناعات كثيفة الطاقة تسترجع مدفوعاتها الضريبية	فحm الأحفوري	٧٠ - ٤٧ ٣	١٩٩٢/٧ هولندا ١٩٩٢
	الفحم والبترول عدا الجازولين والكهرباء	١٥٨	الدنمارك ١٩٩٢/٥
		٧٩	١٩٩٣/١
		١٣٠	للصناعة

المصدر : IEA, Energy Policies of IEA Countries, 1991 Review, p. 30

ويظهر الجدول الاختلاف بين مستويات الضرائب المفروضة وتلك التي يقترح فرضها وهي تتراوح بين ٨٦ دولار طن كربون في فنلندا إلى ١٦٦ دولار / طن كربون في السويد وتقدر بـ ٨٠ دولار / طن كربون عام ٢٠٠٠ في اقتراح المفوضية الأوروبية.

كيف تحدد ضريبة الكربون؟

هناك عدة عوامل تؤثر على مستوى الضريبة وكيفية فرضها والاعفاء منها. ويعتمد تحديد المستوى على المستهدف من الضريبة والبعد الزمني لتحقيق الهدف. فإذا كان الهدف استقرار أو خفض انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون فقط فإن مستوى الضريبة على أنواع الوقود الأحفوري سيختلف بما إذا كان المستهدف هو استقرار أو خفض انبعاث جميع غازات الاحتباس الحراري. وإذا كان الهدف خفض انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون فإن مستوى الضريبة سيكون أعلى من مستوى عند حالة الاستقرار وتشير دراسات عديدة إلى أنه يتضاعف مع ارتفاع معدل الخفض المستهدف^(١٧). وليس أمر تحديد المستوى العام للضريبة (لكل طن كربون مثلاً) بالهين، إذ يتطلب الأمر معرفة بامكانات الاستبدال فيما بين أنواع الوقود الأحفوري وبينها وبين الوقود غير الأحفوري وتقديرًا لمرونة التقاطع Cross Elasticities والمدى الزمني الذي تعمل فيه. وييتطلب الأمر أيضًا تقدير مرونة مقارنة Output Elasticity لتحديد الأثر على الدخل الناتج من خفض المتأثر من الطاقة. فإذا كانت حصة الطاقة في الناتج القومي الإجمالي في الولايات المتحدة ٦٦٪ (٣٢١ بليون دولار عام ١٩٨٨) فإن خفض الطاقة المتاحة بنسبة ١٠٪ مثلاً يؤدي إلى خفض الناتج القومي بنسبة ٦٦٪ (Cline 1992, p 145) ويكون مستوى الضريبة على الكربون هو ذلك الذي يحقق خفضاً في استهلاك الطاقة بأقل قدر من الانخفاض في الدخل القومي. والقاعدة النظرية التي تبلغ في تحديد الضريبة على الكربون هو أن تتساوى تكلفة الضريبة لكل وحدة انبعاث من ثاني أكسيد الكربون مع المنافع التي يمكن الحصول عليها من عدم انبعاث تلك الوحدة من CO₂. بمعنى أن الضريبة على طن ثاني أكسيد الكربون يجب أن تتساوى مع الضرر البيئي الناتج من انبعاث تلك الكمية.

وتختلف الضريبة اللازمة لتحقيق هدف الحد من الانبعاث أو خفضه بين الدول اعتماداً على العوامل التالية:

- الحصص النسبية لأنواع الوقود في إجمالي استهلاك الطاقة.
- مرونة الأسعار والدخل ومرونة احلاط العوامل الأخرى محل الطاقة بالإضافة إلى مرونة التقاطع التي تظهر تأثير تغير أسعار وقود ما على الطلب على وقود آخر.

- الأسعار الحالية لأنواع الطاقة ومسارها المتوقع.
- التشوهات في أسواق الطاقة من اعتانات وضرائب وقيود وغيرها.

وتتدخل العوامل السابقة لتؤثر على مستويات الضريبة وأثارها المحتملة على الأسعار وعلى الابتعاث. فعلى سبيل المثال، كلما كانت حصص أنواع الوقود منخفضة كانت مرونة التقطاع بينها أعلى وأمكانات الاستبدال أفضل. وكلما كانت أسعار الطاقة للمستهلك النهائي مرتفعة (بسبب الضرائب وغيرها) كما هي الحال في كثير من دول أوروبا الغربية كانت الضريبة الازمة للوصول إلى هدف محدد من الابتعاث أعلى من الدول ذات أسعار الطاقة المنخفضة وكلما كانت مرونات الطلب المستخدمة منخفضة كانت الضريبة الازمة أعلى وهكذا^(١٨).

وتنتتج دراسة اعدتها DRI (Data Resource Inc) بأن مستويات ضرائب الكربون عام ٢٠٠٠ الازمة لاستقرار معدلات ابتعاث غاز ثاني اكسيد الكربون عند مستويات عام ١٩٨٨ تختلف بين الدول بشكل كبير. إذ تتراوح لكل طن كربون بين ٥٧٨ دولاراً طن في السويد و١٢٠ دولاراً في الولايات المتحدة (١٥ دولاراً للبرميل) إلى ٤٠١ دولاراً في اليابان و٣٤٥ دولاراً في فرنسا. وتزايد الضرائب في حالة زيادة المستهدف من استقرار المعدلات عند مستوياتها لعام ١٩٨٨ إلى الخفض بنسبة ١٠٪ حيث تزيد الضريبة في الولايات المتحدة مثلاً إلى ٣٢٤٣ دولاراً/طن كربون عام ٢٠١٠^(١٩). ويستنتاج نوردهاوس (Nordhaus 1992) أن العلاقة تصاعدية بين مستويات الضرائب والنسبة المستهدفة لخفض الابتعاث من غاز ثاني اكسيد الكربون. وقدر دراسة أخرى مستويات الضرائب الازمة لاستقرار معدلات CO₂ تصاعد إلى أن تصل عام ٢٠٠٠ إلى ٦٨٦ دولاراً للبرميل المكافئ في الولايات المتحدة، ١٥ دولاراً في أوروبا الغربية و٥٧١ دولاراً في اليابان.

وكما هي الحال في مواضيع فرض الضرائب ووعيتها عموماً، لا يخلو تحديد المستوى والمستهدفين والمعفيين من بعد سياسي وتوازن مصالح. فمن ناحية فنية بحتة، وإذا تم تحديد المستوى العام للضريبة على ابتعاث ثاني اكسيد الكربون مثلاً «مبلغ لكل طن كربون» (أخذين بعين الاعتبار الصعوبات المشار إليها آنفاً، فإن توزيع تلك الضريبة على أنواع الوقود الأحفوري تبعاً لمساهمتها في الابتعاث من المفترض أن يكون مباشراً، إذ يقدر أو يؤدي حرق طن بترول مكافئ إلى ابتعاث ١٠٩ طن كربون من الفحم، ٨٤٠ طن كربون من البترول (٨٢٠ لـ الجازولين، ٩٠ لـ لزيت الوقود) و٦٤٠ طن كربون من الغاز الطبيعي مما يجعل العلاقة بين المحتوى الكربوني للفحم

والبترول والغاز ١ : ٧٧٥ . على التوالي. ولكن إذا أخذنا اقتراح الجماعة الأوروبية فرض ضريبة لهدف استقرار انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون من قبل دول الجماعة، نلاحظ أن الضريبة لم تفرض على أساس محتوى الكربون بل فرضت مناسبة على محتوى الكربون ومحتوى الطاقة لأنواع الوقود الاحفوري والطاقة الكهربائية كما يوضح الجدول (٧) وتبدأ ضريبة الطاقة من ٥ دولارات للبرميل البترول المكافئ عام ١٩٩٣ إلى أن تصل إلى ٥ دولارات للبرميل عام ٢٠٠٠ . فإذا أخذت الضريبة المقترنها على البترول كأساس لضريبة على الكربون فقط لأصبحت ضريبة الفحم عام ٢٠٠٠ حوالي ١٣ دولاراً للبرميل بترول مكافئ بدلاً من ٥ دولار للبرميل كما يستنتج من الاقتراح. إن هذا التفاوت قد يكون مردوده مراعاة الاعتبارات السياسية داخل دول الجماعة والبقاء على خيار الفحم أمام تلك الدول على الرغم من دوره الأكبر في انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون. ولكن ما يؤدي إليه الاقتراح عملياً هو أن يتحمل البترول والغاز عبء اعنة الفحم بمقدار ٥ دولارات للبرميل المكافئ أو ١٣٪ من الضريبة.

جدول (٧)

ضريبة الطاقة/ الكربون للجماعة الأوروبية
دولار/ برميل بترول مكافئ
عامي ١٩٩٣ و ٢٠٠٠

الضريبة المقترنة على أساس الكربون فقط		الضريبة المقترنة		
١٩٩٠	١٩٩٣	١٩٩٠	١٩٩٣	
١٠٠٠	٣٠٠	١٠٠٠	٣٠٠	بترول
١٢٩٨	٣٨٩	١١٥٠	٣٤٥	الفحم
٧٦٠	٢٢٨	٨٨١	٢٦٤	غاز طبيعي
--	--	٥٠٠	١٥٠	طاقة كهربائية

المصدر : احتسبت من بيانات المفوضية الأوروبية باستخدام المعاملات السابقة.

ويرتبط بتحديد مستوى الضريبة موضوع طريقة جبائيتها وفيما إذا كان الأفضل جبائيتها في مرحلة الانتاج أو عند الاستهلاك. وتفترض الطريقة الأولى فرض الضريبة على الشكل الخام لأنواع الوقود الاحفوري أما الطريقة الثانية ففترض جبائية الضريبة من المستهلكين النهائيين لذلك يحدد مستوى الضريبة على المنتج النهائي (الجازولين،

الديزل، الميثان ... إلخ) تبعاً لثاني اكسيد الكربون المنبعث من كل وقود. وتبدو الطريقة الأولى أسهل إدارياً وأقدر علىأخذ مستوى الانبعاث خلال عملية الانتاج عند تحديد مستوى الضريبة، أما الطريقة الثانية فتستفيد من الهيكل السائد لضرائب الاستهلاك وتعمل على دمج ضرائب الكربون فيه. ويرى بيرسون وسميث (Pearson & Smith 1991) أن الطريقة الأولى أكثر كفاءة وأقدر على تحقيق الهدف المرجو من الضريبة وهو الحد من الانبعاث.

كيف ستؤثر الضريبة على أسعار الطاقة الكهربائية؟

نظراً لصعوبة تحديد مستوى للضريبة على التلوث مساوية للضرر المحتمل من التلوث، فإن ضريبة الكربون لابد وأن تكون من نوع ضريبة الحوافز Incentive Tax أي لغرض إيجاد حواجز سعرية تشجع استخدام وقود وتباطط استخدام الآخر. ولكي تكون تلك الضرائب فعالة يجب أن تكون الضرائب عالية لدرجة التأثير على الأسعار النسبية وعلى سلوك المستهلكين والمنتجين. ولتقدير تأثيرها يستلزم الأمر معرفة بمتطلبات الطلب المختلفة. وتحتختلف تقديرات التغيرات في أسعار أنواع الوقود الأحفوري ومشتقاتها باختلاف مستويات الضريبة المفروضة أو المقترحة وباختلاف الأسعار السائدة عند فرض الضريبة. وتقدر المفوضية الأوروبية التغيرات في الأسعار عام ٢٠٠٠ للقطاعات المختلفة التي يمكن أن تنتج عن اقتراحها الخاص بضريبة الطاقة/ الكربون إلى أن تصل إلى مستوى ١٠ دولارات لبرميل البترول المكافئ عام ٢٠٠٠ على النحو التالي:

جدول (٨)

تقديرات الزيادة في أسعار الوقود نتيجة
ضريبة الطاقة/ الكربون عام ٢٠٠٠

قطاع النقل %	القطاع المنزلي %	الصناعة والكهرباء %	
الجازولين ٦	زيت الوقود الخفيف ١٦	٥٨	الفح
الديزل ١١	غاز الطبيعي ١٤	٤٥	زيت الوقود الثقيل
		٣٤	غاز الطبيعي

المصدر : Commission of the European Communities, SEC (91) 1744, p. 20

وتبرز هنا مشكلة مستويات أسعار الطاقة القائمة في الدول الصناعية، فالمعروف وجود تشوهات Imperfections في أسواق الطاقة وأسعارها للمستهلك النهائي. إذ تفرض جميع الدول الصناعية ضرائب استهلاك Excise Taxes على بعض منتجات البترول وخصوصاً الجازولين ويفرض بعضها ضرائب قيمة مضافة VAT على المنتجات البترولية وتمنع بعض الدول اعانت لمنتجي الفحم وحوافز وسياسات تشجيع أخرى، ويقيد بعضها الآخر أسواق نقل وتوزيع الغاز الطبيعي وتمنع دول أخرى اعانت سخية وحوافز وانظمة لتشجيع اقامة مفاعلات نووية لأغراض الطاقة الكهربائية.

إذا أخذنا الضرائب التي تفرضها حكومات الدول الصناعية على استهلاك المنتجات البترولية لديها، نلاحظ أنها تزايدت بشكل مطرد خلال العقود الماضيين بغض النظر عن تغيرات أسعار البترول الخام، حتى أصبحت الضرائب المفروضة على استهلاك برميل من المنتجات البترولية في بعض الدول الأوروبية تتراوح ما بين ٦٠ - ٧٠٪ من سعرها النهائي الذي يدفعه المستهلك و حوالي ٢ - ٣ أضعاف سعر البترول الخام الوارد لتلك الدول. كما يتضح من الجدول (٩).

جدول (٩)

تطور الضرائب على برميل المنتجات البترولية في بعض الدول الصناعية

	معدل الضريبة إلى سعر الخام %			الضريبة دولار / برميل			الولايات المتحدة اليابان فرنسا إيطاليا الجماعة الأوروبية
	١٩٩١	١٩٨١	١٩٧٣	١٩٩١	١٩٨١	١٩٧٣	
٦٣	١٤	١٣٧	١١٥٤	٥٠٤	٢٧٦		الولايات المتحدة
١٩٢	٤٣	١٤٥	٢٨٩٦	١٥٩٠	٤٧٧		اليابان
٢٨٧	٧٠	٢٤٤	٥٧٢٥	٢٥٧١	٨٦٦		فرنسا
٣٩٤	٥٣	٢١٦	٧٤٩٨	١٩٠٩	٨٠١		إيطاليا
٢٦٩	٥٨	٢٠٠	٥٢١١	٢٠٧٧	٧٤١		الجماعة الأوروبية

المصدر : Oil & Energy Statistice, OPEC Quarterly Report, Different Issues

إذا ماحولت الضرائب المفروضة على البترول إلى ما يعادلها بالكريون لتراوحت الضريبة بين ٩٤ دولار / طن كريون في الولايات المتحدة و ٦٠٠ دولار / طن في إيطاليا. وقدر دراسة هولر وكوبيل (Hoeller & Coppel 1992) الضرائب الحالية على منتجات الطاقة في مجموعة OECD بحوالي ٧٠ دولاراً لطن الكريون، ٩٠ بالمئة منها ضرائب

على المنتجات البترولية. وتتراوح تقديرات تلك الدراسة للضرائب السائدة على طن الكربون بين ٢٥١ دولاراً في فرنسا و٣١٧ دولاراً في إيطاليا إلى ٦٥ دولاراً في الولايات المتحدة و ١٣٠ دولاراً في اليابان. وتقدر الدراسة أن الخسائر على اقتصادات دول OECD من جراء تلك الضرائب تبلغ حوالي ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي وبأن تحويل الضرائب الحالية إلى ضرائب كربون سيعمل على خفض الانبعاث في تلك الدول بمعدل ١٪ ويخفض خسائر الاقتصاد إلى ١٪ من الناتج المحلي وي العمل على زيادة أسعار الطاقة بمعدل ٨٪ موزعة على خفض في سعر البترول بمعدل ١٪ وزيادة في أسعار كل من الغاز الطبيعي والفحم بمعدل ١٪ و ٧٪ على التوالي. ويتضخم التشوّه في أسعار الطاقة بشكل أكثر جلاءً في حالة اعانت الفحم في بعض الدول إذ تقدر وكالة الطاقة الدولية إجمالي الاعانات المدفوعة لمتحمي الفحم عام ١٩٩١ في أربع دول أوروبية واليابان بحوالي ١٠٩ بليون دولار. كما يتضخم من الجدول (١)، أما الغاز فهو أقل عرضة للضريبة من البترول وأقل تلقياً للاعانات من الفحم.

جدول (١)

تطور الاعانات على إنتاج الفحم في بعض الدول الصناعية - دولار/برميل بترول مكافئ

	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	
بلجيكا	٢٠.٢	٢١.٧	٢٥.٦	٢٠.٨	١٩.٣	١٦.٧	
المانيا	٢٢.٨	٢١.٥	٢١.٣	٢١.٥	١٩.٧	١٣.٥	
اسبانيا	١١.٣	٧.٢	٧.٨	٨.٠	٨.٧	٤.٢	
بريطانيا	٤.٨	٥.٢	٥.٠	٨.٢	٨.٥	٦.٧	
اليابان	٢٢.٨	٢٣.٧	٢٢.٨	٢٥.٢	٢٢.٧	١٨.٩	
اجمالي الاعانة المدفوعة بليون دولار	١٠.٩	١٠.٧	١٣.٦	١٣.٥	١٣.٥	١٠.٥	

المصدر : IEA, Energy Policies of IEA Countries, 1991 Review, p.40

لذلك فإن ضريبة الكربون فيما إذا طبقت ستتضيّف إلى التشوّه في أسواق الطاقة وتعطي مؤشرات سعرية لاتتناسب مع المطبات البيئية، حيث الفحم هو الأكثر تلوثاً للجو وأفرازاً لغاز ثاني أكسيد الكربون، ويتلقي اعانت الانتاج وحواجز الاستهلاك، أما البترول فيدفع ضرائب استهلاك أعلى بكثير من مقدار مساهمته في الانبعاث من غاز

ثاني اكسيد الكربون ولكن بشكل لا يتناسب مع دور كل وقود في ظاهرة الاحتباس الحراري. إذ بينما كانت حصة كل من البترول والفحم والغاز الطبيعي في استهلاك الوقود الاحفورى في الدول الصناعية ٥٩٪ و ٢٠٪ و ٢١٪ على التوالي، كان لإجراءات الحد من استهلاك البترول وتشجيع استهلاك الفحم من خلال الضرائب على الأول والاعانات للأخير وإجراءات أخرى دور في تغيير الحصة عام ١٩٨٩ إلى ٥٠٪ و ٢٥٪ و ٢٢٪ على التوالي. لذلك استحوذ الفحم خلال الفترة على ما يقارب ٨ مليون برميل يومياً من الحصة التي كان يمكن أن تبقى للبترول فيما إذا استمرت الحصة على ماهي عليه. ومن الملفت للنظر انه على الرغم من الاهتمام العالمي بموضوع التغير المناخي وقيام بعض الدول بتبني أهداف للحد من استهلاك الوقود الاحفورى إلا ان وكالة الطاقة الدولية تقدر في آخر تنبؤاتها أن يستمر انخفاض حصة البترول في استهلاك الوقود الاحفورى من ٥٠٪ عام ١٩٨٩ إلى ٤٦٪ عام ٢٠٠٥ وزيادة حصة الفحم من ٢٥٪ إلى ٢٩٪ والغاز الطبيعي من ٢٢٪ إلى ٢٥٪^(١٩).

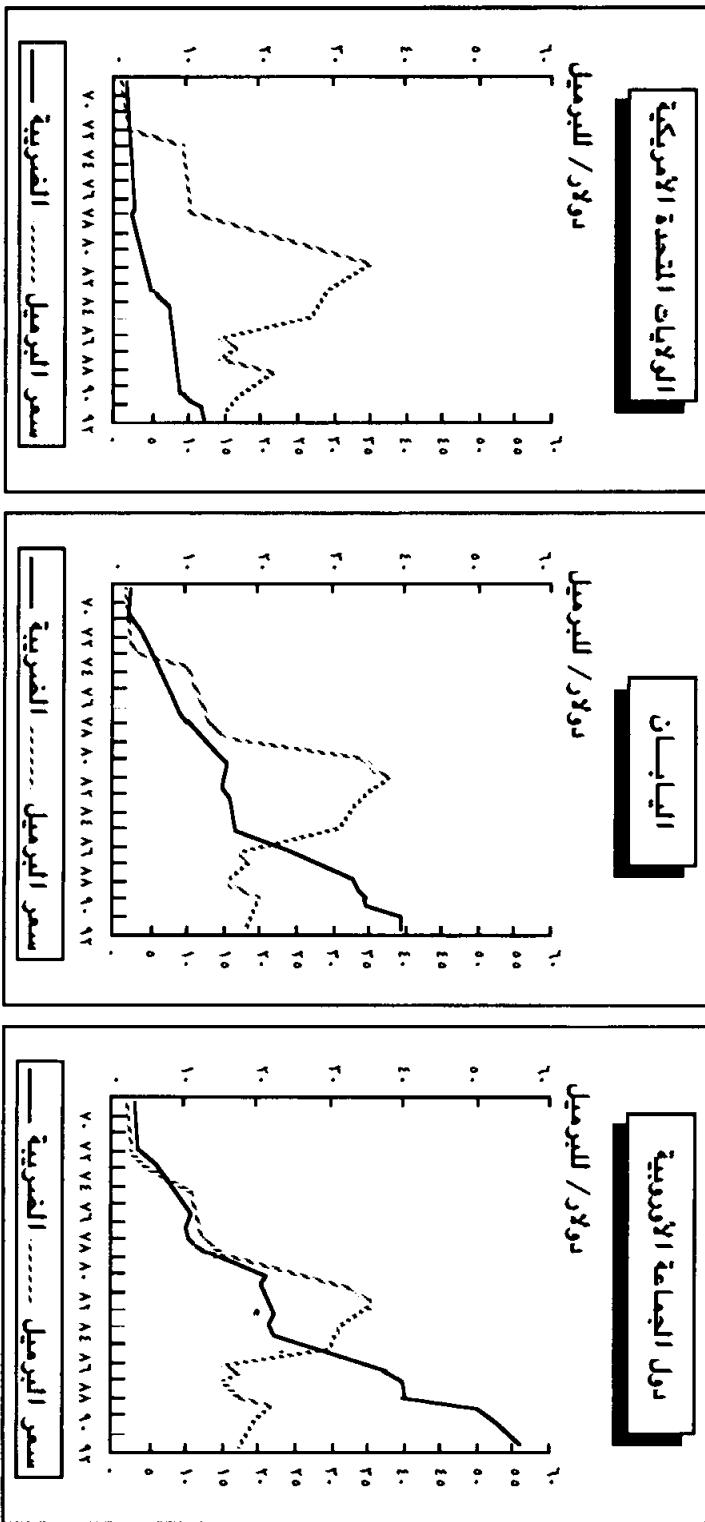
هل ستؤدي ضرائب الكربون إلى الحد من ظاهرة التغير المناخي؟

سوف تعتمد فعالية الضريبة في الحد من انبعاث غاز ثاني اكسيد الكربون على عوامل عده منها حجم الضريبة وتدرجها ونطاقها الزمني والمصادر المتاثرة بها وكيفية التصرف بحصصاتها وامكانية تكيف أنماط الطلب وأسواق الطاقة معها وأسعار الطاقة التي ابتدأت منها الضريبة والمسار الذي يمكن أن تأخذه وإمكانيات الاستبدال بين أنواع الوقود وبين الانتاج الأخرى والتطور التقني و مجالاته والنمو الاقتصادي العالمي وتوزيعه الجغرافي. خلال العامين الماضيين كثرت الدراسات والنماذج حول منافع وتكليف الحد من انبعاث غاز ثاني اكسيد الكربون ومستوى الضريبة اللازمه لذلك، ومقارنة أداة الضريبة بالسياسات الأخرى المتاحة والأثار المترتبة على سياسات الحد من الانبعاث سواء على أسواق الطاقة أو على الاقتصاد المحلي أو الاقتصاد العالمي.

ونظراً لاختلاف الفرضيات ونطاق النماذج والمدى الزمني للتكييف وأنماطه فقد تفاوتت تقديرات تلك النماذج. إذ تقدر احدى النماذج فرض ضريبة في جميع دول OECD بواقع ١٠٠ دولار / طن كربون (١٣ دولاراً على برميل البترول، ٦٠ دولار / طن الفحم، ١٥٤ دولاراً لكل مليون وحدة حرارية بريطانية من الغاز الطبيعي) سيؤدي إلى خفض الانبعاث في دول المجموعة بحوالى ٢٥٪ ويكون الخفض مختلفاً فيما بين الدول اعتماداً على مستويات أسعار الطاقة وامكانيات الاحلال وغيرها. وفي الولايات المتحدة

بحوث ودراسات

الشكل (٣) (ا)
العلاقة بين الفسقية على بريميل المنتجات البترولية
وسعر البرميل خاماً في الأسواق الرئيسية ١٩٧٣ - ١٩٩١



المصدر : مذكرة الاعمار المساعدة للبترويل - أوبنلي.

١٢٨ - شفون اجتماعية العدد السادس والثلاثون

سوف يزيد سعر الطاقة نتيجة للضريبة بمعدل ٤٨٪ (من ٢٠٧ دولار / طن كربون إلى ٣٠٧ دولار / طن كربون) وينخفض الانبعاث بنسبة ٣٤٪ وفي المانيا تنخفض بمعدل ٢٢٪ وفي النرويج وسويسرا حيث أسعار الطاقة مرتفعة نسبياً ينخفض الانبعاث بنسبة ١٥٪، وتتراوح تقديرات النماذج للضريبة الازمة عام ٢٠٢٠ لاستقرار الانبعاث من غاز ثاني اكسيد الكربون عند مستويات عام ١٩٩٠ فيما بين ٣٠ - ١٥٠ دولار / طن كربون، ويقدر نموذج GREEN لمجموعة التعاون والتنمية OECD أن الضرائب الازمة لخفض الانبعاث بنسبة ٢٠٪ عام ٢٠٢٠ تصل إلى ٢٠٩ دولار / طن كربون للولايات المتحدة و ٢١٢ دولاراً في أوروبا الغربية و ٩٥٥ دولاراً في اليابان، بمحصلة ضريبية تصل إلى ٣٪ و ٤٪ و ٧٪ من الناتج المحلي للمناطق الثلاث على التوالي^(٢).

وإذا نظرنا إلى التجربة التاريخية للدول الصناعية، فليس هناك ما يدعم دور الضريبة في انخفاض الانبعاث أو تحسين الكفاءة. ففي الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ حيث كانت أسعار البترول مرتفعة نسبياً حققت دول الجماعة الأوروبية تحسناً في كفاءة استخدام الطاقة بمعدل ٥٪ سنوياً بينما كانت الضرائب على منتجات البترول تتزايد بمعدل ١٦٪ سنوياً، وبالمقارنة حققت كل من الولايات المتحدة واليابان تحسناً في كفاءة استخدام الطاقة بمعدل ٢٪ و ٣٪ و ٣٪ سنوياً بينما تزايدت الضرائب لديهما بمعدل ١٤٪ و ٤٪ على التوالي، وخلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٩ ازداد انبعاث الكربون لكل فرد في الولايات المتحدة واليابان بمعدل ١٪ و ٢٪ و ٣٪ سنوياً على التوالي وازدادت الضرائب بمعدل ٣٪ و ٤٪ و ٨٪ سنوياً لكل منها، وبالمقارنة بلغ معدل الزيادة في ضرائب المنتجات البترولية في إيطاليا حوالي ١١٪ وبلغت الزيادة في انبعاث غاز ثاني اكسيد الكربون للفرد حوالي ٣٪ سنوياً. فالضرائب الباهظة في إيطاليا وغيرها من الدول الأوروبية لم تحقق نتائج أفضل فيما يتعلق بانبعاث غاز ثاني اكسيد الكربون من الدول ذات العبء الضريبي الأقل.

وتختلف النتائج أيضاً باختلاف الفرضيات حول التعامل مع الوضع الضريبي السائد للطاقة. فإذا عممت الضرائب الحالية على منتجات البترول كضرائب كربون (أي ان تعدل الضرائب الحالية على أساس بياني) فإن الانخفاض المقدر في الانبعاث في OECD قد يصل إلى حوالي ١٢٪ (Hoeller & Coppel 1992) نتيجة زيادة أسعار الطاقة بمعدل ٨٪ (انخفاض ١٧٪ للبترول، زيادة ١٧٪ للغاز و ٧٪ للفحم) وإذا أضيفت ضريبة ٨٠ دولار / طن على الضرائب الحالية فإن الانخفاض المقدر في الانبعاث قد يصل إلى ٢٩٪ وتزداد أسعار الطاقة بنسبة ٤١٪ (تزيد أسعار البترول

بنسبة ١٩٪ والغاز بنسبة ٢٦٪ والفحم ١١٪). ويستدل من ضريبة الكربون التي طبقت في السويد (٦٦ دولار / طن كربون) وجرى فيها تحويل بعض الضرائب السائدة على المنتجات البترولية إلى ضرائب كربون، ان اسعار منتجات البترول سوف تنخفض من جراء الاصلاح الضريبي وتزايد اسعار الفحم والغاز الطبيعي.

وتشير كثير من الدراسات إلى أن التأثير الرئيسي لضريبة الكربون على الانبعاث سيكون من خلال تأثيرها على كفاءة استغلال الطاقة وليس من خلال عمليات الاحلال. إذ ان استبدال وقود محل آخر بسبب التغير في الاسعار النسبية يحتاج إلى فترة زمنية طويلة وتغيرات تقنية مصاحبة. وتشير دراسة لوكالة الطاقة الدولية ان ٧٠٪ من الانخفاض في انبعاث غاز ثاني اكسيد الكربون يعود لاعتبارات الكفاءة المتأثرة بمستويات الاسعار وغيرها وان ٣٠٪ فقط فقط يعود لعملية احلال الوقود النظيف محل الوقود الملوث^(٢١).

ولكن يبقى التساؤل قائماً حول مدى فعالية السياسات المحلية التي تستخدمها الدول الصناعية في التأثير على ظاهرة ذات بعد عالمي. ويشار في هذا المجال إلى استمرار تدني حصة الدول الصناعية في اجمالي الاستهلاك العالمي من الطاقة وتزايد نمو الطلب في الدول النامية وبالتالي حصتها النسبية من الاستهلاك العالمي. وتتوقع اللجنة الحكومية للتغير المناخي ان تنخفض نسبة مساهمة الدول الصناعية في انبعاث غاز ثاني اكسيد الكربون من حوالي ٤٥٪ عام ١٩٩٠ إلى ٢٥٪ عام ٢٠١٠ وتزداد مساهمة الدول النامية (بما فيها الصين) من ٢٩٪ إلى ٤٥٪ عام ٢٠١٠. وفي المدى المتوسط تتوقع IEA انخفاض حصة OECD في انبعاث ثاني اكسيد الكربون الناتج من الوقود الاحفوري إلى ٣٨٪ عام ٢٠٠٥. بمعنى ان انخفاض الانبعاث الذي يمكن أن ينتج من سياسات الحد من استهلاك الطاقة من خلال ضرائب الكربون وغيرها ستقابله زيادة انبعاث الغاز نتيجة زيادة استهلاك الطاقة في الدول النامية للسير في خطى التنمية وتحسين مستويات المعيشة، مما قد يقلل من فعالية السياسات المتخذة في هذا المجال.

كيف ستؤثر الضرائب على النمو الاقتصادي؟

تؤثر ضرائب الكربون على الاقتصاد من خلال قنوات عده. فالطاقة مدخل انتاجي من جهة وسلعة نهائية من جهة اخرى وتدوي زيادة أسعارها إلى التأثير على تكاليف الانتاج وهيكلة الإنتاج مما يؤثر على الاستثمار والدخل القومي. كما وأن زيادة الانفاق على الطاقة سيؤثر سلباً على الانفاق الكلية في الاقتصاد خصوصاً إذا استقرت

حصيلة الضرائب في الخزينة العامة لخفض عجز الميزانية، وتؤثر الضرائب أيضاً على درجة تنافس الصناعات مما يحد من توسعها أو صادراتها ويتأثر بالتالي الدخل القومي. وتتوقع جميع الدراسات تقريباً أن يؤدي فرض ضريبة الكربون إلى خسارة في الناتج المحلي الإجمالي **Deadweight Loss** وتختلف تقديرات الخسائر على الاقتصاد باختلاف حجم الضريبة وطريقة فرضها وتركيبة الاقتصاد ودرجة مساهمة الطاقة في الناتج المحلي الإجمالي وطريقة التصرف بحصيلة الضرائب، والاعفاءات منها والمدى الزمني محل الدراسة. وتزايد التكالفة على الاقتصاد بتزايد الضريبة وإن كان التزايد غير خطى كما في الجدول (١١) الذي يوضح تقديرات إحدى الدراسات لبدائل عدة من الضرائب على مستوى الدول الصناعية ومستويات عدة من خفض مع بديل تغيير الهيكل الحالي لضرائب الطاقة ويلاحظ من الجدول زيادة التكالفة الاقتصادية في حالة الاستمرار في فرض ضرائب الطاقة الحالية ويلاحظ أيضاً أن التكالفة الاقتصادية تتزايد بمعدل أعلى من زيادة الضريبة.

وتقدر دراسة DRI التي سبقت الاشارة إليها أن فرض ضريبة بمعدل ١٢٠ دولار/طن كربون عام ٢٠٠٠ سيؤدي إلى خفض الدخل في الولايات المتحدة بمعدل ٤٪ ذلك العام، وتقدر أن خفض طن كربون سيكلف الاقتصاد الوطني خسائر تتراوح بين ٩٣٦ دولاراً لليابان و٧٥٥ للولايات المتحدة و٧١٥ دولاراً لألمانيا و٤١٩ دولاراً لهولندا خلال الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٠، أما OECD فتقدير ان ضريبة بمقدار ١٥٣ دولار/طن كربون عام ٢٠١٠ ستعمل على تخفيض الدخل في الولايات المتحدة بمعدل ٥٪ ويقدر نورد هاوس الخسارة على الاقتصاد الأمريكي من ضريبة ١٣١ دولار/طن كربون بحوالي ١٪ من الناتج المحلي. أما بالنسبة للجماعة الأوروبية فتقدير المفوضية الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي الناتج عن فرض ضريبة الطاقة/ الكربون المقترحة بـ ٥٠٠ ر.د - ١٠٪ سنوياً، وزيادة في معدل التضخم بـ ٣٪ - ٥٪ سنوياً. وتختلف تقديرات الخسائر باختلاف دور مدخل الطاقة وأمكانيات الاحلال داخل الاقتصاد بالإضافة إلى طبيعة التصرف بحصيلة الضريبة. والعامل الأخير ذو أهمية إذ ان ضريبة بمعدل ١٠٠ دولار/طن ستعمل على تحصيل حوالي ٥٠٠ بليون دولار سنوياً لحكومات الدول الصناعية (حوالي ١٣٠ بليون دولار في الولايات المتحدة أو ما يعادل ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي) وتقدر حصيلة ضريبة الجماعة الأوروبية المقترحة بـ ٧٠ بليون دولار عام ٢٠٠٠. وتشكل الحصيلة استنزافاً في الدخل وخسارة في الطلب الخاص مما يؤثر سلباً على الاقتصاد. لذلك يطرح موضوع الحياد المالي

جدول (١١)

التكلفة الاقتصادية لعدة مستويات من ضرائب الكربون متوسط ٢٠ دولة في OECD

ضريبة الكربون دولار /طن	ضريبة الكربون الضريبة السائدة مليون طن	الانفاق في الانبعاث مليون طن	النكلفة الاقتصادية كنسبة من الناتج المحلي %	ضريبة الكربون والضرائب الأخرى
٤٠	١١.	١٩-	٣٧-	٣٧-٠.
٨٠	١٥.	٢٩-	٤٩-٠٧-	٤٩-٠٩-٠.
١٢٠	١٩.	٢٥-	٦٧-٠٢١-	٦٧-٠٩-٠.
١٦٠	٢٢.	٣٩-	٩٠-٠١-	١٢-٠٥٧-

المصدر : Hoeller & Coppel, 1992, p. 20

لضرائب الكربون Fiscal Neutrality كأحد الحلول لتقليل الأثر السلبي على الاقتصاد، وبموجب ذلك يجري إعادة تدوير حصيلة الضريبة تلك، وتتم إعادة التدوير عن طريق خفض معدلات ضرائب الدخل أو ضرائب الاستهلاك الأخرى لتشييط الطلب الخاص وتقليل حجم الخسائر على الناتج المحلي.

ولأن ضريبة الكربون ستزيد من تكاليف الصناعات المستخدمة للطاقة، فإنها ستؤثر على وضع تلك الصناعات في الاقتصاد وعلى درجة تنافسها محلياً وعبر الحدود، لذلك يلاحظ وجود اعفاءات عده في ضرائب الكربون المطبقة كما في الجدول (٨) ويلاحظ أيضاً أن اقتراح ضريبة الطاقة/ الكربون للمفوضية الأوروبية يعطي اعفاءات عده للصناعات كثيفة الطاقة مثل: الحديد والصلب والاسمنت والزجاج والورق وغيرها، مما افقد الضريبة مضمونها. ولأهمية موضوع الميزات التنافسية بين الدول ربطت الجماعة الأوروبية في اقتراحها ضرورة تبني الدول الصناعية الأخرى - اليابان والولايات المتحدة - ضرائب مماثلة لكي لا تفقد الصناعة الأوروبية ميزاتها التنافسية نتيجة زيادة التكلفة المترتبة على تطبيق الضريبة. وحتى داخل دول الجماعة فإن التأثير على الصناعات وعلى اقتصاديات الدول يتفاوت إذ كلما ازدادت كثافة الطاقة في الاقتصاد، كان الأثر السلبي على الاقتصاد من فرض الضريبة أعلى، وربما يفسر هذا جانباً من الخلافات داخل دول الجماعة حيال الضريبة، إذ ان كثافة استخدام الطاقة - كمية الطاقة اللازمة لانتاج ١٠٠٠ دولار ناتج محلي اجمالي - تتفاوت بين الدول. ففي دول

الجامعة الأقل نمواً كأسبانيا والبرتغال واليونان تقل كثافة استخدام الطاقة عن المتوسط العام للجامعة إذ بلغت في عام ١٩٩٠ في أسبانيا ٤٢ دناراً لكل ١٠٠٠ دولار GDP وفي البرتغال ٤٤ دناراً، وفي اليونان ٦٠ دناراً بينما تبلغ الكثافة في الدنمارك ٢٩ دناراً، وفي فرنسا ٣٧ دناراً، وفي المانيا ٣٨ دناراً، وفي إيطاليا ٣٢ دناراً، طن لكل ١٠٠٠ دولار ناتج من الناتج المحلي الإجمالي (احصائيات ١٩٩٠)^(٢٢).

وموضوع توزيع الاعباء والأثار الناتجة عن الضريبة فيما بين الدول وبين الصناعات المستفيدة والمضررة داخل دول الجماعة الأوروبية موضوع هام، وقد أثر على الشكل الذي فرضت فيه الضريبة باعفاءاتها ومستوياتها ويمكن أن يؤثر على قبولها أو رفضها من قبل الدول الأعضاء، يضاف إلى ذلك أثر الضريبة على التوزيع بين فئات الدخول المختلفة داخل كل اقتصاد، إذ قدر بيرسون وسميث (Pearson & Smnith 1991) ان عبء الضريبة المقترحة على العائلات الفقيرة في بريطانيا سيكون أعلى من العبء على العائلات الغنية (انخفاض ٤٪ في الدخل مقارنة بـ ٨٪ للعائلات الغنية) وذلك بسبب ارتفاع نسبة ماتتفق العائلات الفقيرة من دخلها على الطاقة مقارنة بالعائلات الغنية (١٣٪ مقارنة بـ ٥٪ للعائلات الغنية). وقدرت دراسة أخرى ان ضريبة ١٠٠ دولار / طن كربون على نووي الدخول المنخفضة في الولايات المتحدة سيكون أعلى بالمقارنة بنووي الدخول العالية إذ يقدر ان تنخفض دخولهم بمعدل ١٠٪ مقارنة بـ ٥٪ لفئة الدخل العالية (Cline, 1992).

ولا يقتصر تأثير ضريبة الكربون على النمو الاقتصادي والتوزيع داخل الدولة أو على التنافس التجاري بين الدول ولكن يتعداه إلى التأثير النمو الاقتصادي العالمي، إذ إن افتتاح الاقتصاد العالمي وترتبط اقتصاديات دوله والوزن الكبير للدول الصناعية داخله يجعل لسياسات الأخيرة أثر كبير على أداء الاقتصاد العالمي وعلاقاته. فبالاضافة للتاثير المتبادل فيما بين اقتصاديات الدول الصناعية من جراء فرض ضريبة الكربون محلياً أو في إطار مجموعة دول، هناك التأثير الذي ينال اقتصاديات الدول النامية من جراء تلك السياسات نظراً لعلاقات الاعتماد الاقتصادي المتبادل. وقد يكون التأثير على الدول النامية مباشرأً من خلال انخفاض طلب الدول الصناعية على الواردات من الطاقة - وخصوصاً البترول - نتيجة لتلك الضريبة مما يؤدي إلى انخفاض حجم وقيمة صادرات الدول المصدرة للبترول وهو ما مستترض له لاحقاً، وقد يكون التأثير غير مباشر من خلال زيادة أسعار السلع الصناعية التي يتم تصديرها للدول النامية أو انخفاض معدلات نموها الاقتصادي بسبب الضريبة، وقد قدر البنك

الدولي معامل العلاقة بين النمو الاقتصادي للدول الصناعية والنمو الاقتصادي للدول النامية بـ ٧٪. بمعنى ان ارتفاع أو انخفاض النمو الاقتصادي في الدول الصناعية بمعدل ١٪ يؤدي إلى تغير مواز في النمو الاقتصادي في الدول النامية بمعدل ٧٪.

ويستنتج ووكر وبيرول (Walker & Birol 1992) أن أثر ضريبة الكربون التي قد تفرضها الدول الصناعية من OECD لغرض استقرار انبعاث CO₂ عام ٢٠٠٠ عند مستويات عام ١٩٩٠ على الدول النامية غير المصدرة للبترول لن يكون محايضاً إذ ستتأثر صادراتها غير البترولية ومعدلات نموها وقدراتها التصنيعية. إذ يقدر ان ينخفض معدل نمو الدخل القومي والصادرات غير البترولية لتلك الدول بنسبة ١٠٪ بما هو مقدر لهما في حالة عدم فرض دول OECD ضرائب كربون لاستقرار انبعاث ثاني اكسيد الكربون وتزيد النسبة في حالة ما إذا كانت الضرائب لغرض خفض انبعاث ذلك الغاز. وتستنتج الدراسة أن طلب تلك الدول على الطاقة سينخفض بمعدل ٣٪ مقارنة بحالة عدم فرض ضرائب، مما يعني أن الدول النامية ستساهم في انخفاض انبعاث CO₂ بشكل غير مباشر من خلال تأثيرها بما تتخذه الدول الصناعية من سياسات.

ما هي آثار ضريبة الكربون على البترول؟

تهدف ضريبة الكربون إلى خفض انبعاث غاز ثاني اكسيد الكربون من خلال زيادة السعر للمستهلك النهائي مما يعمل على خفض الطلب على أنواع الطاقة للضريبة أي خفض كميات الغاز المنبعث منها. وكما ورد سابقاً تعمل المؤشرات السعرية على تحقيق ذلك الخفض من خلال التحسين في كفاءة الاستخدام ومن خلال عملية الاحلال Substitution أي استبدال الوقود الأقل تلويناً محل الوقود الأكثر تلويناً، أو السلع الأقل استخداماً للطاقة الخاضعة للضريبة محل السلع الأكثر استخداماً لتلك الطاقة... وهكذا، ولكن الافتراض الأساسي هنا هو أن أسعار أنواع الطاقة تعبير فعلاً عن القيمة الاقتصادية لها وعن الضرب البياني الناتج عن استخدامها. ولكن الأسعار السائدة قبل الضريبة مشوهة إلى حد بعيد من خلال ضرائب الاستهلاك أو ضرائب VAT على البترول ومنتجاته أو اعانت على انتاج الفحم، ناهيك عن القيود والأنظمة التي تفضل استخدام وقود دون الآخر ليس لغرض سلامة البيئة ولكن لاعتبارات سياسية (أمن الإمدادات) أو مالية (الحصول على إيرادات للخزينة) أو كلديهما. بمعنى ان أسواق الطاقة في الدول الصناعية (وفي الدول النامية أيضاً) مقيدة إلى أبعد الحدود Imperfect ولاتعبر الأسعار فيها عن ندرة المورد أو أثارة البيئة. وقد اشرنا في مكان

آخر إلى أن تعديل الوضع الضريبي للطاقة القائم فعلاً في الدول الصناعية ليأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي أو مساهمة أنواع الوقود في انبعاث CO_2 سيؤدي إلى خفض الانبعاث بنسبة ١٢٪ وذلك دون اللجوء إلى آية ضرائب اضافية ولكن من شأن ذلك التعديل أن يؤثر على أسعار أنواع الطاقة لصالح البترول ويخفض من الإيرادات من ضرائب استهلاك منتجات البترول التي تعود للحكومات المستهلكة والتي تقدر لعام ١٩٩١ بحوالي ٦٨ بليون دولار للولايات المتحدة و٧٥ بليون دولار لليابان و٢٠٠ بليون دولار لدول الجماعة الأوروبية^(٢٢).

وخارج نطاق الدول الصناعية لاتزال هناك تشوّهات في أسواق الطاقة فقد قدرت دراسة للبنك الدولي ان اعانت الفحم في شرق أوروبا والصين والهند وعدد من الدول الأخرى تصل إلى ٢٥ دولاراًطن الكربون، وان الغاء تلك الاعانات يؤدي إلى خفض الانبعاث بنسبة ٨٪ عالمياً، فإذا ارادت OECD خفض تلك النسبة من الانبعاث، فإن الضريبة اللازمة قد تصل إلى ٥٠ دولاراًطن الكربون^(٢٣)، وقدر تقرير التنمية لعام ١٩٩٢ بان الغاء اعانت الطاقة في دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي سابقاً سيؤدي إلى خفض انبعاث الكربون لتلك الدول بنسبة ٢٤٪ عالمياً بنسبة ٦٪ للفترة ١٩٩١ - ٢٠٠٠^(٢٤).

فالضرائب لأغراض البيئة، إذا أريد لها أن تعطي مؤشرات سعرية صحيحة يجب أن تنتطلق من وضع ضريبي سوي وإلا ستكون وسيلة إضافية لزيادة التشوّه Distortion في أسواق الطاقة. ليس هذا فحسب، بل إن بعض ضرائب الكربون المقترحة، وخاصة ضريبة الجماعة الأوروبية يمكن أن تزيد التشوّه. فهي ضرائب على محتوى الطاقة والكريbones وليس على الأخير فقط كما وانها تعطي اعفاء للصناعات المستخدمة للطاقة فهي تناقض الهدف الذي فرضت أساساً لأجله.

لذلك فإن ضرائب الكربون سواء طبقت في ظل تعديل للوضع الضريبي الحالي على الطاقة في الدول الصناعية (وهو مستبعد سياسياً) أو أضيفت إلى الضرائب الحالية على استهلاك منتجات البترول وإلى اعانت الفحم، سيكون لها تأثير على الأسعار النسبية وبالتالي على معدلات استهلاك أنواع الوقود الاحفوري والوقود غير الاحفوري، مما يبرز التساؤل حول الآثار المحتملة لتلك الضرائب على استهلاك البترول وأسعاره. وهناك علاقات عدة تتدخل لتجعل الإجابة على التساؤل ليست بالبساطة كما هو متوقع. إذ ان البديل المتأهّل لبعض استخدامات أنواع الوقود الخاضعة للضريبة هي من داخل توليفة الوقود ذاتها، فبدائل الفحم لتوليد الكهرباء قد تأتي من زيت الوقود

الثقل (من البترول) أو من الغاز الطبيعي، وبدائل الجازولين في قطاع النقل قد تأتي من الغاز الطبيعي (الميثانول أو ONG) كما ان برامج وسياسات البيئة قد تتعارض أحياناً، فب بينما تهدف برامج الحد من انبعاثات CO₂ إلى خفض استهلاك الوقود الاحفوري، فإن برامج أخرى للبيئة مثل خفض الكبريت أو إزالة الرصاص من المنتجات البترولية لغرض تنقية الهواء يتطلب تكرير كمية أكبر من البترول الخام للحصول على كمية من المشتقات البترولية أكثر نظافة. يضاف إلى ذلك أن نجاح برامج البيئة يعتمد إلى حد كبير على أنماط الاستثمار التي يمكن أن تنتج من القيود والأنظمة، فب بينما تعطي أنظمة انتاج المنتجات البترولية التغليفية مؤشرات للاستثمار في تحديد مصافي التكرير فإن برامج بيئية أخرى مثل ضرائب الكربون تعمل على تشويط الاستثمارات.

ولكن يمكن الاستنتاج أنه في غياب قيود تمييزية ضد البترول أو ريدود فعل من الدول المنتجة، فإن ضرائب الكربون ستعمل على زيادة أسعار كل من الفحم والغاز بأعلى من نسبة زيادة أسعار البترول. ويعود ذلك لسببين رئيسين، أولهما: أن ضريبة الكربون على البترول ستكون أقل منها على الفحم وأكثر منها على الغاز بسبب المحتوى الكربوني الذي يأخذ التناوب التالي ١ : ٢٠٪ : ٧٦٪. للبترول والفحوم والغاز على التوالي. والسبب الثاني يعود إلى أن سعر برميل البترول للمستهلك النهائي يعتبر عالياً بالأساس (بسبب ضرائب الاستهلاك) مما يجعل الضريبة الإضافية كنسبة من السعر قليلة مقارنة بالفحوم والغاز غير الخاضعين لضرائب الاستهلاك. فتقدير دراسة لوزارة الطاقة الأمريكية مثلاً أن الزيادة في أسعار الوقود الخاضع لضريبة الكربون بمقدار ١٠٠ دولار / طن كربون (أي ما يعادل ١٢ دولاراً لبرميل البترول، ٦٠ دولاراً على طن الفحم، ٦٠ دولار على الف قدم مكعب الواحد من الغاز) ستكون على النحو التالي: ٧٢٪ للزيت الخام، ٢٧٪ للبنزين، ٨٢٪ للغاز الطبيعي، ٤٠٪ للفحوم^(٤). وفي دراسة أخرى عن أثر ضريبة ١٠٠ دولار / طن كربون على الأسعار في مجموعة دول OECD لوحظ تفاوت كبير في الزيادات في أسعار أنواع الوقود الاحفوري بين الدول بسبب اختلاف الأسعار المبدئية - نتيجة اختلاف العوامل الضريبي على البترول فيما بين الدول واختلاف اعوام الفحوم، فأسعار الجازولين يقدر أن تزداد في الولايات المتحدة نتيجة تلك الضريبة بمعدل ٢٦٪ وفي اليابان ٢٧٪ وفي المانيا ١٠.٨٪ أما أسعار الفحم فيقدر أن تزداد في الولايات المتحدة بنسبة ١٦٧.٨٪ وفي اليابان ٥٨.٨٪ وفي المانيا ٣٨.٨٪ أما أسعار الغاز فتزداد بنسبة ٦٥٪ وهـ ٥٪ و١٧٪ للدول الثلاث على التوالي^(٥). وينطبق النمط ذاته على تغيرات الأسعار في ظل

اقتراح الجماعة الأوروبية، إذ تتفاوت بين الدول وبين القطاعات بسبب اختلاف أسعار الطاقة بينها نتيجة الضرائب والاعنان والقيود الأخرى، ففي قطاع النقل تبلغ الزيادة في أسعار الجازولين والديزل لعام ٢٠٠٠ حوالي ٦٪ و ١١٪ على التوالي وتقدر الزيادة في أسعار الغاز الطبيعي في الصناعة بـ ٣٤٪ وفي القطاع المنزلي ١٤٪ كما ورد في الجدول (٨). أما في حالة تعديل ضرائب الطاقة القائمة فعلاً لتكون ضريبة كربون فتقدر دراسة هولروكوبيل (Hoeller & Coppel, 1992) أن أسعار البترول في دول OECD سوف تنخفض بنسبة ٧٪ وتنزيد أسعار الفحم بنسبة ٧٧٪ وينخفض انبعاث ثاني أكسيد الكربون بنسبة ١٢٪.

ولاريب ان الزيادة في الأسعار ستؤثر على الطلب، ولكن ذلك يعتمد على المرويات ذات العلاقة، إذ ان الطلب في قطاع النقل الذي سيفطي عام ٢٠٠٠ حوالي نصف الطلب على البترول، ذو مرونة سعرية منخفضة والبدائل المتاحة (سيارات الكهرباء، وقود الايثانول والميثanol و CNG) لاتزال مرتفعة التكلفة مما يجعل التأثير على الطلب في ذلك القطاع ضئيلاً. أما في القطاعات الأخرى فإن الزيادات في الأسعار من المفترض أن توجد بعض الحوافز لاستبدال وقود محل الآخر Fuel Switching، وهذا يعتمد على مرويات التقاطع والمدى الزمني الذي تعمل فيه. ويرى ميشيل Mitchel ان البترول خسر حصته في قطاع توليد الكهرباء خلال العقدين الماضيين في معظم دول OECD إذ لاتتجاوز حصته ٤٪ في الولايات المتحدة و ٨٪ في أوروبا و ٣٠٪ في اليابان، ولا تتجاوز حصتها عالمياً ١٧٪، ويرى بأن حصة البترول في ذلك القطاع ستبقى ثابتة أيًّا كانت السياسات التي تتخذ وإن كانت ضرائب الكربون بغياب التدخلات الأخرى قد تنزيد حصتها في بعض الدول اعتماداً على درجة توفر الغاز الطبيعي (٩).

ويبدو من الصعب تقدير الانخفاض في الطلب على البترول الناتج عن ضريبة الكربون نظراً لتشابك العلاقات واختلاف الضرائب المطبقة أو المقترحة واختلاف شروط الاعفاءات من الضريبة أو التصرف بحصيلتها واختلاف الأسعار المبدئية لأنواع الطاقة، واختلاف الفرضيات حول مسار أسعار البترول وحول أثر الضرائب على الناتج المحلي وغير ذلك من عوامل. ولكن حاولت بعض الدراسات تقدير ذلك الانخفاض عن طريق بناء نماذج أو استخدام نماذج قائمة مثل دراسة ووكر وبيرول (Walker & Birol) (1992) التي استخدمت نموذج سكريتارية أوبك في ظل سيناريوات مختلفة للضريبة ولحيادها المالي ولسعر البترول (١٠). واستنتجت الدراسة أن الضريبة في نطاق OECD التي تعمل على استقرار الانبعاث عند مستويات ١٩٩٠ وتكون ذات حياد مالي

Fiscally Neutral وفي ظل سعر ٢١ دولاراً لبرميل البترول بالقيمة الحالية ستعمل على خفض طلب المجموعة من البترول من ٣٩٦ مليون برميل يومياً بدون ضريبة إلى ٢٩٦ مليون برميل يومياً مع الضريبة.

ويرى آخرون أن تقديرات الانخفاض في الطلب العالمي على البترول بسبب الضريبة مبالغ فيها وإن معظم النمو في الطلب على البترول خلال الأعوام الماضية جاء من الدول النامية الأخرى بالتصنيع وإن هذا الاتجاه سوف يستمر، كما وإن دول شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي سابقاً سوف تضطر لاستخدام الطاقة بكفاءة أكثر مما يعني انخفاض حصصي الفحم والطاقة النووية وزيادة حصصي البترول والغاز، يضاف إلى ذلك ما أشير إليه في مكان سابق من أن بعض برامج البيئة الخاصة بانتاج مشتقات بتروبلية نظيفة قد تؤدي إلى زيادة كمية الزيت الخام اللازمة لتكرير كمية نظيفة من المنتجات البترولية، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن أكثر سياسات الدول الصناعية طموحاً بالنسبة لأنبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون هي تلك التي تدعو إلى استقرار الانبعاث عند مستويات عام ١٩٩٠، فإن هذا يعني ثبات معدلات الطلب في تلك الدول، ولكن إذا ترك المجال لاستبدال البترول والغاز محل الفحم فإن الأرجح زيادة الطلب على البترول^(٢٨).

ويرى بعضهم بأنه لكي يكن تأثير الضريبة فاعلاً في خفض ثاني أكسيد الكربون يجب أن تكون عالية وإن تصاحبها إجراءات تقديرية أخرى وسياسات ترشيد، وهو ما يضيف أعباء أخرى إلى أسواق الطاقة ويزيد من حالة اللايقين التي تكتنف عمليات الاستثمار في الطاقة الأحفورية، لذلك توقف معظم صناعات الطاقة في دول OECD عموماً وتلك المستخدمة لها ضد مبدأ فرض الضريبة وتجادل بأن الإنفاق على تطوير تقنيات الانتاج والاستخدام وتنظيف المنتجات سيكون له مردود أكبر على الاقتصاد وعلى البيئة من ضرائب تفرض لمعالجة ظاهرة يكتنفها حالات من اللايقين ويبالغ في تقدير مداها وتكليفها ويجري التقليل من الآثار السلبية الناتجة عن إجراءات لكافحتها.

ما هي الآثار على الدول المنتجة للبترول؟

يعتبر البترول أكثر السلع عرضة للضرائب سواء في مراحل الانتاج أو الاستهلاك، إن الجزء الأكبر من سعر البترول الخام هو الريع الذي يعود للمنتجين لقاء ندرته النسبية وإنضابه، أما في مراحل الاستهلاك فإن ما يقارب من ٦٠ - ٧٥٪ من السعر الذي يدفعه المستهلك النهائي يذهب في شكل ضريبة على استهلاك المنتجات البترولية

وخصوصاً ذات مرنة الطلب السعرية المنخفضة كالجازولين الذي تصل الضريبة على استهلاكه في بعض الدول كإيطاليا عام ١٩٩١ إلى حوالي ١٥٠ دولاراً للبرميل (دولار للتر تقريباً) وضرائب الكربون ستكون بنهاية الأمر ضرائب جديدة على الاستهلاك مما يطرح التساؤل حول آثارها المحتملة على أسواق البترول وعلى الدول المنتجة له. والأخيرة ستتأثر من خلال قنوات عدّة، فإلى المدى الذي ستؤثّر فيه الضرائب على استهلاك البترول بالانخفاض ستقل صادراتها منه وبالتالي إيراداتها. وإذا أثرت الضرائب على الأسعار النسبية ودرجة تنافس البترول مع المصادر الأخرى فإن أسعاره قد تنخفض وتتأثر بإيرادتها تبعاً لذلك. وقد أظهر النقاش السابق تداخل العلاقات والآثار وبأن ضريبة الكربون قد يكون لها أثر إيجابي على الطلب على البترول فيما إذا ابتدأت من وضع غير مشوه للأسعار وفيما إذا روعي عند تحديد مستواها وأعفاءاتها الأثر على النمو الاقتصادي وفيما إذا استمرت معدلات النمو في الدول النامية على وتيرتها. ولكن ماتخشاه الدول المنتجة وصناعة البترول العالمية أن يصاحب تلك الضرائب إجراءات وقيود وتشوهات أخرى تؤثر على البترول بالتحديد وتعمل على إدخال الدول الصناعية في جولة جديدة من تقليل الاعتماد على البترول. وخلافاً لأنواع الوقود الأخرى التي يمكن أن تخضع لضريبة الكربون (الفحم والغاز) لفرض أمن البيئة فإن البترول مرتبط أيضاً بمفهوم أمن الإمدادات الذي يتخذ أبعاداً سياسية في الدول الصناعية، لذلك تخشى الدول المنتجة أن يكون الاهتمام البيئي استمراً لما اطلق عليه البعض *Petrophobia* أو الخوف من البترول.

ولقد أشرنا في مكان آخر إلى الماضي والأثار المرتبطة على الضريبة والمتعلقة بتوزيع الأعباء داخل الاقتصاديات التي تفرض الضريبة فيما بين الصناعات المختلفة وفترات الدخل المختلفة وأشارنا أيضاً إلى قضايا التوزيع والأثار على المنافسة التي يمكن أن تنتج فيما بين الدول التي تفرض الضريبة وتلك التي لا تفرضها. ولكن ينبع عن ضريبة الكربون أيضاً قضية توزيع الأعباء فيما بين الدول المنتجة للطاقة والدول المستهلكة لها، وقد قدر والتي وويجل أن فرض ضريبة تخفض انبعاث CO_2 بمقدار ٥٠٪ سيفدي إلى خسائر اجمالية للدول المصدرة للبترول بمقدار ١٦٪ من الناتج المحلي خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٢٠. ويقدّر أنّه فيما إذا فرضت الدول المصدرة للطاقة ضريبة الكربون في مرحلة الانتاج فإن الزيادة في دخل الدول المصدرة سيكون ٥٪. وللختام الجدول (١٢) تلك التقديرات.

جدول (١٢)

تقديرات التغيرات في الدخل القومي نتيجة فرض ضريبة
لخفض انبعاث الكربون عالمياً بنسبة ٥٠٪ خلال ١٩٩٠ - ٢٠٣٠

ضرائب استهلاك	ضرائب انتاج	معدل التغيير في الدخل بالقيمة الحالية ٪	محصلة الضريبة تريليون دولار بأسعار ١٩٩٠	
				ضرائب استهلاك
٦.٧	٢.٣	٤.١	-٠.٤	- الجماعة الأوروبية
٢.٠	١.٠	١.٢	٢.٧	- اليابان
١٢.٤	١١.٠	٣.٢	٣.٣	- أمريكا الشمالية
٢.٥	١.٤	١٦.٧	٤.٥	- الدول المصدرة للبترول
٢١.٩	٢١.٧	-٥.٤	-١.٧	- الدول النامية
٤٦.٧	٤٦.٦	-٢.١	-٤.٤	- العالم

المصدر : Peter Hoeller, Andrew Dean & Masahiro Hayafuji 1992, p. 36

وتعتمد معظم التقديرات على الافتراضات المستخدمة في التحليل والتآثيرات المتبادلة وردود الفعل الممكنة ودرجات تكيف الانتاج والاستهلاك والاستثمار مع الأوضاع الجديدة والناجمة عن فرض ذلك النوع من الضرائب وتعتمد أيضاً على المدى الزمني محل الدراسة والتدرج الضريبي وغير ذلك من عوامل. ولكن هناك اتفاقاً على التأثير السالب للضرائب على الطلب في الدول التي تفرض الضريبة وإن كان حجم التأثير يتفاوت من دراسة إلى أخرى. وهذا التأثير على الطلب سيؤثر على الأسعار ومستقبل البترول ودوره وخبارات الدول المنتجة والمصدرة للبترول وعلاقتها مع الأسواق المختلفة إن هذا التأثير على مستقبل البترول وتجارت وما قد ينجم من تأثير على إيرادات الدول المنتجة والمصدرة له وخصوصاً في منطقة الخليج العربي حدا بدول أوبك وعلى رأسها المملكة العربية السعودية إلى معارضته أسلوب الضرائب كحل لظاهرة لايزال يكتنفها الكثير من اللاميين وأشارت تلك الدول إلى المعاملة المتميزة التي يتعرض لها البترول في كثير من الدول الصناعية والإعانت السخية التي تعطي للفحص بالرغم من دوره الكبير في انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون. ويشار في هذا الصدد إلى التناقض الواضح بين دعوة الدول الصناعية إلى حرية التبادل وازالة القيود وإلى ضرورة استقرار الأسواق وبين سياساتها التقييدية والتمييزية ضد البترول بالرغم من تغليف تلك السياسات بثوب بيئي فضفاض.

خلاصة واستنتاجات:

أضاف الاهتمام العالمي بموضوع البيئة أبعاداً جديدة لعلاقة الاقتصاد بالطاقة وأظهر أيضاً أهمية سياسات الطاقة والبيئة التي تتخذها الدول الصناعية وأثارها بعيدة المدى على أسواق الطاقة والبترول بوجه الخصوص وعلى نمو الاقتصاد العالمي وتوزيع المنافع والتكاليف عالمياً، ويرز خلل الأعوام القليلة الماضية موضوع الضرائب على الكربون كأحدى السياسات الهامة التي اتخذتها أو تبني اتخاذها بعض الدول الصناعية للحد من استهلاك أنواع الوقود التي تفرز ثاني أكسيد الكربون، أحد الغازات المسؤولة عن ظاهرة الاحتباس الحراري والتغير المناخي.

وعلى الرغم من حالات الایقين العلمي التي تكتنف موضوع التغير المناخي ومداه وعلى الرغم من الاختلاف حول التكاليف والمنافع الناتجة عن التعامل مع تلك الظاهرة أو الحد منها، إلا ان كثيراً من الدول الصناعية اتخذت أهدافاً للحد من انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون واتخذ بعضهم الآخر سياسات عدة لتحقيق تلك الأهداف منها إجراءات لتحسين كفاءة استخدام الطاقة أو تنوع مصادرها وبعض تلك السياسات والإجراءات ذات صبغة مالية كضريبة الكربون وببعضها الآخر له صفة التقييد والتشجيع وقد انصب الاهتمام على النوع الأول من السياسات واهملت السياسات الأخرى مع انه سيكون لها تأثير مواز ودائم على أسواق الطاقة.

وهناك ابعاد عدة لضرائب الكربون المقترحة، ويطلب تحليل آثار الضرائب وحظها من النجاح وإمكانية تطبيقها معرفة تلك الأبعاد وعلاقتها المتبادلة، وتحليل المكاسب والمنافع الناتجة عنها سواء محلياً أو عالمياً. وضرائب الكربون مثلها مثل الضرائب الأخرى على منتجات البترول أو الإعلانات على الفحم في الدول الصناعية تتدرج ضمن موضوع السيادة، ولكن التأثيرات تمتد عبر الحدود لتؤثر على النمو الاقتصادي العالمي وال العلاقات التجارية كما كانت الحال في سياسات الطاقة الأخرى التي اتخذتها الدول الصناعية خلال العقود الماضيين والتي أثرت على أسواق الطاقة واستقرارها. ومع أن تأثير الضرائب على الطلب على البترول سيكون في الغالب سالباً وسيكون التأثير على الدول ذات الاحتياطي الكبير (دول الخليج منها) أكبر من غيرها، إلا أن هناك مؤشرات إيجابية يمكن أن تحد من الآثار السلبية المتوقعة ومنها:

- ان بعض الدول المنتجة والمصدرة للبترول وهي أيضاً دول منتجة لغاز الأقل تلوثاً والذي سيسعى من ضريبة الكربون على حساب الفحم خصوصاً في قطاع توليد

- الكهرباء، وقد تستفيد الدول المنتجة للفاز خصوصاً تلك التي لديها فائض في التصدير.
- معظم الزيادة في الطلب على البترول كانت ستاتي من الدول النامية على أية حال إذ ستتجاوز حصتها من الاستهلاك العالمي للبترول في أغلب التقديرات حصة الدول الصناعية مع بداية القرن القادم.
- على المدى الطويل ستؤدي إعادة هيكلة اقتصاديات أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي سابقاً إلى زيادة الطلب على البترول.
- ليس من المتوقع في المدى المنظور أن تفرض جميع الدول الصناعية ضرائب على الكربون وذلك لوجود اختلافات فيما بينها والأثر المضاعف للضرائب على اقتصادياتها مما يقلل من أهمية الضرائب التي تفرض في بعض الدول دون الأخرى نظراً للتغيرات المصاحبة على التنافس وعلى توطين الصناعات عالمياً.
- ان العمر الزمني للبترول يقارب إلى حد كبير المد الزمني التي يتنتظر أن يستقر معدل الانبعاث أو ينخفض خلالها.

الموامش

١ - تقرير بروتلاند أعدته اللجنة العالمية للبيئة برئاسة رئيسة وزراء النرويج غرو هارلم بروتنلاند بعنوان «مستقبلانا المشترك». وهي لجنة كلفت من قبل الأمم المتحدة عام ١٩٨٣ لدراسة العلاقة بين البيئة والتنمية واقتراح الحلول لتحقيق الانسجام والتوازن بينهما وانتهت اللجنة من عملها بتقديم تقرير إلى الجمعية العمومية في خريف ١٩٨٧، وقد ترجم التقرير إلى لغات عدة منها العربية حيث كان ضمن اصدارات سلسلة عالم المعرفة التي يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في الكويت.

2 - Griffin, James M., Energy Economics & Policy Academic Press, - New York 1980, p. 8 - 9.

٣ - احتسبت الأرقام والنسب من بيانات وكالة الطاقة الدولية.

Energy Policies of IEA Countries, 1991 Review, Paris 1992

4 - BP Statistical Review fo World Energy, Defferent Issues.

٥ - يقدر متوسط اتفاق وكالة الطاقة الدولية على برامج البحث والتطوير في مجال الطاقة خلال عقد الثمانينيات بحوالي ٦٠ بليون دولار سنوياً كان مانسبته ٦١٪ منها أو ٨ بليون دولار على أبحاث الطاقة النووية و ١٢٪ على أبحاث الترشيد و ١١٪ على أبحاث تطوير الفحم.

- ٦ - تستخدم بعض المؤلفات العربية تعبير ظاهرة البيت الزجاجي أو ظاهرة الدفيئة ترجمة ل Greenhouse Effect بدلًا من الاحتباس الحراري المستخدمة في هذا المقال.
- ٧ - Eric Arrhenius & Thomas W. Waltz, **The Greenhouse Effect: Implications for Economic Development**, World Bank; Discussion Paper 78, The World Bank, Washington D.C, 1990, p. 2.
- ٨ - ريتشارد ليندنزن، سخونة الأرض: مصدر وطبيعة الاجتماع العلمي المزعوم، مجلة النقط والتعاون العربي، المجلد السابع عشر، العدد الثاني والستون، صيف ١٩٩٢، ص ٨٥ - ١١٣.
- ٩ - Tor Ragnan Gerholm, **Sustainable Scenarios: An Assessment of IPCC CO₂ Emission Assumptions**, In OPEC Seminar On The Environment, Vienna, 13 - 15 April 1992, p. 13
- ١٠ - Paul K. Lyons, **EC Energy Policy**, Financial Times Report, London 1992, p. 80.
- ١١ - U.S Department of Energy, **Limiting Net Greenhouse Gas Emissions**, Washington D.C 1990.
- ١٢ - William D. Nordhaus, **To Slow Or Not Slow: The Economics of The Greenhouse Effect**, The Economic Journal, No. 101, July 1991, p. 920 - 937.
- ١٣ - IEA, **Energy Policies of IEA Countries 1990 Review**, p. 86.
- ١٤ - Rebert Mabro, **The Consumers' Environmental Policies & the Oil Exporting Countries**, in OPEC Seminar on the Environment, Vienna, April 13 - 15, 1992.
- ١٥ - U.S Department of Energy, **National Energy Strategy**, February 1991.
- ١٦ - Commission of the European Communities, **Community Strategy to Limit Carbon Dioxide Emissions & to Improve Energy Efficiency Sec (1991) 1744**.
- ١٧ - يستعرض كلين (Cline 1992) النماذج والدراسات لتحليل منافع وتكليف الحد من انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون ويستعرض (Dean & Hoeller 1992) ست نماذج عالية منها نموذج OECD ونموذج IEA وغيرها.
- ١٨ - Peter Hoeller & Jonathan Coppel, **Energy Taxation & Price Distortions in Fossil Fuel Markets: Some Implications for Climate Change Policy**, Working Paper 110, OECD. Economic Department, Paris 1992, p. 8.
- ١٩ - IEA, **Energy Policies of IEA Countries 1990 Review**, p. 64.
- ٢٠ - Peter Hoeller & Marku Wallin, **Energy Prices, Taxes & Statistics Department**, OECD, Paris 1991 P. 11 - 12.

٢١ - وردت في Carbon Taxes, IEA Coal Research, Paris, March 1992
p. 12.

٢١ - احتسبت من بيانات الجدول (٧) مصروفية بارتفاع الاستهلاك لعام ١٩٩١

- 22 - A. Shah & B. Larsen, Carbon Taxes, the Greenhouse Effect & Developing Countries, World Bank Report, World Bank, Washington D.C 1992, Reported in Jan Vernon, Op. cit. p. 13.
- 23 - The World Bank, Bank World Development Report: Development & the Environment, Washington D.C 1992, p. 161.
- 24 - Richard A. Bradley & Others (eds), Limiting Net Greenhouse Gas Emissions in the U.S: Executive, Summary, Report to the Congress of the U.S, Department of Energy, Washington D.C, September 1991, p. 15.
- 25 - Peter Hoeller & Marku Wallin, Energy Prices, Taxes & Carbon Dioxide Emissions, Working Paper 106, Economics & Statistics Department, OECD, Paris 1991, p. 26.
- 26 - OPEC Seminar on the Environment p. 91 - 95.
- 27 - Peter Hoeller & Marku Wallin, op. cit p. 27.
- 28 - Robert Mabro, op. cit, p. 192 - 193.



اتجاهات الشباب نحو التعليم والعمل في مجتمعات الخليج العربي**

د. محمود أحمد موسى*

مقدمة:

إن مسيرة التربية أسبق وأطول في تاريخها من مسيرة التنمية، بالرغم من أن كليتهما تنطلقان من فلسفات عامة متشابهة أو أيديولوجيات اجتماعية سياسية متقاربة، فكلتاها قد ارتبطت بالمجتمع في نسقه العام وبالفرد في صراعه مع الطبيعة وتحرره من القيود والتبعية. ولكنها في الآونة الأخيرة أصبحتا محكومتين كل منهما بالآخر وأصبح من العسير فصلتها أو فك الارتباط بينهما، أو تقديم تعريف شامل جامع مانع لكل منها على حدة.

فال التربية - بشكل عام - تحتوي على بوادر ثلاثة متداخلة متفاعلة هي التعليم والتدريب والتنشئة، وهي

* الاستاذ المساعد بقسم التربية - كلية التربية - جامعة الامارات.

** ورقة مقدمة إلى ندوة التنشئة الاجتماعية في مجتمعات الخليج العربية - العين ٢٣ - ٢٥ فبراير ١٩٩٢

كennam تتشابك مع الانظمة الاجتماعية الأخرى - سياسية واقتصادية وثقافية - بحيث تكون نتاجاتها وافرازاتها من هوية وانتماء واستلاب واغتراب وفکر وعمل... إلخ، محكمة بهذا التفاعل المحتوم بينها وبين تلك الانظمة الاجتماعية الأخرى.

ولكن التربية في الوطن العربي (وخصوصاً في دول الخليج العربية) - شأنها في ذلك شأن الكثير من دول العالم الثالث - أصبحت اليوم في قفص الاتهام، أو بين قوسين كما ينادي بذلك الظاهرياتيون Phenomenologists ومجمل هذه الاتهامات ان التربية أصبحت اغترابية في محتواها ومتناها^(١)، فهي لم تقم بدورها المطلوب في تنمية القوى البشرية واعداد القوى العاملة المدرية المنتجة كما أنها لم تفلح في تنشئة الأطفال والشباب بما يتتفق مع أهدافها التنموية المجتمعية، فال التربية في مجتمعات دول الخليج العربية لم تهيء الشباب وتعده لصنع مستقبله بيده^(٢)، فمستقبل الأجيال يُصنع ولا يُشتري، وإن عالم الغد تبدأ صناعته وتتحدد معالمه منذ اليوم.

وإذا كان هدف التربية - كما جاء في كثير من المجتمعات والعديد من الدراسات النظرية - هو إيجاد الإنسان الكامل الذي تحقق له كل الامكانيات وازدهرت فيه كل الملكات وعرف ذاته ورضي عنها وقبلها، فإن ذلك يعني ملزمة ظاهرة الاغتراب للإنسان في كل عصر من عصور التاريخ، فكل انحرافات التنشئة وإنجازات التعليم والتدريب تُعدّ ظواهر اغترابية، ففكرة الاغتراب أصلًاً قامت على التمييز بين وجود الإنسان وجوهه أو بين ما هو كائن وما يجب أن يكون أو بين صورته الاجتماعية وحقيقة الميتافيزيقية، ولكن بعد استقرار النظام الصناعي الجديد في أوائل هذا القرن وظهور النظام الجديد بالدولة بدأ مفهوم الاغتراب يأخذ أبعاداً جديدة^(٣) وبخصوص فيما يتعلق بمجالي التعليم والعمل.

لذا فإن الكثير من المفكرين يرون أن التربية في الوطن العربي لا تتجه بالبناء إلى تحقيق ملكاتهم وصقل مواهبهم وإرضاء طموحاتهم وإنما تتجه إلى صبهم في قوالب جامدة لا تساعد على التفكير العلمي والابتكاري والإبداع «فمواد الدراسة لا تتنقى مع اهتماماتهم ولا تجيب عن تساؤلاتهم، بل ولا تساعدهم في فهم الواقع فهماً موضوعياً سليماً، ومنهج الدراسة يبعدهم عن الواقع ويعزلهم عن التجربة الحسية، ويكونُ فيهم نوعاً من سوء الفهم والتعالي. وفضلاً عن هذا فإنه يقدم لهم النظام الاجتماعي القائم باعتباره معطياً يرتفع على النقد ولا يقبل المناقشة^(٤).

وبالرغم من أن التربية العربية في أصولها القديمة (الجاهلية) والاسلامية قد تميزت بنزعات إنسانية وعقلانية إلا أن هاتين النزعتين قد ضعفتا اليوم بحيث شكلتا آلية

موحدة لمقاومة النزعات العقلية والانسانية في الفكر والثقافة الوافدين، فالاستاذ نجيب محفوظ ينادي بأن العقل لا يلعب إلا دوراً باهتاً وتفاهةً في حياتنا العامة «وكانما نعيش بعواطفنا وانفعالتنا، والحرية نضيق بها ونخافها ونحاربها، ولذلك نحذر التجارب والمغامرات، ونسيء الظن بالجديد، وتتحاشى المواقف التي تطالينا باتخاذ القرار، كأنما ذلك عبء لأشأن لنا به، والضمير العام، لم يبق منه إلا شعار يتربّد في المناسبات وقد غرق كل فرد حتى أذنيه في شفونه الخاصة وهمومه الذاتية، وجري كل جري وراء طموحه الشخصي، أجل، العقل والحرية والضمير العام، عناصر مفتقدة في شخصيتنا، ويحسن أن يفكر في ذلك طويلاً المعنيون باعادة بناء الشخصية»^(٥).

لقد أجمع التربويون على ازدواجية النظام التربوي مثلاً أجمع الاجتماعيون على ازدواجية النظام الاجتماعي، ويمكن تعليم ذلك بالنسبة للfilosophy والأدباء والسياسيين والاقتصاديين.. إلخ، فالازدواجية قد أصبحت الصفة المهيمنة ليس في مجتمعات الوطن العربي فحسب وإنما في جميع مجتمعات الدول النامية أيضاً. ويرى بعض التربويين أن هذه الازدواجية في دول الخليج العربية قد نتجت نسبة لاقتصر دور التربية على الوظيفة الحفاظية في حين انه كان بالإمكان أن تقوم التربية بتأسيس قيم جديدة فتعيد توزيع القوة الاجتماعية وتعد الإنسان المبدع المنتج^(٦). ويرى آخرون ان الازدواجية هي في الأساس ازدواجية النظام الاجتماعي، في بينما أصبحت المدن الخليجية تصامي المدن الغربية مثل نيويورك ولندن وباريس في اناقتها وفخامتها ونطاطها سحابها، إلا أن البنى الاجتماعية مازالت في تقليديتها، فبالرغم من توفر معظم مؤشرات التنمية التي يضعها الاقتصاديون الغربيون والتي يمكن بموجبها وضع دول الخليج في المرحلة الخامسة من مراحل النمو الاقتصادي عند روستو (مرحلة الاستهلاك الوفير) إلا ان البناء الثقافي مازال في أغلب وجوهه بناءً تقليدياً يعكس نفس القيم السائدة في مرحلة ما قبل النفط^(٧).

ويرى آخرون ان ظاهرة الازدواجية قد نتجت لأن القيم والعادات لا تتغير بنفس السرعة التي نجدها في المجالات المادية من الحضارة. وقد أدت هذه الظاهرة بدورها إلى ظواهر أخرى خطيرة مثل ضعف الثقة بالنفس لدى الشباب الخليجي، وظاهرة العجز في التكيف الاجتماعي وظاهرة الضعف في النظرة المستقبلية لدى العديد من الشباب^(٨)، إن ثانية التقليد - الحداثة قد أدت إلى ظهور سلوك اجتماعي يقع على معيارين أحدهما غربي حديث والأخر محلي تقليدي، فالمواطن الخليجي يعيش بشخصيتين إحداهما في المنزل والثانية خارجه، فهو من ناحية يحرص على اقتناء

أحدث ماتفترزه حضارة الغرب من سلع استهلاكية وعادات اجتماعية، ولكنه من ناحية أخرى يتعامل مع الآخرين وفق سلوك قائم على معيار التقليد^(٩) ويرجع علماء النفس هذه الثانية إلى الذات والآنا، فهي تتعايش في الذات وتحدد تجاذبًا وتمزقاً داخل الآنا - كما يقول زيمور - فالانتفاء إلى حضارتين معاً في نفس الوقت «يظهر وجود عدم توانن في السلوك والانتماءات والبني الفكرية والانتاجية، تراكم في المجتمع - وداخل الفرد بني الماضي والحاضر». فاقتصاد حديث وأخر تقليدي، وتشكيلات اجتماعية وفكرية عصرية وأخرى متخلفة غير صالحة، إنه تراكم لا انصهار وتعايش ضدين لم يصل بعد إلى درجة الصراع لخلق التطور الجديد»^(١٠)، وفي وطأة الأزمات الكبرى التي تعصف بحياة الأمم تتوجه الأنظار إلى التربية لتنشد عندها الخلاص من الأزمة هذا ما فعلته الولايات المتحدة الأمريكية مرتين في النصف الثاني من هذا القرن* ولكن الخلاص أو التغيير لا يمكن أن يضع الحدود لما ينبعي أن يكون إلا إذا أحاط علمًا بما هو كائن فالرتبة لا تستطيع أن تحدث أثراً بارزاً في البنية السائدة إلا إذا أحاط رجالها علمًا بتلك البنية، فهم لا يستطيعون أن يضعوا التصور الأمثل للأشياء إلا إذا خبروا أرض الواقع الذي يعملون فيه، وكما يقول عبد الدائم فإننا لانتجع في تطلعاتنا نحو السماء إلا إذا كانت أرجلنا مطمئنة إلى الأرض^(١١)، إذن ما هو واقع الشباب

* في المرة الأولى عندما أطلق الاتحاد السوفيتي (سابقاً) أول قمر إلى الفضاء «سبوتنيك» (Spoutnik) عام ١٩٥٧ والمرة الثانية عندما اكتشف المجتمع الأمريكي أن الطالب الأمريكي خريج المرحلة الثانوية لا يعرف القراءة والكتابة لأن لا يعرف تعبئة استماراة طلب الالتحاق بمؤسسات العمل وذلك في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات من هذا القرن.

في المرة الأولى تساطل المواطنون الأمريكيون عن ماذا يتعلم أبناؤهم في المدارس؟ وكيف استطاع الإتحاد السوفييتي أن يتقدم عليهم في مجال العلوم والتكنولوجيا؟، وأنى هذا التساؤل إلى تحريك الحكومة الأمريكية (الحزب الجمهوري) وإنشاء المجالس والجمعيات للنظر في المناهج والمقررات العلمية التي تدرس في المدارس والجامعات الأمريكية، ودفع حركة النشاط في الأجهزة العلمية القائمة. وقد صعد أفراد الحزب الديمقراطي هذا الحدث عن طريق النقد الشديد للحزب الجمهوري وحملوه مسؤولية التأخير العلمي للولايات المتحدة واستطاعوا في النهاية أن يعودوا بالحزب الديمقراطي إلى الحكم عام ١٩٦١.

وفي المرة الثانية انهالت الاتهامات وتدققت التقارير مذلة بالخطر الكبير الذي يتهدد الولايات المتحدة، فهو ليس خطراً خارجياً كما كان في المرة الأولى (١٩٥٧) وإنما هو خطير ينبع من أبناء الشعب الأمريكي نفسه، فالمشكلة ليست قضية تهم المدارس فحسب، بل هي قضية أمّة بحالها، أمّة تود أن تأخذ مكانها في عالم شديد التنافس وليس أمامها سوى التربية أداة لتحقيق أهدافها وتحديد مكانتها في هذا العالم.

فالقرة الأولى من التقرير الذي يخاطب الشعب الأمريكي تبدأ بعبارة «أمتنا في خطر»، وفي بداية الفقرة الثانية من التقرير تنادي اللجنة بأنه لو قدر لقمة خارجية معاذية أن تفرض على الولايات المتحدة هذا المستوى المتدنى من الأداء التعليمي لا تعتبرنا ذلك مدعاه للغرب.. ولكنه للأسف يحدث ذلك من خلالنا نحن برضاء منا، فقد بددنا الم Kapoor التي حصلنا عليها في رفع مستوى التعليم التحصيل التعليمي لطلابنا بعد التحدى الذي واجهناه باطلاق القمر الصناعي «سبوتنيك»، إننا في الواقع نقوم بعمل بلاتفكير ونزع لسلاح التعليم من جانب واحد.

= راجع يوسف عبد المعطي (مترجم) أمّة معرفة للخطر، دار الصمدة للنشر ١٩٨٦ (ص ١٧ - ١٨).

وواقع اتجاهاته نحو التعليم والعمل في دول الخليج العربية؟ وما هو واقع الثقافة وواقع التنشئة في هذه الدول؟ هذا ما سنحاول أن نتعرض إليه بشيء من الإيجاز في الصفحات التالية بإذن الله.

مشكلة الدراسة ومنهجيتها

تقوم هذه الدراسة على زوايا ثلاثة خارجية وأخرى داخلية، وبالتالي فإن العمارة الخارجية^{*} لهذه الورقة تقوم أولاً على أساس أن هذه الدراسة هي دراسة مكتبية وصفية نقدية تحاول توثيق آراء وأفكار باحثين وعلماء خليجيين حول الأشكالية المطروحة على بساط البحث، وبالتالي فإن الدراسة تمثل استنبطاقاً ذاتياً أو داخلياً لمشكلة خلنجية عربية أما الزاوية الثانية لهذا البنيان الخارجي فتمثل في تبني هذه الدراسة هذه الدراسة للمنهج التكاملي متعدد الوسائل Multi disciplinary Approach، وبالتالي فإن الدراسة تورد آراء الأدباء وال فلاسفة والاجتماعيين والتربويين وعلماء النفس وعلماء السياسة... إلخ، وبخاصة فيما يتعلق بالأشكالية المحورية في هذا البحث، وهي إشكالية الإزدواجية. أما الزاوية الثالثة والأخيرة في العمارة الخارجية فتمثل في الافتراض القائل بأن الأشكالية العربية الخلنجية فيما يتعلق بالاتجاهات نحو التعليم والعمل هي امتداد للإشكالية العربية بشكل عام، وأن متغير النفط ومارافقه من وفرة وترف جعل هذه الأشكالية أكثر وضوحاً في الدول العربية الخلنجية من سائر الدول العربية الأخرى.

أما فيما يتعلق بالعمارة الداخلية للورقة فإن الزاوية الأولى تتمثل في الفكرة الدائمة الانتشار في أدبيات التربية، والتي تناولت بن النظام التعليمي في أي بلد ما، المتقدمة منها والمختلفة على السواء، يتحمل قدرأً كبيراً من مسؤولية الموقف الإشكالية. فقد تجلى ذلك مرتين - بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية عندما تساعت السلطات السياسية عن ماذا يدرس الطالب الأمريكي، المرة الأولى عام ١٩٥٧ عندما أطلق الاتحاد السوفيتي (سبوتنيك Spoutnik) إلى الفضاء، والمرة الثانية عندما أوضحت تقارير التقييم ضعف الخريج الأمريكي المواطن في المرحلة الثانوية من حيث القراءة والكتابة من حيث توظيفهما في تعبئة نماذج العمل المتدالة أو قرائتها، وذلك في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات من هذا القرن.

* استعار الباحث هذا المصطلح الذي استخدمه الدكتور سعد الدين ابراهيم استاذ علم الاجتماع المشهور بذلك في ندوة «الطفولة في عالم متغير»، والتي عقدت بجامعة الامارات في الفترة من ٢٤ - ٢١ فبراير ١٩٨٨.

إن نظام التعليم - والنظام التربوي بشكل عام - أصبح اليوم محط إشكالية عالمية تتلخص في عجز النظام عن القيام بالوظائف الملقاة على عاتقه والتي تتمثل في ثلاثة نظم فرعية هي:

أ - البحث والكشف عن المعارف الجديدة ونشرها (نظام التعليم).

ب - تكوين رأس المال البشري وإعدادقوى العاملة وتنميتها (نظام التدريب).

ج - تطوير الاتجاهات الفكرية والاجتماعية والأعداد للمواطنة (نظام التنمية).

لذلك فقد أصبحت نظم التعليم - والنظام التربوي بشكل عام - في قفص الاتهام في معظم دول العالم وبخاصة الدول النامية، وتركزت هذه الاتهامات في اغترابية* النظام في محتواه أو مناهجه وفي منتهاه أو مخرجاته، وهذا مادعا بعض التربويين وبخاصة رواد الحركة اللامدرسية أمثال إيفان إيلينش والفربيت رايمر بأن ينابوا بالقضاء على نظام التعليم في شكله المدرسي ** الذي يتصرف بضعف الكفاءة وضخامة الإنفاق ومجانيته لتحقيق التعلم وتحقيق العدالة الاجتماعية. ولكن هناك من يرون أن الحل لا يمكن في القضاء على النظام بقدر ما يقع في إعادة بناء النظام Restructuring، وأن أهم جانب من عملية إعادة بناء النظام هي إعادة بناء المناهج. فمواد الدراسة اليوم توصف في معظم أدبيات التربية بأنها مواد جامدة لاتلتقي مع اهتمامات الشباب ولا تجيب عن تساؤلاتهم ولا تساعدهم في فهم الواقع فهماً موضوعياً سليماً.

والمناهج اليوم هي الجسر الذي بين نظام التعليم ونظام العمل، ومن ثم فإن الكثيرين من التربويين يعتقدون أن الاتجاهات الإيجابية والسليمة نحو التعليم لابد أن

* مفهوم الاغتراب في الأصل هو تمييز وجود الإنسان وجوفه Existence VS Essence كما نادى بذلك الفلسفة اليونانية، ولكن الجوهريين Essentialists ركزوا على الجوهر Essence والوجوديين ركزوا على الوجود Existence، أما الماركسيين فقد ركزوا على انحراف الجوهر عن الوجود. وبالتالي أصبح نظام التعليم الذي يتبع عن أهدافه أو نظام التنشئة الذي ينحرف عن مقاصده أو الطالب الذي لا يسيطر على تعليمه والعامل الذي لا يتحكم في أنوات عمله أو علاقات إنتاجية - يصبح كلهم مفترضين. مفهوم الاغتراب - إذن - أصبح مفهوماً حتمياً في كل عصر ومن ثم أصبحت أزمة الهوية وأزمة الانتماء هي حالات اغترابية في الأساس.

** النظام المدرسي بالنسبة لهذه الحركة هو جهاز - تصفوي تعكس البنى الاجتماعية والاقتصادية السائدة ويحافظ عليها ويعمقها داخل المؤسسات التربوية. فهو له منهاجان، أحدهما ظاهر والآخر خفي، والأول يظهر الاهتمام بتغير البنى الاجتماعية والاقتصادية والثاني يركز على المحافظة عليها، والنظام المدرسي يخدم المنهاج الخفي عن طريق استعمال اللغة والتصورات والقيم الاجتماعية التي تسود فئات المتوسطين وميسوري الحال، فهو وبالتالي يمثل قناة للسيطرة على توزيع الأدوار أو ميكانيزم للضبط والتحكم.

تنقل منطقياً إلى اتجاهات إيجابية نحو العمل، فقد حاولت الكثير من البلدان هذا الربط عن طريق اتباع استراتيجيات مختلفة مثل مزاوجة التعليم النظري بالعملي والاكاديمي بالمهني (المدارس الشاملة)، والتقابض بين التعليم والعمل وفي أماكن العمل وفي مدارس البوليتكنيك (Polytechnic)، كما حاول بعضهم الآخر إعادة بناء النظام عن طريق اعتماد البحث العلمي أسلوباً للتدريس أو الاعتماد الزائد على المواد العلمية والقواعد المنهجية والأسس الفلسفية.

أما الزاوية الثانية في العمارة الداخلية، فتستند إلى أن محور البحث هو إشكالية الإزدواجية في تداعياتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتي ترتب عليها آثار خطيرة من أهمها عجز الشباب عن التكيف الاجتماعي وضعف الثقة بأنفسهم مما أدى إلى الشعور بغموض الدور والاحساس بالعجز والذان انعكسا على قضية الانتماء وضعف بذلك النظرة المستقبلية وظهر السلوك القائم على معيارين متقابلين أو متناقضين.

أما الزاوية الثالثة في العمارة الداخلية فتقوم على طرح ثلاثة أسئلة أساسية هي:

١ - ما هو واقع الشباب والهوية والانتماء في دول الخليج العربية؟

٢ - ما هو واقع الثقافة والتنشئة في دول الخليج العربية؟

٣ - ما هو واقع إتجاهات الشباب نحو التعليم والعمل في دول الخليج العربية؟

والمقصود بالشباب هنا هو الفئة العمرية (١٥ - ٢٤)، من طلبة الثانوي والجامعة في الأساس، أي الشباب المتعلّم وليس الشباب الأمي أو حتى العصامي (الذى تعلم ذاتياً)، وهي فئة صغيرة نسبياً، وتسكن المدن والمناطق الحضرية في الأساس. أما التنشئة فالمقصود بها العملية التي تتناقل بواسطتها المعرفة والسلوك والاتجاهات والقيم من جيل إلى جيل، وتمثل الثقافة المحتوى العام لهذه العملية. وأما الاتجاهات فالمقصود بها البناءات أو التكوينات الفرضية التي تكتسب دلالتها من السلوك وتكون في صورها النهائية محصلة صراع القوى المتناقضة التي تعمل في الفرد.

الشباب والهوية والانتماء

إن الطلبة في التعليم الاعدادي والثانوي بتنوعه المتعددة - أكاديمي ومهني وديني - وكذلك طلبة الجامعات يمثلون جزءاً من شريحة الشباب الذين تقع أعمارهم ما بين ١٥ - ٢٤ عاماً، وحسب الاحصاءات المتاحة فإن عدد هؤلاء يصل إلى (٢) مليون، وهذا الرقم يمثل حوالي ٤٠٪ من العدد الكلي للشباب في الأقطار الخليجية الذي يمثل

حوالي خمسة ملايين تقريباً وذلك بنسبة ١٩٪ من عدد السكان الكلي^(١٢). وتشير الاحصاءات أيضاً إلى ارتفاع نسبة الذكور من الشباب قياساً للإناث في كافة الأقطار الخليجية، وإن نسبة الشباب الوافدين إلى إجمالي العدد الكلي للشباب ظاهرة ملفتة للنظر إذ تراوحت من ٧٨٪ في الإمارات إلى ٧٥٪ في قطر و٥٣٪ في الكويت و٤٣٪ في البحرين و٢٩٪ في السعودية و١٥٪ في عمان^(١٣). لذا فإن الشباب كفئة عمرية محددة بالعمر (١٥ - ٢٤) لاتزال قليلة بالقياس إلى المجموع الكلي للسكان في دول الخليج العربية، كما أن معظم الشباب يسكنون المدن والمناطق الحضرية.

ورغم الاهتمام الكبير بالتعليم في الأقطار العربية الخليجية والانفاق عليه إلا أن هناك نسبة كبيرة من الشباب خارج إطار التعليم مما يدل على عجز المؤسسات التعليمية عن استيعابهم وعجزها عن إيقاف الخسائر الناجمة عن عملية الرسوب والتسلب. يضاف إلى ذلك انخفاض نسب مشاركة الشباب في النشاطات ذات العائد الاقتصادي وارتفاع نسب الشباب الوافد مما يعني بروز حالة الاتكالية والاعتماد على العمالة الوافدة.

وبالرغم من أن الشباب يتطلعون إلى الكبار ليجدوا عندم القنوة والمثل الأعلى، أو يطلبون منهم العون في حل المشاكل التي تصادفهم، إلا أن عدم الالتحام الحقيقي بين الأجيال يجعل الشباب يميلون إلى تكوين صداقات وثيقة مع أفراد من نفس المرحلة العمرية بقصد تدعيم موقفهم إزاء الكبار الذين تضطرب علاقتهم بهم، ويحرصون على تكيد تميزهم وباراز هوبيتهم من خلال رموز خاصة مثل «موضات» الملابس وإطلاق شعر الرأس والذقن وغيرها.

لذا فإن الشباب غالباً مايلوّنون بعالم خاص بهم، أو حضارة خاصة وهي حضارة الشباب يخلقونها بأنفسهم ووفقاً لمعاييرهم وعالم الشباب هو أسلوب حياة مستقلة عن عالم الكبار وهو بالطبع غير خاضع لمعايير الكبار وقيمهم ومعتقداتهم وأساليب سلوكهم ولاشك أن جزءاً كبيراً من حضارة الشباب تعتمد على الصورة التي تقدمها وسائل الإعلام المختلفة. ويرى بعض المفكرين أن حضارة الشباب هي نوع من رد الفعل لـ«أزمة الهوية» وغموض المركز الاجتماعي للشباب في عالم الكبار، وأن التوحد مع رفاق السن هو نوع من الهروب من سلطة الكبار وتسلطهم وأن الرموز الخاصة مثل اطلاق شعر الرأس والملابس هي بمثابة شارات عضوية تميز الشباب وتعزلهم عن الكبار.

وقد زاد من فجوة الأجيال التي أدت إلى قيام حضارة الشباب، انحسار المؤسسات المشتركة التي كان يلتقي فيها الكبار بالشباب، ففي الحياة الأدبية والفنية والثقافية مثلًاً كان يلتقي أفراد من الجيلين يطرحون رؤيتهم للمشكلات بشكل يخلق حواراً حياً بين الاتجاهات المختلفة، وحل محل هذه المدارس الفكرية والثقافية نوع من التجمعات «الشلالية» التي يلتقي أعضاؤها ليس حول قضياباً فكرية ثقافية عامة، وإنما من أجل تبادل المصالح و«عقد الصفقات» التي غالباً ما يكون الآخرون ضحاياها^(١٤). والتنظيمات الشبابية القائمة لا تخلق جواً صحيحاً يسمح بتربية الشباب وانضاجهم نفسياً واجتماعياً، فهي تعطي الشباب احساساً بالغرابة وتدفعهم إلى الوقوف منها موقف اللامبالاة أو الرفض الصريح لها، وهناك العديد من الشكاوى حول تعدد الأجهزة التي توفر مجالاً للتربية السياسية للشباب و حول تبعيتها لجهات مختلفة وعدم التنسيق بينها، فبعضها يتبع للدولة وبعضها يتبع للمؤسسات التعليمية وبعضها الآخر يتبع للروابط الطلابية، كما أن هناك شكاوى حول عدم استقرار هذه الأجهزة من حيث الفلسفة والأهداف وأسلوب العمل. وبالرغم من أن تعدد هذه الأجهزة وتتنوعها يعتبر شرطاً أساسياً لعملية التنمية السياسية التي تقع على عاتق الدول والحكومات وتستهدف زيادة قدرة النظام السياسي في علاقته مع البيئة المحيطة^(١٥)، وزيادة المشاركة السياسية وتكافؤ الفرص بين الأفراد في علاقتهم بالنشاط السياسي إلا أن عملية التنمية السياسية لن تطرح ثمارها دون وجود إرادة تنمية وجود تنظيم علمي دقيق وقيادة سياسية واعية وذوين ربطها بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.. وينادي أسامة عبد الرحمن باستحالة وجود قدرة سياسية في غياب ركائز أساسية تتمثل في مشاركة القاعدة المجتمعية العريقة والشعور بالانتماء للوطن، والثقة في النمط السياسي^(١٦). ويرى الجابري أن الهوية هي سؤال يطرح جملة أزواج أو ثنائيات، سؤال، يطرح مباشرة قضية العروبة والإسلام، قضية الدين والدولة، قضية الوحدة والتجزئة، قضية الفلسفة والحداثة^(١٧)، فهو سؤال حول من نكون؟ وماذا نريد أن نكون؟ ويرى ذكرييا بشير أن الهوية الإنسانية لفرد أو جماعة من البشر هي ذلك الوجود الباقى المتمكن ذو الطبيعة المحدودة الثابتة والذي هو جوهر ذلك الفرد أو الجماعة^(١٨)، وإن الثقافة التي شكلت هوية الإنسان الخليجي هي الثقافة العربية الإسلامية.

ويرى علماء النفس أن أزمة الهوية تأتي من خلال شعور الشباب واحساسهم بالضياع في مجتمع لا يساعدهم على الاجابة على السؤال: من أنا؟ أو تحديد دوره في

الحياة أو يوفر له فرصةً يمكن أن تعينه على الاحساس بقيمة الاجتماعية، فموضع الدور أو الاحساس بالعجز التام عن عمل أي شيء محدد يبعد الانسان عن عملية الانتماء، والانسان لا يجد ذاته إلا في ظل الانتماء، ولا يجد الانتماء إلا في ظل مؤسسة يشعر بأنه جزء منها ولا يشعر بأنه جزء من المؤسسة إلا عندما يشارك بشكل أو بأخر في اتخاذ قراراتها.

ويرى تركي الحمد أنه لا يفتشي سراً أو يذيع جديداً عندما يقول إن انتماء الخليجي بصفة عامة هو إلى قبيلته أو عائلته أو طائفته قبل أن يكون للوطن بشموله، بينما نجد مثلاً أن ولاء الأميركي هو للأميريكي رغم اختلاف عناصر وطوائف وأصول وأفراد المجتمع الأميركي^(١٩)، أما حجازي فإنه يرى موقف الشباب في معظم المجتمعات العربية الحضرية موقفاً للإنسان الهمامي الذي يقف على الحدود بين جماعتين أو حضارتين فرعويتين «لاینتمي بالفعل إلى أي منها. فهو لم يعد يريد أن ينتمي إلى جماعة الأطفال التي تخطتها بفضل نموه وقبل انفصالة عنها ورحب به، ولكنه لم يمنع حق الانتماء الفعلي لجماعات الراشدين، بالرغم من تلهفه على ذلك...»^(٢٠). ويضيف أحمد ظاهر - دون مغalaة - أن معظم طلبة دول الخليج العربي لا يميلون إلى قضية الانتماء كثيراً «إذ لا يوجد شيء بالنسبة لهم يوجب الانتماء، قد لأنبالغ في القول إن الغالبية العظمى من الطلبة يحضرون للجامعة بسبب بسيط وهو حصولهم على شهادة بلا جهد ولا تعب، يستعملونها في أغراض شتى أهمها الوضع الاجتماعي»^(٢١).

الثقافة والتنشئة في دول الخليج

التنشئة الاجتماعية هي العملية التي تنتقل بواسطتها المعرفة والسلوك والاتجاهات والقيم والتقاليد من جيل إلى جيل وتستمر بواسطتها الحياة الحضارية وتستديم^(٢٢)، فهي عملية تفاعل دينامي بين الإنسان ومحبيه وبالتالي فهي تتضمن خلق أو إيقاظ الوعي وهي تتم عن طريق الأسرة أو المدرسة أو السلطات الإدارية والسياسية، ويرى أسامة عبد الرحمن أن البيروقراطية النفطية لن تحبذ بطبعتها - الوعي المجتمعي ولا تسعى إلى خلقه أو تنميته سواء كان ذلك من خلال التعليم أو من خلال الوسائل الإعلامية^(٢٣)، فهو يرى أن أثر الترف النفطي على التنشئة المجتمعية كان ولايزال سلبياً، فالطفل يكاد يبدأ رحلته في الحياة «من منطلق مغلوط ظاهره الرفاه ومضمونه الاتكالية وعدم الادراك لأهمية المسؤولية وقيمة الجهد وعدم الاحاطة المبدئية بأولويات مشاكله ومشاكل مجتمعه الصغير ومجتمعه الكبير»^(٢٤).

والعملة الواحدة لها آثار سلبية على التنشئة المجتمعية نسبة لعزلتها ولأنها تأتي غالباً من دول أكثر تخلفاً من قطاعات متقدمة في البلدان النامية، كما أن البيروقراطية توجه القرار والممارسة نحو المحافظة على الأوضاع القائمة بقدر الامكان، فهي تحدد لون وشكل المادة الثقافية من خلال المؤسسات الإعلامية، كما تحدد لون وشكل المضمون التعليمي في المدارس وبالتالي فهي تمارس أسلوب العنف الثقافي الذي تفرض بموجبه قيم ومعايير الطبقة المسيطرة من خلال المؤسسات التابعة للدولة^(٢٥).

وإذا كانت التنشئة الاجتماعية هي العملية التي تنتقل بواسطتها الاتجاهات والقيم والتقاليد من جيل إلى جيل فإن الثقافة تمثل المحتوى العام لهذه العملية، فهي المسئولة عن الشكل الرئيسي للشخصية في المجتمع، فالثقافة هي مجموع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز المجتمع وتشمل الفنون والأداب وطرائق الحياة ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات.

والثقافة يمكن أن تتصف بالأصلية وتتبع من وجدان المجتمع كما يمكن أن تتصف بالوفادة وتأتي من خارج المجتمع، وفي كلتا الحالتين هي التي تحكم - إلى حد كبير - في تشكيل الشخصية الإنسانية في ذلك المجتمع والثقافة كما يقول مالك بن نبي هي الجسر الذي يعبره المجتمع إلى الرقي والتمدن، وهي في الوقت نفسه الحاجز الذي يحفظ بعض أفراد المجتمع من السقوط من فوق الجسر إلى الهاوية^(٢٦)، فالثقافة الأصلية بالنسبة لمجتمع الخليج العربي هي الثقافة العربية الإسلامية التي تميزت بنزعة إنسانية راقية، كرمت الإنسان واعتبرته غاية في حد ذاته وسخرت له الكون والطبيعة ومكنته من خلافة الله في الأرض^(٢٧). والثقافة الدخيلة هي الثقافة الغربية التي تعدد نطاق الاستعارة والتبادل الثقافي والتكامل الثقافي إلى نطاق الغزو الذي أصبح ظاهرة عالمية تسخر العلم والتكنولوجيا وقوامها المادية والمعنوية لتهدم بها جميع أقطار العالم الثالث، وكما يقول محمد عابد الجابري «إننا ننتمي إلى عالم المغزوين، عالم أفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية». وأكثر من ذلك يجب أن نضع في اعتبارنا دوماً أن منطقتنا العربية مستهدفة أكثر من غيرها بسبب موقعها الجغرافي الاستراتيجي وإمكاناتها النفعية وطاقتها الاستهلاكية، وأيضاً بسبب الأطماع الصهيونية - وإذا نحن أضفنا إلى ذلك كله أن الوضع الراهن لثقافتنا وضع متدهلل لا يصمد أمام هذا الغزو، بل هو قابل له ومنفتح عليه...، أدركنا نوع المستقبل المنظور الذي يتنتظر فكرنا العربي^(٢٨).

فالغزو الثقافي الأجنبي يستهدف تغيير هوية الإنسان العربي الخليجي، وتشويه قيمه ومعاييره الأخلاقية، فهو وبالتالي يمثل تحدياً في غاية من الأهمية والخطورة. وكما

يقول ماهر القبيسي «إن إغراق المواطن الخليجي في كمية هائلة من المعلومات السطحية وأنباء الاثارة وأفلام العنف والجريمة والجنس، يهدف إلى إعادة تشكيل هذا المواطن من حيث اتجاهاته وعاداته وأنماط سلوكه بما يؤدي في النهاية إلى انسلاخه عن قيمه الأصلية»^(٢٩).

إن الإنسان هو محور عملية التنمية، كما هو محور العمليات الاجتماعية المتعددة بما في ذلك التنشئة الاجتماعية، والتنشئة الاجتماعية بمفهومها العام تتضمن أنواعاً مختلفة من التنشئة والتي من أهمها التنشئة السياسية، وهي العملية التي تعنى بالانسان بوصفه محوراً للعملية السياسية، فهي تلعب دوراً كبيراً في ربط المواطن بالأهداف العليا للدولة وفي إعداده لتقدير قرارات السلطة السياسية وتدفعه إلى المشاركة فيها^(٣٠). فالتنشئة السياسية هي إحدى الوظائف الحيوية للنظم السياسية والتي تستند إلى عدد كبير من الأدوات والوسائل الازمة، وهي تلعب دوراً حيوياً في استقرار الأنظمة السياسية نفسها، فالشباب والأطفال يكتسبون عن طريق عمليات التنشئة السياسية ما يسمى بالتأييد المنتشر للنظام السياسي Diffuse Support تتبناه الدولة، فهي تتحقق عملية إجماع سياسي بين المواطنين على اختلاف إنتقاماتهم الطبقية والمهنية، والمدرسة - بوصفها أهم قنوات التنشئة السياسية تفرض على التلاميذ تربية سياسية مباشرة وغير مباشرة تأخذ نمط المقررات الدراسية والأنشطة الصفية واللاصفية.

وبالرغم من أن الثقافة العربية الإسلامية قد شكلت هوية الانسان العربي الخليجي تاريخياً، وبالتالي لم تثر في الماضي أسئلة الاستقطاب التي تطرحها الهوية مثل: العربية أم الاسلام، والدين أم الدولة، والوحدة أم التجزئة... إلخ. إلا ان فترة مابعد النفط أثارت هذه الأسئلة أو استقدمتها من مناطق أخرى من العالم العربي الإسلامي فوضعت بذلك إطاراً عاماً لازمة الهوية والانتقام بالنسبة للشباب الخليجي، وزاد من حدة هذه الأزمة ظهور الفجوة بين الأجيال - وذلك الميل الطبيعي لدى الشباب لتكوين صداقات وثيقة مع أفراد من نفس المرحلة العمرية - وقيام عالم للشباب مستقل بذاته وحضارته للشباب لها رموز خاصة تتمثل في اللبس وإطلاق الشعر واللحى وغيرها من رموز التمييز والمقاومة والرفض، وقد زاد من حدة هذه الأزمة أيضاً - إنحسار أو اختفاء المؤسسات المشتركة بين الكبار والشباب مثل المجالس والمنتديات والصالونات والتي كانت تعالج فيها الموضوعات الأدبية والاجتماعية والسياسية من منظورات مختلفة، وحلت محلها تجمعات شلّية لات تعالج فيها إلا التواقه من الأمور مثل السيارات

وأنواعها وألوانها ومميزاتها، ورحلات البر وقضاء العطلات الصيفية خارج البلد، وما يكتنف كل ذلك من مغامرات وبطولات.

لقد تعايشت الثقافة الأصلية (العربية الإسلامية) مع الثقافة الدخيلة أو الوافدة (الثقافة الغربية)، وذلك على سبيل التراكم لا الانصهار، واعتقد البعض أن هذه الإزدواجية تمثل مرحلة انتقالية مؤقتة امتنالاً لقول «نمرامشي» في أن القديم يموت والجديد لا يستطيع أن يولد ولذلك تظهر بينهما فترة فاصلة فيها الكثير من الأعراض المرضية المروعة. ولكن في عصر تقدم التكنولوجيا والاتصالات تكتب الغلبة دائمًا للثقافة الوافدة التي تتمتع بسرعة الانتقال من وضعية الاستعارة الثقافية إلى وضعية الغزو الثقافي دون المرور بمحطات التبادل الثقافي أو التكامل الثقافي.

فالازدواجية في الواقع نتاج في الأصل تاريخياً من تدخل الآخر (الغرب)، وعدم تركه لنا (الدول العربية الإسلامية) أن تنمو وتطور ذاتياً، فقد بدأت حركة النهضة الفكرية والفقهية في العالم العربي في أواخر القرن الثامن عشر متمثلة في حركة ابن عبد الوهاب في نجد والشوكاني في اليمن والألوسي في العراق والسنوسي في المغرب والمهدى في السودان، كما بدأت في الوقت نفسه حركة النهضة المؤسسة ممثلة في حركة إعادة بناء الجيش العثماني وحركة محمد علي في مصر، ولكن الغزو الغربي المتمثل في حملة نابليون والغزوات العسكرية الفرنسية والإنجليزية أجهضت نمو الحركتين الفكرية والمؤسسة وجعلتهما في صراع دائم مع بعضهما بعضاً مع التيارات الفكرية والمؤسسة الوافدة*.

اتجاهات الشباب نحو التعليم والعمل

الاتجاه هو بناء أو تكوين فرضي يعبر عن الترابط بين مثيرات واستجابات متعلقة بموضوع معين، ويستدل على معناه - وبالتالي - من خلال ترابط السلوك الظاهري للفرد بالنسبة للموقف المعين، وهو يتضمن الناحية السيكولوجية معتقدات ومشاعر ونواحي تقويمية تتضمن الجوانب المعرفية والوجدانية والسلوكية. والاتجاه في صورته النهائية هو محصلة صراع القوى المتناقضة التي يتعرض لها الفرد في تنشئته الاجتماعية. واكتساب الاتجاهات لا يكون دائمًا على المستوى الشعوري وبخاصة في مراحل التنشئة الأولى، ونسبة للانفتاح الثقافي لدول الخليج العربية على

* راجع طارق البشري «الإصلاح الفكري والإصلاح المؤسسي (في منبر الموار)» السنة السادسة، العددان ٢١، ٢٢، صيف وخرير ١٩٩١. (ص من ٦٠ - ٦٥).

العالم الخارجي، فإنه قد تبلورت اتجاهات جديدة وعديدة وبخاصة في مجال التعليم والعمل.

الاتجاهات نحو التعليم

تلعب المدرسة والجامعة أدواراً كبيرة في حياة الشباب فهي المؤسسات الاجتماعية التي يقضى فيها الشباب معظم أوقاتهم - وربما بالنسبة للبعض أحلى سني عمرهم - وهي السياق الذي يمارسون فيها أغلب نشاطاتهم. وربما مثّلت علاقة الشباب بالمدرسة أول مواجهة حقيقة لهم مع المجتمع الكبير، فهي البداية الجادة والحلقة الأولى في سلسلة من الصراعات في حياة الشباب^(٢١). ولكن في الآونة الأخيرة بدأ الشباب يضيقون ذرعاً بالمدرسة والجامعة ويضعونهما في قفص الاتهام. فنور هذه المؤسسات التعليمية يعتبر امتداداً لدور الأسرة، فهي من ناحية تعدّ الشباب لأداء وظيفة إنتاجية في المجتمع، ومن ناحية أخرى تستكمل مهمة الأسرة في مساعدة الشباب على النضوج فيزيولوجياً ونفسياً واجتماعياً^(٢٢).

وبالرغم من التطور النسبي في كم التعليم في الوطن العربي، إلا أن نوعية هذا التعليم مازالت متذبذبة، بل تعتبر في كثير من الأحيان في محنّة حقيقة أو أزمة، فمن حيث الكيف تبرز ظاهرة أساسية سلبية هي عدم توافر القدر الضروري من الوحدة والانسجام مما يجعله يكرس ظاهرة انفصام الشخصية الثقافية وأزدواجها^(٢٣). في بينما تتصف المدارس الأكاديمية بالحداثة تتصف المدارس الدينية بالتقليدية، وبينما تغلب الحداثة على مضمون البرامج والم المواد العلمية يغلب الجمود على مضمون البرامج والم المواد الاجتماعية والأدبية والدينية، وفي كل الأحوال نجد انقطاعاً بين المجتمع ومضمون المواد الدراسية^(٢٤). وكما يقول الجابري فإن تعليماً هذا شأنه لا يمكن أن ينتج إلا ما يعيانيه من أزدواجية ثقافية وانفصام للشخصية الفكرية وضعفها^(٢٥).

إن الكثير من الشباب العربي في الجامعات يشكون من محتوى وطرق تدريس المواد التي تقدم لهم، فهي مواد لا تلتقي مع اهتماماتهم وميلهم، كما أنها لا تتلاءم مع استعداداتهم وقدراتهم فهي لاتساعد في حل مشكلاتهم أو في فهم الواقع الذي يعيشون فيه^(٢٦)، ومواد التعليم العام في المدارس لاتربط الشباب بالأحداث التي يزخر بها عالمهم المعاصر وإنما تقدم لهم عالماً انقضى ولم تعد لهم به خبرة مباشرة، عالماً جاماً لحياة فيه بدلًا من العالم المعاصر المليء بالحرارة والحيوية^(٢٧).

وقد أوضحت بعض الدراسات التي أجريت على طلبة المعاهد العليا والجامعات في

مصر أن الكثير من المحاضرين غير قادرين على المحاضرة بالطريقة التي تمكن الشباب من استيعاب ما يقدم إليهم من معارف وتجارب، ومن ثم يولد لديهم شعور قوي بالملل والتعب وعدم الميل أو الاهتمام بالمحاضرات. وكما يقول عزت حجازي فإن الكثير من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ومراكز البحث قد أصبحوا حاملي لافتات علمية ولم يتحول العلم لديهم إلى قيم وضمير وسلوك وإنما إلى أداة كسب وطريق إلى مراكز المسؤولية^(٢٨).

لقد انتقد الشباب مانقدمه لهم المدرسة من أنشطة ومواد تعليمية، ورفضوا بعض الأساليب التي عاملتهم بها، ولكن هذا الرفض لم يكن للتعليم في حد ذاته ولكنه الصيغة التي يقدم بها والظروف التي يقدم فيها، فالمفروض في نظام التعليم عامة أن يساعد الدارسين على مناقشة النظام القائم ونقده وتطوره، وليس الاستسلام المطلق له والقبول الأعمى لما يقدمه من نظم عفى عليها الدهر وسلف، وتجاوزت مرحلة الصلاحية، فبدلاً من أن تربط المدرسة الشباب بالحياة وتساعدهم على كشف أسرارها وفهم واقعها، فإنها تعزلهم عنها ولا توفر لهم خبرات كافية للتعامل معها، وعندما يحس الشباب بانفصال مانقدمه المدرسة عن واقعهم وبعدم جدواه لهم فإنهم يجدون أنفسهم غير متحمسين لها ولا يبدون تجاوياً معها.

يضاف إلى ذلك أن عدم دراية الكثير من الأساتذة الواقفين في الدول العربية الخليجية بالواقع الحضاري للشباب في هذه المجتمعات، وبالتالي فإن عدم تقدير ظروف الشباب وإمكانياتهم واهتماماتهم ومشاكلهم - ناهيك عن المساعدة في حلها - يؤدي بالضرورة إلى فجوة عميقة وإلى مشكلات عديدة أخرى، كما أن الاقامة المؤقتة للأساتذة الواقفين في دول الخليج لا تشجعهم على الاهتمام بخلق أرضية لتفاهم.

لقد كان متوقعاً من نظام التعليم في دول الخليج العربية أن يربى الناس على ممارسة القراءة الذاتية الوعية التي لا تعتبر الدرجة العلمية نهاية المطاف، فإن إدراك الفرد لنفسه ومحبيه ووعيه لطموحات ومشكلات مجتمعه تتطلب منه قدرات على التحليل والبلورة والفهم. فقد كان يرجى من التعليم أن يلعب دوراً كبيراً مؤثراً في طموحات التغيير المجتمعي والتحول من مجتمع مختلف إلى مجتمع متقدم^(٢٩).

إن النظام التعليمي ليس عملية مجردة أو منعزلة عن حركة الواقع الاجتماعي ومتغيراته، فقد كان في بداية نشأته في دول العربية مرتبطاً بدور التعليم في تكوين الصفة أو النخبة المحلية للمشاركة في تحديث الدولة واجهزتها في فترة الاستعمار،

واستمر على ذلك مرتبطاً بالحكم والادارة والسلطة والمكانة الاجتماعية لمن يحصل على مؤهلاته بعد الاستقلال، فالتوسيع الكمي والنمو الخطي المستمر على مدى نصف قرن من الزمان بالنسبة لبعض البلدان العربية، لم يربط التعليم باحتياجات التنمية من الأطر البشرية المختلفة وأصبحت قضية تخطيط التعليم مجرد توسيع في الفصول والمدارس لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب نتيجة الزيادة السكانية. فالجامعات العربية والخليجية لازالت تخرج العديد من الشباب ممن لا توجد حاجة ماسة إلى تخصصاتهم، في حين تعاني المدارس من عجز دائم في أعضاء هيئة التدريس وبخاصة مدرسي اللغات. هذا بالإضافة إلى أن تجربة التعليم المدرسي بدأت تنطوي على شيء كثير من قلق الشباب وخوفهم - خوفهم من إدارة المدرسة والمدرسين، وخوفهم من رفاق الدراسة، وخوفهم من الامتحانات، وخوفهم من الفشل في المستقبل .

إن لوسائل الاعلام والتكنولوجيا الحديثة آثاراً إيجابية على التعليم، ولكن لها أيضاً آثاراً سلبية على اتجاهاته، فقد أدت هيمنة هذه التقنيات إلى تراجع مستمر لظاهرة المطالعة، وقد تجلى عزوف الشباب عن المطالعة في إقبالهم على بدائل أخرى تريحهم من عناء القراءة، فقد يبرر اتجاه عدم المطالعة بتضمينه الوقت أمام وسائل الاعلام أو بالاتصال مع الأصدقاء أو الحديث معهم في الهاتف، وتؤكد العديد من الدراسات على أن «اهتمام معظم الشباب والفتيات يدور حول مطالعة الموضوعات التي تتصل بهم، أكثر من الموضوعات التي تعالج القضايا الوطنية أو القومية أو الدولية، أي القضايا التي تهم سير الحياة بصفة عامة»^(٤٠).

ولاشك أن ظاهرة العزوف عن المطالعة تؤثر كثيراً في نوعية العملية التعليمية وبخاصة في مجال البحث، ففي وصف للبحوث التربوية في المملكة العربية السعودية يقول أحد الباحثين المواطنين إن معظم البحث المنتهي يغلب عليهما طابع التكرار كما يغلب عليها التسطيح في النقاش والتحليل^(٤١). ويقول أحد أفراد عينة الدراسة التي أجراها الباحث، إن كثيراً من الأشخاص الذين دخلوا مجال البحث العلمي لainظرون إلى أنفسهم كباحثين أو علماء، إن هذا السبب لم يكن السبب الرئيسي فيمواصلة دراساتهم العليا، ولكن الواقع هو الحصول على المنصب والوجاهة، وبذلك نجد أن معظمهم يتصرفون كوجهاء وأعيان أكثر من تصرفهم كعلماء وباحثين^(٤٢). ويقول الدكتور محمد الرميحي إن هناك شعاراً طرحة الأخوان في الكويت وتنادي به البرجوازية الادارية في منطقة الخليج مفاده أن العلم زينة للأغنياء وستر للفقراء^(٤٣)،

وبمعنى آخر فإن الأغنياء يمكن أن يتعلموا أو لا يتعلموا، وإذا تعلموا فإن الهدف من التعليم بالنسبة لهم هو الشهادة التي يمكن الحصول عليها.*

إن تنمية الموارد البشرية في أقطار الخليج العربية لاتزال تتم بمعزل عن متطلبات التنمية واحتياجات المجتمع، ربما في اتجاه معاكس تماماً لذلك، فشعب الآداب تزهل الشباب لأعمال و اختصاصات مكتبية وإدارية وهي اختصاصات أصبحت تفيض عن الاحتياجات الفعلية، بينما تشتد الحاجة إلى العمالة التقنية والفنية، ولكن نمو التعليم المهني والفنى لم يساير النمو العام في مختلف مراحل التعليم. فالتعليم الفني لا يتجاوز نصبيه ٥٪ من تلاميذ المرحلة الثانوية في معظم أقطار الخليج باستثناء البحرين التي تصل فيها نسبة التعليم الفني (التجاري) أكثر من ٣٠٪^(٤٤)، وبالرغم من أن هناك إقبالاً نسبياً على التعليم التجاري في البحرين إلا أن هذا الإقبال لم ينتشر إلى بقية أقطار الخليج العربي، بل إن سوق اليد العاملة الماهرة في الخليج هي التي حفزت الدول المصدرة للقوة العاملة على الاهتمام والتوجه في التعليم الفني وزيادة الطلب عليه نسبياً مثل ماحدث في كل من الأردن ومصر وسوريا والعراق.

وبالرغم من الإنفاق التعليمي الكبير على الطالب الخليجي للحصول على تعليم جيد، إلا أن ظاهرة المدارس الأجنبية والخصوصية بدأت تشق طريقها بانتظام في دول الخليج، باعتبار أنها تقدم تعليماً متيناً، ومن ثم تكاثرت أيضاً أعداد الطلاب للدراسة في الخارج وعلى النفق الخاصة وفي مراحل التعليم المختلفة، وكما يقول حامد عمار فإن المعضلة الأساسية في نوعية التعليم «أنه بفتح الشهيبة للاستهلاك بمعدلات تزايد مع تزايد درجة التعليم، وإلى سلوك اجتماعي يحرض على تعظيم إشباع الحاجات والمتطلقات الفردية أكثر من تعظيمه للطاقات والقدرات الاجتماعية والانتاجية لمواجهة التحديات الوطنية والقومية، الاقتصادية واجتماعية»^(٤٥).

إن النظام التربوي لدول الخليج العربية، يمثل تحدياً كبيراً بالنسبة للسلطات، فالدكتور عبدالعزيز الجلال ينادي بأن المناقشات الدائرة في المحيط التربوي تتفق على أن النظام يغرس روح الاستسلام والطاعة والسكوت عن الخطأ وتقبل الرأي الآخر بدون اقتئان وينكك عليها، وإن هذه الصفات هي امتداد لما هو موجود في المجتمع الخارجي^(٤٦)، ولكن الدول العربية الخليجية لا بدil أمامها غير التعليم للوصول إلى

*أنظر في هذا الموضوع:

Roland Dore, *The Diploma Disease*, Los Angeles: Allen & Unwin, 1976.

النهضة والتنمية المنشودة، فوكيل وزارة التربية والتعليم بدولة الامارات ينادي بأن اتحاد الامارات هو حقيقة مصير وهدف وطني لا يمكن التراجع عنه أو التنازل عنه أو التغريط فيه، وان التعليم هو أكثر ما يكون معيناً بتأصيل وتأكيد وترسيخ هذا الهدف «فنحن في النهاية نشكل جيلاً وهذا الجيل يجب أن يكون واعياً ويتغنى باسم هذا الوطن، ونحن في حاجة إلى نظام تعليمي قوي تنبه فيه الانقلابيات وتنبه فيه الكيانات الصغيرة لينصره فيه الانسان مع الوطن، ونحن نأمل أن يكون الانصهار من البر إلى البحر، من الخليج إلى المحيط»^(٤٧).

لقد أدركت دول الخليج أن الانسان هو المفتاح للنهضة الحديثة التي يتطلع المجتمع إلى تحقيقها، فهو الغاية والوسيلة في الوقت نفسه، ولذا فقد ركزت الحكومات الخليجية على تطوير خططها التنموية على تطوير القوى البشرية في إطار المحافظة على القيم العربية الاسلامية. ولكن نظام التعليم الذي أنيطت به مسؤولية تطوير هذه القوة البشرية لم يفلح في أداء هذا الدور. لذلك نادت بعض الأصوات بضرورة إعادة هيكلة نظام التعليم على أساس اعتماد البحث العلمي اسلوباً للتدريس والاهتمام الزائد بالمواد العلمية والقواعد المنهجية والأسس الفلسفية وتوسيع دائرة المعاهد العلمية والثقافية «وإعادة النظر كلياً في حرصه واسلوب تدريس اللغات الأجنبية بصورة تجعل المتخرج من التعليم الثانوي يتقن لغة أجنبية واحدة على الأقل إنقاناً يمكنه من الاستفادة منها استفادة كاملة في مرحلة التعليم العالي وإعادة النظر كذلك في مضامين المواد التربوية والمواد النظرية عامة وفي اسلوب تعليمها وطريقة التعامل معها»^(٤٨).

الاتجاهات نحو العمل

إن النظام التربوي السائد في معظم أقطار الخليج العربي لايزال يعمل إلى حد بعيد - حسب رأي التربويين أنفسهم - في معزل عن حاجات القوى العاملة أو سوق العمل كماً و نوعاً، فهو يعمل على تخريج مثقفين عاطلين أحياناً أو اختصاصيين لاحتياج إليهم سوق العمل أو من نوii الكفاءات العلمية والفنية التي يغلب عليها الاعداد النظري وتقتصر إلى التقنية البشرية الازمة.

إن قصور عملية الاعداد من قبل النظام التربوي وضعف التنسيق بين التعليم واحتياجات المجتمع إلى القوى العاملة أدى بجزء الشباب في موقع وأعمال ليست بعيدة عن اهتماماتهم واستعداداتهم الذاتية فحسب وإنما أيضاً لاتمت بصلة قوية إلى المعلومات التي يحصلون عليها خلال فترة الدراسة. وحتى الذين يسكنون في وظائف

أو أعمال في مجالات تخصصهم فغالباً ما يواجهون مشكلة التناقض بين معلوماتهم النظرية ومتطلبات أداء الوظيفة العملية، والنتيجة المنطقية لكل ذلك فقدان الشباب لشغفهم بأنفسهم وتقديرهم لكفاءاتهم وتفضي مساعر اليأس وشيوخ اتجاهات اللامبالاة، مما يؤدي إلى ضعف جدية العمل وقتل روح الابداع والابتكار والتجديد ودافعية العمل وتدني مستوى الشعور بالمسؤولية واحتزاز الثقة بمقسّسات المجتمع التربوية^(٤٩).

لقد برزت ضرورة التعليم في هذا العصر كوسيلة لدمج الانسان في محيط العمل، فالانسان يولد ببعض الاستعدادات والقدرات والمواهب الفطرية، ولكن التعليم هو الأداة التي تصقل هذه المواهب والقدرات لكي تستثمر في الحياة العملية^(٥٠). ومن ثم أصبح الانفاق على التعليم نوعاً من الاستثمار طالما انه يؤدي إلى تحسين القدرات الانتاجية للفرد وتزيد من كفاءة ومرنة عنصر العمل. ولكن الكثير من الشباب العربي والخليجي يعيشون في قلق دائم خوفاً من الايجاد عملاً مناسباً في مجال تخصصهم أو من النوع الذي يرضي طموحاتهم وتطلعاتهم ويتحقق مع ميولهم واستعداداتهم، فضلاً عما تحمله بعض الشباب من مشقة ومعاناة في الدراسة فبانهم يعيشون في هم وقلق حقيقين لأنهم قد يضطربون إلى العمل في مجال غير الذي أنعوا له بالدراسة. ومن ثم تصبح بعض القيم الأساسية بالنسبة للشباب مثل قيم الحرية والديمقراطية والمساواة وغيرها مجرد شعارات ترفع ومعلومات تلقن لحفظها، فهي لا تتفق مع مضمونها ولا في جوهرها مع الممارسات اليومية التي يمررون بها. ومع انزواء تلك القيم الأساسية دخلت قيم أخرى جديدة تمثل في جوهرها عوائق للتنمية، وهي يمكن أن تعتبر إحدى افرازات هذه التنمية نفسها، وهذه القيم تتضمن قيم الاستهلاك التفاخري ومحاولة الثراء السريع وبأية طريقة، وكل ذلك على حساب اخلاقيات العمل المنتج والترشيد العقلاني للثروة، هذا بالإضافة إلى ظهور نمط السلوك القائم على الثنائية أو الازدواجية في الشخصية^(٥١).

لقد أصبح التعليم حسب رأي البعض - مصفاة أو قناة للسيطرة على توزيع الأنوار، فمن خلال تلك القناة يمر الطلبة ليؤهلوا للأعمال الاقتصادية، والنظام التعليمي وبالتالي يعمل كميكانيزم للضبط والتحكم يحفظ الأغنياء والفقراe في أماكن متباينة أثناء عملية النمو الاقتصادي، وبمعنى آخر فإن النظام التعليمي يقوم بالمحافظة على الوضع الراهن، فهو لا يحسن من وضع الفقراء ولا يتصدى لمحاربة الفقر وإنما يعمل فقط على تهميشه^(٥٢)، فالمدارس - حسب هذا الرأي - هي المصانع التي تقوم باعادة إنتاج الوضع الراهن والعلاقات الانتاجية السائدة، إنتاج المعرفة والسلوك الاجتماعي

السائد، ويصبح المعلمون هم الموجهون أو المشرفون على عملية الانتاج أو تثبيت القيم المتفقة مع نمط الانتاج الاقتصادي السائد، وذلك نسبة لاتصالهم أو تطلعهم بقيم الطبقة الوسطى.

فالتعليم إذن يقوم بدور السيطرة على الطبقة العاملة بدعوى احتياجات المجتمع، فهو أداة للضبط الاجتماعي وإعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية الموجودة في المجتمع، والمدرسة هي التي تعد الفرد ليقوم بأداء الدور المحدد له وفق تقسيم العمل السائد وتتعلم مفاهيم عن المجتمع وعن السلطة والصراع، إما بأساليب ضمنية عن طريق المنهج الخفي وإما بأساليب صريحة عن طريق برامج الاعداد للمواطنة^(٥٣)، والمواطنة الحقة - كما يقول اسامي عبد الرحمن - ترتكز إلى مفهوم الوطن للجميع وأن الفرص فيه يجب أن تكون متكافئة وأن الحافظ والمربود يجب أن يكون مقابلًا للعمل والبذل، وألا تستاثر أقلية - أو حتى أكثرية - بحقوق الآخرين أو بكل ثمار العطاء^(٥٤)، فهي تعني قدراً أدنى من التكافؤ بين الحقوق والواجبات، وقدراً أدنى من التكافؤ بين العمل والمكافآت وبين الانتاج والحافظ، والمواطنة أيضاً لاتتحقق في ظل الاستبداد كما أنها لا تتحقق في ظل الرعاية الأبوية التي تمارسها أقلية على الأكثيرة.

إن العمل الذي يتاح للشباب في أغلب الأحيان لا يلتقي مع استعداداتهم وخبراتهم وميلهم وتعلقاتهم بل ربما يتعارض معها، ومن ثم يصبح العمل بالنسبة لهم نشاطاً ثقيلاً على النفس وغريباً عنها، يمارسونه غصباً عنهم وذلك من أجل أن يعيشوا وليس من أجل أن يستمتعوا به، ومن ثم لا يصبح العمل جزءاً من الإنسان يحقق له ذاته، وإنما هو نشاط لاسيطرة له عليه، ولمصلحة له فيه، ولارضاء له عنه.

لقد عززت بعض السياسات التعليمية قيم الترفع عن العمل اليدوي في معظم البلدان العربية وبخاصة الدول الخليجية حيث أصبح الأجانب يقومون بالعمل اليدوي وأصبحت المناهج المدرسية منصبة على التعليم النظري أو المهن ذات المقام الاجتماعي الرفيع، كما أفرزت بعض السياسات الاقتصادية (سياسات الانفتاح) في البلدان العربية أعمالاً هامشية جديدة جعلت أصحابها يثرون ثراءً فاحشاً لا يرتبط بالجهد المبذول أو الشهادة التي حصلوا عليها^(٥٥)، ومن ناحية أخرى فإن الأقطار العربية الخليجية حاولت جلب كل الواجهات الحضارية الاستهلاكية ولكنها لم توجه جهداً كافياً نحو بناء قاعدة إنتاجية قوية قادرة على استمرارية العمل والعطاء^(٥٦)، فالامتحانات ونظم القبول السائدة وضعف العلاقات القائمة بين المناهج الدراسية والواقع الاجتماعي، وضعف التعامل مع ذلك الواقع ببرؤية عملية موضوعية، كلها أدت إلى

تكريس اتجاه الشباب نحو الأعمال المكتبية على حساب تقدير واحترام الأعمال اليدوية والمهنية.

أما الفتاة العربية فقد أوضحت بعض الدراسات المتعلقة باتجاهات المرأة الخليجية نحو العمل، أن بنات الخليج عموماً لا يفضلن البحث عن عمل بعد التخرج من الدراسة وإنما يفضلن البحث عن الزواج^(٥٧)، وفي دراسة عن صورة المرأة الخليجية في صحفة الخليج العربي اتضح أن هناك اختلافاً حول عمل المرأة وأن الصحافة الخليجية تهتم بالنماذج الغربية للمرأة وتزويج القيم الاستهلاكية^(٥٨)، وتقدم الصحافة الخليجية المرأة في مواقعها الاجتماعية كزوجة، وأم وربة بيت في المرتبة الأولى، وكطالة وموظفة في المرتبة الأخيرة، ومن ثم فإن تركيز الصحافة يكون على قضايا الزواج والطلاق وقانون الأحوال الشخصية أكثر من اهتمامها بقضايا العمل والانتاج والمشاركة السياسية والاجتماعية والثقافية.

وفي دراسة عن المرأة الكويتية اتضح أن عمل المرأة يأتي في المرتبة الثانية إذ إن المكان الطبيعي للمرأة هو البيت مالم تضطرها الظروف للعمل، وأنها إذا عملت ستكون بوفعها الاعتماد على النفس ومساعدة الأسرة مادياً. وفي دراسة للدكتور يوسف عبدالفتاح عن اتجاهات المراهقين والمراهقات نحو عمل المرأة في الإمارات، اتضح أن الاتجاه نحو عمل المرأة مازال خالرياً حيث تختلف وجهات النظر ليس بين الجنسين (ذكور وإناث) فحسب، وإنما أيضاً داخل كل جنس على حده، فالانفتاح الثقافي لمجتمع الإمارات - حسب رأي الباحث - نتج عنه صراع في الاتجاهات والقيم السائدة في المجتمع^(٥٩). أما أهم ما يدفع المرأة للاتجاه نحو العمل هو أن العمل يحقق للمرأة الإحساس بالكيان الاجتماعي والاحساس بقيمة الذات والشعور بالتكافؤ مع الرجل والقدرة على تحمل المسؤولية^(٦٠).

الخلاصة

حاولنا في هذا البحث أن نضرب في أرضية الواقع لنتعرف على هوية الإنسان العربي الخليجي ونرسم خارطة انتماءاته وأساليب تنشئته واتجاهاته نحو التعليم والعمل، ووجدنا أن اغتراب الإنسان العربي بعامة والانسان الخليجي بخاصة ينبع عن وجود ازدواجية عامة في الثقافة وفي الاقتصاد وفي التربية، وفي كل موقف من مواقف الحياة تقريباً.

وقد أوضحت الدراسة أن التنشئة الاجتماعية والسياسية عن طريق التعليم تغرس في الشباب قيم الطاعة والامتثال والابتعاد عن الحرية والاستقلال، وأن هناك عزوفاً عمما هو عملي ومهني سواء كان ذلك في مجال التعليم أو في مجال العمل فالإنسان العربي مقل في بذل الجهد وكاره للمعانا، فهو يرکن إلى الوجاهة والدعة والخمول واللامبالاة، وقد ضعفت لديه مقومات المواطن الوعي (السياسية) والمواطنة المنتجة (الاقتصادية) وجئ إلى التقليد الأعمى للنظم الخارجية دون مراعاة لارتباطها بأوضاعه ومتطلباته، كما ركز إلى الاقتداء المظاهري وابتعد عن مشقة التفكير المبدع والخلق، وقد أدى به ذلك إلى تمييع النظم وتشتت الاتجاهات.

لابد إذن من الاصلاح وإحداث تجديدات في نظم التعليم والعمل حتى تسهم في خلق الوعي لدى المواطنين وتبني فيهم مواقف واتجاهات إيجابية وتخلق لديهم استعدادات للعمل المنتج والمشاركة الجماعية في تنمية المجتمع.

إن تعديل اتجاهات المواطنين في دول الخليج نحو التعليم والعمل لابد أن يبدأ من المدرسة ومن داخل الصف الدراسي وعلى يد المعلم الوعي للاحتياجات التنموية لمجتمعه والمؤمن بأن التعلم الملائم للتنمية رغم أنه يبدأ من داخل الصف - لا يمكن حصره بين جدران غرفة الصف أو حتى داخل أسوار المدينة، فالمدرسة لابد أن تهدف إلى خلق الوعي لدى الطالب حول ذاته وواقعه وحول معوقات التنمية المجتمعية، وعملية الوعي داخل الصف لا يمكن أن تتم إلا بحدث تحول كبير في أساليب التدريس من الحشو والتلقين إلى الحوار والنقاش.

إن الإنسان الخليجي المستهدف هو الإنسان ذو الكفاية الانتاجية والأخلاقية العالية، الإنسان المنتهي أسررياً ووطنياً وأيديولوجياً (إسلامياً)، فالتنمية ليست مجرد إجراءات تنقل من الغير وإنما هي فلسفة يتخدتها المجتمع هدفاً للوصول إلى ترقية حياة الفرد وأزدهار المجتمع.

الإنسان الخليجي المنشود هو إنسان يجنب إلى البساطة وينأى عن التعقيد، ويتجنب للسلم وينأى عن الحرب إلا في حالات الدفاع عن النفس والوطن والعقيدة، يصادق الطبيعة ولايلوثها أو يخر بها، فهو يحتاج إلى نموذج يبتعد به عن النموذج الغربي الذي تمثله والذي يقوم على استخدام العنف والعدوان، وإذا كان لامفر من الأخذ بنماذج التحديث المعاصرة فإن البعض يرون أن النموذج الياباني أفضل كثيراً من النموذج الغربي فهو نموذج يقوم على البساطة في الحياة المنزلية وعلى تعاون الرئيس والمرؤوس في مكان العمل وعلى البحث الدائم عن الاستشارة في كل الأمور والعناية بالابداع،

كما أن التقنية اليابانية ليست تقنية مدمرة للطبيعة كما هي الحال بالنسبة للتقنية الغربية.

الهوامش

- ١ - محمود أحمد موسى، **التربية و مجالات التنمية في الانماء التربوي**. - القاهرة مكتبة وهبة، ١٩٨٥، ص ١٦٥ - ١٦٦.
- ٢ - علي الطاهر العنزي، «الشباب بين التعليم والعمل في الخليج العربي»، - في مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية. **الشباب العربي في الخليج ومشكلاته المعاصرة** - دراسات مختارة، البحرين، المؤسسة العربية للطباعة والنشر ١٩٨٦، من ٨٧.
- ٣ - عزت حجازي، **الشباب العربي ومشكلاته** (الطبعة الثانية)، الكويت، عالم المعرفة، ١٩٨٥، من ٩٢.
- ٤ - المرجع السابق، ص ٩٢.
- ٥ - نجيب محفوظ، **حول الثقافة والتعليم**، القاهرة الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٠، ص ٨٩.
- ٦ - محمد جواد رضا، **السياسة التعليمية في دول الخليج العربية**، عمان، منتدى الفكر العربي، ١٩٩٠، ص ٢٦.
- ٧ - تركي حمد التركى الحمد، «الأيديولوجيا والتنمية في الخليج: بحث في الثقافة الاجتماعية»، مجلة دراسات، العدد الثاني، السنة الأولى، ١٩٩٠، من ١٧.
- ٨ - ماهر فاضل القبيسي، «مشكلات الشباب العربي الخليجي»، في مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية، **الشباب العربي في الخليج ومشكلاته المعاصرة: دراسات مختارة**، البحرين، المؤسسة العربية للطباعة والنشر ١٩٨٦، من ١١٤ - ١١٥.
- ٩ - تركي حمد التركى الحمد، «الأيديولوجيا والتنمية في الخليج»، مرجع سابق من ١٩.
- ١٠ - علي زبعور، **التحليل النفسي للذات العربية: أنماطها السلوكية، والاسطورية** (الطبعة الثانية)، بيروت، دار الطليعة ١٩٨٧ من ١٠٤ - ١٠٥.
- ١١ - عبدالله عبدالدان، «نظام التعليم العربي وأزمة التطوير الحضاري»، في شاكر مصطفى (إعداد)، **ازمة التطور الحضاري في الوطن العربي: وقائع ندوة الكويت**، الكويت، جامعة الكويت، ١٩٧٥، من ٤٤٨.
- ١٢ - ماهر فاضل القبيسي، «مشكلات الشباب العربي الخليجي»، مرجع سابق، من ١٠١ - ١٠٢.
- ١٣ - المرجع السابق من ١٠١.
- ١٤ - عزت حجازي، **الشباب العربي ومشكلاته**، مرجع سابق، ص ١١١.
- ١٥ - عبد المنعم المشاط، «التنمية السياسية في بولندا والامارات العربية المتحدة»، **شؤون اجتماعية**، العدد الواحد والعشرين، السنة السادسة، ربيع ١٩٨٩، من ١٢٨.
- ١٦ - اسمامة عبدالرحمن، **التنمية بين التحدى والتردي قضايا جوهريّة وشائكة في الوطن العربي**، الكويت، شركة كاظمة (بدون تاريخ)، ص ٢٠.

- ١٧- محمد عابد الجابري، **إشكاليات الفكر العربي المعاصر**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩، ص ١٠٣.
- ١٨- ذكريا بشير إمام، «المقومات الأساسية للهوية الثقافية لإنسان الخليج»، دراسات، العدد الثالث، السنة الثانية، ١٩٩١، ص ٨.
- ١٩- تركي حمد التركي، «الأيديولوجيا والتنمية في الخليج»، مرجع سابق، ص ٢٦.
- ٢٠- عزت حجازي، الشباب ومشكلاته، مرجع سابق، من ١٢٠.
- ٢١- أحمد جمال ظاهير، **البيروقراطية والافتراض الاجتماعي في بعض معاهد دول الخليج العربي**، الكويت، ذات السلسل، ١٩٨٤، من ١٤٥.
- ٢٢- خلدون النقيب، «التنشئة الاجتماعية في عصر مضطرب»، في محمد جواد رضا (محرر)، **الأطفال وحروب شتى في العالم العربي**، الكويت، ذات السلسل، (منشورات الجمعية الكويتية لتقدير الطفلة)، ١٩٨٦، من ٢١.
- ٢٣- اسامه عبد الرحمن، التنمية بين التحدى والتردي، مرجع سابق، من ٤.
- ٢٤- المراجع السابق، من ٥٢.
- ٢٥- طلعت عبدالحميد، **صناعة القاهرة: دراسة في التعليم والضبط الاجتماعي**، القاهرة، سينا للنشر، ١٩٩٠، من ٣٢.
- ٢٦- مالك بن نبي، **شروط النهضة**، (ترجمة/ عمر مسقاوي وعبدالصبور شاهين)، الطبعة الثالثة - بيروت، دار الفكر، ١٩٦٩، ص ١٢٠.
- ٢٧- ذكريا إمام، «المقومات الأساسية للهوية الثقافية لإنسان الخليج»، مرجع سابق، ص ٢٧.
- ٢٨- محمد عابد الجابري، **إشكاليات الفكر العربي المعاصر**، مرجع سابق، من ٧٦.
- ٢٩- ماهر القبيسي، «مشكلات الشباب العربي الخليجي»، مرجع سابق، من ١١٧.
- ٣٠- عبد المنعم المشاط، «التربية والسياسة، تأصيل للعلاقة بين علميتين سياسيتين»، **شؤون اجتماعية، العدد الثاني والثلاثون**، السنة الثامنة، شتاء ١٩٩١، من ١١٦.
- ٣١- عزت حجازي، **الشباب العربي ومشكلاته**، مرجع سابق، من ١٥٥.
- ٣٢- المراجع السابق، من ٨١.
- ٣٣- محمد عابد الجابري، **إشكاليات الفكر العربي المعاصر**، مرجع سابق، من ٧٠.
- ٣٤- المراجع السابق، من ٧٠.
- ٣٥- المراجع السابق، من ٧٠.
- ٣٦- محمد جواد رضا، **السياسة التعليمية في دول الخليج**، مرجع سابق، من ٣٤.
- ٣٧- عزت حجازي، **الشباب العربي ومشكلاته**، مرجع سابق، من ١٦٥.
- ٣٨- المراجع السابق، من ١٦٥.
- ٣٩- محمد جواد رضا، **السياسة التعليمية في دول الخليج العربية**، مرجع سابق، من ٣٤.
- ٤٠- محمد طلال، «ثقافة الشباب في الوطن العربي»، **المجلة العربية للثقافة**، العدد التاسع، السنة الخامسة، سبتمبر ١٩٨٥، من ٨٧.
- ٤١- حمد البعادي، «البحث التربوي في المملكة العربية السعودية»، ورقة قدمت إلى الندوة شبه الإقليمية حول: **تنشيط البحث التربوي وزيادة فاعليته في الاصلاح التربوي في دول الخليج** **والوزيرة العربية**، ١٩٨٩، ٢١ - ١٩، من ٨.

- ٤٢- المراجع السابق، ص ١٤.
- ٤٣- محمد الرميحي، «تعليق حول ورقة دارم البصام»، «بعض الملاحظات حول جدلية العلاقة بين التعليم والتأثير الاجتماعي في البلدان العربية»، في **البترول والتغير الاجتماعي في الوطن العربي**، منشورات المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ١٩٨١.
- ٤٤- علي الطاهر العوني، «الشباب بين التعليم والعمل في الخليج العربي»، مرجع سابق، ص ٨٢.
- ٤٥- حامد عمار، «البترول وتطور التعليم في الوطن العربي»، في **البترول والتغير الاجتماعي في الوطن العربي**، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨١، ص ٤٢٢.
- ٤٦- محمد عابد الجابري، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، مرجع سابق، ص ٨٢.
- ٤٧- خليفة محمد بخيت، «مستقبل التعليم بالامارات»، محاضرة قدمت بالملسم الثقافي الثاني، (ندوة الثقافة والعلوم)، دبي ١٩٨٩.
- ٤٨- محمد عابد الجابري، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، مرجع سابق، ص ٨٢.
- ٤٩- ماهر فاضل القبيسي، «مشكلات الشباب العربي الخليجي»، مرجع سابق، ص ١٠٦.
- ٥٠- علي الطاهر العوني، «الشباب بين التعليم والعمل»، مرجع سابق، ص ٧١.
- ٥١- تركي حمد التركى، «الأيديولوجيا والتنمية في الخليج»، مرجع سابق، ص من ١٨ - ١٩.
- ٥٢- درام البصام، «بعض الملاحظات حول جدلية العلاقة بين التعليم والتغير الاجتماعي في البلدان العربية»، في **البترول والتغير الاجتماعي في الوطن العربي**، منشورات المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ١٩٨١، ص ٤٦٢.
- ٥٣- طلعت عبدالحميد، صناعة الهر، مرجع سابق، ص ٣٣.
- ٥٤- اسامه عبدالرحمن، التنمية بين التحدى والتردى، مرجع سابق، ص ١٦.
- ٥٥- طلعت عبدالحميد، صناعة الهر، مرجع سابق، ص ١١٩.
- ٥٦- اسامه عبدالرحمن، التنمية بين التحدى والتردى، مرجع سابق، ص ٩٤.
- ٥٧- أحمد جمال الظاهري، **المرأة في دول الخليج العربية: دراسة ميدانية**، الكويت، ذات السلسلة، ص من ١٦٥ - ١٧٤، ١٩٨٥.
- ٥٨- عواطف عبدالرحمن، «صورة المرأة الخليجية في صحفة الخليج»، في يحيى الحداد (مشرف)، **المرأة والتنمية في الثمانينات**، الكويت، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٢، ص ١٦.
- ٥٩- يوسف عبدالفتاح، «اتجاهات المراهقين والمراهقات نحو عمل المرأة في الامارات»، **شؤون اجتماعية**، العدد السابع عشر، السنة الرابعة، ربيع ١٩٨٨، ص ١٢٢.
- ٦٠- المراجع السابق، ص ١٠٠.

**إِحْصَلْ عَلَى النِّمَاءِ
وَالخَدْمَاتِ الْأُخْرَى
بِسْرَعَةٍ!**



لها تأثيرات ذات ميالات رسميات للتعامل مع بناء ربي العباري
المؤرخ: المؤرخ الشعبي الريعي وأداته الصفراء التي هي المبنية.

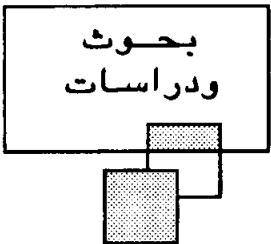
انت اذلت الصراحت التي في المنشية خنزيركم المصلوب عاصي
النقد السريع عاصي ملار ٤٤ سانته في الير ٧ أيام
في المنشية ريفضت النظر عنك نكانت رموزه ملوك

- ١- العجب الشعري الفوري .
 - ٢- ظلت كنفه حابي
 - ٣- الغول است من الحباب المبكي الى مهابي التوفير
 وبالعكس .
 - ٤- ظلم و نزف شهادت .
 - ٥- عرفتني الرئيس على ايمال .

إذا غيّب بالمحضر عما يليه بطاقة الصراف الناري أو الاستئناد
من جمع خدامات الموزع والربيعية تفضلوا بزيارة أحد
فروعنا المتواجدة في دولتنا الـ ١٦.



بنك دبي التجاري المحدود
THE COMMERCIAL BANK OF DUBAI LIMITED



الصعوبات التي تواجه إحلال النساء في الوظائف الإدارية العليا في منطقة الخليج العربي

١ - مقدمة

* د. منيرة أحمد فخرو

ينال موضوع الإدارة في المجتمعات الحديثة اهتماماً متضاعداً. وفي منطقة الخليج يحتل هذا الموضوع أهمية خاصة لما له من تأثير بالغ على تحسين نوعية العمل وعلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى مستويات متقدمة. وتبعد مسألة إحلال النساء في الوظائف الإدارية العليا جديرة بالدراسة نظراً للحاجة المت坦مية إلى احلال المواطنين محل العمالة الأجنبية التي تتزايد أعدادها على جميع المستويات سواء الإدارية أو الفنية. وأيضاً لكن العماله الوطنية المدرية ذات الكفاءة العالية من الذكور قد أخذت أماكنها المناسبة في السلم الإداري والفنى. لذلك فال مصدر المتبقى لسد حاجة المنطقة من الكفاءات هو العماله النسائية المحلية.

* جامعة البحرين.

وبالرغم من تواجد أعداد كبيرة من النساء في سوق العمل إلا أن قلة منهن قد تبوأ مراكز عليا في الإدارات. ولا يرجع ذلك إلى عدم وجود نساء لديهن الكفاءة لتولي مثل تلك المراكز، ولكن المعوقات الاجتماعية والتشريعية والأسرية تقف حجر عثرة في طريق إحلال المزيد من النساء في الإدارات العليا.

وتهدف هذه الورقة إلى محاولة التعرف على الصعوبات التي تواجه الإداريات في منطقة الخليج وتحدد من إحلالهن في الواقع الإداري في مختلف القطاعات. والورقة تتبنى المنهج الوصفي التحليلي حيث استعانت الباحثة فيها بالمصادر الرسمية من إحصاءات وتقارير أولية ويدراسات متعددة تم اجراؤها حول هذا الموضوع في بعض دول العالم. ويستخدم الورقة في جزء منها نتائج دراسة ميدانية شملت عينة قوامها ٤٥ سيدة مابين إداريات في مراكز متوسطة أو دون ذلك لمعرفة ما يواجهن من مشاكل في العمل والعقبات التي يعتقدن أنها تحول بينهن وبين الوصول إلى المراكز العليا والصعوبات التي يواجهنها في القيام بواجباتهن الأسرية وتأثير ذلك على عطائهن في العمل وبالتالي على ترقیتهن الوظيفية. إلى جانب ذلك تهدف تلك الدراسة الميدانية إلى توفير معلومات أولية لتكوين صورة أكثر دقة للوضع الحالي للمرأة الإدارية العاملة وبالتالي محاولة إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي تتعرض لها.

٢ - تعريف الإداري الناجح :

من هو الإداري الناجح .. وأي صفات يتحلى بها .. وهل يختلف عن الإدارية الناجحة ..؟ تعددت الإجابات حول ذلك السؤال ولم يفرق معظم من أسهموا في بحث موضوع الإدارة بين الرجل الإداري والمرأة الإدارية ويتفق بعضهم على أن الذكورة أو الأنوثة ليس لها تأثير يذكر على الإداري الناجح إلا أن بعض الباحثين وجدوا أن هناك ضغوطاً نفسية واجتماعية وتشريعية تؤثر على المرأة الإدارية خاصة إذا كانت متزوجة ومسئولة عن بيتها وأولادها وستائي لاحقاً على شرح ذلك الموضوع بالتفصيل.

ويعرض بعضهم الإداري الناجح بأنه القيادي البارع الذي يتحلى بصفات ومقومات شخصية موضوعية. وتتضمن تلك المقومات ثلاثة عناصر رئيسية هي (١).

- أ - الفكر والتوجه والاستعداد القيادي والرؤوية المتميزة لصاحب الإدارة.
- ب - تحريك وتشغيل وحفز وإذكاء وتشجيع مواهب ومهارات وعقربيريات الآخرين سواء على مستوى الفرد أو الفريق وتنمية مبادراتهم والاهتمام بها.

ج - استثمار نتائج هذه التركيبة وتحويلها إلى القنوات الإنتاجية الصحيحة.

كما تعرف القيادة بأنها مقدرة التأثير على الناس بحيث ي عملون برغبتهم في تحقيق أهداف الجماعة. وهناك علاقة وطيدة بين القيادة والإدارة، فآية إدارة لأية مؤسسة مهما كان حجمها لا يمكن أن تتحقق أهدافها إلا بوجود القيادة الحكيمية التي توجه الأفراد في المسار الصحيح والتخطيط السليم لتحقيق هذه الأهداف^(٢).

والقيادة الإدارية هي العمل باستمرار للتأثير في الأفراد واقناعهم بقبول العمل من أجل تحقيق أهداف المؤسسة وفقاً للأسلوب الذي يحدده القائد. والقائد الإداري الناجح يستطيع في الغالب إذابة الخلافات وحل التناقض بين أهداف الأفراد وأهداف المؤسسة، وذلك بما يتمتع به من مهارات وقدرة على التأثير والتوجيه^(٣).

أما صفات القيادة للمرأة الإدارية فقد ذكرت إحدى الدراسات القليلة التي تعرضت لهذا الموضوع بأن السلوك القيادي يتكون من اثنى عشر مجالاً نوردها كالتالي^(٤).

أ - **تمثيل المجموعة:** ان تكون القائدة قادرة على التحدث والتصرف على أنها ممثلة للمجموعة.

ب - **تسوية الخلافات:** القدرة على تسوية المطالب المتعارضة والحد من الممارسات المضرة بالمجموعة.

ج - **تحمل الغموض:** قدرة القائدة على مواجهة عدم الوضوح في المواقف التي تتعرض لها وتأجيل القرارات بشأن ذلك دون قلق أو اضطراب.

د - **الاقناع:** استخدام المناقشة كوسيلة للاقناع.

ه - **المبادأة في تكوين بنية المجموعة:** تحديد القائدة دورها بوضوح وتفسح المجال للذين يعملون معها لمعرفة ما هو متوقع منهم في مجال عملهم.

و - **منع الحرية:** تفسح المجال للعاملين في مجال عملهم واتخاذ القرار والعمل.

ز - **القيام بما يملئهدور.**

ح - **مراقبة الآخرين:** تأخذ بعين الاعتبار راحة العاملين معها ومكانتهم ومساهمتهم.

ط - **التشديد على الإنتاج:** تمارس ضغوطاً على المرفوقسين من أجل الإنتاج الأفضل.

ي - **الدقة في التنبؤ:** تبني بعد نظر وقدرة في التنبؤ بالمعطيات بدقة.

ك - **التكامل:** تحافظ على تقارب أفراد المجموعة وتحسم المصالح بين أفرادها.

لـ - التطلع نحو التفوق: تحافظ على العلاقات الودية مع المتميزين وتتأثر بهم وتكافح من أجل مكانة أعلى للمؤسسة.

٣ - مقومات الإدارية الناجحة :

كثُرت المقولات عن الأسباب التي تجعل من بعض النساء العاملات إدارات ناجحات.. ولا تخلو تلك المقولات من التناقض أحياناً، فتارة نسمع من يقتفي بأنه لكي تكون الإدارية ناجحة عليها أن تقتصر مابين عملها وأسرتها.. وذلك لأن لاتفكر في عملها وهي في البيت مع الأسرة وأن تصرف كل تفكيرها عندما تكون في المكتب في عملها فقط. ومقدمة أخرى تقرر أنه «كي تكون الإدارية ناجحة عليها أن تحدد حتى ساعات نومها». وفي أحياناً كثيرة يكون نجاحها في العمل على حساب التضحيه بحياتها الخاصة^(٥)). وتظهر دراسة مقارنة اجريت في الولايات المتحدة بحثت موضوع التشابه والفروقات في الأنوار الإدارية بين الرجال والنساء الإداريين وجود بعض الفروقات البسيطة بينهما في الشخصية. أما بالنسبة لاختبارات الذكاء والتصرفات التي أجريت على آلاف الإداريين والمهنيين الذين شاركوا في تطوير برامج الإدارة منذ عام ١٩٧٨ وحتى عام ١٩٨٦، فقد سجل الإداريون الرجال والنساء تشابهاً كبيراً. كذلك لوحظ أن الإداريات من النساء لديهن الكفاءة والقدرة، مثل الإداريين الرجال، على القيادة والتاثير على مرفقيهم^(٦).

كما أجريت دراسة أخرى في مدينة نيويورك لمعرفة الأسباب والعوامل التي تساهم في نجاح أو فشل الإدارات. وذلك بعمل دراسة على ٧٦ امرأة إدارية في مؤسسات يبلغ متوسط عدد موظفي كل منها (١٠٠) شخص ومقارنتها بنفس العدد من المديرين العامين. وكذلك تم استجواب ٢٢ شخصاً، ١٦ رجلاً و ٦ نساء من داخل تلك المؤسسات من العارفين بمواطن الأمور المشهود لهم بالذكاء وصواب الرأي ودقة الأحكام بالإضافة إلى كونهم مسؤولين عن إيجاد و اختيار كبار الموظفين للوظائف العليا. وقد بحثت تلك الدراسة مختلف العوامل التي تساهم في نجاح كبار الإداريين أو خروجهم عن الخط بمعنى فشلهم في الإدارة^(٧). ونظراً لأهمية تلك الدراسة فسوف نستعرضها بالتفصيل.

ومن أهم معايير النجاح التي استخدمت في تلك الدراسة كانت الوصول إلى المراكز العشرة أو العشرين العليا في المؤسسة وكذلك تقدير المؤسسة نفسها وتقديرها لذلك الشخص فيما إذا كان يبذل أقصى جهده لخدمة المؤسسة. أما معايير الخروج عن الخط أو الفشل فقد تم تعريفها على أنها الوصول إلى الوظائف العليا في المؤسسة

لكن دون بلوغ المستوى المتوقع دون استخدام الشخص لجميع طاقاته، والفرق هو أن النساء اللاتي خرجن عن الخط تتجمدن في وظيفتهن دون الحصول على ترقية، أو تنزل مرتبتهن الوظيفية أو تخفض درجتها وأحياناً يصرفن عن العمل أو يقبلن التقاعد المبكر، أو في أحسن الحالات تخفض مسؤولياتهن.

وعندما طلب من العارفين ببيواطن الأمور إعطاء المثل عن امرأة ناجحة و أخرى خرجت عن الخط والملفات والمميزات التي ساعدتهن أو تلك التي سببت لهن أذى، ذكر العارفون نفس العدد تقريباً من عوامل الخروج عن الخط للرجال والنساء، ولكنهم أوربوا عوامل نجاح تزيد مرتين بالنسبة للنساء وربما يشكل هذا الإكتشاف دليلاً جديداً على أن أهمية تفوق المرأة في أدائها على الرجل كي تستطيع التقدم في عالم الشركات والمؤسسات في الوقت الحاضر.

وقد وجه هؤلاء العارفون أربع نصائح متضاربة يجب على النساء أن يوفقن بينها إذا أردن تحقيق النجاح الإداري وهي^(٤):

أ - كوني مجازفة ولكن أبقى دائمًا بارزة.

إن أهم عناصر المجازفة هو تبديل الوظيفة في أقسام مختلفة من المؤسسة وتحمل مسؤوليات إضافية جديدة، ولكي تحقق المرأة خبرة واسعة في ميدان الأعمال لابد لها من المجازفة أكثر من زميلها الرجل، ونظرًا لقلة عدد النساء في صفوف الإدارة العليا، فليس هناك مجال للخطأ والضعف، والنساء الناجحات يخلقن انطباعاً حسناً لدى كبار المديرين بما يتحلى به من ذكاء وفطنة وتوجهات عملية وبما يتمتعن به من نظرة استراتيجية وبراعة إدارية، أما اللاتي لا يكون أداؤهن في المستوى المطلوب فربما يتم سحبهن من صفوف الإدارة.

ب - كوني حازمة ولكن لا تسترجملي.

الحزم من الصفات المستحبة التي يجب أن تتحلى بها الإداريات، وعلى سبيل المثال تطلب الإداريات نتائج واضحة من مرؤوسيهن أو أن يكافحن من أجل الحصول على ميزانية أكبر لاقسامهن، أو يعبرن عن أفكارهن بوضوح وصراحة، ومن مميزات الإدارية الناجحة أن تحافظ على هدوئها ورباطة جأشها تحت أية ضغوط، ويخشى بعض الرجال من عدم توفر الحزم لدى الإدارية بالقدر الذي يكفي لإدارة مؤسسة كبرى، لكنهم في أعماقهم يودون لو تتصرف المرأة كامرأة فهم يقولون إن الحزم مطلوب في بعض الحالات ولكن دون عدوانية.

جـ- كوني طموحة لكن لا تتوقعني معاملة متساوية.

النساء اللاتي أتيحت لهن الفرصة لتولى وظيفة عليا، كان يتوقع منها أن تكون الأولوية في حياتهن لعملهن وبعده تأتي الأسرة. وقد لعبت رغبتهن الشديدة في النجاح دوراً أساسياً في ترقيتهم. ولكن لا يعني إعطاء المرأة نفس المسؤوليات والألقاب التي تعطى للرجال في المؤسسة أنها ستحظى بنفس المعاملة في المجالات الأخرى. والفرق في الراتب هو المثال الحي على ذلك، إذ ان الاحصائيات التي تمت على مدى السنوات القليلة الماضية لمعرفة الفروقات في الراتب بين المرأة والرجل اللذين يتوليان العمل الإداري نفسه... تظهر باستمرار ان النساء يكسبن أقل من الرجال.

دـ- تحمل المسؤولية ولكن تقبلي نصائح الآخرين.

إن تحمل المسؤولية هو عنصر هام وضروري لنجاح الإدارية، كما ان طلب المشورة وتقبل الإنتقاد يشكلان عنصراً إيجابياً قوياً في كفاح المرأة من أجل ترقيتها ووصولها إلى المراكز الإدارية العليا. وتذكر احدى الإداريات الناجحات وهي سيدة تبلغ السادسة والثلاثين من العمر متزوجة ولديها طفلان، ولها نشاط اجتماعي.. وقد عملت في خدمة المؤسسة منذ ١٣ عاماً حتى وصلت إلى منصب مديرية عامة. تقول تلك الإدارية: «استلمت العمل ولم تكن لدى الثقة الكافية ولكن كان التحدي مثيراً بالنسبة لي. لم يكن أحد يرغب في أن أقوم بهذا العمل في قسم الهندسة، وكانت أول مهمة أقوم بها هي حل مشكلة تقنية. وعندما طلبت مساعدة زميل حولني إلى آخر. لم يفهم معظم الموظفين - وهم من الرجال - لماذا أنا هنا في هذا العمل بالذات وكأنني قد أخذته واستولتها من شخص آخر. وكنت المرأة الوحيدة في القسم ولم يساعدني أحد. كنت أحياناً أعمل حتى العاشرة ليلاً وتعلمت من خلال كتابتي لبعض الخطابات التي يلقاها رفيقاني في الافتتاحات وعرفتهم على حقيقتهم فقد كانوا أشخاصاً عاديين مثلي، لديهم معاناتهم ومخاوفهم، وكانت أتحدث إليهم كلما احتجت إلى مساعدة». وتمضي تلك الإدارية في قولهما بأنه لا توجد وصفة جاهزة للنجاح، بل يجب أن ينظر إلى النجاح على شكل منظومة متكاملة تشمل الذكاء والأمانة والحكم الصحيح والنظرية الصائبة للأمور.

وفي نفس الدراسة التي أجريت في نيويورك^(٦)، تم استجواب تلك الإدارية، مع إدارية أخرى لتقديم خلاصة تجارب هؤلاء النساء القياديات بما يمكن أن تفعله المرأة

الإدارية كي تصبح إدارية ناجحة. ومن الممكن رصد ست نقاط هامة أو دروس استخلاصنها للوصول إلى النجاح المطلوب في المؤسسات والشركات. وستلخصها هنا لاعتقادنا بأهميتها:

الدرس الأول : تعلمي الشروط والقواعد الخاصة التي تقربك أكثر لدى رؤسائك.

عندما تفشل امرأة في إدارة عمل ما تطلق حولها عدة شائعات مثل كونها لم تفهمخلفية الوظيفة والموظفين، أو أنها كانت تتتجاهل ما يقوله الناس عنها أو أنها أصرت على أن تبقى مختلفة عن بقية الموظفين. ولكن معظم الحقائق لا تذكر ولا يتم توثيقها - كما أنه لا توجد تقارير تشرح لماذا وكيف فشلت تلك الإدارية. وعلى أية حال فإن الأمر الهام هو أن تفهم أصول اللعبة وأن تستطيع تكييف نفسها واتجاهاتها وأفعالها كي تناسب مع ماتطلبه اتجاهات المؤسسة نفسها.

وقد استطاعت تلك الإداريات أن يتعلمن بطرقتين، الأولى باللحظة ومراقبة ما يجري حولهن، والثانية بتحسين مستوى عملهن والحصول على معلومات أوفر عن المؤسسة وعن طبيعة عملهن، وكذلك من خلال مراقبتهن لأداء رؤسائهن وانعكاس ذلك على أدائهم لعملهن. كما أن أهم صفة يجب أن تميز بها الإدارية، بالإضافة إلى ذكائها، هو أن تكون مقنعة وقدرة على التأثير.

الدرس الثاني: خذى زمام المبادرة بالنسبة لمستقبلك في العمل.

بمعنى أن تكون الإدارية المسئولة الأولى والأخيرة عن تطوير عملها والحصول على الترقية. وتواجه النساء أحياناً معارضة شديدة حين يحاولن التخلص من الحصار المفروض على ترقитеهن والتطلع إلى وظيفة إدارية عليا.

وقد استخدمت الإداريات عدة وسائل ناجحة للحصول على ترقيات في عملهن، وأهم الإرشادات التي تساعد المرأة على ذلك مايلي:

أ - اختاري المهنة التي تناسبك مبكراً قدر المستطاع، وذلك بأن تضعي استراتيجية مناسبة للحصول على العمل الذي سيوصلك للنجاح.

ب - سيطرى على مهنتك بأفضل السبل التي تجيدينها. وليس هناك طريقة تسمى الأفضل وليس كل ماتنجزنه سينجح. توقعى العقبات والانتكاسات، واختارى الوسائل التي ترينها تناسب تلك الحالة بعينها وكذلك الوقت.

ج- اطلبى ماتريدينه أنت، أو كما قالت احدى الإداريات: استقهمي من رؤسائك عن الفرص والمناصب الخالية، ربما تشيرين عصبيتهم بتلك الأسئلة ولكن لا بأس عن ذلك.

د - تجنبى السقوط في شرك الخروج عن الخط، إن الكثير من الصراع يجعلك تظهررين بمعظمه من يطلب الكثير لنفسه.

الدرس الثالث: كوني واثقة بنفسك

إن الثقة بالنفس صفة هامة في الإدارية ويتوقع الناس أن يروا القيادات العليا ممتلئة بالثقة، كما ان النجاح يولد الثقة. وقد أظهرت مجموعة الإداريات اللاتي تم استجوابهن الثقة بأنفسهن بطرق شتى أهمها:

- أ - ارتبطن بعمل جديد محفوف بالمخاطر ولكنهن أثبن نجاحهن.
- ب - نلن مساعدة وتشجيع رؤسائهن خاصة عند إنجاز بعض المهام الصعبة.
- ج - تمكن من الحصول على رضا مجموعة مختلفة من الرؤساء وكأن أحياناً يفعلن رؤسائهن في اكتساب المهارات.
- د - نجحن في النشاطات التي تجري خارج المؤسسة بعد أن أصبن بالملل من العمل داخل المؤسسة.

الدرس الرابع: اعتدي على الآخرين

لكي تضمن الإداريات النجاح، عليهم أن يعتمدن على عدد من الأشخاص. فهن يحتاجن إلى مساعدة الآخرين كي يحققن إنجازاً في العمل، وكذلك لتقبل اعتراف الآخرين بإنجازاتهن وللحصول على مهامات عمل جديدة. وعلى الإداريات أن يسعين إلى تكوين مجموعة من المساندين داخل المؤسسة أفضل من الاعتماد على شخص واحد. إذ تستطيع الإدارية من خلال تلك المجموعة ان تتحرك وتترقى وتحصل على المعلومات التي تحتاجها. كما ان المساعدة من الرؤساء هامة جداً وكذلك المساندة والدعم من خارج المؤسسة ونعني بذلك المساندة من الأسرة ومن الأصدقاء فهي تخفف كثيراً من التوترات اليومية التي تواجه الإدارية.

الدرس الخامس: تعاملـي مع القضايا الأساسية

الصرامة والحزم ضروريان للتعامل مع بعض المشاكل المعقدة التي تواجه الإدارية.. وأحياناً تحتاج المرأة إلى استعمال الحزم أكثر من زميلها الرجل كي ينظر إليها كإدارية جادة وذلك بسبب الاعتقاد الشائع بأن المرأة بطبيعتها تفتقر إلى الحزم.. كما يتوجب على الإدارية أن تتعلم القدرة على الإمساك بزمام الأمور واتخاذ القرارات في صالح المؤسسة بعدة طرق أهمها بذل الجهد للحصول على النتائج الإيجابية، والقيام بالعمل المطلوب على أكمل وجه، ويجب على الإدارية كذلك توضيح الأولويات

الشخصية التي تهمها، ومن الأفضل أن تكون أكثر طبيعية وتكتف عن ملء ما شخصيتها وصياغتها قسراً حسبما يرضي المؤسسة.

الدرس السادس: التوفيق مابين الحياة الأسرية والعمل

لاشك أن معظم النساء العاملات يعاني من الجمع مابين متطلبات العمل وواجبات الحياة الأسرية. ويزداد هذا الأمر حدة بالنسبة للإدارات نظراً لكونهن يقضين وقتاً أطول في مكان العمل. وتعلق بعض الإداريات على أن التوفيق بين الحياة العائلية والعمل أكثر صعوبة بالنسبة للمرأة الإدارية منه للرجل الإداري. وتذكر تلك الإداريات بعراة التنازلات والتضحيات التي يقمن بها غالباً ماتكون على حساب الوظيفة أو الأسرة فهن - إضافة للأعباء الوظيفية - يقمن بمسؤوليات البيت والأطفال ومتطلبات الحياة الزوجية. ومعظم الإداريات يرغبن في الزواج والإنجاب ويشعرن بحاجة ملحة إلى تكوين أسرة. إلا ان بعضهن يضحي بحياتهن الخاصة ويرحمن انفسهن من تكوين حياة أسرية مريحة ويكرسن كل الوقت والجهد لعملهن. لذلك فبعضهن يتتخذ قراراً في فترة ما من حياتهن العملية بتحديد الأولويات التي يرغبن في تحقيقها وما هو الأهم.. التضحية بالعمل أم بالحياة الأسرية؟.. ومن ضمن المبحوثات البالغ عددهن (٧١) إدارية فكلهن متزوجات ولديهن أطفال، ولكن المعاناة كانت كبيرة وقد تحملن الضغوط النفسية والجسمية من صعوبة الجمع بين الوظيفة والأسرة.

ومن ضمن المشاكل التي تعانيها الإداريات المتزوجات ودهن دون سائر النساء ارتفاع دخلهن إلى الحد الذي يفوق دخل الزوج. وهذا العامل (ارتفاع الدخل) يسيء أحياناً إلى العلاقة بين الزوجين وربما يؤدي في بعض الأحيان إلى انفصالها ووقوع الطلاق.

كما ان الإداريات اللاتي وفقن في الجمع مابين الأسرة والعمل يعتقدن أن ما حصلن عليه غير كاف إذ لم يتبق لديهن الوقت لتكونن صداقات حميمة.. فكل وقت فراغ لديهن يقضينه في رعاية الأطفال.

ونستطيع القول ان معظم المعوقات التي أوردتها تلك الدراسة تنطبق بصورة أو باخرى على ماتواجهه المرأة بشكل عام في كل مكان سواء كانت عاملة أم إدارية، إلا ان للإدارية الخليجية خصوصية معينة نظراً لظروفها الأسرية والتشريعية والاجتماعية والتي تجاوزتها زميلتها الإدارية في الدول الصناعية، وسنورد تلك المعوقات التي تعاني منها المرأة في الخليج بتفصيل أكثر فيما يلي:

أ - المعوقات الأسرية:

تظهر معظم الدراسات التي أجريت في المنطقة على المرأة العاملة، أن للزواج تأثيراً كبيراً على مساهمة المرأة في قوة العمل ويشير الجدول رقم (١) إلى أن أعلى نسبة من العاملات البحرينيات تكون من بين اللاتي لم يسبق لهن الزواج إذ تبلغ نسبتهن ٣٥٪ من مجموع العاملات، تليهن المطلقات وتبلغ نسبتهن ٢٥٪، ثم المتزوجات حيث تبلغ نسبتهن ٤٪، وأخيراً الأرامل وتبلغ نسبتهن ٤٪. وذلك وفق تعداد عام ١٩٨١، معنى ذلك أن الزواج يقلل من نسبة مشاركة المرأة في ميدان العمل وذلك بسبب انشغال المرأة بإدارة البيت أو تربية الأطفال والحمل والرضاعة ومرافقه الزوج في الزيارات الاجتماعية بمعنى أن المرأة العاملة المتزوجة تقidi دورين متزوجين، الدور التقليدي والدور الحديث من تحمل مسؤوليات العمل وقضاء ساعات طويلة خارج البيت، وما يتبع عن القيام بالدورين معاً من إرهاق للمرأة بوجه عام.

ب - المعوقات التشريعية:

بالرغم من المساواة الظاهرة في قوانين العمل بين الجنسين واشتمال القانون على مواد خاصة بتشغيل النساء إلا ان المادة (٦١) من قانون العمل البحريني - على سبيل المثال - تحدد اجازة الوضع بمدة أقصاها ٤ أيام بأجر و ١٥ يوماً بدون أجر علاوة على الإجازة السابقة. ومعظم قوانين العمل في المنطقة تجري على النسق نفسه.. بل يصل الأمر أحياناً عندما تضطر المؤسسة إلى الاستغناء عن بعض موظفيها ويكون الزوجان يعملان في نفس المؤسسة، ان تخصل الزوجة ويبقى الزوج في عمله. أما بالنسبة لقوانين الطلاق وحضانة الأبناء في حالة الطلاق فلابد فالتطبيق الحرفي للشريعة الإسلامية هو المتبع بالنسبة لجميع دول المنطقة. والمرأة الخليجية مهما بلغت درجة تعليمها ومركزاً في العمل تتعرض لخوف مكبوت دائم من شبح الطلاق أو أحياناً من عدم استطاعتها الحصول عليه، أو الخوف كذلك من وجود ضرة تشاركها زوجها.. وأخيراً تتعرض للتهديد الأكبر من فقدان حضانة أطفالها في حالة الطلاق. كل تلك الأمور التي أوردنها تشكل معوقات تحد من مشاركة أوسع للمرأة في سوق العمل وبالتالي تحد من وصول أعداد منها إلى سلم الإدارة العليا. ولكن تلك الأسباب نلاحظ أن معظم الرائدات من النساء العاملات فضلن عدم الزواج وتكونن أسرة وبقين عازبات كي ينصرفن بكليتها إلى إدارة أعمالهن والتفرغ الكامل للوظيفة.

جـ - المعوقات الاجتماعية:

وتعني بها الاتجاهات التي تفرضها الظروف الاجتماعية والتقاليد وأهمها نظرية المجتمع إلى عمل المرأة والتي يغفلها الحذر والتشكيك في قدرتها.

كذلك ترى بعض جهات العمل أن الإناث العاملات أقل كفاءة وإنتاجية من الذكور العاملين، كأن تنظر الجهات إلى «التسهيلات» التي نصت عليها قوانين التوظيف للمرأة مثل اجازة الوضع واجازة العدة ومرافق الزوج على أنها مظاهر إنتاجية منخفضة. لذلك يفضل صاحب العمل توظيف الرجال والحد من شغل النساء للعديد من الوظائف المناسبة^(١٠).

تلك المعوقات الأسرية والتشريعية والاجتماعية لاتزال تسبب ضغوطاً وعواقب تحول دون التحاق أعداد كبيرة من النساء بسوق العمل مما يؤدي إلى عرقلة وصولهن إلى مناصب عليا في الإدارة.

من هنا قامت الباحثة بإجراء دراسة ميدانية حول الإدارية في منطقة الخليج مستهدفة تحديد الصعوبات التي تواجهها في هذه المنطقة خاصة عندما تتعدد أدوارها ومسؤولياتها الأسرية والعلمية.

٤ - المرأة والإدارة في الخليج :

لقد ترسخت عملية توزيع الأدوار بين الرجل والمرأة على مدى قرون سحيقة، فأصبح دور الرجل خارج البيت لطلب الرزق بينما انحصر دور المرأة داخل البيت لإدارة شؤونه وتربية الأطفال ورعايتهم. فما الذي حدث في الفترة الأخيرة كي تقف المرأة وطالبة «بتتعديل» تلك الأدوار.. بمعنى أن تخرج هي أيضاً لكسب الرزق ويساهم هو في أعمال البيت وتربية الأطفال؟

لو نظرنا إلى المتغيرات العديدة التي أثرت على مجتمعات الخليج، خاصة في الحقب الثلاث الماضية لوجدنا أن التعليم قد لعب دوراً حاسماً في تلك التحولات الاجتماعية التي لحقت بوضع المرأة وأهمها انضمام أعداد كبيرة من النساء المتعلمات إلى سوق العمل وتولي القلة منهن مناصب إدارية عليا خاصة في القطاعات الحديثة. فقد أتاح التعليم أمام المرأة اكتساب مهارات عديدة ومتعددة منحتها القدرة على تولي وظائف مختلفة وعلى المشاركة في عملية التنمية التي تمر بها مجتمعات الخليج في الفترة الأخيرة.

وفي البحرين على سبيل المثال، ارتفعت أعداد الطلبة الذكور والإإناث منذ عام ١٩٥٨/٥٧ حتى عام ١٩٨٨/٨٧، من ٩٧٦٧ طالباً و٥٩١ طالبة إلى ٤٦٥٤٩ طالبة إلى

طالباً، و٤٥٤ طالبة، بمعنى ان عدد الطلبة الذكور قد ارتفع إلى خمسة أضعاف ما كان عليه قبل ثلاثين عاماً، بينما ارتفع عدد الإناث أكثر من عشرة أضعاف في الفترة ذاتها. وهذا مؤشر على أن فرص التعليم متاحة أمام الفتيات أكثر مما كانت عليه في السابق^(١١).

أما بالنسبة للتعليم العالي فتشير احصاءات سنة ١٩٨٩/٨٨ إلى أن نسبة الملتحقات بجامعة البحرين تفوق نسبة الذكور حيث تصل إلى ٥٤٪.. إذ ان وجود جامعة وطنية في البحرين قد شجع آباء الطالبات على إلتحاق بناتهم بالجامعة. كما لعب العامل الاقتصادي دوراً كبيراً في زيادة اقبال الإناث على التعليم الجامعي.

وفي الكويت أصبحت نسبة الإناث الكويتيات في الفترة الحاضرة تشكل ما يزيد على نصف العدد الإجمالي للطلبة والطالبات الملتحقين بالمدارس الحكومية. أما بالنسبة للتعليم العالي فقد تفوقت الطالبات على الطلبة الذكور عددياً حيث ازداد عدد الطالبات الجامعيات من ١٤٩ طالبة فقط عام ١٩٦٧/٦٦، إلى ١٢٣٤٠ طالبة في السنة الدراسية ١٩٨٥/٨٤. بمعنى أن نسبة الخريجات بلغت ما يعادل ثلثي إجمالي نسبة الخريجين والخريجات من جامعة الكويت، وقد بدأت ظاهرة التزايد في أعداد الطالبات بشكل واضح منذ السنة الدراسية ١٩٧٤/٧٣، وحتى المرحلة الحاضرة^(١٢).

أما في دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد أخذ التعليم يتتطور تطوراً سريعاً وخاصة بعد قيام الدولة الاتحادية عام ١٩٧١، بحيث أصبحت نسبة الإناث تشكل ٤٦٪ من إجمالي الطلبة والطالبات الملتحقين بالمراحل الدراسية المختلفة في العام الدراسي ١٩٨٠/٧٩^(١٣).

وفي سلطنة عمان بلغ عدد الطلبة الذكور في جامعة السلطان قابوس عام ١٩٨٨/٨٧ ٦٩٢ طالباً، وإناث ٤٤٦ طالبة، بينما وصلت أعداد الجامعيين الذين يتلقون العلم خارج عُمان إلى ٤١٥ طالباً و٢٠٢ طالبة^(١٤)، معنى ذلك أن وجود جامعة وطنية داخل السلطنة قد ساعد على التحاق أعداد كبيرة من الإناث بالجامعة وبالتالي في سوق العمل. ويؤكد هذا الوضع في تساوي نسبة الإناث والذكور - وأحياناً تفوق أعداد الإناث - في مراحل التعليم ينطبق على بقية دول الخليج.

وتشير الاحصاءات إلى وجود علاقة طردية بين مساهمة المرأة في قوة العمل وبين ارتفاع مستواها العلمي. ويبين الجدول رقم (٢) أن ٨٠٪ من الذكور البحرينيين الأيمين يعملون، بينما تعمل ٥٦٪ فقط من الإناث البحرينيات الأميات. في حين ترتفع نسبة النساء العاملات من حصلن على الشهادة الجامعية إلى درجة كبيرة. ومعظمهن

يعملن في المهن الفنية والكتابية والتربيـة والخدمـات الاجتماعية. وتنـك دراسـة أجرـيت عام ١٩٨٥ حول الأوضـاع الاقتصادية والاجتماعـية للمرأـة في الـبحرين على أنـ ثلـثي النساء العـاملـات في القطاعـ الحـكومـي يـعملـن إما في وظـائف إدارـية مـتوسطـة أو يـمارـسن التـدريـس. كما بـينـت الـدراسـة أنهـن يـسـطـعنـ التـوفـيقـ بينـ العملـ الوظـيفـي وإـدارـة شـؤـونـ المـنزلـ بـخـاصـةـ وأنـ الدـوـامـ الحـكومـي يـنتـهيـ ظـهـراـ(١٥). ومنـ المتـوقـعـ أنـ توـسـعـ الـخـيـاراتـ أمـامـ المـرأـةـ كلـماـ اـزـدـادـتـ فـرـصـ التـعـلـيمـ أمـامـهاـ.

أماـ بالـنـسـبةـ لـأـعـدـادـ النـسـاءـ الإـدـارـيـاتـ فـيـ منـطـقـةـ الـخـلـيجـ فـلاـ تـتـوفـرـ لـدـيـنـاـ اـحـصـائـيـاتـ دـقـيقـةـ بـخـصـوصـ ذـلـكـ المـوـضـوعـ، وـلـكـنـ نـسـتـطـيعـ القـولـ بـصـورـةـ اـجـمـالـيـةـ انـ نـسـبةـ الإـدـارـيـاتـ ضـئـيلـةـ جـداـ فـيـ جـمـيعـ دـوـلـ الـمـنـطـقـةـ وـيـسـتـشـتـىـ منـ ذـلـكـ الإـدـارـيـاتـ فـيـ الـمـلـكـةـ الـعـرـبـيـةـ السـعـودـيـةـ حـيثـ تـحـتـمـ قـوـانـينـ الـعـلـمـ اـنـفـصـالـ جـنـسـيـنـ، وـيـمـعـنـىـ آخـرـ لـيـسـ بـوـسـعـ الـرـجـالـ الـعـلـمـ أـوـ الإـشـرافـ الـمـباـشـرـ عـلـىـ الـمـرـفـوـسـاتـ مـنـ الـمـوـظـفـاتـ.

وـتـشـيرـ درـاسـةـ قـامـتـ بـهـاـ أـحـدـيـ الـبـاحـثـاتـ السـعـودـيـاتـ بـأـنـ ذـلـكـ الـوـاقـعـ قدـ سـاـهـمـ فـيـ تعـيـينـ أـعـدـادـ أـكـبـرـ مـنـ الإـدـارـيـاتـ فـيـ وـظـائـفـ مـخـلـفـةـ فـيـ الإـدـارـةـ الـوـسـطـيـ بـخـاصـةـ فـيـ قـطـاعـاتـ الـتـعـلـيمـ وـالـصـحـةـ وـالـخـدـمـاتـ الـاجـتمـاعـيـةـ وـغـيـرـهـاـ مـنـ الـقـطـاعـاتـ الـتـيـ لـهـاـ عـلـاقـةـ مـباـشـرـةـ بـالـمـرأـةـ وـالـأـسـرـةـ بـوـجـهـ عـامـ(١٦).

٥ - الإـدـارـيـاتـ فـيـ منـطـقـةـ الـخـلـيجـ - درـاسـةـ مـيدـانـيـةـ :

١ - عـيـنةـ الـدـرـاسـةـ .

قـامـتـ الـبـاحـثـةـ بـتـصـمـيمـ استـبـانـةـ استـهـدـفتـ قـيـاسـ الـطـرـوـفـ وـالـعـوـاـمـ الـتـيـ تـسـاـهـمـ فـيـ تـذـلـيلـ أـوـ تـكـثـيفـ الصـعـوبـيـاتـ بـالـنـسـبةـ لـلـمـرأـةـ الإـدـارـيـةـ.

وـقـدـ اـخـتـارـتـ الـبـاحـثـةـ عـيـنةـ قـوـاماـهاـ (٤٥)ـ إـدـارـيـةـ مـعـظـمـهـنـ مـنـ الـبـحـرـينـ (٨٧٪)،ـ وـقـلـةـ مـنـهـنـ يـتـوـزـعـنـ عـلـىـ مـنـاطـقـ الـخـلـيجـ الـآخـرـيـ،ـ (٢٢٪)ـ مـنـ الـإـمـارـاتـ،ـ (٤٥٪)ـ مـنـ السـعـودـيـةـ،ـ (٤٠٪)ـ مـنـ الـكـوـيـتـ.ـ (جـدـولـ رقمـ ٢ـ)،ـ أـمـاـ بـالـنـسـبةـ لـعـلـمـ هـؤـلـاءـ الإـدـارـيـاتـ فـيـانـ (٤٥٪)ـ مـنـهـنـ يـتـوـلـينـ مـنـصـبـ مدـيـرةـ إـدـارـيـةـ،ـ (٢٣٪)ـ وـظـيـفـةـ مـراـقبـةـ،ـ (٢٤٪)ـ فـيـ مـنـصـبـ مـشـرـفةـ إـدـارـيـةـ،ـ (٤٥٪)ـ فـيـ مـنـصـبـ مـسـاعـدةـ مدـيـرـ.ـ (جـدـولـ رقمـ ٤ـ).

أـمـاـ مـنـ حـيـثـ جـهـةـ الـعـلـمـ،ـ فـقـدـ كـانـتـ الـغـالـبـيـةـ (٤٠٪)ـ يـعـملـنـ فـيـ مـؤـسـسـاتـ بـخـاصـةـ،ـ بـيـنـماـ تـعـملـ (٣١٪)ـ فـيـ مـؤـسـسـاتـ حـكـومـيـةـ،ـ وـتـعـملـ (٢٢٪)ـ فـيـ مـؤـسـسـاتـ مـالـيـةـ،ـ وـالـبـقـيـةـ (٦٪)ـ يـعـملـنـ فـيـ مـؤـسـسـاتـ مـشـتـرـكةـ (جـدـولـ رقمـ ٥ـ).

وبالنسبة للوضع الاجتماعي للمبحوثات فقد بلغت نسبة المتزوجات (٦٨٩٪)، والعزيات (٢٨٩٪)، والمطلقات (٢٢٪). وكانت غالبية المتزوجات (٦١٪) من تراوحت فترة زواجهن مابين سنة إلى عشر سنوات. كما بلغ عدد من لديهن أطفال ٢٧ إدارية موزعات على الشكل التالي: (١٤٪) لديهن طفل واحد، (٤٠٪) لديهن طفلان، (٦١٪) ثلاثة أطفال، (١٤٪) أربعة أطفال. وتتراوح أعمار هؤلاء الأطفال من سنة إلى عشر سنوات.

وكانت غالبية المبحوثات (٥٧٪) حاصلات على درجة جامعية مستوى البكالوريوس أو الماجستير، بينما حصلت (٤٠٪) منهن على الدبلوم، أما الباقي (١١٪) فقد حصلن على الثانوية العامة. بالإضافة إلى مقررات تدريبية وخاصة (جدول رقم ٦).

وتراوحت أعمار المبحوثات مابين ٢٠ - ٤٠ سنة. لكن الغالبية منهن (٦٨٩٪) تتراوح أعمارهن مابين ٢٥ - ٣٥ سنة (جدول رقم ٧). وهذا يعكس دون شك فتوة القوة النسائية في المنطقة وكذلك يعكس حداثة التحاق المرأة بسوق العمل.

وتراوح الدخل السنوي للمبحوثات مابين ١٠٠٠٠ - ٤٠٠٠٠ دولار غير ان الغالبية (٦٥٪) تراوحت دخولهن السنوية مابين ١٥٠٠٠ - ٢٠٠٠٠ دولار. بينما ارتفعت دخل قلة ضئيلة منهن (٤٪) إلى ٤٠٠٠ - ٤٥٠٠٠ ألف دولار، (جدول رقم ٨). كما ان فترة عمل المبحوثات قد تراوحت مابين سنة إلى عشر سنوات.

٢ - تحليل نتائج الدراسة .

لابد أن نشير في البداية إلى أن نتائج أي بحث اجتماعي هي نتائج ذات مصداقية نسبية وذلك بسبب صعوبة السيطرة على الظاهرة أو متغيراتها لارتباطها بمتغيرات الزمان والمكان، وتشير احدى الدراسات إلى أن معظم اجابات المبحوثين تحكمها ظروف ومتغيرات عديدة ومترادفة منها مايتعلق بالفرد ذاته وتقديره وفهمه لصيغة السؤال، ومنها مايتعلق بالظروف والمتغيرات المحيطة وانعكاساتها على الفرد فالخوف وربما عدم الرغبة في الخروج عن طاعة مؤسسة العمل تدفع بعض المبحوثين إلى تبني اتجاهات وسطية أو أحياناً مبالغة في المدح^(١٧). لذا فنحن نعتقد ان نتائج هذه الدراسة تبقى ذات مصداقية نسبية.

أولاً : دوافع عمل المرأة

أظهرت الدراسة ان إثبات الشخصية والذات يأتي في المرتبة الأولى بالنسبة إلى التوافع التي تدفع المرأة للعمل، إذ بلغت نسبة من ذكرن ذلك ٤٠٪ من عينة الدراسة، تلاه في الأهمية الأسباب المادية والضمان المادي ٢٠٪، وفي المرتبة الثالثة جاء الدخل

الإضافي للأسرة ١٧٪، تلاه تلبية المتطلبات الشخصية ٦٪، في حين بلغت نسبة من ترغب في تطبيق ماتعلمنه من مهارات وتعليم نظري ٦٪، وجاء في المرتبة الأخيرة ضمان المركز الاجتماعي ٢٪ (جدول رقم ٩). واستناداً إلى تلك المعطيات في الجدول السابق نستخلص بأن إثبات الذات يلعب دوراً رئيسياً في التحاق المرأة بسوق العمل. إلا أن العامل الاقتصادي لا يقل أهمية عن العامل الأول وهذا ما يجعلنا نعتقد أن عمل المرأة ضرورة اقتصادية وليس خياراً لمعظم النساء العاملات.

ثانياً: المرأة وعلاقـات العمل داخل المؤسـسة.

تنقسم عـلاقات العمل إلى قسمـين: عـلاقة أفقـية وهي التي تربط بين زملاء المـهنة، وعـلاقة عمودـية تربط بين أفراد مؤسـسة العمل وفقـ مقدار وطبيـعة السـلطة المناـطة بكل منـهما كالـعلاقة بين رئـيس العمل ومرـفـوسيـة، أو بين مـشرف وحدـة عمل وـمستخدمـي الوـحدـة. فـرغـ اختـلاف الرئـيس أو المـشرف من حيث مـقدار السـلطة المنـوطـة به أو حـجم نـفوـذه على الآخـرين، إلا أنـ الإثـنين يـشتـركـان في كـونـهـما يـمتـلكـان قـدرـاً منـ السـلطة والـنـفوـذ يـسـتطـيعـان منـ خـالـلـهـما إـصـدارـ الأوـامـر أوـ إـيقـاعـ الـأـذـىـ بالـآخـرين^(١٨). وفيـما يـليـ سـيـتمـ إـلـقاءـ الضـوءـ حولـ عـلاقـةـ الإـدـارـيـةـ بـرـئـيسـهـاـ، وـكـذـلـكـ عـلاقـةـهاـ بـالـعـملـ وـالـمـعـوقـاتـ الـتـيـ تـواـجـهـهاـ بـالـنـسـبةـ لـلـارـتقـاءـ الـوـظـيفـيـ وـمـقـومـاتـ النـجـاحـ فـيـ الـعـملـ دـاخـلـ المؤـسـسـةـ.

١ - العلاقة مع الرؤساء.

بالـنـسـبةـ لـعـلاقـةـ الإـدـارـيـةـ بـرـئـيسـهـاـ فـيـ الـعـملـ أـجـابـ نـصـفـ العـيـنةـ (٥١٪)، انـ مـتابـعةـ الرـؤـسـاءـ لـمـ يـؤـديـهـ منـ أـعـمـالـ قـويـةـ، كـماـ أـجـابـ (٣٧٪) مـنـهـمـ انـ المـتابـعةـ مـتوـسـطـةـ. وـذـكـرـتـ (٩٪) فـقطـ بـأـنـهـاـ ضـعـيفـةـ (جدـولـ رقمـ ١٠). معـنىـ ذـكـرـهـ أـنـ عـلاقـةـ الإـدـارـيـةـ بـرـئـيسـهـاـ تـسـمـ بـالـحـيـوـيـةـ وـالـقـوـةـ وـالـمـتابـعةـ، وـقـدـ تـخـلـقـ مـنـاخـاـ حـمـيـاـ فـيـ مـحيـطـ الـعـملـ مـاـ يـؤـديـ إـلـىـ تـحـسـينـ إـنـتـاجـيـةـ الـعـملـ.

وـذـكـرـ ماـ يـقـرـبـ مـنـ ثـلـثـيـ المـبـحـوـثـاتـ (٦٦٪) أـنـهـنـ يـسـطـعـنـ مـعـارـضـةـ رـؤـسـائـهـنـ أـحـيـاـنـاـ. بـيـنـمـاـ أـجـابـ حـوـالـيـ (٢٦٪) أـنـهـنـ يـسـطـعـنـ مـعـارـضـةـ رـؤـسـائـهـنـ غالـباـ (جدـولـ رقمـ ١١). وـقـدـ تـعـتـقـدـ أـكـثـرـ مـنـ نـصـفـ المـبـحـوـثـاتـ أـنـ لـدـىـ رـؤـسـائـهـنـ مـيـلـاـ إـلـىـ مـنـاقـشـةـ الـأـمـورـ وـتـجـنبـ إـصـدارـ الأوـامـرـ، كـماـ أـجـابـ الفـالـلـيـةـ مـنـهـنـ (٩٥٪) أـنـهـنـ يـولـيـنـ اـهـتمـاماـ كـبـيرـاـ بـإـنجـازـ ماـ يـطـلـبـ مـنـهـنـ مـنـ عـملـ. وـبـيـدـوـ أـنـ الفـالـلـيـةـ السـاحـقةـ مـنـ المـبـحـوـثـاتـ قدـ فـضـلـتـ الـاتـجـاهـ المـثـالـيـ فـيـ عـلاقـةـ الـعـملـ. بـمـعـنىـ أـنـهـنـ يـسـطـعـنـ مـعـارـضـةـ رـؤـسـائـهـنـ عـنـدـمـاـ تـتـطـلـبـ مـصـلـحةـ الـعـملـ ذـلـكـ. وـبـشـكـلـ عـامـ فـيـ اـرـتـفـاعـ نـسـبـةـ الـاجـابـةـ بـإـلـيـجابـ يـدلـ عـلـىـ الشـعـورـ بـالـمـسـؤـلـيـةـ وـالـعـملـ عـلـىـ كـلـ مـاـمـنـ شـائـهـ الـسـاـهـمـةـ فـيـ رـفـعـةـ الـمـؤـسـسـةـ وـنـجـاحـهـاـ.

العلاقة بالعمل

وفيما إذا كان العمل مكرراً وحالياً من الإثارة، أجبت (٢٤٪) منهن فقط بالإيجاب، وقالت (٢٨٪) منهن أن عملهن مكرر وحال من الإثارة نوعاً ما. بينما ذكرت الغالبية (٤٤٪) أن عملهن مثير وغير مكرر (جدول رقم ١٢). إن احساس غالبية الإداريات بتوفير عنصر الإثارة في عملهن يعكس نوعاً من الإيجابية حول علاقتهن بعملهن. كما أجبت الغالبية (٦٠٪) أن عملهن لا يحد من إمكانياتهن في اتخاذ القرارات والمبادرات إلا بدرجة ضئيلة (جدول رقم ١٣).

وقد وصفت ٤٢٪ من المبحوثات مركزهن في المؤسسة بأنه فوق المتوسط، بينما أجبت (٢٠٪) أنه وسط، وذكرت (٢٦٪) فقط أن مركزهن عال (جدول رقم ١٤).

وعن أهم الصعوبات التي تواجه الإداريات في العمل أجبت الغالبية (٤٠٪) ان تشعب وتعدد المسؤوليات يأتي في الأولوية، بينما ذكرت (٢٨٪) ان أهم الصعوبات التي يواجهها هي عدم إتاحة الفرصة لهن لاستغلال قدراتهن، وذكرت (١٥٪) أن ضعف مستوى التدريب يعد من أهم الصعوبات التي يواجهها. كما ذكرت (٩٪) فقط من المبحوثات أن عدد ساعات العمل يأتي في أولوية تلك الصعوبات. وذكرت (٦٪) صعوبات أخرى أهمها: قلة الصالحيات المعطاة لهن وعدم توفر جهاز الحاسوب في المؤسسة إضافة إلى مشاكل الموظفين (جدول رقم ١٥).

أما عن الصعوبات التي تواجه الإدارية عند ترقيتها فقد أجبت (٥٧٪) من المبحوثات أن فرصهن في الترقية مستاوية مع تلك التي يحصل عليها زميلهن الرجل. وأجبت (٣٥٪) أن فرصهن أقل، بينما ذكرت (٤٪) فقط أن فرصهن في الترقية أكثر من فرص الرجل (جدول رقم ١٦). وهذا الجدول يعكس بوضوح الأسس والعوامل التي تتم الترقيات على أساسها.

وبالنسبة إلى الراتب أجبت (١٧٪) أن راتبهن مساو لراتب الزملاء من الرجال، وأجبت (٢٢٪) أنهن يحصلن على مرتبات أقل (جدول رقم ١٧).

كذلك أجبت أكثر من نصف المبحوثات (٥٣٪) ان زميلهن الرجل قد حصل على ترقية في فترة متساوية مقارنة بهن بينما أجبت (١١٪) ان الرجل قد حصل على ترقية في فترة أقل (جدول رقم ١٨).

وفيما يتعلق بفرص التدريب أجبت أكثر من نصف المبحوثات (٥٧٪) ان فرص التدريب التي يحصلن عليها متساوية مع تلك التي يحصل عليها زميلهن الرجل، بينما أجبت (٣٥٪) منهن أن فرصهن في التدريب أقل (جدول رقم ١٩).

كذلك أجبت أكثر من نصف المبحوثات (٥٥٪) أن الفرص التي يحصلن عليها لتنمية قدراتها متساوية مع تلك التي يحصل عليها زملائهن الرجال، بينما ذكرت (٤٠٪) منهن أن فرصهن أقل (جدول رقم ٢٠).

وأجابت غالبية المبحوثات (٣٣٪) إن الإدارة تعاملهن بصورة متساوية مقارنة بزملائهم الرجل، كما ذكرت (١٧٪) فقط أن الإدارة تعاملهن بصورة أقل (جدول رقم ٢١).

ج - معوقات الارتقاء الوظيفي الإداري للمرأة

وبالنسبة للعوامل التي تسبب للإداراتي الإحباط والقلق جاءت مقوله: «عدم تشجيع النساء» على رأس القائمة (٤٠٪)، تلاه «اعتقاد الرؤساء من الذكور بعدم صلاحية المرأة للإدارة» (٢٦٪)، ثم « تخوف الزملاء الذكور من المنافسة المهنية» (١٥٪)، ثم «عدم وجود دعم اجتماعي من قبل زملاء العمل» (٩٪)، تلاه « تخوف الزملاء من الذكور من ترقى المرأة في العمل» (٦٪)، ولم تحرز مقوله «سيطرة أو عدم تعاون الرئيسيات من النساء» على أية نسبة ربما لندرة وجود إداريات إثاث، بينما ذكرت واحدة فقط (٢٪) أن قلة الحوافز أثناء العمل تسبب الإحباط والقلق للإداراتية (جدول رقم ٢٢).

د - مقومات النجاح في العمل

وعن تأثير العوامل الشخصية التي تؤثر على الإدارية، أجبت (٢٦٪) من المبحوثات أن الأسلوب الأمثل لأداء العمل هو أن تكون الإدارية متساوية للرجل في الإصرار والحزن، وأجابت (٩٪) منهن أنها يجب أن تكون أكثر إصراراً وحزناً، بينما (٢٪) فقط أنها يجب أن تظهر إصراراً وحزناً أقل (جدول رقم ٢٣).

وبيّنت (٦٠٪) من المبحوثات اعتقادهن بتساوي قدراتها مع قدرات زملائهم الرجل بينما أجبت ٣٣٪ أن قدراتها أكبر، وذكرت الباقيات (٤٪) أن قدراتها أقل، وامتنعت ٢٪ عن الإجابة (جدول رقم ٢٤).

وذكرت ٥٥٪ من المبحوثات أنهن يتصرفن بقوة وبأسلوب مساو لقوة الرجل وأسلوبه، و(٨٪) يتصرفن بأسلوب أكثر قوة، و(٩٪) يتصرفن بأسلوب أقل قوة، وامتنعت ٧٪ عن الإجابة (جدول رقم ٢٥).

وبالنسبة لاعتقاد الإداريات فيما إذا كان هناك ضغط من رؤسائهن بمنافسة زملائهم الرجل أجبت ٥٥٪ من المبحوثات أن رؤسائهن يرغبون في منافسة

متقارنة، وذكرت ٢٦٪ أن رفقاءهن يرغبن بأن يكن أكثر منافسة، وذكرت ١٣٪ عن رغبة رؤسائهن بأن يكن أقل منافسة. بينما امتنعت ٤٪ عن الإجابة (جدول رقم ٢٦).

وتعتقد ٤٪ من المبحوثات أن النساء أكثر قدرة على إسداء المشورة مقارنة بزميلهن الرجل بينما أجاب ١١٪ أنهن متساويات مع الرجل في هذا المجال وأجابت ١٣٪ أنهن أقل قدرة على إسداء المشورة من زميلهن الرجل وامتنعت ٢٪ عن الإجابة (جدول رقم ٢٧).

وأجابت ١١٪ أنهن يستطعن التحكم في متطلبات عملهن بصورة متساوية لزميلهن الرجل بينما ذكرت ٤٦٪ أنهن يستطعن التحكم بصورة أفضل، وامتنعت ٢٪ عن الإجابة (جدول رقم ٢٨).

ثالثاً: المرأة والأسرة ومؤسسة العمل.

لاشك أن للعلاقات الأسرية تأثيراً واسعاً، سواء بالسلب أو الإيجاب على أداء الفرد بعامة والمرأة بشكل خاص، فالأسرة التي لا يسود الانسجام بين أفرادها يكون تأثيرها سلبياً على مستوى الأداء الوظيفي للفرد. وقد بيّنت الدراسة الحالية مدى تأثير عمل الإدارية سلباً أو إيجاباً على علاقتها بأطفالها وزوجها وأسرتها فقد أجبت ٩٪ من المبحوثات أن تأثير عملهن بالنسبة للعلاقة مع الأطفال هو في المستوى المطلوب، وأجابت نفس النسبة (٩٪) أنه في المستوى المتوسط. بينما ذكرت ٢٪ فقط أنه دون المستوى المطلوب، وامتنعت ٤٪ عن الإجابة (جدول رقم ٢٩). معنى ذلك أن عمل المرأة لا يؤثر سلباً على علاقتها بأسرتها.

أما عن تأثير عملهن على العلاقة بالزوج، فقد أجبت ٢٪ عن هذه العلاقة في المستوى المطلوب، وذُكرت ٢٪ أنها في المستوى الوسط، بينما ذكرت ٢٪ أنها دون المستوى المطلوب، وامتنعت ٤٪ من المبحوثات عن الإجابة (جدول رقم ٣٠). وهذا يعكس حتماً عدم وجود علاقة واضحة بين وضع الإدارية في العمل وبين حالتها الزاجية.

في حين أجبت ٤٪ أن تأثير عملهن على الأسرة في المستوى المطلوب، وذُكرت ١٪ أنه في المستوى الوسط بينما ذكرت ٤٪ أنه دون المستوى المطلوب، وامتنعت ٢٪ من المبحوثات عن الإجابة (جدول رقم ٣١).

أما عن موافقة الزوج على عمل الإدارية فقد ذُكرت ٧٪ أنه يوافق بشدة وتراوحت أجوبة البقية (٥٪) بين يوافق بتردد أو يمانع قليلاً وذُكرت ٤٪ أنه

لا يوافق مطلقاً وامتنعت ٣٢٪ عن الإجابة (جدول رقم ٣٢). وأبرز ما يمكن استخلاصه من هذا الجدول أن موقف رب الأسرة يبدو إيجابياً تجاه عمل الزوجة.

وبالنسبة لتعارض دور الإدارية كأم وكزوجة، أجبت ٤٢٪ أن هذا التعارض يحصل نادراً، وأجابت ١٧٪ أنه يحصل أحياناً، وأجابت ٢٪ فقط أنه يحصل غالباً بينما امتنعت ٣٧٪ عن الإجابة (جدول رقم ٣٢).

وعن الخطوات التي تتبعها الإدارية لمعالجة هذا التعارض أجبت ٧٪ أنهن يستطعن التوفيق بين الورين، وأجابت ٤٪ أن هناك تفاهماً بين الزوجين، بينما أجابت ٢٪ لا يوجد وقت كاف لداء المهام المنزلية وامتنعت الغالبية ٦٦٪ عن الإجابة (جدول رقم ٣٤).

أما عن مدى تعارض دور الإدارية كأم وعاملة فقد أجبت ٧٪ أن هذا التعارض يحدث نادراً، وذكرت ١٪ أنه يحدث أحياناً، بينما ذكرت ٤٪ أنه يحدث غالباً، وامتنعت ٣٧٪ عن الإجابة ربما لعدم وجود أسرة وأطفال (جدول رقم ٣٥).

وبالنسبة للطريقة التي تعالج بها هذا التعارض تتنوع الإجابة من «الاستعانة بمربية وقت العمل» أو «اعطاء كل دور حقه» إلى «أن يكون دوام العمل بعد ذهاب الأطفال إلى المدارس» (جدول رقم ٣٦).

أما عن مدى تعارض دور الإدارية كزوجة وعاملة فقد أفادت ٤٢٪ أنه نادراً ما يحدث تعارض بين الورين، بينما ذكرت ٢٪ حدوث بعض التعارض، وقد أجبت ٢٪ أن التعارض يحدث غالباً، وامتنعت ٣٪ عن الإجابة (جدول رقم ٣٧).

وعن كيفية معالجة هذا التعارض أجبت الغالبية ٦٩٪ « يستطيعن التوفيق بين الورين»، و«فصل العمل عن البيت»، و«دعوة الأصدقاء إلى العشاء»، و«التقليل من العلاقات الاجتماعية بقدر الإمكان». (جدول رقم ٣٨).

وفي النهاية ذكرت الإداريات أن أهم الحلول التي تساعد في التخفيف من الصعوبات التي يواجهنها هي توفير العدد الكافي من دور الحضانة (٤٤٪)، ثم إصدار قانون للأحوال الشخصية (٤٢٪)، تلاه تمديد اجازة الأمومة إلى ٦ شهور (٣٪)، ثم مساعدة الزوج في أمور البيت ورعاية الأبناء (٣٪)، كما جاء حل الاستعانة بمديرة بيت لإدارة شؤون المنزل (١١٪) في المرتبة الخامسة تلاه تغيير الاتجاهات التقليدية في المناهج الدراسية لنظرة المجتمع إلى عمل المرأة (٩٪)، وذكرت ٢٪ حلولاً أخرى مثل اقتناء الأدوات المنزلية الحديثة التي تختصر وقت الإدارية في عمل البيت (جدول رقم ٣٩).

الخلاصة :

بالرغم من كون عينة الدراسة الميدانية تشمل في معظمها على إداريات يشغلن وظائف في الإدارة الوسطى أو دون الوسطى كمشيرات إداريات، إلا أنه بإمكاننا أن نستخلص من اجابتهن بعض المؤشرات التي تعيننا على تدراك الصعوبات التي تعرّض طريق الإداريات في تبوء مراكز عليا، وبالتالي تذليل تلك العقبات لزيادة نسبتهن في مراكز صناعة القرار. ونستطيع القول بشكل عام إن الدراسة لم تظهر فروقاً وأختلافات جوهرية للمصاعب التي تتعرض لها الإدارية بالنسبة لعملها وعلاقتها برفسائها في العمل. وحتى لو اعتبرت الإدرية بعض المصاعب في البيت أو العمل فهي لا تشكل عائقاً أساسياً يحد من وصولها إلى مراكز إدارية عليا، ولكن المشكلة الأساسية في عدم وصول أعداد أكبر من النساء إلى مراكز إدارية تكمن في اعتقادنا في ضلالة أعداد النساء في سوق العمل بوجه عام، مما يجعل فرصة الانتقاء بينهن محدودة.

إن انخفاض نسبة النساء العاملات مقارنة بالرجال في منطقة الخليج، يعتبر عاملاً رئيسيًا في انخفاض أو ندرة أعداد الإداريات في تلك المنطقة وبمعنى آخر فإن تزايد أعداد النساء العاملات وارتفاع نسبتهن في سوق العمل سوف يؤدي حتماً إلى ازدياد نسبة الإداريات في مختلف المؤسسات والشركات.

وحالياً تتراوح النسبة الإجمالية للنساء العاملات في مناطق الخليج المختلفة ما بين ١٥٪ في قطر، و٧٢٪ في الكويت من مجموع قوة العمل عام ١٩٨٦، بينما ترتفع تلك النسبة قليلاً في أقطار الخليج الأخرى حتى تصل في البحرين إلى حوالي ٩٪ من مجموع قوة العمل. وهي نسبة ضئيلة بشتى المقاييس وخاصة عندما تقارن بأعداد النساء العاملات في البلدان الصناعية، والتي تشكل النساء فيها ٤٠٪ من قوة العمل. وحتى في تلك الدول الصناعية فإن القليلات من هؤلاء العاملات يرتفعن إلى مقاعد الإدارة العليا في الشركات والمؤسسات الكبرى، إذ تشكل نسبتهن في الولايات المتحدة وأوروبا على السواء (٢٪) فقط من مقاعد الإدارة العليا. وترجع بعض الدراسات سبب ذلك الانخفاض في نسبة الإداريات إلى حداثة تخرج تلك الأعداد الكبيرة من الجامعيات المؤهلات والتحقهن بمختلف الأعمال منذ بداية الثمانينيات بمعنى أنه من على التحاقهن بالعمل بمثيل تلك النسب العالية حوالي عشر سنوات، وسوف يحتاجن إلى مرور ١٥ سنة أخرى لكي يكن مؤهلات لتولي مجالس الإدارة في تلك الشركات والمؤسسات الكبرى^(١٩).

وفيما يلي بعض التوصيات التي قد تساعد على الحد من المعوقات التي تحول دون التحاق أعداد أكبر من النساء بسوق العمل.

- ١ - توفير العدد الكافي من دور الحضانة ورياض الأطفال، تتميز بمستوى رفيع متميز كي تطمئن الأم العاملة إلى وجود طفلها في رعاية أيد أمينة متخصصة.
- ٢ - إصدار قانون متتطور للأحوال الشخصية، مما يساعد المرأة على بذل كل طاقتها لعملها دون الخوف من أن يطالها سيف الطلاق المسلط عليها في كل لحظة. وكذلك خوفها من انتزاع أطفالها منها في حالة وقوع الطلاق، كما أن تمديد اجازة الأمومة إلى ستة أشهر من الأمور الهامة التي يجب أن تراعيها قوانين العمل.
- ٣ - تغيير الاتجاهات التقليدية المتمثلة في نظرة المجتمع إلى عمل المرأة والتي يشوبها التردد والحذر. وأهم خطوة تبذل في هذا المجال هي تعليم الأطفال في المدارس أن يغيروا نظرتهم إلى تلك الأمور، بمعنى أن تخلق المناهج لديهم مساواة أكبر وذلك عن طريق تغيير توزيع الأدوار كما ترد في المناهج الدراسية والتي تركز على دور المرأة كربة بيت، في حين تظهر الرجل في موقف السيد المثقف الذي يقرأ الجريدة بينما تعد المرأة الطعام. وكذلك تعليم الأطفال من الجنسين تدبير المنزل وغيرها من الأمور التي لها علاقة بالأسرة، وتعوديهم منذ الصغر على ممارسة أدوار حديثة لا تفرق بين الجنسين سواء في البيت أو في المدرسة.
- ٤ - تسهيل اقتناء الأدوات المنزلية الحديثة التي تختصر وقت المرأة وجهودها في الطهي والتنظيف.
- ٥ - مساهمة الرجل في أمور البيت ورعاية الابناء مما يخلق جوًّا مريحاً تسوده المساواة والألفة بين أفراد الأسرة.

أما عن المشاكل التي ستواجهها المرأة الإدارية في المستقبل، فنعتقد أن معظمها سوف يرتكز في كيفية التوفيق بين ما يتطلبه عملها وبين إدارتها للبيت والإدارة. وحيثما ستشهد السنوات القادمة مزيداً من النساء في سوق العمل وستزداد الضغوط النفسية على النساء الإداريات بالذات من جراء الدور المتزوج الذي يؤدينه، ويعنى بذلك إدارة البيت وإدارة المؤسسة. وذلك سببه التغير البطيء في اتجاهات المجتمع الخليجي نحو تقبل الجديد، ناهيك عن ممارسة هذا الجديد. ولكننا نتوقع أن تكون المحطة النهائية في تقبل أوسع لدور المرأة المتزوج في البيت والعمل. ويستكون هناك محاولات متعددة لتسهيل عمل المرأة لكونه يسد النقص الدائم في حاجة السوق إلى العمالة الوطنية المدرية.

وأخيراً على النساء الإداريات أن يستوعبن الحقيقة البسيطة التي تتفق وجود معوقات عقلانية منطقية تمنعهن من ممارسة الإدارة على الوجه الأكمل، فليس في قاموس الإدارة مصطلح يطلق عليه رجولة أو انتوية، وليس هناك قدرات خاصة ينبغي على المرأة اكتسابها كي تنجح إدارياً، إنما هناك فقط أسلوب معين في الإدارة يصلح لوقف معين، والمرأة التي تقتصر مجال الإدارة هي حتماً امرأة متميزة لديها القدرة والموهبة التي تهلها لصعود السلم الإداري.

الهوامش

- ١ - طلال أبوغزالة، إدارة العمل الاهلي العربي، القاهرة، ١٩٨٩، ص ١٠.
- ٢ - المصدر السابق من ١٠.
- ٣ - علي السلمي، مهنة الإدارة، مجلة عالم الفكر - المجلد ٢٠ - عدد ٢، يوليه/ أغسطس/ سبتمبر ١٩٨٩، ص ٢٤.
- ٤ - خلف نصار البيتي وأخرين، بغداد، المرأة العربية، ع ٧، ص ٥٧.
- 5 - Management Review, December, 1989, N. Y. p. 25.
- 6 - Ann Morrison & others, Executive Women: Substance plusstyle. Psychology Today. 1998. p. 20.
- 7 - المصدر السابق من ٢٠.
- 8 - Ann Morrison & others, Breaking the Glass Ceiling, Can, Women Reach the Top of American Largest Corporations Massachusetts, 1987, p. 57 - 67.
- ٩ - المصدر السابق، من ٧٤ - ٧٤ .١٢٢
- ١٠ - ليلى رضى، أوضاع وأدوار المرأة البحرينية، ١٩٨٩، ص ٣٠.
- ١١ - المصدر السابق، من ١٢.
- ١٢ -أمل العنزي الصباح، تطور تعليم المرأة والتنمية في الكويت، الكويت، من ٤٢.
- ١٣ - المصدر السابق، من ١٥.
- ١٤ - الكتاب الإحصائي السنوي، عمان - مسقط، ١٩٧٨ - ١٩٧٩، من ٤٦، جدول ١٩ و من ٤٩.
- ١٥ - ليلى رضى، أوضاع وأدوار المرأة البحرينية ١٩٨٩، ص ٢٦.
- ١٦ - عائشة العيسيني، التخطيط لل الاحتياجات من الكفاءات الإدارية النسائية في المملكة العربية السعودية، الكويت، ١٩٨٥، ص ٤١٢.
- ١٧ - د. باقر النجار وأخرون، المددات الاقتصادية والاجتماعية لانتاجية العمل في القطاع الصناعي في البحرين (دراسة مسحية مقارنة)، ١٩٩١، ص ٩.
- ١٨ - المصدر السابق، من ٧٦.
- 19 - The Economist, 28th March - April 3rd, p. 21 - 24.

المصادر العربية

- ١ - المسيني، عائشة، التخطيط للاحتياجات من الكفاءات الإدارية النسائية في المملكة العربية السعودية (دراسة نظرية ميدانية)، ص ٢٧٧ - ٤١٨، من كتاب المرأة والعمل - المؤتمر الاقليمي الثالث للمرأة في الخليج والجزيره العربية (٢٤ - ٢٧ مارس، ١٩٨٤)، أبوظبي - الكويت، ١٩٨٥.
- ٢ - الهيثي، د. خلف نصار - رسول، د. خليل إبراهيم عبد اللطيف - د. أحمد، المرأة العربية - العدد ٧، ١٩٨٨، بغداد «السلوك القيادي في العمل للمرأة العراقية كما يصفه العاملون معها ومدى مساهمة بعض المتغيرات فيه»، من ٥٥ - ٦٦.
- ٣ - رضى، ليلى محمود، أوضاع وأدوار المرأة البحرينية، الأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ورقة قدمت في اجتماع مجموعة العمل حول تطوير المؤشرات وتحسين الإحصاءات الخاصة لوضع المرأة العربية (١٥ - ١٩ أكتوبر ١٩٨٩)، القاهرة.
- ٤ - قانون العمل، الباب التاسع، في تشغيل النساء، مادة (٥٩ و٦٥)، ص ٢٥ - ٢٦.
- ٥ - ابو غزاله، طلال، إدارة العمل الأهلي العربي، مؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، القاهرة، ٢١، أكتوبر - ١٩٨٩.
- ٦ - الصباح، د.أمل يوسف العنزي، تطور تعليم المرأة والتنمية في الكويت، ثورة الإحصاءات السكانية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي، الكويت، ٢ - ٤ مارس، ١٩٨٧.
- ٧ - الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٨٨، سلطنة عمان - مجلس التنمية، الأمانة الفنية، مديرية العامة للإحصاءات الوطنية، ١٩٨٩.
- ٨ - المجموعة الإحصائية ١٩٨٨، دولة البحرين، مجلس الوزراء، الجهاز المركزي للإحصاء، ديسمبر ١٩٨٩.
- ٩ - عالم الفكر ٢، المجلد العشرين، العدد الثاني، يوليه/أغسطس/سبتمبر، ١٩٨٩، التنمية الإدارية.
- ١٠ - النجار، د. باقر سلمان. الباش، د. هاشم حسن. الصادق، عبدالله، المحددات الاقتصادية والاجتماعية لإنتاجية العمل في القطاع الصناعي في البحرين (دراسة مسحية مقارنة)، مركز البحرين للدراسات والبحوث. البحرين، سبتمبر ١٩٩١.

المصادر الأجنبية

- 1 - Cooper, Cary L., **Executive Families Under Stress**. Prentice Hall, Inc. Englewood Cliffs. N. J., 1981.
- 2 - Epstein, Cynthia Fuchs, **Deceptive Distinctions, Sex Gender & The Scoial order**, Yale University Press, 1988.
- 3 - **The Economist**, March 28th - April 3rd, 1992, p. 21 - 24.
- 4 - **Management Review**, A New Breed of Enterpreneur, Women, p. 18 - 25, December 1989, N. Y., U.S.A.
- 5 - **The NewYork Times Magazine**, October 17, 1982, sectio N 6, p. 28.
- 6 - Morrison, Ann M. White, Randall p., Velsor, Ellen Van, & The Center for Creative Leadership. **Breaking The Glass Ceiling: Can Women Reach The top of Americann Largest Corporations?** Addison, Wesley Publishing Company Inc. Massachusetts, 1987.
- 7 - Osseiran, Nahid, **Coping With Stress At Work**, A paper presented at the Forum For Women In Management, Bahrain February 6 - 8, 1988.
- 8 - **Psychology Today**, Executive Women: Substance Plus Style Morrison, Ann M., White Randall p. & Velsor, Ellen, Van., August, 1987, p. 18 - 26.
- 9 - **Time Magazine**, December 4, 1989, p. 34 - 37.
- 10- **Time Magazine**, July 4, 1988, p. 28 - 31.

الجدول:

**جدول (١) يبين الإناث البحرينيات (١٥ سنة فأكثر) حسب
الحالة الزواجية والعلاقة بقوة العمل ومعدلات المساهمة ١٩٨١**

معدلات المساهمة	الإناث الفعاليات اقتصادياً (١٥ سنة فأكثر)	إجمالي السكان للإناث (١٥ سنة فأكثر)	الحالة الزواجية
%٣٥٣	٧٧٥٢	٢١٩٣٧	لم يسبق لها الزواج
%٩٤	٣٧١٧	٣٩٤٣٢	متزوجة
%٢٥٨	٤٢٨	١٦٩٧	مطلقة
%٤١	٢٦٩	٦٥٧١	أرملة
%١٧٥	١٢١٧٦	٦٩٦٣٧	الجملة

المصدر : تعداد السكان والمساكن لدولة البحرين، ١٩٨١، جدول رقم (٣١، ١٣).

**جدول (٢) يبين السكان والسكان النشطين اقتصادياً (١٥ سنة فأكثر) (البحرينيون فقط)
حسب أعلى تحميل علمي والنوع**

نسبة السكان الفعال %	الإناث			الذكور			أعلى تحميل تعليمي
	الفاعلات اقتصادياً	اجمالى السكان	نسبة السكان الفعال %	الفاعلون اقتصادياً	اجمالى السكان		
٦٥	٢١٨٢	٣٣٤٨٦	٨٠.٩	١٤٣٢٨	١٧٧٠٩	أمسي	
١٠.٦	١٠٦١	١٠٣٥	٨٤.١	١١٧٥	١٣١٧٦	بقرأ ويبكتب	
١١.٧	٩٤٢	٨٠٣٢	٥٧.٧	٧٥٧٩	١٢١٢٥	ابتدائي	
١٥.٠	١٠٤٥	٦٩٨٦	٥٧.٣	٦١٢٧	١٦٨٤	اعدادي	
٥٤.١	٤٣٢٧	٧٩٩٥	٨١.٥	٨٨٧١	١٠٨٨١	ثانوي	
٨٥.٤	١٦٢٥	١٩٠٢	٩٤.٣	٢٤٩٧	٢٦٤٧	بلوم	
٨٥.٢	٩٤٥	١١.٩	٩٤.٦	١٧١٤	١٨١٢	جامعي	
٧٢.٤	٧٢	٥٨	٨٦.٤	٢٦١	٢٠٢	دراسات عليا	
٢٢.٦	٧	٢١	٥٧.١	٨	١٤	غير مبين	
١٧.٥	١٢١٧٦	٦٩٦٣٧	٧٤.٦	٥٢٤٦٠	٧٠٣٦٠	الجملة	

جدول (٣) يوضح الدول التي ينتمي إليها أفراد العينة

%	المد	البلد
٧٧.٨	٢٥	البحرين
١٢.٢	٦	إمارات
٤.٥	٢	السعودية
٤.٥	٢	الكويت
% ١٠٠	٤٥	المجموع

جدول (٤) يوضح المناصب التي تتولاها الإداريات

%	المد	البلد
٢٤.٥	١١	مديرة
٣٣.٢	١٥	مراقبة
١٧.٨	٨	مسرفقة
٢٤.٥	١١	مساعدة مدير
% ١٠٠	٤٥	المجموع

جدول (٥) يوضح جهة عمل الإداريات

%	المد	جهة العمل
٢١.١	١٤	مؤسسة حكومية
٤٠.٠	١٨	مؤسسة خاصة
٢٢.٢	١٠	مؤسسة مالية
٦.٧	٣	مؤسسة مشتركة
% ١٠٠	٤٥	المجموع

جدول (٦) يوضح درجة تعليم الإداريات

%	المد	درجة التعليم
١٢.٣	٦	ثانوية عامة
٢٨.٩	١٢	دبلوم
٥٧.٨	٢٦	درجة جامعية
% ١٠٠	٤٥	المجموع

جدول (٧) يوضح أعمار الإداريات

العمر	العدد	%
٢٥ - ٣٠ سنة	٣	٦٪
٣٠ - ٣٥ سنة	١٦	٣٥٪
٣٥ - ٤٠ سنة	١٥	٣٣٪
٤٠ - ٤٥ سنة	٦	١٢٪
٤٥ - ٥٠ سنة	٥	١١٪
المجموع	٤٥	% ١٠٠

جدول (٨) يوضح الدخل السنوي للإداريات

الدخل السنوي/دولار	العدد	%
١٥٠٠٠ - ١٠٠٠٠	٦	١٢٪
٢٠٠٠٠ - ١٥٠٠٠	١٦	٣٥٪
٢٥٠٠٠ - ٢٠٠٠٠	٧	١٥٪
٣٠٠٠٠ - ٢٥٠٠٠	٦	١٢٪
٣٥٠٠٠ - ٣٠٠٠٠	٤	٨٪
٤٥٠٠٠ - ٤٠٠٠٠	١	٢٪
٤٠٠٠٠	٢	٤٪
غير مبين	٣	٦٪
المجموع		% ١٠٠

جدول (٩) يوضح الدافع لعمل الإداريات

الدافع إلى العمل	العدد	%
إثبات الشخصية والذات	١٨	٤٠٪
اسباب مادية - ضمان أسرى	٩	٢٠٪
دخل اضافي للأسرة	٨	١٧٪
تلبية متطلبات شخصية	٢	٦٪
تطبيق ماتعلمته من مهارات وتعليم نظري	٢	٦٪
ضمان مركز اجتماعي	١	٢٪
غير مبين	٣	٦٪
المجموع	٤٥	% ١٠٠

بحوث ودراسات

جدول (١٠) يوضح مدى متابعة الرؤساء للعمل الذي تؤديه الإداريات

المستوى	العدد	%
ضعيف	٤	٨٩
وسط	١٧	٣٧,٨
قوي	٢٢	١٥,١
غير مبين	١	٢,٢
المجموع	٤٥	%١٠٠

جدول (١١) يوضح مدى معارضة الإداريات لرؤسائهن

	العدد	%
(١) لا	٢	٤,٤
(٢) أحياناً	٣٠	٦٦,٦
(٣) غالباً	١٢	٢٦,٨
(٤) غير مبين	١	٢,٢
المجموع	٤٥	%١٠٠

جدول (١٢) يوضح إذا كان العمل مكرراً أو خالياً من الإثارة

	العدد	%
(١) قليلاً	٢٩	٦٤,٤
(٢) نوعاً ما	١٣	٢٨,٩
(٣) كثيراً	١	٢,٢
(٤) غير مبين	٢	٤,٥
المجموع	٤٥	%١٠٠

جدول (١٣) يوضح إذا كان العمل يحد من إمكانيات الإداريات في اتخاذ القرارات الذاتية

	العدد	%
(١) قليلاً	٢٧	٦٠,٠
(٢) وسط	١٣	٢٨,٩
(٣) قوياً	٢	٤,٤
(٤) غير مبين	١٣	٢,٧
المجموع	٤٥	%١٠٠

جدول (١٤) يوضح مركز الإدارية في المؤسسة

المستوى	العدد	%
١) عالي	٤	٨.٩
٢) وسط	٩	٢٠.٠
٣) فوق الوسط	١٩	٤٠.٢
٤) عال	٢١	٢٦.٧
٥) غير مبين	١	٢.٢
المجموع	٤٥	٪ ١٠٠

جدول (١٥) يوضح أهم الصعوبات التي تواجه الإدارية في العمل

المستوى	العدد	%
١) تشعب وتعدد المسؤوليات.	١٨	٤٠.٠
٢) عدم إعطائك الفرصة لاستغلال مقدرتك	١٣	٢٨.٩
٣) ضعف مستوى التدريب	٧	١٥.٦
٤) عدد ساعات العمل	٤	٨.٩
٥) صعوبات أخرى	٢	٦.٦
المجموع	٤٥	٪ ١٠٠

جدول (١٦) يوضح فرصة الإدارية في الترقى مقارنة بزميلها الرجل

المستوى	العدد	%
١) أقل	١٦	٢٥.٦
٢) متساوية	٢٦	٥٧.٨
٣) أكثر	١	١.٢
٤) غير مبين	٢	٢.٤
المجموع	٤٥	٪ ١٠٠

جدول (١٧) يوضح راتب الإدارية مقارنة بزميلها الإداري

المستوى	المعد	%
١) أقل	١٠	٢٢.٢
٢) متساوية	٣٢	٧١.١
٣) أكثر	-	-
٤) غير مبين	٢	٦.٧
المجموع	٤٥	% ١٠٠

جدول (١٨) يوضح حصول زميل الإدارية على ترقية

المدة	المعد	%
١) في فترة أقل	١٤	٣١
٢) في فترة متساوية	٢٤	٥٣
٣) في فترة أكبر	٣	٦.٧
٤) غير مبين	٤	٨.٩
المجموع	٤٥	% ١٠٠

**جدول (١٩) يوضح فرص التدريب
التي تحصل عليها الإدارية مقارنة بزميلها الرجل**

الفرص	المعد	%
١) أقل	١٦	٣٥.٦
٢) متساوية	٢٦	٥٧.٨
٣) أكثر	١	٢.٢
٤) غير مبين	٢	٤.٤
المجموع	٤٥	% ١٠٠

بحوث ودراسات

جدول (٢٠) يوضح تقييم الإدارية للفرص التي تحصل عليها التنمية قدراتها مقارنة بالي التي يحصل عليها الرجل

%	المدد	الفرص
٤٠.	١٨	(١) أقل
٦٥	٢٥	(٢) متساوية
-	-	(٣) أكثر
٤	٢	(٤) غير مبين
٪١٠٠	٤٥	المجموع

جدول (٢١) يوضح معاملة المؤسسة للإدارية مقارنة بزميلها الرجل

%	المدد	المعاملة
١٧.٨	٨	(١) أقل
٧٣	٢٢	(٢) متساوية
-	-	(٣) أكثر
٨.٩	٤	(٤) غير مبين
٪١٠٠	٤٥	المجموع

جدول (٢٢) يوضح العلاقات التي تسبب الإحباط والقلق للإدارية

%	المدد	
٤٠.٠	١٨	(١) عدم تشجيع رؤسائك
٢٦.٦	١٢	(٢) اعتقاد الرؤساء من الذكور بعدم صلاحية المرأة للإدارة
١٥.٦	٧	(٣) تخوف الزملاء الذكور من المنافسة المهنية
٨.٩	٤	(٤) عدم وجود دعم اجتماعي من قبل زملاء العمل
٦.٧	٣	(٥) تخوف الزملاء الذكور من ترقى المرأة في العمل.
-	-	(٦) سيطرة أو عدم تعاون الرئيس مع النساء
٢.٢	١	(٧) أخرى
٪١٠٠	٤٥	المجموع

**جدول (٢٢) يوضح اعتقاد الإدارية
بالاسلوب الأمثل لأدائها لعملها مقارنة بزميلتها الرجل**

%	العدد	
٢٢	١	(١) أقل اصراراً
٦٢	١٨	(٢) متساوية
٢٨	٦	(٣) أكثر اصراراً
٦	٣	(٤) غير مبين
% ١٠٠	٤٥	المجموع

**جدول (٢٤) يوضح اعتقاد الإدارية
بمستوى قدراتها مقارنة بزميلتها الرجل**

%	العدد	
٤٥	٢	(١) أقل
٦٠	٢٧	(٢) متساوية
٢٣	١٠	(٣) أكثر
٢	١	(٤) غير مبين
% ١٠٠	٤٥	المجموع

**جدول (٢٥) يوضح اعتقاد الإدارية بكونها منافسة لزميلها الرجل
بمستوى اسلوب تصرفها مقارنة بالإداريين الرجال**

%	العدد	
٨٩	٤	(١) أقل
٥٥	٢٥	(٢) متساوية
٢٨	١٣	(٣) أكثر
٦	٣	(٤) غير مبين
% ١٠٠	٤٥	المجموع

جدول (٢٦) يوضح اعتقاد الإدارية بالنسبة للضغوط التي تتعرض لها من رفسائها كي تكون منافسة لزميلها الرجل

%	العدد	
١٣%	٦	(١) أقل منافسة
٥٥%	٢٥	(٢) متساوية
٢٧%	١٢	(٣) أكثر منافسة
٤%	٢	(٤) غير مبين
%١٠٠	٤٥	المجموع

جدول (٢٧) يوضح اعتقاد الإدارية بقدرتها في تقديم المشورة مقارنة بزميلها الرجل

%	العدد	
١٣%	٦	(١) أقل قدرة على المساعدة
١١%	٢٢	(٢) لديهن قدرة متساوية
٣٤%	١٥	(٣) أكثر قدرة
٢٢%	١	(٤) غير مبين
%١٠٠	٤٥	المجموع

جدول (٢٨) يوضح اعتقاد الإدارية بالتحكم في متطلبات عملها مقارنة بزميلها الرجل

%	العدد	
-	-	(١) الكفاءة أقل
٥١%	٢٣	(٢) الكفاءة متساوية
٤٦%	٢١	(٣) الكفاءة أكثر
٢٢%	١	(٤) غير مبين
%١٠٠	٤٥	المجموع

جدول (٢٩) يوضح تقييم الإدارية

لتأثير عملها بالنسبة لأطفالها

%	العدد	
٢٨.٩	١٣	١) في المستوى المطلوب
٢٨.٩	١٣	٢) في المستوى المتوسط
٢.٢	١	٣) دون المستوى المطلوب
٤٠.٠	١٨	٤) غير مبين
%١٠٠	٤٥	المجموع

جدول (٣٠) يوضح تقييم الإدارية

لتأثير عملها بالنسبة لزوجها

%	العدد	
٤٢.٢	١٩	١) في المستوى المطلوب
٢٢.٢	١٠	٢) في المستوى المتوسط
٢.٢	١	٣) دون المستوى المطلوب
٣٢.٤	١٥	٤) غير مبين
%١٠٠	٤٥	المجموع

جدول (٣١) يوضح تقييم الإدارية

لتأثير عملها بالنسبة لأسرتها

%	العدد	
٤٢.٢	١٩	١) في المستوى المطلوب
٣١.١	١٤	٢) في المستوى المتوسط
٥.٤	٢	٣) دون المستوى المطلوب
٢٢.٢	١٠	٤) غير مبين
%١٠٠	٤٥	المجموع

جدول (٣٢) يوضح مدى موافقة الزوج على عمل الإدارية

%	العدد	
٥٤	٢	(١) لا يوافق مطلقاً
٥٤	٢	(٢) يمانع قليلاً
٨٨	٤	(٣) وسط
٢٢	١	(٤) يوافق بتردد
٤٦	٢١	(٥) يوافق بشدة
٢٤	١٥	(٦) غير متبين
%١٠٠	٤٥	المجموع

جدول (٣٣) يبين رأي الإدارية عن
مدى تعارض دورها كأم وكزوجة عاملة

%	العدد	
٤٢	١٩	(١) نادرًا
١٧	٨	(٢) أحياناً
٢	١	(٣) غالباً
٣٧	١٧	(٤) غير متبين
%١٠٠	٤٥	المجموع

جدول (٣٤) يوضح الخطوات التي تتخذها الإدارية
لحل تعارض دورها كأم وكزوجة عاملة

%	العدد	
٢٦	١٢	(١) التوفيق بين الوررين
٤	٢	(٢) التفاهم بين الزوجين
٢	١	(٣) عدم وجود وقت كاف
٦٦	٣٠	(٤) غير متبين
%١٠٠	٤٥	المجموع

جدول (٣٥) يبيّن رأي الإدارية في ما إذا كانت تحدّ تعارضاً بين دورها كأم وعاملة

%	المعدل	
٢٦.٧	١٢	نادرًا
٣١.١	١٤	أحيانًا
٤٤	٢	غالبًا
٣٧.٨	١٧	غير مبين
٪ ١٠٠	٤٥	المجموع

جدول (٣٦) يوضح كيفية معالجة

دور الإدارية كأم عاملة

%	المدد	
٢٦٪	١٢	(١) اعطاء كل دورة حقة
٣١٪	١٤	(٢) الاستعانته بمربيه في وقت العمل
٤٪	٢	(٣) طلب إجازة في حالة مرض الأولاد
٣٧٪	١٧	(٤) غير مبين
٪ ١٠٠	٤٥	المجموع

جدول (٣٧) يبين رأي الإدارية في ما إذا كانت تجد تعارضاً بين دورها كزوجة وعاملة

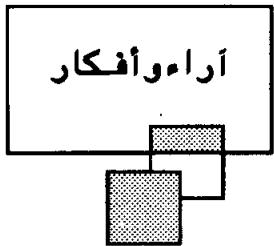
%	العدد	
٤٥٪	١٩	نادرأ
٢٢٪	١٠	أحياناً
٢٪	١	غالباً
٣٪	١٥	غير مبين
٪١٠٠	٤٥	المجموع

**جدول (٢٨) يبين كيفية
معالجة تعارض دور الإدارية كزوجة وعاملة**

%	الم عدد	
١٣٪	٦	١) التوفيق بين الدوين
١٣٪	٦	٢) فصل العمل عن البيت وبالعكس
٦٪	٣	٣) دعوة الأصدقاء إلى العشاء
٦٪	٣	٤) التقليل من العلاقات الاجتماعية
٦٠٪	٢٧	٥) غير مبين
% ١٠٠	٤٥	المجموع

**جدول (٢٩) يوضح الحلول التي تجدها الإداريات تساعده على
التخفيف من الصعوبات التي يواجهنها مرتبة حسب الأولوية**

%	الم عدد	
٢٢٪	١٠	١) توفير العدد الكافي من نور الحضانة
٢٢٪	١٠	٢) إصدار قانون للأحوال الشخصية
١٣٪	٦	٣) تمديد اجازة الأمومة إلى ٦ شهور
١١٪	٥	٤) مساعدة الزوج في أمور البيت ورعاية الأبناء
٨٪	٤	٥) الاستعانة بمندوبة بيت لإدارة شؤون المنزل
٢٪	١	٦) تغيير الاتجاهات التقليدية في المناهج الدراسية لنظرة المجتمع إلى عمل المرأة
٧٪	٣	٧) اقتناص الأسلوب المنزلي الذي تختصر وقت الإدارية في عمل البيت
% ١٠٠	٤٥	المجموع



آراء وأفكار

«المرأة وال التربية في الإمارات العربية المتحدة»*

د. آمنه خليفه**

تمر المجتمعات الخليجية ومنها دولة الإمارات العربية المتحدة بمراحل تحول سريع في شتى الميادين التعليمية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعمرانية. وتنقhaft تلك المجتمعات فيما بينها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. ونظراً لما لعائدات النفط من دور في رفع المستوى المعيشي للأفراد مما ينعكس على طموحاتهم وأمالهم التي إذا مترجمة إلى الواقع عملي تتمثل في جانبين رئيسيين هما: مزيد من الخدمات التعليمية والثقافية، ومزيد من التنمية الاقتصادية.

* ورقة عمل مقدمة للحلقة الدراسية حول التربية السكانية والمرأة العربية ٢٧ - ٣١ أكتوبر ٩١ - عمان - الأردن.

** جامعة الإمارات العربية المتحدة - كلية التربية.

ولاشك في أن العنصر البشري هو الدعامة الأساسية لهذين الجانبين، وعليه فإن تنمية الموارد البشرية يجب أن تحتل المكانة الأولى في بناء المجتمعات التي تسعى إلى التقدم والرقي. وحيث أن التنمية تعتمد على مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والطاقات البشرية المؤهلة. لذا فإن التعليم يمثل الجانب الأساسي في تنمية الموارد البشرية وخلق كفاءات قادرة على التفاعل مع عمليات التنمية الشاملة^(١).

وقد حث ديننا الإسلامي الحنيف على التعليم في كثير من آياته القرآنية كقوله تعالى في سورة الزمر «إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ»، وأيضاً «قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ». إنما يتذكر أولوا الألباب «وأيضاً في سورة المجادلة «يُرَفِّعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْلَمُونَ خَبِيرٌ». وقول رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم: «مَنْ خَرَجَ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَتَّى يَرْجِعَ». فالتعليم له أهمية عظيمة، وله دور في الارتفاع بمستوى الفكر وإتاحة الفرصة لبناء فرد قادر على التطور والاندماج في المجتمع الذي يتسم بالتغيير السريع، بالإضافة إلى أن التعليم يكسب الإنسان القدرة على معرفة حقوقه وواجباته ودوره في المجتمع، وأيضاً الارتفاع بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي.

ولما كانت المرأة تمثل حوالي نصف المجتمعات الإنسانية في العالم، لذا فإنه لا يمكن إغفال دورها في التنمية والتطور، فهي عنصر فعال تؤثر وتتأثر بما حولها بل هي المحرك الرئيسي للمجتمعات. فهي التي تبني الرجال وتغير القيم والمفاهيم في نفوسهم كأم ومربيه أجيال، ولا يمكن إغفال دورها في المجتمع وهي تمثل حوالي نصفه من جهة العدد، وبنية نصفه الآخر أيضاً.

وتمثل المرأة في الإمارات العربية المتحدة ٤٨٪ من إجمالي المواطنين^(٢)، ولذا فلا يمكن الاعتماد على جزء من المجتمع واموال الجزء الآخر لاسيما وانها تشارك الرجل حياته على اختلاف المجالات وتؤثر فيه إما زوجة أو أختاً أو ابنة، فمن الأهمية بمكان العناية بها وإتاحة الفرص لها كي تتحمل مسؤولياتها بكفاءة ومقدرة^(٣).

والحديث عن أوضاع المرأة في مجتمع الإمارات لا يختلف كثيراً عن مثيله في الدول العربية والإسلامية والخليجية، ونضيف ان للمرأة في الإمارات خصوصية قد تختلف عما هي عليه الحال في بعض المجتمعات العربية نظراً لأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية^(٤). وحتى يمكن الفهم الصحيح لأوضاعها لابد من التعرف على واقعها من خلال التعليم والثقافة والصحة.

أولاً: المرأة والتعليم

لقد شهد مجتمع الامارات تحولات اجتماعية واقتصادية كبيرة، ودخلت أنظمة جديدة لم تكن معروفة في السابق واهتمت الدولة بالتعليم اهتماماً خاصاً على الرغم من أن أوضاع التعليم في هذا المجتمع لم تختلف عن حاله في بقية الدول الخليجية الأخرى^(٤).

وقد حدد الدستور المؤقت الزامية التعليم في المرحلة الابتدائية ومجانيته في كل المراحل.

وبدراسة التوزيع السكاني في مجتمع الامارات بحسب الحالة التعليمية (١٠ سنوات فاكثر)، لعام ١٩٨٥، فإننا نحصل على الجدول التالي^(٥):

إجمالي	إناث		ذكور		الجنس بيان الحالة التعليمية
	%	عدد	%	عدد	
٢٧٣٦٤٦	٢٧	٨٦٧٦٦	٢٦	١٨٦٨٨٠	أمي
٢٦٠١٢٤	٢٣	٧٢٨٠٧	٢٦	١٨٧٣١٧	يقرأ ويكتب
١٢٤١١	١٢	٣٦٦٣٦	١٢	٨٣٧٧٥	الابتدائية
١٢٢٨٤٧	١١	٣٤٩٩٦	١٢	٨٧٨٥١	الاعدادية
١٤٢٦٥٦	١٥٥	٤٩١١٨	١٣	٩٣٥٢٨	الثانوية
٣٣٤٥٩	٤	١٣٤٥١	٣	٢٠٠٨	دون الجامعية
٧٤٩٥٢	٧	٢٠٨٣٢	٧	٥٤١٢٠	الجامعية وما يعادلها
٧٠٠٥	٥	١٤٥١	١	٥٥٥٤	فوق الجامعية
٢٠٨				٢٠٨	غير مبين
١٠٣٥٣٠٨	١٠٠	٣١٦٥٧	١٠٠	٧١٩٢٥١	

يتضح من الجدول السابق مايلي:

- تمثل الإناث ٣٠٪ من إجمالي السكان في سن التعليم (١٠ سنوات فاكثر).
- تبلغ نسبة الإناث الأميات ٢٧٪، بينما تمثلن نسبة ٢٢٪ من إجمالي الأميين بالدولة.
- تتساوى تقريباً نسبة الأمية في الذكور وإناث وقد أولت الدولة التعليم اهتماماً

كبيراً تمثل في التطور الملحوظ في اعداد المدارس والقوى العاملة فيها فنجد أن عدد المدارس الحكومية (ذكور وإناث) (٢٨٣) مدرسة عام ٨١/٨٠، زادت إلى (٣٩٥) مدرسة عام ٨٦/٨٥، ثم إلى (٤٩٩) مدرسة عام ٩١/٩٠، بالإضافة إلى وجود عدد من المدارس الخاصة. ولقد حظيت مدارس الإناث بالاهتمام من قبل الدولة فنرى أن عددها قد تطور خلال الفترة المذكورة من (١١٥) مدرسة عام ٨١/٨٠ إلى (١٧٠) مدرسة عام ٨٦/٨٥ حتى أصبح (٢٢٠) مدرسة عام ٩١/٩٠.

وبحسب احصاءات وزارة التربية والتعليم عام ٩١/٩٠، يتضح ان اعداد الهيئات التعليمية والادارية والفنية في مدارس الإناث (١١٥١١)، وفي مدارس الذكور (٧٥٥٢). وبلغ عدد الهيئات التعليمية فقط لدى مدارس الإناث (٩٤٣١) معلمة، ومدارس الذكور (٧١٨٤) معلماً وبلغ اجمالي الطالبات (١٢٩٣٦٤) والطلاب (١٢٨٤١٢).

ويلغى نسبة الطلبة المواطنين في المدارس الحكومية ٦٤٪، تمثل الإناث نسبة ٤١٪ منهم.

بلغت نسبة الطالبات المواطنات في المرحلة الاعدادية ٥٤٪ من جملة المواطنات في هذه المرحلة.

بلغت نسبة المواطنات في المرحلة الثانوية ٦٠٪ من جملة المواطنات في هذه المرحلة.

مما تقدم يتضح ان تعليم المرأة في الامارات يحظى باهتمام كبير ويلاقى قبولاً واسعاً، ويمكن القول بأن تعليم المرأة في الامارات يجب أن يكن له بعد خاص يتمثل في جانبين هما: بُعد اجتماعي، فالمرأة يمكن أن تساهم في عمليات التنمية الشاملة فتحد بذلك من الأيدي العاملة الوافدة. وبُعد اقتصادي حيث يرتفع مستواها الاقتصادي بزيادة دخلها وبذلك تقدم خدمة وطنية وشخصية.

وفيما يتعلق بالهيئات التعليمية والادارية والفنية التي تعمل في وزارة التربية والتعليم فهذا ما يوضح الجدول التالي^(٨). الذي يتضح منه:

١ - تمثل المرأة نسبة ٣٠٪ من اجمالي قوة العمل بالمدارس الحكومية.

٢ - تمثل المواطنات نسبة ٤٢٪ من اجمالي الإناث العاملات بالمدارس.

- ٣ - تبلغ نسبة المواطنات ١٨٥٪ من إجمالي المواطنين العاملين بالمدارس
- ٤ - عند المقارنة بين المواطنين (ذكور/إناث) في قوة العمل بالمدارس يلاحظ ان المرأة المواطن تحظى بالقدر الأكبر في قوة العمل إذ بلغت نسبتها:
- ٥٧٧٪ في الهيئة الإدارية.
 - ٦٨٨٪ في الهيئة الفنية.
 - ٧٨٨٪ في الهيئة التعليمية.

غير مواطن	مواطن	تعليمي				فن				إداري				بيان الجنس
		أجمالي	غير مواطن	مواطن										
٦٦٩٤	٨٥٨	٧١٨٤	٦٧٦٢	٤٢٢	٦٦٦	٥١١	١٥٥	٧٢٤	٤٤٣	٢٨١	٦٠٣	٤٣٣	٢٨١	ذكور
٦٥٧٢	٤٩٣٩	٩٤٢١	٦١٨٠	٢٢٢٢	٩٣٤	٢٨٨	٦٤٦	١١٣٤	١٦٤	٩٧٠	٦٣٤	١٦٤	٩٧٠	إناث
١٣٢٦٦	٥٧٩٧	١٦٦٨٧	١٢٩٤٧	٣٧٤٥	١٦٠٠	٧٩٩	٨٠١	١٨٥٨	٦٠٧	١٢٥١	١٢٥١	١٢٥١	أجمالي	
		١٩٠٦٣												

ثانياً: المرأة والعمل:

إن التغيرات الاقتصادية التي حدثت في الإمارات بعد ارتفاع أسعار النفط عام ١٩٧٣ أفضت إلى ارتفاع مستويات المعيشة بالدولة، وارتفاع الحاجة المادية لدى البعض من الإناث^(١). إلا أن المجتمع تعرض لخاطر اجتماعية سلبية من جراء استعانته بالعمالة الأجنبية الوافدة لتنفيذ خططه التنموية، ولذا أصبح من الأهمية لتلافي كثير من السلبيات الاعتماد على الأيدي العاملة المواطن سواء كانت من الذكور أو الإناث، وحيث أن الإناث يشكلن نصف المجتمع، أصبح عمل المرأة المواطن ذا خصوصية تختلف تماماً عن عمل المرأة في أي مجتمع من المجتمعات سواء النامية منها أو المتقدمة. إن عمل المرأة المواطن هنا يعتبر واجباً وطنياً بالدرجة الأولى ودفاعاً عن حياتها وأطفالها وأسرتها.

ومن هنا يبرز البعد الاقتصادي والاجتماعي للتعليم ودوره الفعال في تهيئة الإناث للنزول إلى سوق العمل بعد إعدادهن بالعلم والخبرات المناسبة.

وبالرغم من ارتفاع نسبة تعليم المرأة في الدولة إلا أنها نجد أن مساهمتها في سوق العمل ضئيلة جداً، فلقد أشارت إحصاءات السكان عامي ١٩٨٥ و١٩٨٠ إلى أن

الإناث يمثلن نسبة ٤٨٪، ٤٩٪ من السكان على الترتيب، بينما لم تتعد نسبة مساهمتهن في سوق العمل ٣٤٪، ٥٩٪ على الترتيب إلا أن هذا الوضع قد تغير قليلاً عام ١٩٩٠، فمن خلال الإحصاءات يمكن استنتاج ما يلي:

- ١ - بلغت أعداد المواطنات في الوزارات الاتحادية ضمن الكادر الإداري (٢٥٥٧) مواطنة، مقارنة بـأعداد الذكور المواطنات والذي بلغ (٩١٢٣) بنسبة ٢٢٪ إناث و٧٨٪ ذكور.
- ٢ - بلغت أعداد العاملات المواطنات في الحلقة الأولى (١٠) مواطنات بنسبة ٥٪ (١٧٨) مواطناً بنسبة ٩٥٪، والجدير بالذكر أن الإناث يتربعن في وزارة التربية والتعليم والصحة والإعلام والثقافة والزراعة والثروة السمكية.
- ٣ - بلغت أعداد العاملات المواطنات في الحلقة الثانية (٨٨٠) مواطنة بنسبة ٣٤٪، وعدد المواطنين (١٧٢٢) بنسبة ٦٦٪.
- ٤ - بلغت أعداد العاملات المواطنات في الحلقة الثالثة (٥٣٧) مواطنة بنسبة ٢٠٪، وعدد المواطنين (٢١٢٠) بنسبة ٨٠٪.
- ٥ - بلغت أعداد العاملات المواطنات في الحلقة الرابعة (١١٢٨) مواطنة ١٨٪، وعدد المواطنين (٥٠٤٠) مواطناً بنسبة ٨٢٪.
- ٦ - بلغت أعداد العاملات المواطنات في الكادر التخصصي (المدارس والطبيبات وفنون الطب والصيدلة) (٤٢٢٢) مواطنة بنسبة ٨٢٪، وعدد المواطنين (٩٤٦) مواطناً بنسبة ١٨٪.
- ٧ - تتركز معظم العاملات المواطنات في الكادر التخصصي في وظائف أعضاء هيئة التدريس حيث بلغت نسبتهن ٨٤٪ من أعضاء هيئة التدريس المواطنات بالوزارات الاتحادية حسب الوزارة والدرجة والجنس وحيث أن جامعة الإمارات تعد رافداً مهماً يغذي قوة العمل بالدولة إذ يعتمد على خريجيها في تولي المهام والأمور العملية والإدارية بالدولة.

وبالنظر إلى احصاءات الخريجين بالجامعة نلاحظ الآتي:-

- ١ - بلغت نسبة الخريجات عام ٨٠/٨١ (أول دفعة) (٤١٪) من جملة الخريجين.
- ٢ - بلغت نسبة الخريجات عام ٨٥/٨٦ (٥٣٪) من إجمالي الخريجين.
- ٣ - بلغت نسبة إجمالي الخريجات لأعوام ٨٠/٨١، ٨٥/٨٦، ٨٨/٨٩ و٩٣٪ (٦٤٪) من إجمالي الخريجين.

أي أن عدد الخريجات يبلغ حوالي ضعف عدد الخريجين مما يعني إننا إذا أهملنا استيعاب المرأة في الكوادر الإدارية والقيادة العليا فسنكون قد اعتمدنا على ثلث القوة التي تخرّجها الجامعة وأهملنا الثلثين اللذين يمثلان قوة الخريجات مما يمثل هدراً كبيراً للإمكانات والموارد البشرية، بالإضافة إلى الهدر المادي في تعليم المرأة حتى آخر المرحلة الجامعية، وبمقارنة نسبة المرأة في قوة العمل ونسبة المرأة في المجتمع واعداد خريجات الجامعة نستطيع القول بأن هناك معوقات لعمل المرأة يمكن استخلاصها في النقاط التالية^(١).

أولاً: المعوقات الاجتماعية المتمثلة في:

- ١ - عدم وجود قطاع خدمات متتطور لرعاية أبناء الأم العاملة..
- ٢ - ضعف التعاون بين الرجل والمرأة داخل الأسرة.
- ٣ - ضعف استيعاب بعض الرجال لدور المرأة في العمل.
- ٤ - معارضة بعض الأسر لمشاركة المرأة في العمل.

ثانياً: المقومات الشخصية وتشمل:

- ١ - عدم اقبال بعض النساء على العمل في مجال الخدمات الفنية.
- ٢ - احجام بعض النساء المتعلمات عن العمل.
- ٣ - اشتراط بعض الشباب المتقدمين للزواج بترك الفتاة للعمل.

ثالثاً: المعوقات الثقافية وتضم:

- ١ - ضعف الوعي الثقافي عند المرأة بأهمية العمل.
- ٢ - وسائل الإعلام ودورها في إبراز أهمية عمل المرأة.
- ٣ - عدم اهتمام بعض المجلات بالقضايا المتعلقة بعمل المرأة.

رابعاً: المعوقات الاقتصادية والإدارية:

- ١ - التمييز بين الرجل والمرأة في الترشيح للترقيات.
- ٢ - عدم وجود حواجز مادية لبعض المهن كالصحية والفنية.
- ٣ - عدم الحصول على فرص عمل في بعض القطاعات كالعمل السياسي والدبلوماسي والنيابي.
- ٤ - قلة فرص التطوير والتدريب للمرأة.

خامساً: المعوقات التخطيطية والتنظيمية:

- ١ - غياب خطة تنمية شاملة للقوى العاملة تساعد المرأة على المشاركة الفعالة في بناء المجتمع.
- ٢ - عدم وجود جهة مسؤولة للاهتمام بمناقشة المعوقات التي تواجه المرأة العاملة.
- ٤ - عدم وجود مراكز إرشاد وتنمية للخريجات الجدد.
- ٥ - عدم وجود خطة للتنسيق بين تخصصات الجامعة واحتياجات المجتمع الفعلية.

سادساً: المعوقات القانونية والدستورية:

- ١ - قصور الواقع التنظيمي لعمل المرأة والتي تيسر لها المزايا التي تستطيع الاستفادة منها في الظروف الطارئة (اجازة الوضع المناسبة - اجازة أمومة وطفولة).
- ٢ - ضعف المجال أمام المرأة للقيام بمشروعات خاصة.

ومن خلال ما تم طرحة من معوقات متعددة تحد من مساهمة المرأة في الأنشطة الاقتصادية المتنوعة وبالتالي مساهمتها في تنمية المجتمع، فإن الأمر يحتاج إلى مزيد من الرعاية والاهتمام حتى تتمكن المرأة من المساهمة الفاعلة في خدمة المجتمع وقد تتحقق زيادة مشاركة المرأة من خلال إيجاد خطة تنمية لادماج المرأة في قطاع العمل بصورة أكثر فاعلية وانتاجية، مع وضع المعايير اللازمة التي تسهم في مشاركة المرأة في مجالات العمل المختلفة، مع العناية برفع كفاءة المرأة العاملة من خلال اشراكها في الدورات التربوية والندوات والمؤتمرات. وتحديد بعض الجهات التي تحمل مسؤولية مناقشة معوقات عمل المرأة وإيجاد الحلول المناسبة لها والتاكيد على وسائل الإعلام المختلفة بالاهتمام بقضايا عمل المرأة ودورها في تنمية المجتمع.

ثانياً: المرأة والثقافة

إن ثقافة المرأة ووعيها يعتبران حجر الزاوية في تأمين حياتها وحياة الأسرة، وهي مع ذلك الضمان لتنشئة الأجيال تنشئة قوية. إن المرأة المثقفة أقل تواكلًا واستسلاماً للغبيات في رعاية شؤون الأسرة خاصة عندما يتعلق الأمر بأوضاع ذات تأثير مباشر على مستقبلها ومستقبل اسرتها، وتصبح أقدر على الإنداماج في العالم الحديث والمشاركة في أوضاع الحضارة التي تتسارع خطها. ولقد شهد مجتمع الامارات العربية المتحدة تطوراً في مجال الثقافة عامة وثقافة المرأة على وجه الخصوص، فلقد

تعددت الروايات الثقافية من كتب ومجلات وصحف وكان للراديو والتلفاز دور بالغ من الرواية، ونظرًا لخصوصية مجتمع الإمارات فإن لوسائل الإعلام المختلفة دوراً مهماً في رفع المستوى الثقافي للمرأة على اختلاف مستوياتها التعليمية حتى تكون قادرة على تخليص الكثير من العقبات والصعوبات وتكون قادرة على المشاركة البناءة في نهضة وتقدير وطنها.

ثالثاً: المرأة والصحة

ترتبط الأوضاع الصحية في أي بلد ارتباطاً وثيقاً بأوضاع النظام الاقتصادي والاجتماعي فيه، ومن المتعذر الفصل بين الاتجاهات الصحية ومجمل اتجاهات الاقتصاد والمجتمع، ومن المعروف أن الصحة بمفهومها الشامل ليست مجرد الخلو من الأمراض بل تشمل التوازن والنمو الجسدي والعقلي والاجتماعي، وذلك نتاج عملية طويلة متشابكة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية تسعى لتوفير الاحتياجات الأساسية للمواطن.

إن التقدم في الأوضاع الصحية للمرأة يعتبر أحد العناصر الهامة التي تعبر عن مدى الفائدة التي تجنيها النساء من جهود التنمية، فتحقيق مستوى صحي ملائم هو حق من الحقوق الرئيسية للإنسان، هذا فضلاً عن أن ذلك التقدم الصحي شرط ملحوظ لتنمية القرى البشرية في المجتمع وزيادة قدرتها على الانتاج.

ولقد أولت الدولة مزيداً من الرعاية للجانب الصحية عامة والمرأة على وجه الخصوص فزادت من مراكز رعاية الأمومة والطفولة حتى بلغ عددها (٦٧) مركزاً عام ١٩٨٨ موزعين على الإمارات المختلفة.

نظرة مستقبلية إلى دور المرأة في التنمية:

من خلال العرض السابق يتضح لنا أن المدخلات الأساسية لدور المرأة في التنمية في الإمارات قد انجذب إلى حد كبير تمثل ذلك بشكل أساسي في القفزة الكبيرة التي أحرزها تعليم المرأة، وفي فتح مجالات العمل أمامها.

ولقد أظهر المجتمع تجاوباً مع مساعدة المرأة في عملية التنمية فقليلة هي الأصوات التي ترفع ضد تعليم المرأة حتى أرفع درجات التعليم، وفي كل سنة تشهد الإمارات حصول فتيات على شهادات عليا كالماجستير والدكتوراه في مجالات العلوم المختلفة ومن شتى الجامعات العربية والأجنبية كما ان عمل المرأة أيضاً يلاقي القبول نفسه من

أبناء الإمارات^(١٢). وما يؤكد هذا القول الدراسة التي أجرتها د. يوسف عبد الفتاح^(١٣). والتي أظهرت نتائجها ملخصاً:

بلغت نسبة الموافقة على عمل المرأة لدى العينة الكلية للبحث ٥٣٪ مقابل ٥٧٪ لعدم الموافقة، وقد جاء في الدراسة أيضاً أن من الأسباب التي تدعو إلى الموافقة على عمل المرأة هي: أن عمل المرأة يؤمن مستقبلاً المادي وأن عمل المرأة يفيد المجتمع ويزيد الأيدي العاملة وإن عمل المرأة يرفع المستوى الاقتصادي للأسرة وهذه الأسباب وغيرها تعكس وعيًّا متزايداً بأهمية دور المرأة في تنمية الأسرة والمجتمع مادياً واجتماعياً.

ولذا كان حصول المرأة على أعلى شهادات التعليم حظي بقبول، فإن تولي المرأة بعض المناصب الرفيعة في الإدارة سوف يحظى بقبول أوسع في المجتمع، وعلى صعيد الواقع فإن المرأة قد أصبحت وكيلة وزارة واستاذة في الجامعة ومديراً عاماً. وفي مجال العمل النسائي يحظى بدعم الحكومة وفنانات واسعة من المجتمع ويعتبر الاتحاد النسائي بآبوظبي في طليعة المؤسسات الاجتماعية الأهلية التي تقوم بدور بارز في المجتمع.

إن هذا كله يشير إلى أهمية دور المرأة التنموي، وإن محاولات التقليل من شأن المرأة ودورها أخذت تخبو أمام أساليب التنشئة الحديثة التي تقوم على أساس إبراز دور المرأة وأهميتها بدءاً من الأسرة نفسها أو المدرسة أو وسائل الإعلام المختلفة ولكن تبقى مساعدة المرأة في الواقع العملي التنموي ضعيفة حتى تتمكن جميع الهيئات والمؤسسات في الدولة من تذليل العقبات أمامها وتعاونتها علىأخذ دورها الحقيقي والفعال، ولذا فالامر يحتاج إلى مضاعفة الجهود المبذولة سواء من قبل المرأة ذاتها حتى تتمكن من أداء الدور التنموي المنوط بها.

المراجع

- ١- ابراهيم قشقوش: سيكولوجية الانتاجية التنموية في مجتمعات الخليج العربي، المؤتمر الخليجي الأول لعلم اليقين - جامعة الكويت، ١٩٨٣، من ٤.

٢- خلفان علي المصيغ: المرأة المواطن العاملة في الحكومة الاتحادية (دراسة تحليلية)، ندوة مساهمة المرأة الإماراتية في سوق العمل، الاتحاد النساني بالتعاون مع معهد التنمية الإدارية، الإمارات العربية المتحدة، أبوظبي، ١٩٩١.

٣- عبد الرؤوف عبدالعزيز الجرداوي: مشكلات المرأة العاملة الكويتية والخليجية واتجاهاتها، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٨٨، من ١٢.

٤- آمنة خليفه محمد: الدور التعليمي والثقافي للجمعيات النسائية بدولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة تقويمية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، ١٩٨٨، من ٢٦.

٥- عبد الباسط عبدالمعطي: الوعي الزائف للمرأة الخليجية، الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية، المؤتمر الإقليمي للمرأة في الخليج والجزيرة العربية، الكويت، ١٩٨١، من ٣٢٢.

٦- بولة الامارات العربية المتحدة، وزارة التخطيط، الادارة المركزية للاحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية، العدد الرابع عشر، ١٩٨٩.

٧- بولة الامارات العربية المتحدة، وزارة التربية والتعليم، قطاع التخطيط والتقويم، إدارة المعلومات والبحوث: الأرقام الاستقرارية للاحصاءات التعليمية ٩١/٩٠.

٨- بولة الامارات العربية المتحدة، وزارة التربية والتعليم، قطاع التخطيط والتقويم، إدارة المعلومات والبحوث: الأرقام الاستقرارية، مرجع سابق.

٩- ناصر ثابت: المرأة والتنمية والتغيرات الاجتماعية المرافقة، دراسة ميدانية على عينة من العاملات في بولة الامارات العربية المتحدة، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٣، من ٨٨.

١٠- خلفان علي المصيغ: المرأة المواطن العاملة في الحكومة الاتحادية، مرجع سابق.

١١- الاتحاد النساني، بولة الامارات العربية المتحدة، معوقات عمل المرأة ندوة مساهمة المرأة الإماراتية في سوق العمل، الاتحاد النساني بالتعاون مع معهد التنمية الإدارية، أبوظبي، ١٩٩١.

١٢- محمد عيسى السويدي: المرأة والعمل في الامارات، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ندوة مساهمة المرأة الإماراتية في سوق العمل، الاتحاد النساني بالتعاون مع معهد التنمية الإدارية، أبوظبي، ١٩٩١.

١٣- يوسف عبدالفتاح: اتجاهات المراهقين والمراهقات نحو عمل المرأة في الامارات، مجلة شؤون اجتماعية، بولة الامارات العربية المتحدة، الشارقة، العدد السادس عشر، السنة الرابعة، ربم ١٩٨٨ - هـ ١٤٠٨.



كن على اتصال مع نقودك عبر خط بنك الامارات المصرفية

تصور، كافة المعلومات المالية التي تحتاجها... متوفرة بين يديك ... في مكتبك أو في منزلك ... في أي مكان من العالم ... على مدار ٢٤ ساعة يومياً.

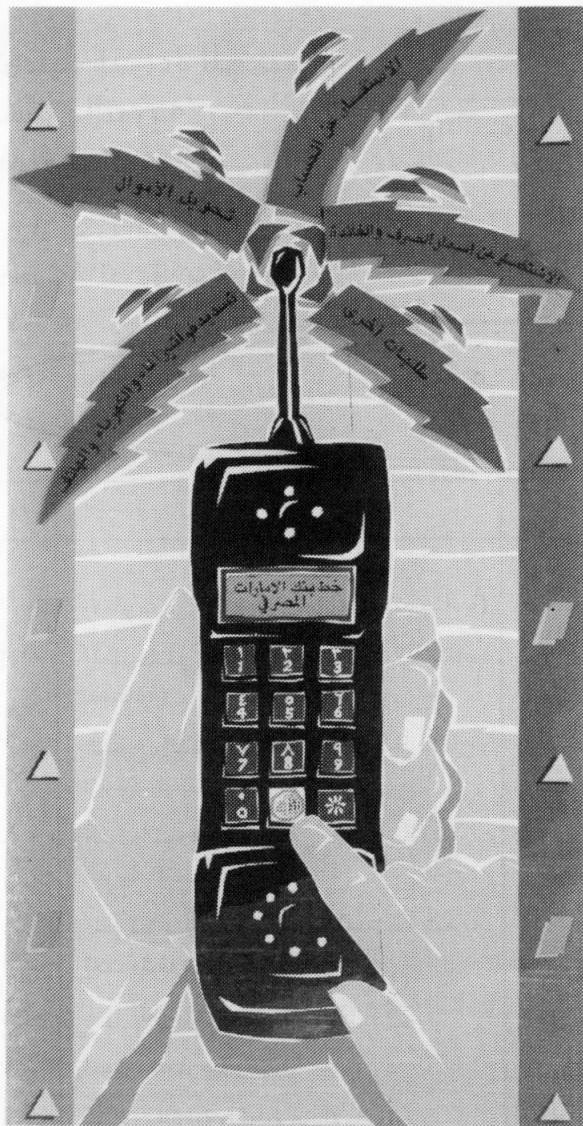
هنا تكمن قوة خدمتنا المصرفية الهاتفية
.... خط بنك الامارات المصرفية.

نظامنا سهل الاستعمال وهو يتيح لك الوصول الفوري الى حساباتك ويوفر لك مجموعة واسعة من المعاملات المصرفية التي تشمل استفسارات الرصيد وأسعار تبديل العملة وتحويل الأموال بين حساباتك علاوة على طلب دفتر الشيكات وكشف الحساب.

بالاضافة الى ذلك، وبفضل خط بنك الامارات المصرفية، يصبح تسديد فواتير الماء والكهرباء والهاتف أسهل من أي وقت مضى حيث يمكنك تسديد تلك الفواتير بمجرد رفع سماعة هاتفك.

لهذا، اجعل الخدمات المصرفية أقرب اليك من أي وقت مضى مع خط بنك الامارات المصرفية.

احصل اليوم على التفاصيل الكاملة من فرع بنك الامارات الدولي الذي تتعامل معه.



بنك الامارات الدولي المحدود Emirates Bank International Limited معاً نحو مستقبل مشرق

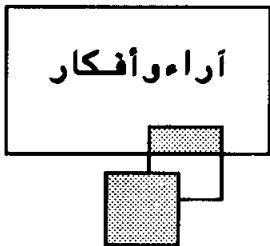
المكتب الرئيسي: ص. ب ٢٩٢٣ دبي، الإمارات العربية المتحدة هاتف: ٢٢٦٩٠٠٥، فاكس: ٢٢١٠٠٥، تلکس: ٤٦٤٢٥٠، ايميل: ibm@ibm.ae

القروعر: (الفرع الرئيسي) شارع بنى ياس ٢٨١١٨١ • فرع السوق (بر بني) ٥٣٢٥٤٥

• فرع شارع المكتوم ٢٢٠٢٦٦ • فرع بندر طالب ٢١٣٠١٣ • فرع القابض ٢٣١١٩ • فرع الكرايبة ٢٣٤٩٨

• فرع القيادة (القيادة العامة لشرطة دبي) ٦٩٢٣٢٠ • فرع السطوة ٤٤٥٠٤٠ • فرع المنطقة الغربية لجبل علي ٥٥٥٥١ - ٨٤





دور الفتاة العربية في رفع المستوى الاجتماعي - الاقتصادي للمجتمع

د. فيصل غرابيَّه*

١ - مقدمة :

إذا ما أدركنا أن الإنسان هدف التنمية وأدواتها، وأن شباب اليوم هم أطفال الأمس ورجال الغد، وأن المرأة نصف المجتمع.. أدركنا بذلك أهمية دور ومستقبل الفتاة في المجتمع وأثرها عليه.

ولأنني هنا أن أبدأ بتحديد من هو «الشاب» فتى كان أم فتاة، كما درجت عليه الدراسات والكتابات، ولكنني سأحاول الأخذ بمنظور يمازج بين الاعتبارات البيولوجية والنفسية والاجتماعية لتحديد هذا المفهوم، منظود برى ان الشاب هو من كان عمره بين ١٥ - ٣٠ سنة. واتصف بالحيوية والعطاء وتحمل المسؤولية والقدرة على المشاركة والتعامل بمرونة في علاقاته الإنسانية من الناحيتين

* مدير بالإدارة الاجتماعية في جامعة الدول العربية - باحث اجتماعي بالقضايا السكانية.

الجسمية والعقلية، هؤلاء الذين أوصانا بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم خيراً، لأنهم أرق أفندة وأن الله بعثه بشيراً ونذيراً فوافقه الشباب وخالقه الشيوخ.

وقد استشعرت الكتابات الحديثة، هذا المفهوم حتى ان اليونسكو (المنظمة الدولية للتربية والثقافة والعلوم) بدأت تعتقد أن الشباب لا يمكن اعتبارهم مجموعة حيوية بيولوجية محددة بالعمر، ولا يمكن اعتبارهم مجموعة ثقافية خالصة غير مرتبطة بعوامل بيولوجية، وإنما هم صنف أو فئة اجتماعية تقوم على مجموعة عوامل بيولوجية عمرية نفسية واجتماعية معاً.

ولقد تعمقت القناعة بأن العمل الإنمائي لكي يكون مجدياً أن ينصب بصورة أساسية على العناية بالإنسان من حيث غذاؤه، صحته، سكنه، تعليمه، معارفه، مهاراته، قدراته الانتاجية.. باعتباره - وكما أشرنا في مطلع هذا الحديث - أداة التنمية وغاياتها.

فدعونا نتفحص أين الإنسان العربي في إنجازات التنمية في الوطن العربي؟

٢ - الإنسان العربي وجهود التنمية:

لقد تجلت آثار التنمية كجهود على الإنسان العربي كفاية في الأشكال الآتية:-

١/٢: ازدياد العمر المتوقع عند الولادة (أي توقعات العمر). إذ ازداد العمر المتوقع في الدول العربية في الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٧ بمعدل ٦٠.٦٪ في لبنان و٣٠.٠٪ في اليمن، حيث كان العمر المتوقع سنة ١٩٦٠ في لبنان: ٥٨ سنة وأصبح في سنة ١٩٧٧ ٦٥ سنة، وكان في اليمن سن ١٩٦٠: ٣٦ سنة، أصبح في سنة ١٩٧٧: ٤٧ سنة.

رافق ذلك انخفاض في معدل وفيات الأطفال حتى سن ٤ سنوات.. كان هذا المعدل في اليمن ٥٤، السعودية ٤٨، السودان ٤٦، سنة ١٩٦٠، وأصبح في سنة ١٩٧٠ في اليمن ٣١ السعودية ٢٨، السودان ٣١.

وأسهم ذلك في: تطوير الخدمات الصحية وانتشار الوعي الصحي وزيادة الأطباء والممرضين والأسرة بالمستشفيات، وتتوفر المياه النقية الصالحة للشرب، وتحسين الاستهلاك بصورة عامة والمخصص الغذائي بصورة خاصة.

٢/٢: ازدياد نسبة الملتحقين بالمدارس الابتدائية والثانوية والجامعات والدراسات العليا، وتراجع نسبة الأميين، وزاد

الإنفاق على التعليم في الدول العربية بلغ ٥٧ دولاراً سنة ١٩٧٥ (كمعدل) وهو ثلاثة أضعاف نصيب الفرد المماثل في الدول النامية عموماً (١٩ دولاراً).
٣/٢: ازدادت نسبة البنات الملتحقات بالمدارس بين (٦٠ - ١٩٧٥) من ٢٪ إلى ٢٤٪ في السعودية، ٤٪ - ٢٤٪ في ليبيا، ٨٥٪ - ٣٩٪ في سوريا، ونمت معدلات تسجيل البنات في المدارس في الدول العربية في الفترة (٠ - ٧٠) ٦٨٪ (١٩٧٥) بـ(٦٪ بالمرحلة الابتدائية)، ١٢٪ بـ(المرحلة الاعدادية (المتوسطة)) ٤٪ بـ(المرحلة الثانوية، وارتفعت نسبة الفتيات في الدراسات العلمية والتعليم التقني من ٩٪ سنة ١٩٦٠ إلى ٢٢٪ في مصر سنة ١٩٧٤، ٢٠٪ في الأردن، ٥٥٪ في الكويت، ٢٣٪ في العراق، فهل هذا يكفي؟

ولكننا إذا تعمقنا في التفحص نجد على المدى الأبعد أو الأعمق أن انعكاسات التنمية ليست كلها بهذا الإشراق الذي ذكرنا.

ونحن إذ وضعنا لتفحصنا للإنجاز التنموي مسائل ثلاث رئيسية هي:

الثروة - السلطة - المرأة

حيث يتم تفحص الإنجز التنموي من خلال تعين المقدار الذي قطعه في ثلاثة مسارات:

- أ - مسار العدالة في توزيع الثروة القومية.
 - ب - مسار الديمقراطية في تولي المسؤولية العامة.
 - ج - مسار مشاركة المرأة في حياة المجتمع.
- لوجدنا أن الصورة مازالت قائمة..

وتركيزاً على أهداف الموضوع الذي تتناوله هذه الورقة: سنتمعن في تفحص المسار الثالث:

ومو مسار مشاركة المرأة في حياة المجتمع، وستتناول بالتفصيص من هذا المسار دور الفتاة في حياة المجتمع من خلال دخولها إلى سوق العمل.

٣ - نظرة ديمografية:

يتميز سكان الوطن العربي بفتورة الطاقة البشرية، وقد قدر حجم السكان سنة ١٩٨٠ بـ ١٦٩,٣٦٢ مليون نسمة، منهم ٨٥,٢٥٠ مليون من الذكور و١١٣,٨٤ من الإناث. بمعدل نمو سنوي قدره ٢,٤٪.

أما الفتنة الناشطة اقتصادياً والتي تعنينا في هذا المقام أي الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ - ٦٤ سنة، فتتعدد بـ٥٢٪، أي ما يقارب ٨٥ مليون نسمة سنة ١٩٨٠، مما يفسر فتوة سكان الوطن العربي، فنلاحظ أن ذلك أثر على نسب القوى العاملة بالانخفاض، حيث تبلغ نسبة من هم دون سن ١٥ سنة ٤٤٪ وهي نسبة مرتفعة جداً، ونتيجة لذلك فقد اتجهت نسبة السكان في سن العمل إلى الانخفاض حتى بلغت في أوائل الثمانينيات مقارنة بأوائل السبعينيات على النحو التالي:

في الأردن من ٥٢٪ إلى ٥١٪، في الجزائر من ٥٢٪ إلى ٤٨٪، السعودية من ٥٤٪ إلى ٥٢٪، سوريا من ٥٢٪ إلى ٤٨٪، الكويت من ٦٢٪ إلى ٥٢٪، اليمن الشمالية من ٥٤٪ إلى ٥١٪، اليمن الجنوبي من ٥٢٪ إلى ٥١٪.

وبلغ معدل المشاركة في القوى العاملة في الدول العربية مجتمعة ٢٨٪.

أما معدلات المشاركة الأنثوية في القوى العاملة، ورغم أنها شهدت تحسناً منذ بداية السبعينيات، إلا أنها ظلت ضعيفة، وفي مختلف الدول العربية، فهي بين ٣٪ كما في الجزائر ولibia كحد أدنى و١١٪ كما في تونس كحد أعلى وبذلك تكون أقل من أقل نسبة مشاركة أنثوية في الدول المتقدمة، إذ هي في يوغسلافيا ٥٪، بينما تبلغ أقصاها في السويد ٤٤٪.

ومن الملاحظ أن تدني مساهمة المرأة في سوق العمل العربي يعد هدراً وسوء استخدام، خاصة من يحمل الشهادات منهـن والمطلوب مساهمـتهـن في عملية التنمية ومن المفارقات المسجلة في هذا الإطار، أن أرقام المنتظمـات بالدراسة من الإناث تفوق أرقـامـ الـمـنـظـمـينـ منـ الذـكـورـ، خـصـوصـاًـ فيـ مـسـتـويـاتـ التـعـلـيمـ الجـامـعيـ، فـعـلـىـ سـبـيلـ المـثالـ: تـرـقـعـ نـسـبـةـ الدـارـسـاتـ فيـ الجـامـعـاتـ الـعـلـمـيـةـ فيـ دـولـ الـخـلـيجـ (ـالـكـوـيـتـ -ـ الـأـمـارـاتـ -ـ الـبـحـرـيـنـ -ـ قـطـرـ) لـتـصـلـ إـلـىـ ٦٧ـ٪ـ، إـلـاـ انـ نـسـبـةـ مـسـاـهـمـةـ الـمـرـأـةـ فيـ سـوقـ الـعـلـمـ الـخـلـيجـيـةـ مـتـدـنـيـةـ، حـيـثـ قـدـرـتـ فيـ الـكـوـيـتـ بـ٢٨ـ٪ـ (ـ١٩٨٠ـ، فيـ الـبـحـرـيـنـ ٦ـ٪ـ، قـطـرـ ١١ـ٪ـ ١٩٨١ـ).

إذن يبقى التساؤل.. لماذا هذا التدني المستمر في حجم المساهمة الأنثوية في سوق العمل في الوطن العربي، والرد على هذا التساؤل يقتضينا التعرف في نشوء الظاهرة ومن ثم البحث في أسبابها.

٤ - نظرة إلى نشأة الظاهرة

من المعروف أن المجتمع العربي قد ظل إلى فترة طويلة ذات طابع زراعي رعوي،

ومازالت هذه السمة تطبع المجتمع العربي في مختلف أقطاره رغم اتجاه معظمها إلى التصنيع وإلى توسيع الخدمات وتنامي المدن على حساب الرقعة الزراعية ومساحة الريف.

وكان تسود المناطق الزراعية والرعوية وسائل إنتاج بدائية جداً تعتمد أساساً على ساعد الإنسان وطاقة الحيوان، وبشكل البيت جزءاً من موقع الإنتاج تحفظ الحيوانات في جزء منه وفيه تربى الدواجن، وتصنع منتجات الألبان ويختزن ويباع المحصول.

وفي هذا النظام الانتاجي كان الرجل والمرأة يصرمان أو قاتان طويلاً في العمل تقوم فيه المرأة بالعناية بالحيوانات. وتساعد في جنى الثمار، ولم السماد الطبيعي، وتهين زوجها وأبنائها وأبيها الأجراء التي يجعلهم أكثر إنتاجاً واطمئناناً، بالإضافة إلى واجباتها العائلية المعتادة من تربية الأطفال والنظافة والتربية والطبخ.

أما الآن.. وبعد الانحسار التدريجي لدور الرعي والزراعة في الاقتصاد لم يعد هذا القطاع يشغل أكثر من ١٥٪ من القوى العاملة (كمعدل في الدول العربية)، فقد تغير تبعاً لذلك مفهوم العمل ليدل على العمل لدى الغير وبأجر نقدي وخلال ساعات محددة، وعلى أساس هذا المفهوم الجديد فإن الدور الائتماني في سوق العمل العربي هو أصغر بكثير عنه في الدول المتقدمة.

٥ - ما هي الأسباب؟

ثمة أسباب لضعف المساهمة الأنثوية قد ترد إلى الفتاة أو المرأة ذاتها وأسباب أخرى ترد إلى طبيعة المجتمع واتجاهاته ولكنها جميعها تقع ضمن إطار البناء الاجتماعي للمجتمع العربي.

٥ (١) إن الانجاب والانشغال به يلعب دوراً كبيراً في الاحجام عن العمل أو الخروج منه في وقت مبكر، فإن الفتاة العربية يتم زواجها غالباً في سن مبكرة حتى ولو أدى ذلك إلى انفكاكها عن مواصلة التعليم أو تركها للوظيفة، إما بناءً على طلب الزوج أو تحت ضغط انشغالها بالإنجاب.. والمعلوم أن معدلات الانجاب لدى المرأة العربية هي أعلى المعدلات في العالم، وهي تقضي سنوات طويلاً إما في حالة الحمل أو الرضاع، ولذلك فإن فرصتها في العمل تكون غالباً قبل البدء بالإنجاب، لأنها بعد تلك الفترة تكون قد شارت على الأربعين من عمرها ومتقلة بأعباء العمل المنزلي وتربية الأطفال، بالإضافة إلى أنها ابتعدت كثيراً عن مناخ العمل خارج البيت ولم تكتسب المهارة التي تؤهلها للعمل خارج البيت.

٥ (ب) يسود الشعور بعدم الحاجة إلى العمل عند كثير من النساء والفتيات اللواتي خرجن من المدرسة أو انهن دراستهن، حتى أن كثيراً من ربات البيوت يعتمدن على الخادمة المنزلية رغبة في الراحة أو تجنب الأعمال التي تراها شاقة أو غير مريحة نفسياً، وليس من أجل تفرغها للعمل خارج البيت، (في الأردن مثلًا حوالي ١٣٠٠٠ خادمة منزلية) وهكذا تحولت المرأة إلى حالة من عدم العمل داخل البيت أو خارجه.

٥ (ج) تؤثر القيم والتعليم في العزوف عن بعض الأعمال، فإنه مقابل عدم توفر الفرص في الوظائف التي تقبل بها الفتاة (كمعلمة مثلًا) هناك وظائف قد لا تقبل عليها الفتاة إذ تتردد في ذلك أو لا يقبل بها أهلها، كالعمل في القوات المسلحة أو الشرطة أو التشييد أو التعدين أو الصناعة أو التي تتتجنب بها الاختلاط كالوظيفة العامة والمؤسسات المالية والاقتصادية، وهي إن قبلت أو قبل أهلها بالتحاقها بوظيفة فيها اختلاط قد ترفض العمل بوظيفة تخرج عن نظام الاختلاط بأقرانها بالعمل، كالعمل في مطعم أو فندق أو متجر أو واسطة للنقل العام أو تلك الأعمال التي تتطلب السفر والتقليل الدائم كالعمل كمضيفة طائرة أو التي تتطلب العمل ليلاً في مناوئات أو التي تتطلب تنقلًا طويلاً بين مكان العمل والبيت، أو تبديلاً متعدداً لوسائل المواصلات أو تتتجنب الأنشطة التي تقوم على السمسرة أو المضاربات أو تحين الفرص.

٥ (د) تفتقر الفتاة العربية عموماً إلى التأهيل اللازم لكثير من الأعمال والمهن التي تحتاج إلى تقنيات معينة مثل: (تصليح وصيانة السيارات والألات، والأجهزة، أعمال الإنشاء والتشييد والتمديدات)، وقد أثر دعم الأهل دائمًا مثلاً أثر العمل الانثوي نحو العمل والتوجه المهني للفتيات في الوصول إلى هذا الوضع، والذكور أكثر اقبالاً على توسيع نطاق مهاراتهم وتتوسيع برامج تأهيلهم بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل، بينما الفتاة تظل في نطاق محدود في هذا المجال وأهلها لا يشجعون على ذلك كما يشجعون ابنهم الذكر على ذلك.

وقد تحرم الفتاة من الاقبال على برامج التأهيل والتدريب بسبب ندرة التحاق قريباتها من الفتيات في هذه البرامج وتتجنب وجودها المتميز أو المنعزل أو القليل بين زملاء من الذكور.

وبعد تعرضنا إلى الأسباب، ومن أجل إكمال الصورة لنتنظر إلى النتائج، فما هي النتائج الاجتماعية والاقتصادية التي تنجم عن ضعف المشاركة الأنثوية في القوى العاملة والمساهمة الإنتاجية في المجتمع؟

٦ - نتائج وتأثيرات هذه الظاهرة:

ربطاً بالوضع الديمغرافي للوطن العربي ككل ولكل قطر عربي على حدة، ووفقاً لافتراضيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والوطنية، يمكن إجمال نتائج وتأثيرات تدني نسبة المساحة الأنثوية في سوق العمل وفعالياته الإنتاج على النحو التالي:

١/٦ - تدني نسبة القوى العاملة إلى مجموع السكان، باعتبار أن الإناث ٥٠٪ وان من هم دون سن العمل ٥٠٪ من السكان تقريباً.

٢/٦ - الحاجة إلى استيراد اليد العاملة من الخارج، بإعداد كبيرة مع كل ما يترتب على ذلك من آثار اجتماعية واقتصادية، وليس هنا مجال للحديث عن الهجرة العمالة الآسيوية إلى الوطن العربي وبخاصة إلى دول الخليج العربي وليبيا.

٣/٦ - تفويت الفرصة على الفتاة والمرأة، بحرمانها من ظروف مناسبة لتطوير ذاتها نفسياً واجتماعياً وثقافياً عن طريق العمل خارج البيت في سياق تكوين المواطن القادر المنتج ذكراً كان أن انثى.

٤/٦ - التأثير على قدرة الوطن لتوفير الأمن العسكري والاقتصادي لأبنائه، وبخاصة أن وطننا العربي يعيش أوضاعاً صعبة مهددة من أعدائه، مقابل أن المجتمع الإسرائيلي يعتمد في مواجهة ظروفه الصعبة وفي توفير وسائل عدواني وتوسيعه على شبابه من الجنسين، وبشكل لا يعطّل فيه آلته الاقتصادية مقابل تشغيل آلته العسكرية.

٥/٦ - استمرار المعدل المرتفع للإنجاب في المجتمع العربي، مما يزيد من أخطار التزايد السكاني بشكل خال من التخطيط لتخفيض الموارد لمقابلة الحاجات وفي غياب التوزيع المناسب للموارد العربية ومنها الموارد البشرية، إذ أن هناك مجموعة الأقطار العربية ذات الموارد المادية الكبيرة الحجم وذات الموارد البشرية صغيرة الحجم (الأقطار البترولية خاصة) مقابل مجموعة الأقطار العربية ذات الموارد المادية المحدودة وذات الموارد البشرية كبيرة الحجم.

٦/٦ - استمرار تبني اتجاهات وتقاليد لا تناسب مع متطلبات المجتمع الحديث مثل، وجود طبقة مترفة تعيش على استئجار جهد الآخرين مقابل تخليها عن العمل داخل البيت، أو رفض تنمية قدرات الفتيات

بالتّعليم والتّدريب والتّأهيل حتّى تتمكن من دخول سوق العمل وفق المتطلبات المتّطورة والمتّجدة في سوق العمل.

٧ - ما هو الدور المطلوب؟

ماتقدّم من عرض لواقع الحال في نشأتها وتطوره ودراوّفه وأسبابه ونتائجها يتّضّح لنا أنّ نبلور بعض المؤشرات لتصوّر الدور المطلوب للفتاة العربيّة في سوق العمل، وما هي توقعات تأثير هذا الدور على الأسرة والمجتمع العربي؟ نقول: (الدور المطلوب) باعتبار ما عرضناه لا يتيح لنا القول بأنّه دور موجود ويطلب منه أن يستمر، إذ هو دور وان وجد فهو منقوص ويحتاج إلى زيادة التنشيط ليكون أكثر فاعلية وتتأثّرًا من الناحية الإيجابية بطبيعة الحال.

يمتدّ هذا الدور في اتجاهين هما:

١/٧ - الاتّجاه البنائي: وهو الذي يتوجّه إلى تقاليد المجتمع وعاداته وأنماط حياته، بحيث يهدف تناولها إلى أن يصيّب تلك المؤشرات التي حدّت و Mataزال تحدي من تعزيز دور الفتاة في السوق العمل، بدءاً من تعليم الفتاة واستمراره كميًّا ونوعيًّا بحيث يغطي معظم أو كامل مجموع البنات في الدراسة بمراحلها المختلفة وحتى الجامعية والعليا، والتركيز فيها على التخصصات العلمية والتقنيّة وبما يخلق من الخريجات قوة مهنية في سوق العمل لاحترام المجتمع من نصف قواه البشرية، تصاحب ذلك تقدّم اتجاهات حب العمل واحترام الوقت والرغبة في أداء الخدمة والقيام بالواجب، بمعنى عدم التواكل على الرجل في كل الفعاليّات الإنتاجيّة والخدميّة أو عدم الاعتماد على جهد الآخرين المستاجر حتّى داخل البيوت بما ينمّي عادات الكسل والخمول وأنماط السلوك الترفي والاستعلاني.

٢/٧ - الاتّجاه الوظيفي: بحيث تزيد الفتاة من الدور الوظيفي من خلال ما يتحقّق في الانجاز البنائي للمجتمع، وهو الذي تثبت فيه الفتاة بأنّها قادرة من حيث نوعية الأداء وحجمه على الإنجاز بشكل لا يقل عن أداء الفتى إن لم يزد، وقد ثبّتت كثير من الحالات على الرغم من محدودية حجم المساهمة الأنثوية، ان الفتاة قادرة على ذلك.

لا يعني ماتقدّم أنّ هذا الدور يمكن أن تؤديه الفتاة العربيّة وحدها أو أنها ما زالت لاهية عنه أو عاجزة، ولكن جملة الظروف التي تعيشها الفتاة وجلبت عليها هي التي

أوجدتها في ظروف يبتو عليها فيها العجز وعدم الاتكراش، وإذا قيل ان من شب على شيء شاب عليه، فإن ذلك يجب أن لا يثنى الفتاة على تغيير هذا النوع من القناعة، مادام ان الله سبحانه وتعالى قال في كتابه العزيز (لَا يغْيِرُ اللَّهُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يَغْيِرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ) صدق الله العظيم، وباعتقادنا ان هذا التغيير لا يبدأ بعد اعوجاج العود أو يباسها، بل منذ نعومة الأظفار ونشأتها، بمعنى ان الجهد يجب ان يبذل مع الطفل ذكرأً كان أم أنثى لتأكيد قناعة حقيقة بأن المرأة والرجل شريكاً حياة ومصير، حتى تستمر هذه القناعة مع البنت كما تستمر مع الولد، وحتى لا تكتفي البنت بحد محدود من مواصلة التعليم والتأهيل والتدريب، ولا تحجم دورها في اطار محصور لاتخرج عنه ولاتبتعداه، وحتى لا يظل مجتمع الذكور عند قناعاته التي توارثها ولم يناقشها من ان الفتاة كائن هش ناعم حساس يجب أن ننأى به عن كل فعل جاد صلب يتطلب نفساً طويلاً، حتى اقنعنها بها على مر الأجيال، وحتى أضافت مسؤولية تربية أطفالها والعناية بيبيتها إلى تلك الأعمال القاسية الصلبة التي يجب أن توصلها إلى المربيات والخدمات حتى ولو كن من خارج الوطن.

٨ - ما هو دور الفتاة؟

على أساس ما تقدم نرى بأن دور الفتاة العربية المنتظر لا يقتصر على أدائها الوظيفي من خلال عمل تحصل عليه وفقاً لمستواها التعليمي فحسب، وإنما يمكن أن يصل هذا الدور إلى الآفاق التالية:

١/٨ - احراز تقدم في التحصيل التعليمي تختفي فيه النسب المرتفعة للأميات والمتسربات من المدارس، وتزايد فيه أعداد المواصلات لتعليمهن لما بعد الثانوي ويزداد فيه الاقبال على الدراسات العلمية والتخصصات التقنية بما يقلل من التخرج الهائل لحملة الشهادات بالتخصصات النظرية بما لا يتوافق مع متطلبات سوق العمل.

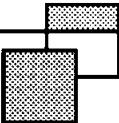
٢/٨ - زيادة الاقبال على التأهيل والتدريب المهني للفتيات خارج اطار المهن النسوية التقليدية، بما يعوض الأقطار التي يهاجر منها شبابها المتخصص مهنياً ببعضها من جانب النقص الحرفي فيها، وبما يتبع للفتاة المساعدة في المجهود التنموي الوطني بمساحة أكبر.

٣/٨ - تغيير النظرة التقليدية لجذوى وجدية العمل الأنثوى في المؤسسات العامة من خلال الممارسة الفعلية بالانتاجية العالمية وبما يؤثر بصورة أفضل وفي نظرية الأجيال الجديدة إلى المشاركة الانثوية في المهن والأعمال الانتاجية والخدمية.

آراء وأفكار

- ٤/٨ - زيادة اسهام الفتاة العاملة في ميزانية الأسرة من مصدر دخلها عن طريق العمل، بما يزيد من القناعة في جدوى عملها، بما لايشكل مضيعة للوقت أو تشجيعاً للاتجاه البذخي الاستهلاكي.
- ٥/٨ - الاهتمام باقامة المنشآت الاقتصادية والمؤسسات المالية والمراكم الخدمية التي تحشد فيها طاقات الفتيات لخدمة النساء وخاصة في المجتمعات المحافظة، حتى نزيل تحفظ بعض الجهات على ظاهرة الاختلاط في مجالات العمل، وحتى تثبت الفتاة قدرتها على القيام بمثل هذه الاعمال، ويزيد من مسؤوليات المرأة في الأمور الاستثمارية والانتاجية والخدمة العامة.
- ٦/٨ - زيادة الفرص أمام الفتيات لتولي مسؤوليات ومهام عند غياب العناصر الذكورية عن الأسرة (الأب والأخ)، في حالات الهجرة أو الخدمة العسكرية أو التحصيل العلمي أو الإيفاد الخارجي.
- ٧/٨ - تشجيع الصناعات المنزلية الريفية منها والحضارية بما يعيد للبيت دوره الانتاجي وبما لاينحيد ربات البيوت عن العملية الانتاجية في المجتمع، وفقاً لخطة مدرrosة تسهم فيها الجمعيات الخيرية والتعاونية والأندية.
- ٨/٨ - توجيه مراكز الوقت الثالث (الأندية، المراكز، الفرق، أو المعسكرات) إلى الأنشطة التي تساعد على التوجيه والتاهيـة المهنية وتنمي القدرات المهنية التي يمكن أن توظف بأعمال انتاجية مفيدة.

عروض كتب



(الديمقراطية في الميزان)

محمد أحمد المحجوب

دار جامعة الخرطوم للنشر - ١٩٨٦

عرض
تجاني شداد

يتناول هذا الكتاب قضية الديمقراطية في بعض الدول النامية التي حاولت جاهدة أن تحقق تلك الأمنية التي أصبحت في عصرنا الراهن حلمًا للجميع، وذلك أملاً منها في أن تسهم الديمقراطية في انتشال تلك الدول من براثن التخلف والقعود الذي منيت به غالبية الدول النامية، كما يتعرض لمساوى نظام الحزب الواحد والحكم العسكري.

وكتاب (الديمقراطية في الميزان) للمؤلف المرحوم محمد أحمد المحجوب، وهو من مواليد (اللويم)، إحدى مدن السودان، تخرج المحجوب في كلية غربون التذكارية مهندساً مدنياً، وعمل بمصلحة الأشغال.. ثم عاد للكلية لدراسة القانون ومن بعد عمل قاضياً، ثم قدم استقالته ليتفرغ للعمل السياسي من أجل استقلال السودان.

وكان مشتغلًا بالحاماة عدا الفترات التي تقلد فيها مناصب وزارية، حيث اختير وزيراً للخارجية لأول مرة عام (١٩٥٦)، ومرة أخرى بعد ثورة أكتوبر (١٩٦٤) التي أطاحت بالحكم العسكري الأول، ثم انتخب رئيساً للوزراء عام (١٩٦٥)، ومرة ثانية عام (١٩٦٧) حتى (١٩٦٩)، عندما أطاح انقلاب عسكري بقيادة العقيد جعفر نميري بالحكومة الديمقراطية آنذاك.

قضى المحجوب فترات في المنفى الإجباري بجنوب السودان إبان الحكم العسكري الأول والإقامة الجبرية بمنزله خلال الحكم العسكري الثاني، ثم المنفى اختياري بلندن، كما كان في دورات الجمعية العمومية للأمم المتحدة متحدثاً باسم الدول العربية.

وكتاب «الديمقراطية في الميزان» يقع في (٢١٤ ص)، حيث قسم لسبعة أقسام تتناول من خلالها المؤلف العديد من القضايا والأحداث التي عاصرها وشارك في الكثير منها، ولكن بالرغم من تنوع القضايا التي تعرض لها الكتاب، وماحتوته من معلومات قيمة خاصة عن منطقة الشرق الأوسط والدول العربية والأفريقية، إلا أنني سوف اكتفي بالتركيز على الجانب المتعلق بالديمقراطية أكثر من غيره، وذلك لسببين: أولهما هو أن الديمقراطية في ظل المنعطف السياسي الراهن الذي يمر به الوضع الدولي، تعتبر في مقدمة المطالب الحيوية التي تنادي بها شعوب المعمورة كافة، وبخاصة شعوب ما يسمى بالعالم الثالث التي لازالت راكرة في مستنقع التسلط والاستبداد السياسي.. سيما أن تلك المناذرة تأتي بعد تصدع وتفكك المعسكر الشرقي وإنهيار أكبر حصن الاستبداد واحتياج أعاصره ورياح الديمقراطية لدول أوروبا الشرقية التي لاقت مالاقت من ويلات الكبت والقهر السياسي الذي اثبتت التجارب بما لايدع مكاناً للأرتياح انه صنو للتخلف والتقدم نحو الخلف، وما من أمة تصاب بذلك الداء إلا وانحدرت إلى الدرك الأسفلي في كافة ضروب الحياة.

والسبب الثاني هو أن المؤلف من المؤمنين إيماناً قاطعاً بالديمقراطية وانتصارها في نهاية المطاف مهما طال الزمن، كما ظل داعياً ومنادياً ومناضلاً في سبيل إرساء قواعدها وترسيخ مفاهيمها وتحقيق أعز أماناته تجاه وطنه الكبير والصغير وقارته، وظل كذلك إلى أن توفاه الله وهو متقاتل بانتصار الديمقراطية في النهاية.

ولذا فإن الكتاب وبالذات الجانب المتعلق بالديمقراطية يكتسب أهمية قصوى بالنسبة للجيل الحالي، سيما وهو عبارة عن رسالة إلى الأجيال التي تليه، كما ان القضايا الحيوية التي أرقت موضع المؤلف، وفي مقدمتها بلاشك قضية (الديمقراطية)،

لazالت تحمل الصدارة من حيث أنها أهم المطالب الحيوية في عصرنا الراهن. ولذلك يعتبر هذا الكتاب أحد الشموع التي نأمل أن تضيء الطريق الذي ظل دامساً في ظلامه، وذلك لما فيه من الدروس وال عبر التي جاءت كنحتاج طبيعياً للتجارب الثورية التي اكتسبها المؤلف من خلال المناصب الحساسة التي تقلدها، ومن خلال التلاقي الفكري مع غيره من عملاقة زمانه، مما ساهم في بلورة أفكاره وموافقه وتحديد أهدافه، كما عاصر معاصر من الأحداث الجسام التي هزت العالم. كل ذلك يجعل من الكتاب شمعة في طريق مظلمة هذا بالإضافة إلى تناوله الصادق لتلك القضية التي ظل يناضل من أجلها كل حياته.

وتحت عنوان «رسالة للجيل الطالع»، كتب المحجوب كلاماً قيماً وأميناً، يجب أن نستخلص منه الدروس وال عبر، وبالتالي تفادى الأخطاء التي ظلت تعيق مسيرة الديمقراطية في دول العالم الثالث، التي لازالت مصرة على تكرار أخطائها التي كبلت خطاماً وحرمتها من الوقوف على قدميها أمداً طويلاً.

و قبل ذلك، لابد من أن نستهل حديثه بمفهومه للديمقراطية الذي قال فيه:

«إن جوهر الديمقراطية هو التمثيل وسيادة حكم القانون، يجب عدم اعتقال أي فرد دون العودة إلى القانون، يجب عدم وضع أي شخص في السجن دون اتهام، وعلى كل مواطن أن يحترم قوانين البلد وحرية الآخرين، الناس في بلدنا يسيرون استعمال الحرية المعطاه لهم بموجب الدستور والقانون، وقد أدى ذلك إلى خسارتهم جميع الحريات الأساسية معاً».

ومن صميم جوهر الديمقراطية أيضاً، فصل السلطات الثلاث: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية. عن بعضها بعضاً، والتشدد على استقلال القضاء وعدم الزج به إلى أحضان أي جهة مهما كانت وأياً كانت، وذلك لضمان تحقيق العدالة والأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي.. هذا زيادة على حرية الصحافة، وحق التجمع والتظاهر وتكون الأحزاب وحرية التنقل والعقيدة».

ثم تعرض المحجوب في تلك الرسالة إلى أسباب تقهقر وانتكاسة الديمقراطية في السودان وبعض الدول الأفريقية حيث قال:

« هنا يجب أن نتحدث بصرامة حول مكامن أخطائنا. أولًاً ان الأحزاب قائمة على الولاء القبلي والطائفي بدلاً من البرامج السياسية الصالحة، ولذا فشلت جميع المحاولات في وضع سياسة متناسقة، وبلغت الخصومات الشخصية

والطائفية والدسانس أوجها. مما جعل القوى الشخصية قصيرة المدى هي المسسيطرة، وأصبح الميل إلى تشكيل الأحزاب السياسية على أساس التجمع القبلي أمراً شائعاً».

وعن مسؤولية الشعب قال: «لقد أساء الشعب استخدام الحرريات التي حققتها له الديمقراطية، فانتزعت الأنظمة العسكرية التي ثلت تلك الحرريات فيما لم يتطلع المواطنون الأكثر وعيًا ومسؤولية في السودان لتبني نوع من الانضباط الاجتماعي الضروري لبناء ديمقراطية جديدة».

وهنا يجب أن نقف كثيراً أمام مسؤولية المثقف وبوره المفترض أن يؤديه تجاه ترسیخ القيم والمفاهيم التي تساهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي وتقدم المجتمع الذي يعيش فيه، حيث يعتبر التفاس عن تلك الرسالة السامية خيانة للنفس وجريمة في حق الشعب والوطن.

لقد تجاوزت الصحافة حدودها، مستغلة في ذلك الحرية التي كانت تتمتع بها. وسمحت لنفسها بالغوص في النقد الهدام، من دون أن تطرح الأفكار البناءة في المقابل. ووصلت في النهاية إلى فوضى تامة، وهنا يجب أن نقف كثيراً وطويلاً، أمام الدور المفترض أن تلعبه الصحافة تجاه الوطن والقضايا الوطنية، وتنمية المجتمع فكرياً وثقافياً، والصحافة لها مسؤولية خيطرة في توجيه الرأي العام وصياغة عقلية المجتمع ونفسيته، ولذا لابد من وضع ضوابط وأسس لدورها، حيث تساهم وتساعد على عدم الانزلاق والانحراف عن الرسالة التي يجب أن تؤديها تجاه الوطن، كما لايفوتني أن أذكر هنا وانوه على ان الصحافة في لبنان متهمة بأنها من أوائل المساهمين في التحرير الذي أدى إلى اندلاع تلك الحرب التي دمرت لبنان واقعده أكثر من خمسة عشر عاماً، وذلك من خلال تأجيجه نيران الصراع الطائفي والديني والسياسي، وهذا بالتأكيد يعد من أخطر انحرافات الصحافة، وإذا ماقيس بالدور الذي يجب أن تؤديه وسائل الإعلام بعامة، والصحافة وخاصة، ولذلك نجد ان المؤلف كان كثير الانتقاد لسلوك الصحافة في السودان بسبب تجاوزها لحدودها وبعدها عن دورها الأساسي وانحرافها عن جادة الطريق.

تلك هي العوامل التي فتحت الطريق أمام الانقلابات العسكرية في السودان، وقد أثبتت المجالس العسكرية أنها أسوأ أنواع الحكم «الديكتاتوري»، إذ لم تكتف بالقمع

وحب الحريات الأساسية. فائتلت الهيكل الاقتصادي والتركيب الاجتماعي مما أدى لهزات خطيرة في نفسية المجتمع وقيمه.

وعن أسباب فشل الديمقراطية في أفريقيا، كتب المؤلف تحت عنوان «أخطاء الماضي وأمانى المستقبل»، متسائلًا أين وقع الخطأ، ما هي عوامل الأضطراب السياسي الذي فتح الأبواب أمام الحكم العسكري؟ فتجده قسم الأسباب التي أدت لفشل الديمقراطية في الدول الأفريقية إلى قسمين: أحدهما داخلي.. والأخر خارجي، رغم ارتباط الأول بالثاني ارتباطاً لفكاك منه، ثم بدأ معترفاً بأن الدول الأفريقية تمكنت من التخلص من الاستعمار، ولكنها عجزت عن محاربة الفقر والمرض والجهل، وفشلت في القضاء على عنصر الخوف الذي زرعه الاستعمار في نفوس الشعوب، كما عجزت عن القيام بتأمين مستوى أعلى للمعيشة وفي النهاية كان فشلاً ذريعاً في كافة الوعود التي قطعتها على نفسها تجاه الشعب، وذلك الفشل يرجع في أغلبه لارتباط الدول الأفريقية باقتصاد الدول الرأسمالية الغربية، التي كانت تشتري انتاج الدول الأفريقية من المواد الأولية بأبخس الأثمان، ثم تعده بعد التصنيع وتبيعه بأعلى الأسعار لنفس الدول التي اشتريته منها بشمن بخس. مما أدى إلى قيام اقتصاديات استمر فيها العجز في ميزان المدفوعات التجاري، وذلك العجز ظل عقبة دائمة في طريق التقدم الاقتصادي الذي هو السند الفعال لترسيخ قواعد الديمقراطية، وذلك بدوره أدى إلى بروز الأضطرابات السياسية الحادة بعد نفاذ صبر الشعب التي انتظرت كثيراً دون جدوى، مما فتح ومهد الطريق أمام الجرارات والحكم العسكري الغاشم.

وفي هذا المنعطف يتضح مدى ارتباط العوامل الاقتصادية بالديمقراطية واستقرار المجتمعات حيث لا يمكن أن تتجذر الديمقراطية ويقوى عورها إلا في ظل اقتصاد متين يلبي متطلبات الشعب ويساهم في الاستقرار الاجتماعي الذي هو بمثابة التربة الخصبة لنمو ونضوج الديمقراطية، وكافة القيم الضرورية لتطور وبناء المجتمعات. هذه كانت أهم الأسباب التي ساهمت في تقهقر الديمقراطية في أفريقيا.

وبعد ذلك تعرض المحجوب لنظام الحزب الواحد وما له من مساوى واصفاً إياه بأنه دكتاتورية مفلقة، وعلى سبيل المثال تحدث عن ثلاثة دول في تلك الفترة كانت تتبع نظام الحزب الواحد وهي: غينيا، السنغال، تنزانيا.

وقال: إن أنظمة الحزب الواحد لا يمكن أن تكون بديلاً للديمقراطية، مهما لاقت من تأييد وأكثيرية حزبية، وذلك لما تمتاز به من احتكار للسلطة وهيمنة على كافة جوانب الحياة.. هذا إضافة إلى خنق الصوت المعارض وتكبيل الأفواه.

عروض كتب

وعن العسكر ودورهم تحدث باسهاب تحت ثلاثة عناوين: ١ - الجنرالات يتسلمون الحكم. ٢ - عدم الاستقرار والحكم العسكري. ٣ - دور الكولونيلات .. حيث قال:

ان يطلب المرء من عسكري أن يكون رجل دولة، هو أشبه بأن يطلب من محامي أن يجري جراحة في دماغ أو عملية زرع قلب، فحيثما استولت القوات المسلحة على السلطة كانت النتيجة الضياع والقلق والفقر في جميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والاكراد والقمع.. إن وظيفة الجيش هي حماية الوطن من الغزو الخارجي والمساهمة في المحافظة على السلام داخلياً إذا دُعى إلى القيام بواجبات الشرطة خلال الأزمات الداخلية.

كما يجب أن يكون الجيش أحدى القوى الاجتماعية المساهمة في ترسیخ الانضباط الاجتماعي، كما يجب أن يكون منحازاً باستمرار للقضايا الوطنية، وعلى استعداد للتدخل عند الازمات لوضع الأمور في نصابها. ولابد أن يكون ذلك في صالح الشعب، كما يجب ألا يستخدم الجيش من قبل الحكومة كعصا لضرب وتركيز الشعب، بل يجب أن يكون دائماً واقفاً بجانب الشعب، وبخاصة عند انزلاق الحكومة وانحرافها عن سوء السبيل.

إن الحكم العسكري هو أسوأ الأنواع، لما فيه من القمع والفساد والبغس الاقتصادي وارتهان القرار السياسي والضياع الذي لانهاية له.

وضرب المؤلف مثلاً بثلاث دول عربية في تلك الفترة. حيث ان العراق قبل انقلاب ١٩٥٨ كان يصدر القمح، وكان له اقتصاد متوازن بصورة عامة، وبرنامجه إنشاء في أوجه التنفيذى، وبعد سنتين من استيلاء ضباط الجيش على الحكم، بات يستورد القمح، ووصلت شؤونه المالية العامة إلى حالة يرثى لها.

والشيء نفسه يمكن أن يقال عن الدولتين الأخريتين بدورهما غرفتا في ديون لا حصر لها، وفي البلدان الثلاثة المذكورة خسر الشعب كافة حرياته الأساسية، وهاجر كثير من المثقفين لأنهم لم يعودوا قادرين على تحمل مناخ الحكم العسكري. وشهدت مصر التي كانت أغنى دولة عربية في الشرق الأوسط بالخبراء والفنانين نزفاً في دفتها من الأطباء والمهندسين. ولقد هاجر معظمهم إلى الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا، وفي السودان كان نفس الشيء أيضاً، أرغم جو الحكم العسكري، زيدة أساتذة الجامعات والمحاضرين إلى ترك البلاد.

وعن معاناته الشخصية، تعرض المؤلف للاعتقال والاحتجاز الإجباري في المنزل، ثم للنفي، ولكن بيبرو وكما قال المحبوب أن الاعتقال أخف قسوة من الاحتجاز في البيت. وذلك لأن المرأة في المعتقل يشارك الآخرين وحشتها، ويستطيع أن يتحدث إليهم ويتبادل الأراء معهم، أما الاحتجاز في البيت فأشر ما يصيب السياسي من خيبة، لأنه يفرض عليه وحدة عقلية وجسدية وعزلة مؤذنة.

وعن السلطة. سطر المؤلف رأياً يجب أن نقف عنده كثيراً، حيث وصفها بأنها شيء مؤقت، ولكن كل من يتقلدتها لابد من - أن يجد نفسه محاطاً بالحاقدين والطامعين وباللوجيين والمصلحين والمنافقين. وعندما يرتقي السياسي إلى الحكم يدرك تدريجياً قلة الذين يستطيع أن يثق بهم ثقة حقيقة، لأن للجميع من حوله أطماعاً يريدون تحقيقها وفروساً يريدون شhzداها، فيؤدي ذلك بالسياسيين أحياناً إلى التطلع إلى الآخرين لأخذ رأي مستقل غير منحاز.

إن الديمقراطية هي ذلك النظام الذي يحقق المشاركة في القرار السياسي والمسألة والبعد عن التفرد في اتخاذ القرار الذي يمس كيان المجتمع الذي اتخذ من الديمقراطية نهجاً ونبراساً للحكم، مما يؤكد ان غياب الديمقراطية والمشاركة في السلطة يؤديان إلى التفرد بالرأي والاستبداد فيه، ويقودان إلى الدكتاتورية والحق أدنى أنواع الأذى والتخييب بالأمم، ولو لا غياب الديمقراطية والمشاركة في اتخاذ القرار السياسي لما وقع بعض الحكام العرب في تلك الأخطاء الجسيمة، ولو ان هناك نظاماً ديمقراطياً، لما تمكن فرد واحد من التفرد بالرأي.

وهذه هي أهم مزايا الديمقراطية، حيث لا يمكن لفرد واحد أن يتلاعب بأرواح وتراحم وامكانيات البلاد، ولذلك فإن النظام الديمقراطي وما ينطوي عليه من حرية ومشاركة سياسية ومحاسبة هو ضرورة حضارية لابد منها لكل من يريد أن يسون نحو المدنية والحياة العصرية التي تليق بكرامة الإنسان كأنسان.

وفوق هذا وذاك.. إن الديمقراطية هي الطريق الوحيدة التي تساعد على النمو والتطور وهي البلسم الشافي والترiac الناجع لأمراض الاستبداد السياسي واحتقار السلطة والتفرد بالرأي وتهديد حياة المجتمعات نتيجة لنزوات آنية وشخصية مريضة.

ولقد أن الأوان لكل الشعوب المقهورة، التي عانت من سلطان التفرد بالرأي الذي ظلل ينهش في جسد أنهكه الاستبداد السياسي أن تطالب بحقها في العيش الكريم. ولابد في هذا السياق من عرض بعض أقوال المؤلف عن الديمقراطية التي هي محور الكتاب.

- ١ - إن الديمقراطية هي ذلك النظام الذي يسمح بالنمو المتواصل ولا يسمح بالوقوع في الأخطاء التي تهدد حياة المجتمعات، وفوق ذلك هي النظام الذي لا يكفي تحت ظله سوى القانون الذي هو سيد الجميع.
 - ٢ - إن الديمقراطية التي تسمح بأن يكون هناك اختلاف في الآراء داخل الدول وبين الدول يمكنها أن تتخطاها جميعها، لأنها تسمح ببنو البلاد نمواً مستقراً.
 - ٣ - إن الديمقراطية يجب أن تبدأ في حدود المجتمع القربي وترتفع إلى مستوى البرلمان، عن طريق الممثلين المنتخبين.
 - ٤ - إن الديمقراطية وحدها قادرة على تأمين الظروف التي يبلغ فيها السياسيون مستوى رجال الدولة، بعد الخبرة التي يكتسبونها خلال سنوات طويلة في المناصب، أما في النظام الذي هو أقل من ديمقراطي، فالمصلحة الشخصية والطموح يصبحان هما الوسيلة الوحيدة للمحافظة على المناصب بدلاً من الاعتماد على قرار الناخبين وموافقتهم التي تكون في صالح البلاد.
 - ٥ - إن علاج الديمقراطية غير الصحيحة، هو تأمين المزيد من الحريات والديمقراطية وليس القمع.
 - ٦ - إن الحرية هي الضمانة الوحيدة لكي تكون الديمقراطية قادرة على منع زعيم الحزب من إساءة استخدام سلطته، وتنفيذ أي من أعماله حتى لا يتم أي شيء في الظلم.
 - ٧ - إنني لا أقول إن الديمقراطية فشلت في السودان، بل أنها لم تعط الفرصة الكافية.
 - ٨ - إن العناصر الأساسية للديمقراطية هي: الاقتراع السري ونشوء أحزاب مخالفة تعطي الناخب مجال الاختيار، هذه هي المؤسسات التي تتطلب حريات أساسية، وأول ما يقيم بقمعها نظام الحكم الديكتاتوري هي حرية الكلام والمجتمع.
 - ٩ - إن الديمقراطية تعتمد على عدد كافٍ من الناخبين المثقفين الذين يستطيعون التمييز بين الشعارات المستمدّة من السياسات الحقيقة، وتلك المتعلقة بالنعرات الشعبية.
- إن الكتاب يعتبر رؤية صادقة وأمينة فيتناول أهم القضايا التي كانت ولا زالت تشغل الكثيرين الذين ظلوا يكافحون من أجل الوصول ببلادهم إلى بر الأمان من خلال جسر الديمقراطية، وما يلفت النظر في ذلك الكتاب هو الشجاعة والجرأة في انتقاد

النفس ومواجهتها بالحقيقة. إن كتاب «الديمقراطية في الميزان» فيه الكثير والمثير، وأول ما يلمسه القارئ لذلك الكتاب هو الصدق مع النفس والغيره والتلقاني في ما أمن به المؤلف.. والأهم من ذلك هو مفهومه للمعارضة ولدور رجل الدولة.

ولاني اعتقد جازماً بأن الكلمة التي القاما أمام البرلمان كزعيم للمعارضة خلال أول حكومة ديمقراطية في السودان، هي رسالة إلى كل من تقد منصباً عاماً. سيما إذا ما كان حساساً، وذلك لما تحمله تلك الكلمة من دروس بلغة لاغنى عنها لكل من نذر نفسه لخدمة بلاده.

يجب على رجل الدولة أن يسمو فوق الخلافات الشخصية والتنافسية التي تضر بيبلاده غاية الضرر، كما يجب أن يترفع عن الصغائر وسفاسف الأمور وأن يكون كبيراً في كل خطوة يخطوها وفي كل موقف يتخذه، وألا يكون أمام ناظريه سوى الوطن.

ويروح التعاون والتسامح السياسي والتسامي عن كل صغيرة، تخطو البلاد أول خطها نحو الاستقرار والنمو.

إن مواقف المؤلف كمعارض سياسي، من نوع فريد حيث مارس المعارضه بخلق واتساع صدر غريب، وكل ذلك كان بعيداً عن الكيد السياسي الرخيص والانفعالات الآتية والدسائس التي تضر بالبلاد.

إن مواقف المحجوب كرجل دولة وكسياسي معارض هي أكثر مانتفتده في هذه الأيام حيث نجد الخصام والفرقة المدمرة بسبب الطموح الشخصي والتراشق باقبح العبارات في بعض المؤتمرات التي وصل الحال فيها أحياناً لدرجة التشابك بالأيدي بين رجال الدولة.

إن كتاب «الديمقراطية في الميزان» هو شمعة في طريق مظلم يجب أن تقتبس منه بقدر مانستطيع، لما فيه من رؤية أمينة تناولت قضية من أهم القضايا المعاصرة والتي تنادي بها شعوب المعمورة.

مصلحة هي هدفنا

ماذا تتوقع من مصرفنا؟ هل تتوقع منه أن يكون صديقاً
ما نوفنا؟ أو مسانداً قوياً أو اختصاصياً شاملًا؟
وبالطبع، فإنك ترغب في أن تعود عليك أموالك الخاصة
التي كسبتها بإنك والبعد بأفضل العوائد.
ولمتد وضعتنا في بنك الشرق الأوسط مصلحتك ضمن
أولويات اهتماماتنا، كما أن مصلحتك هي هدفنا الأول والأخير.
ومن هذا المنطلق

**يؤمن بنك الشرق الأوسط لك خدمات
مصرفية شخصية
مت米زة في أدائها
ومتنوعة في أهدافها
من حسابات الأداء
والتوفر التسريعية
أجهزة الصرف الآلي
للتقد السريع على مدار
٤٤ ساعة مع بطاقة
مجانية للتقد السريع.
بالإضافة إلى أسعار
صرف العملات منافسة
جداً وتحميات مصرفية
سريعة إلى كافة أنحاء
العالم وتمويل شراء
السيارات بدون فحود أو
صعاب وقروض شخصية
ميسرة للعنایة.**

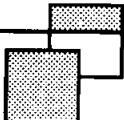
ويحتل بنك الشرق الأوسط اليوم مكانة مميزة بارزة في القطاع
المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة، لأنّه يؤمن بـأن
الذين بحاجة إلى خدمات مصرفية مميزة ورعائية خاصة في
إنجاز معاملاته المصرفيّة بدقة وسرعة متزايدتين.
وبالطبع فنان الزبائن يتطلع دائمًا لاكتساب صديق يعتمد
عليه ويتفهم احتياجاته ويسدي له النصح والمشورة ويدير معاملاته
المصرفية بخبرة حرفية متخصصة.
ان للزبائن منزلة خاصة في بنك الشرق الأوسط فهو دائمًا في المقام الأول.



بنك الشرق الأوسط التراس بيعاليه العقاد

موافق دبي المكتب الرئيسي ٢٢٠١٢١ • الرقة ٢١١٤٤٨ • بربى ٥٣٤١٧٥ • سوق مرشد ٢٨٥٩٨٥ • ميدان عبد الناصر ٢٨٣١٠١ • المطار ٢٤٥٣٧٢ • جبل علي ٨٤٥٥٠١٠
• أبوظبى ٣٢٨٤٠٠ • العين ٦٤٢٨٨٥ • راس الخيمة ٢١٣٦٦ • الشارقة ٣٦١٦٦ • أم القبور ٦٦٦٥٠
مكاتب في الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، هونج كونج، جيبوتي، مصر، كينيا، نيجيريا، باكستان، سريلانكا، والسودان

عروض كتب



الديمقراطية أولاً... الديمقراطية دائمًا

تأليف/ عبد الرحمن منيف

المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٩٢

عرض

د. محمد فريد حباب*

لاريب ان المسألة الديمقراطية أصبحت قضية الساعة، لاسيما بعد التحولات الدراماتيكية في النظام الدولي عقب انهيار المعسكر الشيوعي وتفكك الاتحاد السوفيتي، وصارت مفاهيم الديمقراطية الليبرالية نموذجاً للقيم السياسية التي يراد نشرها على النطاق العالمي، رغم ما يكتفي المحاولات الغربية في هذا السبيل من صعوبات وتناقضات تتعكس سلباً على ترويج الديمقراطية الغربية في السوق السياسي العالمي.

وعلى الرغم من الأزمات التي تواجهها الديمقراطية الليبرالية في الدول الغربية ذاتها، وعلى الرغم من التحديات التي تواجه الديمقراطية في دول العالم الثالث،

* جامعة الإمارات العربية المتحدة - كلية الآداب.

فإن الدعوة إلى الديمocracy والأخذ بأساليبها والعمل على تطبيقها احتلت قمة سلم الأولويات في كتابات مفكري العالم الثالث ومثقفيه في الآونة الأخيرة.

وفي هذا الإطار صدر كتاب عبد الرحمن منيف «الديمقراطية أولاً... الديمقراطية أخيراً»، تعبيراً عن مطلب ملح يمثل الأولوية المطلقة في الفكر السياسي المعاصر في العالم الثالث عموماً وفي العالم العربي على وجه الخصوص.

وقد ضم هذا الكتاب عدة مقالات وبحوث للمؤلف نشرها أو عرضها في بعض المؤتمرات التي شارك فيها على امتداد عقد الثمانينات، وأوائل التسعينات في الموضوعات التالية:

- ١ - العصر الرديء والمثقف الصامت.
- ٢ - الديمقراطية أولاً... الديمقراطية دائماً.
- ٣ - سمات المرحلة الراهنة.
- ٤ - بعض الدروس من حرب بيروت.
- ٥ - البيروفيسترويكا عربياً.
- ٦ - القومية والهوية والتغيير.
- ٧ - مدخل لدراسة أثر النفط في المجتمع العربي.
- ٨ - رسالة قبل فوات الأوان.
- ٩ - العرب في مواجهة عالم متغير.
- ١٠ - أية حرب، أي نظام دولي جديد؟
- ١١ - العرب والنظام الدولي الجديد.
- ١٢ - من لورانس إلى شوارزكوف - الاحتفال بالملك الجديد.
- ١٣ - في البدء كان النفط.

ومن الغريب أن مقالة «الديمقراطية أولاً... الديمقراطية دائماً» احتلت بالإيجاز ست صفحات فقط في الكتاب الذي يبلغ عدد صفحاته ٣٤٢ صفحة. ولقد أدرك المؤلف مدى هذه الغرابة في المدخل الذي قدم به كتابه المذكور لتبرير سبب اختياره لهذه المقالة بالذات عنواناً لكتابه، وذلك للاعتبارات الآتية:

١ - ان الديمocracy هي المفتاح الرئيسي للدخول إلى جوهر الموضوعات التي يعالجها الكتاب، حيث يمكن مواجهة المشاكل الحقيقة مواجهة مباشرة، وفهمها والتعامل معها تمهيداً للوصول إلى حلول لها.

- ٢ - ان الديمقراطية شرط التطور ووسيلته في آن واحد، وهي الأداة الأمينة لتجنب المجتمع الهزات أو الانقطاع.
- ٣ - ان الديمocrاطية هي القاسم المشترك لجميع القضايا، وفي ضوء وجودها أو عدمه تتحدد قدرة المجتمع أو النظام على الدوام والاستمرار والتطور أو التأكّل والانهيار.
- ٤ - ان الديمocratie ممارسة يومية تطال جميع مناحي الحياة، وهي اسلوب للتفكير والسلوك والتعامل، وهي بهذا المعنى ليست شكلاً قانونياً فقط، بل هي حق أساسى دائم ومستمر، وقواعد وتقالييد تعنى الجميع، وتطبق على الجميع دون تمييز.
- ٥ - ان أغلب الموضوعات المطروحة في الكتاب - رغم تباعدنا أو ما يبعدنا كذلك - موضوعات خلافية تحتمل الكثير من الحوار وتتبادل الرأي، وتنير التساؤلات أكثر مما تقدم الحلول والإجابات، ومن ثم فإن الأسلوب الملائم للتعامل معها هو الأسلوب المستند إلى الحوار العقلاني والديمocratie الحقة.
- وإذا استعرضنا موضوعات الكتاب واحداً تلو الآخر، لرأينا بوضوح نظرة متباينة لواقع مجتمعاتنا العربية، ولعل عنوان المقالة الأولى للكاتب تؤكد هذه النظرة، حيث كان العنوان «العصر الرديء والمثقف الصامت»، وقد حمل فيها الكاتب حملة شعواء على عصتنا العربي، ويتكرر في المقالة كلمات تعكس هذه النزعة مثل: الرديء، العجز، التعقيد، الظلمات، التخلف، غياب العقلانية، غياب الديمocratie، العراقيل، الضياع، اختلاط القيم، الانهيار.. وقد أورد المؤلف عدداً من الملاحظات السلبية الجديرة بالانتباه - على حد قوله - وهي:
- ١ - التراجع النسبي دور الثقافة الجادة وإعطاء أولوية للإعلام الموجه.
- ٢ - تراجع العقلانية والعودة إلى الغيبة والقبلية.
- ٣ - تدني دور المثقفين في التغيير في الدولة العربية الراهنة، وتزايد اندماجهم بالدولة والسلطة.
- ٤ - العودة إلى التراث عودة اضطرار لا عودة اختيار، مع ما رافق ذلك من بروز ظواهر التعصّب والانغلاق والعنف دون إمكانية فهم التراث فهماً صحيحاً بشكله الحي الإيجابي.
- ٥ - النزوع إلى التغريب والافتتان بالغرب في علاقة استهلاكية غير متكافئة.
- وفي ختام هذه المقالة يلقي المؤلف باللوم على المثقفين «لماذا صمت الشعراء، ولماذا غاب المثقفون، ولماذا امتلاً الوطن بهذا المقدار الهائل من الصمت والسوداد؟».

* وفي مقالة : «**الديمقراطية أولاً... الديمقراطية دائماً**»، يرى المؤلف ان جميع الأقطار العربية - دون استثناء - تتسم بظاهرة التباعد بين القول والفعل، بين الخيال والواقع، بين الفرد والمؤسسة، بين الوطن والدولة، ويتصور ان بداية حل هذا الوضع المعقد هو الحوار الذي يعني ثلاثة مسلمات جوهرية:

- ١ - الاعتراف بالآخر فعلياً وواقعاً.
- ٢ - ان الحقيقة لا يحكرها طرف واحد.
- ٣ - التكافؤ والاعتراف المتداول بين المجاورتين.

ويقر المؤلف بأن الديمقراطية - الأساس والجوهر للحوار - ليست مطلباً سهلاً، وليس في حد ذاتها حلًّا كاملاً لمشكلات الأقطار العربية، ولكنها الوسط الملائم الذي يمكن أن يكون بداية الوصول إلى الحلول. ثم يتناول المؤلف -بأسلوب مفعم بالعاطفة- صعوبة الوصول إلى الديمقراطية، وضعف إحساس الناس بها، ويدعو إلى نضال شاق ومستمر لأنزاع الديمقراطية. ولا يخلو اسلوبه من دعوة «تحريضية» لما أسماه «النضال ليس في مواجهة الأنظمة فقط، وإنما يجب أن يشمل جميع المؤسسات السياسية والمهنية، المنطقية والقومية، ويجب أن يكون مهمة كل يوم، أي المهمة الدائمة....».

ونلقت النظر هنا إلى التناقض الواضح في تفكير المؤلف الذي يدعو إلى الحوار ب المسلمات الجوهرية الثلاث، ثم سرعان ما يدعوه أيضاً إلى النضام والصراع من أجل انزاع الديمقراطية!!!

ومن الملاحظ ان هذا التناقض الفكري إحدى السمات الرئيسية المميزة للمفكرين المتندين لتيارات سياسية ذات طابع تنظيمي أو حركي (مثل التيارات القومية والتيارات الدينية، المنظمة أو شبه المنظمة).

* وتحت عنوان «**سمات المرحلة الراهنة**»، تناول الكاتب بالدراسة والتمحيص، قضية الحوار وهو يتتساول عن شروطه وأطرافه وأهدافه، ويدعو إلى أن تكون شروط الحوار هي: الحرية والمساواة والتكافؤ، وأن يكون الحوار حول هموم ومتطلبات المرحلة التي نعيشها. وقد وضع الكاتب يده على أسباب فشل الحوارات التي كانت تجري على الساحة العربية، وهي: عدم الصراحة والوضوح، انعدام الثقة، تدخل العوامل الشخصية والقبلية، عدم القدرة على التعايش والتعاون بسبب التعصب والانفلات، الخوف من الفكر المختلف، عدم تحديد الأولويات ونقاط الاختلاف ونقاط الاتفاق، غياب النقد الذاتي.

ويحذر الكاتب من توترات عنيفة متوقعة بسبب موجة التغيرات السريعة واللاحقة التي تجري على الساحة الدولية (تفكك الاتحاد السوفيتي، بروز المشكلات القومية والعرقية، تزايد مشاكل العالم الثالث وفي مقدمتها الدين الخارجية)، فضلاً عن التغيرات السريعة على الساحة الداخلية في دول العالم الثالث عموماً، وفي العالم العربي بصفة خاصة (تغير التركيب الطبقي والنسيج الاجتماعي، انتشار التعليم وزيادة الوعي، بروز الاتجاهات السلبية، ضعف آليات النظم لمواجهة التحولات - قضايا التسلح والتنمية، اضطراب الشعارات، التهديد الخارجي لاسيما خطر الصهيونية، الآثار السلبية للثروة النفطية وعدم توظيفها توظيفاً مثالياً لحل المشكلات المتعلقة بالتنمية).

ويبيدي الكاتب ملاحظتين هامتين حول العلاقة بين الفكر والثقافة من جانب، والممارسة السياسية من جانب آخر. مؤكداً أن الفجوة التي تفصل بينهما وعدم اهتمام السياسيين بالفكري والثقافي تقف وراء خصوص الفكري والثقافي للقرار السياسي، ويرى الكاتب أهمية ممارسة النقد الذاتي كمقدمة لاغنى عنها لدخول مرحلة جديدة في خضم التغيرات العاصفة والعميقة التي تحتاج العالم. وبعد ابداء هاتين الملاحظتين تناول المؤلف ثلاثة قضايا هامة تطرح نفسها حول مدى ماوصل إليه الوضع العربي الراهن وهي: الدعوة إلى حركة ثورية جديدة ونظرية ثورية جديدة، والقومية والعلاقة بين القومي والقطري في العمل السياسي، وكيفية اجراء حوار على مستوى عال من الاهتمام والجدية. وقد استعرض الكاتب في هذا الصدد الصعوبات والسلبيات والتشوهات التي تزيد من تعقيد هذه القضايا وصعوبية وضع الحلول المناسبة لها، وال الحاجة إلى كثير من الجهد والتآني والصبر والتعاون الجاد في التعامل مع هذه القضايا الملحة.

• وتتكرر الدعوة إلى ممارسة النقد والنقד الذاتي في الموضوع الذي تناول فيه الكاتب عرض «بعض الدروس من حرب بيروت»، وهذه الدعوة التي صارت ملحة بعد هزيمة ١٩٦٧ بصفة خاصة، حيث أغرق العقل العربي في حلول ووصفات تقع بين حدود: إما العودة إلى التراث، أو امتلاك التكنولوجيا الغربية المعاصرة، ويربط الكاتب بين هذه الهزيمة وبين هزيمة المنطق العربي الرسمي بعد بروز نشاطات المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، وقد لحقت الهزيمة أيضاً المعارضة العربية التي كانت غائبة وعاجزة، ومن ثم طرح الكاتب قضية الديمقراطية باعتبارها المطلب الأول والأهم للخروج من المأزق.

غير أن الكاتب يدخل هو نفسه في مأزق عندما يتصور أن نجاح الديمقراطية لا يتم إلا من خلال تحالف وطني أو جبهوي على المستوى المحلي وعلى المستوى العربي - إن هذا التصور الوحيد لتحقيق الديمقراطية - رغم إمكانية تناقض مفهوم الجبهة مع مفهوم الديمقراطية - يعكس أزمة فكرية حادة لدى مثقفي العالم الثالث بوجه عام، تلك الأزمة التي تتمثل في إظهار الإيمان بالديمقراطية وإبطال النزعة التسلطية في التصرف والسلوك، ومن المرجع أنه لا يمكن علاج هذه الأزمة الفكرية لمجرد الكتابة عن الديمقراطية، بل الديمقراطية موقف عقلي واتجاه سلوكى أو كما يقول البعض *Democracy is an attitude*، حيث يجب أن تخفي الفجوة بين الموقف والاتجاه، ولنا أن نسأل الكاتب: إذا كانت القوى السياسية على المستويين المحلي والعربي قد فشلت كما يقول في القيام بحوار ناجح، فهل بالإمكان أن تنجح في إقامة جبهة ذات برنامج محدد وأن تكون لقراراتها صفة الإلزام؟!!

ويمكن القول إن الدعوة لتكوين الجبهة المشار إليها كانت انعكاساً للغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان وانسحاب المقاومة الفلسطينية من لبنان بضمانت دولية، والتلاف الجماهير ومشاركتها في حرب بيروت ومواجهة الغزو الخارجي، وتعاطف الرأي العام العالمي ودعمه واحترامه كما يقول الكاتب. بيد أن محاولة المؤلف ربط قضية الديمقراطية - وهي قضية تحتاج إلى حل على المدى البعيد - بقضية لبنان - وهي قضية يرتبط حلها بالتطورات الآنية في ساحة العلاقات الدولية محاولة فيها قدر كبير من الاجحاف وقدر أكبر من تغليب العواطف على العقلانية والواقعية.

* أما موضوع «القومية والهوية والتغيير»، فقد كان أطول الموضوعات التي تناولها المؤلف في كتابه، حيث غطت ما يزيد على ٨٠ صفحة من صفحات الكتاب. وربما كان الأجرد أن يحمل الكتاب عنوان هذه المقالة بدلاً من العنوان الذي اختاره له المؤلف، فهل كان موقفه في هذا الاختيار توارياً بعد اهتزاز مفهوم القومية في أعقاب هزيمة ١٩٦٧، والغزو العراقي للكويت في أغسطس ١٩٩٠؟ ربما!!!

لقد عالج المؤلف في هذا الموضوع المصاعب والتحديات التي واجهت حركة القومية العربية منذ القرن الماضي وحتى الوقت الحاضر، أي منذ الوقوف في وجه التترنخ والتزعنة الطورانية في ظل الإمبراطورية العثمانية، ثم مواجهة موجة الاستعمار الغربي التي بلغت ذروتها بقيام دولة صهيونية في فلسطين. وقد ظلت الفكرة القومية تراوح بين حدين: الحد العلماني بالمفهوم الأوروبي، والحد الديني. وقد تضارب أنصار هذين الدينين أو توافقاً بحسب البيئات المختلفة والاعتبارات المرحلية أو المحلية.

وقد حدد المؤلف خصائص وسمات القومية العربية التي تعتمد على اللغة والتاريخ والخصائص النسبية والمصالح المشتركة، وانها تهدف إلى توحيد الوطن والشعب توحيداً عملياً ونفسياً لا عن طريق القسم والالحاق واستخدام الأساليب البسماركية.

وحول العلاقة بين القومية والأقليات يرى الكاتب أن الأقليات - التي لايكاد يخلو منها قطر عربي - عاشت مع الأكثريّة في تأّخ وتعاون معظم الوقت، ولم يختل هذا التعايش إلا بسبب التحرّيض الخارجي، ولايمكن علاج هذا الخلل بالاعتراف بالحقوق المشرّفة للأقليات وإقرار الحكم الذاتي لها فحسب، بل من خلال حل مشكلة الأكثريّات ذاتها عن طريق الديموقراطية.

أما علاقة القومية بالإسلام، فقد كانت موضع اهتمام الكاتب الذي حل بایجاز شديد خصوصية العلاقة بينهما بحيث انطبع الإسلام بطابع العروبة كثقافة وقيم وكطريقة لفهم الحياة وال العلاقات، مما جعل العلاقة بين القومية العربية والإسلام تختلف تماماً عن العلاقة بين القومية والدين في الحضارات الأخرى لاسيما الحضارة الغربية. غير ان الكاتب سرعان مايدعو إلى العلمانية - بمعنى فصل الدين عن الدولة وليس العداء بينهما - باعتبارها الأساس الجوهرى في قيام الدولة وفي علاقة المواطنين بها، وهذه الدعوة دفعته لوصف الحركات الدينية بأنها حركات تعصب وانقسام في المجتمع. وإذا كانا تتفق مع الكاتب على أن الإسلام لا يقر التطرف أو التعصب أو العنصرية أو اللجوء إلى الإرهاب، إلا إننا لانتفق معه في الدعوة إلى فصل الدين عن الدولة، لأن مثل هذه الدعوةواجهت رفضاً شديداً منذ عشرينات القرن الحالي عندما صدر كتاب «الإسلام وأصول الحكم» للشيخ على عبدالرازق. ومن ثم يجب دراسة العلاقة بين الدين والدولة في إطار ظروف وواقع المجتمعات العربية، مع الأخذ في الاعتبار الاختلافات بين هذه المجتمعات، ووضع تصورات لتلك العلاقة بما يتافق مع ظروف كل مجتمع على حدة (مبدأ اختلاف الأحكام باختلاف البلدان مبدأ أقره العلماء المسلمين منذ عصر الإمام الشافعي)، أما القول بأنه «لاتعارض بين الفكرة القومية العلمانية العصرية التقديمية والتاريخية»، قول يتغدر القبول به، ناهيك عن العمل بموجبه، لأن العلمانية ظاهرة غربية مسيحية من حيث النشأة والتطبيق.

ويحاول الكاتب أن يستطرد في بحث ظاهرة القومية من حيث علاقتها بالتراث والتاريخ، وعلاقتها بالقوى الاجتماعية، وعلاقتها بالوحدة، وعلاقتها بالعمر، وقد حل في هذا الصدد المشكلات التي تواجهها المجتمعات العربية بسبب اختلاف وجهات النظر حول هذه العلاقات، حيث رفض النظرة السلفية التي تقىس الماضي وتحن إليه، وميز بين مأسماه بالطبقات الرجعية والقوى التقديمية مؤكداً صعوبة اعتماد الصيغة

الأوروبية لحل الصراع الطبقي في الوطن العربي. وفي ظل هذه الحقائق حاول أن يجيب على التساؤل عن كيفية تحقيق الوحدة العربية والصعوبات التي تواجه تحقيقها، غير أنه لا يطرح أسلوبياً محدداً للوحدة سوى الدعوة إلى معالجة الصعوبات والعوائق بكثير من الموضوعية والروية، إن الموضوعية والروية عند المؤلف تظهر بعد قليل في دعوته لإقامة « تحالفات وعلاقات استراتيجية بين قوى التقدم العربية، وقوى التقدم في العالم، وخاصة الطبقات العاملة في البلدان الرأسمالية والقوى الاشتراكية وقوى التحرر الوطني »!! وقد يتلمس العذر للكاتب في هذه التصورات التي عبر عنها في دراسة كان قد قدمها لندوة عقدت في جنيف عام ١٩٨٥ في ظل نظام دولي سمح للحرب الباردة فيه بظهور مثل هذه الأراء التي لم تقو على البقاء حتى نهاية الثمانينيات عندما انهارت الماركسية وانهارت معها النظم السياسية الشمولية، وتبدلت على إثرها الدعوات الحالية مثل دعوة القوميات.

* ولعل الدراسة الوحيدة المؤثرة بالمرأجع والمصادر في الكتاب موضع العرض هي تلك التي جاءت تحت عنوان «مدخل لدراسة أثر النفط في المجتمع العربي». وقد حدد الكاتب في البداية المقاييس التي يمكن بها قياس تطور هذا المجتمع. ولا يحيد الباحث الأخذ بالمعايير الكمية بمعزل عن حجم التطور وأهميته واحتمالاته، ويعيل بالتالي إلى قياس التطور على أساس التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وعلى هذا الأساس يبدأ بدراسة محاولات الاستقرار والتطور التي حدثت في بعض المجتمعات العربية في وقت مبكر من القرن التاسع عشر، والدور الذي لعبه الاستعمار فيما بعد في تخلف المجتمع العربي اقتصادياً وسياسياً. ويرى أن تطور البلدان النفطية أو التي كانت تعد لأن تصبح بلداناً نفطية. كانت نسبة أقل عن البلدان غير النفطية عدا العراق، وقد أدى تزايد أهمية النفط كمصدر للطاقة إلى ارتباط العلاقات الاقتصادية الدولية بالتطور في الدول الرأسمالية، فضلاً عن توجيه الصناعات النفطية في الدول العربية لتلبية حاجات هذا التطور. وقد ترتب على وقوع دول العالم الثالث - ومن بينها الدول العربية - تحت سيطرة النظام الرأسمالي العالمي أن أصبحت أنماط الاستهلاك، وأنماط الفكرية والسلوكية الغربية تشق طريقها إلى مجتمعات دول العالم الثالث. غير أن هذه الأنماط - التي اتسمت ببعض الإيجابيات في الدول الرأسمالية المتقدمة كما يقول الكاتب - تبدو شديدة المغایرة والاختلاف عندما تنتقل إلى البلدان المختلفة. «ولذلك فإن مفاهيم الديمقراطية، بما فيها من أحزاب وحرية الرأي وحقوق الإنسان وحرية التبادل والحرية الشخصية، تحولت إلى أشكال وصيغ مغایرة تماماً في بلدان العالم الثالث، وبخاصة في البلدان العربية».

ويمكن القول ان الباحث يحاول في هذا البحث أن يربط بين تشوه التنمية الاقتصادية في البلدان العربية. وتشوه التنمية السياسية في هذه البلدان بسبب الارتباط والتاثير بالنظام الرأسمالي، وهو ما عبر عنه الباحث بما أسماه «قانون النمو المتفاوت».

وبالرغم من أن الكاتب لم يكن يعيل في صدر بحثه إلى المعيار الكمي في قياس التطور والتنمية في المجتمع العربي، فإنه يضطر إلى استخدامه لإثبات الخلل والتشوه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي، حيث استند إليه في دراسة انسياپ العمالة، والتكنولوجيا، والتعليم، وهجرة الكفاءات العربية، والصحة ووضع المرأة.

وقد انتهى الباحث إلى القول بأن جزءاً هاماً من الخلل في الوضع العربي يمكن إرجاعه إلى الضياع الفكري والقلق، وعدم الرضا، والتمرد والانفصال بين الأجيال، وانعدام الحوار الديمقراطي وتدني الإحساس بالانتقاء، وانتشار الشعور بالاغتراب داخل المجتمع العربي.

* وفي «رسالة قبل فوات الأوان»، يدعو المؤلف إلى إقامة علاقات متكافئة بين الدول الغربية، وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية، والدول العربية النفطية بصفة خاصة. كما يدعو إلى انتهاز فرصة وجود النفط في تطوير هذه الدول وانتقالها إلى الاعتماد على الذات وخلق البنية الاقتصادية التي تساعد على مواجهة أعباء المستقبل. وفضلاً عن ذلك ينوه الكاتب إلى أثر النفط في الترويج للفكر الاستهلاكي. ويغلب على هذه الرسالة الأسلوب العاطفي، وربما تعكس المحة الشخصية للكاتب التي كانت وراء اتجاهه نحو الرواية والأدب اللذين يرى أنهما أكثر ملائمة لقراءة المجتمع قراءة متأنية وموضوعية وفتية أيضاً !!

* وفي الموضوع الذي يحمل عنوان «العرب في مواجهة عالم متغير»، يحدد المؤلف الملامح الجديدة لعالم ما بعد الحرب الباردة فيما يلي:

- ١ - انه عالم قطب واحد هو الولايات المتحدة الأمريكية.
- ٢ - تغير مفهوم التحالفات والأوليويات.
- ٣ - الاهتمام بالسباق التكنولوجي بدلاً من سباق التسلح.
- ٤ - تزايد الهوة بين العالم المتقدم والعالم النامي (الديون - أسعار المواد الخام - أزمة الغذاء - الزيادة السكانية - الهجرة).
- ٥ - الاخفاق في إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد، وفشل الحوار بين الشمال والجنوب.

٦ - تفاقم المشاكل في أوروبا الشرقية واستمرارها.

وبعد تحديد هذه المعالم يركز الكاتب على دراسة التطورات المحتملة في مجال التناقض الاقتصادي، وربما الحرب الاقتصادية، بين التكتلات الاقتصادية الكبرى على المستوى المحلي والإقليمي والنولي، ويرى أن التكتلات في هذا الصدد هي الولايات المتحدة، وأوروبا الموحدة، واليابان وحلفاؤها في شرق آسيا، كما يرى أن النفط سيكون بادرة التناقض الرئيسية بين هذه التكتلات، وان من يتحكم في النفط خلال العقود القادمة سيكون في موقع أقوى من حيث المنافسة. وخلص الكاتب إلى التساؤل عن المدى الذي يمكن أن تساعد هذه الصيغة أو تلك للكتل المتنافسة على بلورة موقف عربي، أو في خلق قوى ضاغطة، وخاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية؟

ويرى الكاتب في اجابته على هذا التساؤل أن الإمكانية متاحة الآن أمام الدول العربية أكثر من قبل للاستفادة من التناقضات الدولية الأمريكية الأوروبية اليابانية لإقامة علاقات تناسب المصالح العربية. كما يرى أن صيغة السوق الأوروبية المشتركة ربما تكون من الصيغ الملائمة للعالم العربي بدلاً من شعار الوحدة الذي لايزال صيغة ملتبسة. كما يدعو إلى ربط كل ذلك بمسألة الديمقراطية الذي أصبح شعاراً عالياً.

• وتحت عنوان «أية حرب، أي نظام دولي جديد؟» تناول الكاتب حرب الخليج الثانية ودرافعها وأهدافها. وفي رأيه الخاص أن تلك الحرب لم تكن تهدف إلى تحرير الكويت أو تطبيق قرارات الشرعية الدولية بقدر ما كانت تهدف إلى إعادة ترتيب أوضاع المنطقة، ثم العالم في وقت لاحق، لأن العلاقات الدولية لا تبنى على الكلمات المقصولة والوعود والأحلام، إنما تقوم بالدرجة الأولى على موازين القوى وعلى المنافع المتبادلة. ويحمل الكاتب الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولية الحيلولة دون الوصول إلى حل سلمي حتى تظل ممسكة بزمام الموقف في المنطقة، ولكي تعطي مضموناً محدوداً للنظام الذي تريده في المرحلة القادمة. ومن الواضح أن الكاتب يقيم نفسه ممثلاً للمثقفين العرب، ويشن باسمهم هجوماً على المخططات الغربية ضد المنطقة العربية وشعوبها وحضاراتها وثقافاتها.

• ومن الدراسات الطويلة نسبياً التي تضمنها الكتاب تلك التي وردت تحت عنوان «العرب والنظام الدولي الجديد». وفي بداية هذه الدراسة يشير الكاتب إلى أن النظام الدولي الجديد لم يتخد بعد مساراً محدوداً يمكن اعتباره نهائياً، لأن التفاعلات والتغيرات لا تزال تتلاحم، وفي هذا المناخ جاء احتلال العراق للكويت، واستغل هذا

الاحتلال - كما يقول الكاتب - من أجل إعادة ترتيب وضع المنطقة، وإقامة صيغة محددة لأمن الخليج في مواجهة منافسي الغد، أوروبا الغربية واليابان.

ويعد المؤلف مقارنة بين أزمة الخليج الثانية، وأزمات سابقة مثل أزمة كوبا، وأزمة فيتنام. رغم الفروق بينها من حيث المسارات والد الواقع. وقد استغل المؤلف هذه المقارنة لشن حملة على المثقفين الذين توارى دورهم أو تخاطل بالقياس إلى النشاط الإعلامي، بل إنهم بعض البارزين منهم بعدم النزاهة. كما يحاول وضع النظام العراقي في سلة واحدة مع النظم العربية الأخرى، وكأنه يغض الطرف عن ما قام به هذا النظام من اجتياح لدولة الكويت ومحاولة ضمها بالقوة وتشريد أهلها وتروع الأمن بالمخالفة لكل الشرائع والأعراف والقوانين الدولية!! لا يتناقض هذا الموقف مع دعوة الحوار والديمقراطية التي يصيغ بها المؤلف في مواطن لاتحتوى من كتابه؟

وعلى الرغم من وصف المؤلف للمثقفين العرب بأن «التخبيط» لا يزال السمة السائدة في فكرهم، فإنه يرى أنهم قد يكونون أكثر استعداداً من الآخرين - أي الحركات السياسية - على تقديم رؤيا للمستقبل، ومشروع نهضوي جديد قوامه - كما يقول المؤلف - العقل العلمي والديمقراطية وحقوق الإنسان والعلقانية والعلمانية الجديدة. ولنا أن نسأل المؤلف: كيف يتمنى من يسيطر عليه التخبيط أن يقدم المشروع النهضوي المقترن؟.

* وفي تقديمه لموضوع تحت عنوان «من لورنس إلى شوارزكوف - الاحتفال بالملك القادم» قابل المؤلف بين شخصية لورنس وبشخصية شوارزكوف ودور كل منهما في تشكيل الخارطة الجغرافية والسياسية للمنطقة العربية، وإن هذا الدور في الحالتين انطلق من الجزيرة العربية. ثم انتقل المؤلف إلى عرض تاريخي للظروف والملابسات التي أدت إلى حرب الخليج الثانية، لاسيما بعد انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية، التي استنزفت الطرفين المتشارعين دون أن يتمكن أي منهما من إحداث تغيير نوعي في المنطقة. ويعود المؤلف مرة أخرى للإشارة إلى ما يتصور أنه كان مؤامرة لدفع العراق إلى غزو الكويت. ويستند المؤلف في تبريره لنظرية المؤامرة على توقعات شوارزكوف في فبراير ١٩٩٠ أمام الكونجرس باحتمال قيام العراق بالسيطرة على إمدادات النفط، وإلى تقرير آخر له سبق أن قدمه عام ١٩٨٨.

ويستطرد المؤلف في وصف شخصية شوارزكوف وطفولته ولقاءاته قبيل نشوب الحرب مع كل من الرئيس بوش والملك فهد، ورغبتهم في التأثر لنفسه مما حدث له في

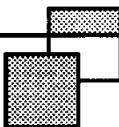
فيتنام، وبهدف شق الطريق واسعاً أمام النظام الدولي الجديد. ويدعو المؤلف إلى فهم أعمق وأشمل للسياسة الأمريكية تجاه المنطقة، حيث إن الخسارة في حرب الخليج لاحقت الجميع عدا الولايات المتحدة وأسرائيل.

* وكانت خاتمة الكتاب مقالة تحت عنوان «في البدء كان النفط». أبرز فيها الباحث الدور الكبير الذي لعبه النفط في تحديد السياسات والجغرافيات السياسية، وفي التأثير على حياة الناس اليومية. ثم يتناول الصراع الذي يدور حول من يملك النفط ويسسيطر عليه، على أساس أن التناقض التجاري هو الذي سيحكم بالدرجة الرئيسية مسار المرحلة المقبلة. وقد سبق للكاتب أن تناول هذه النقطة من قبل في عدة مواضع من الكتاب. وبعد ذلك عرض المؤلف للحجج الكبيرة في البنية الاقتصادية بسبب الاعتماد الرئيسي على منتج واحد وهو النفط، وماينجم عن ذلك من مشكلات أخرى بسبب العمالة الوافدة التي جاءت إلى المنطقة والتي سيكون لها انعكاساتها على مستقبل الدول النفطية. وفي نقاط متفرقة يتناول الباحث بعض المشكلات التي تواجه الدول النفطية. مثل مسألة إعادة النظر في توزيع الثروة النفطية يردد فيها مقولات بعض الكتاب الإيديولوجي العرب مثل محمد حسين هيكل وأمثاله، ومثل قضية العقلانية الغربية واللامعقلانية العربية، وهذه المقالة كانت مجرد حوار أجرته مجلة الهدف مع الكاتب في خريف ١٩٩٠.

ويمكن القول بصفة عامة ان الكاتب رغم اسلوبه السلس البليغ - باعتباره ان يمتهن الأدب وكتابة الروايات - فإن الأفكار الواردة فيه تتكرر من آن الآخر في أكثر من موضع، ولعل السبب في هذا أن الكتاب - كما سبق أن ذكرت - عبارة عن مقالات وخواطر وبحوث و مقابلات صحافية للمؤلف في مناسبات مختلفة وعلى امتداد ما يقرب من عشر سنوات.

والمؤلف ينزع في دراساته وأفكاره وبحوثه نزعة ذات طابع أيديولوجي غلب على معظم الموضوعات التي تناولها فأبعدته كثيراً عن الموضوعية والتحليل العلمي الدقيق. ويحتوي الكتاب على دعوات تحريرية واضحة ضد واقع العالم العربي، وقد غلبتها بخلاف أملس رقيق هو الدعوة إلى الديمقراطية والحوار رغم انه في كثير من مواطن الكتاب كانت أفكاره تعكس ما هو ضد الديمقراطية وال الحوار، عندما حدد المسارات التي يتحتم على الفكر السياسي العربي أن يسير فيها إذا ما أراد تحقيق طموحاته من وجهة النظر الخاصة بالمؤلف. غير أن الكتاب لا يخلو من تحليلات عميقة لاسيما في المواطن التي لا تتدخل فيها أيديولوجية الكاتب ونزعته السياسية.

تقارير وندوات
ومؤتمرات



ندوة «تحديات الديمocracy»*

سبتمبر ١٩٩٢

«الصحفيون المتحدون»

على مدى أربعة أيام، اجتمع في القاهرة علماء سياسة وملفكون وسياسيون من مصر والعالم العربي والولايات المتحدة وأوروبا لمناقشة المشكلات التي يواجهها العالم العربي والتي تؤثر على فرص التطور الديمقراطي للبلاد.. هذا الاجتماع تم في إطار مؤتمر «تحديات الديمocracy في العالم العربي»، والذي نظمه «مركز دراسات التنمية السياسية والدولية - الصحفيون المتحدون»، في الفترة من ٢٤ وحتى ٢٧ سبتمبر ١٩٩٢.

ولعل التراجع السريع في توقعات المراقبين الغربيين وغيرهم بأن العالم العربي سوف يشهد تطويراً ديمقراطياً في أعقاب أزمة الخليج الثانية، وتزايد التشاور بقصد

* أعد هذا التقرير مركز دراسات التنمية السياسية والدولية - الصحفيون المتحدون - القاهرة.

إمكانية التطور الديمقراطي لبلدان هذه المنطقة، دفع العديد من الباحثين المعنين في العالم العربي وخارجه للاهتمام بهذه الظاهرة، وهي ظاهرة «المقاومة الشديدة» التي يبيدها العالم العربي للديمقراطية رغم مابدا من قوة موجة الديمقراطية الراهنة - الموجة الثالثة - والتي تجتاح مناطق كثيرة من العالم مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات..

وكتعبير عن اهتمام الدارسين العرب بهذه المشكلة - مشكلة التطور الديمقراطي في العالم العربي - قام مركز دراسات التنمية السياسية والدولية «الصحفيون المتحدون» بالإعداد لمؤتمر دولي كبير دعا إليه علماء سياسة كباراً، كان في مقدمتهم البروفسور صامويل هنتجتون من جامعة هارفارد، كما دعا كبار الدارسين والممارسين في مصر والبلدان العربية. على مدى أربعة أيام التقى في القاهرة مايزيد على سبعين عالماً وخبيراً وباحثاً ومراقباً لعملية التحول الديمقراطي في العالم العربي لمناقشة مشكلات التطور الديمقراطي في هذا الجزء من العالم.

وهكذا فإن أعمال مؤتمر «التحديات الديمقراطية في العالم العربي» أندرجت تحت عناوين ثلاثة رئيسية. فهناك عنوان متعلق بدراسة التجارب الديمقراطية المختلفة في العالم العربي - الرسمية وغير الرسمية - وهناك عنوان آخر لمناقشة قضايا التطور الديمقراطي المحورية، مثل علاقة الدول بالمجتمع المدني، وتاثير الروابط الأولية كالقبلية والطائفية والطريقة الصوفية، وكذلك تأثير الروابط الحديثة التي تضم النقابات المهنية والجمعيات المختلفة والأحزاب السياسية.. ونقاش كذلك تأثير الدين والنزاعات الطبقية على عمليات التحول الديمقراطي - وفي جلسة مفتوحة جرت مناقشة موقف كل من الجيش وحركات الأصولية الإسلامية من التطور الديمقراطي في العالم العربي.. كما تم تناول موقف أجهزة الدولة المدنية والدينية من التطور الديمقراطي.

أما العنوان الثالث، فقد خصص لمناقشة الضغوط الخارجية وعملية التطور الديمقراطي، حيث تم التعرض لتاثير المساعدات الاقتصادية وذلك باستعراض الحالة المصرية، ثم نقاش تأثير الضغوط الاقليمية على التطور الديمقراطي في العالم العربي، كما جاءت في هذا الإطار أيضاً المحاضرة الثانية التي ألقاها الدكتور أسامي المؤتمر وهي المحاضرة التي ألقاها البروفسور ليام كوانت من معهد بروكنجز حول السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط وفرص الديمقراطية.

ولى جانب هذه العناوين الثلاثة، كانت هناك كلمة رئيسية ألقاها الدكتور أسامي

الباز مستشار الرئيس محمد حسني مبارك للشؤون السياسية في حفل الافتتاح، ثم كانت هناك الجلسة الختامية، والتي شارك فيها نخبة من العلماء المشاركون في أعمال المؤتمر وذلك بهدف تقديم خطوط ارشادية للبحث والعمل في المستقبل. وربما أعطت هذه الجلسة الأخيرة معنى عملياً للمناقشات التي دارت في الأيام الثلاثة التي سبقتها. فقد انتهت أعمال هذه الجلسة الختامية إلى اصدار عدة توصيات لها أهميتها على صعيد البحث العلمي والرصد الدقيق للتحول الديمقراطي في العالم العربي، وكذلك على صعيد التحرك من أجل دفع التطور الديمقراطي في البلدان العربية.

فقد دعت التوصيات إلى بناء مجموعة من المؤشرات الملائمة للتحول الديمقراطي ودعم الديمocracy في البلدان العربية، ودراسة تكامل الإسلام مع الديمocracy وحقوق الإنسان وإنشاء سجل للقوى الديمocracy، ووضع مسودة ميثاق ديمocrati، وبناء شبكة من الروابط الديمocracy في العالم العربي وإنشاء المنتدى الديمocratic العربي، ودراسة الطرق الكفيلة التي يمكن من خلالها الربط بين التطور الديمocratic وصنع السياسة العامة، وبناء مؤسسات المجتمع المدني وتعزيزها بإنشاء روابط لقوى التي تشمل الفلاحين وصغار المنتجين والعمال والبيروقراطيين والتكنوocrates والأقليات والسياسة المحلية، ودراسة سبل إنشاء مفهوم عملي للمواطنة في البلدان العربية، ودراسة كيف يمكن جعل نظم تعبئة الموارد في البلدان العربية ديمocrati، وأخيراً بحث كيف يمكن التأثير على السياسة الخارجية من أجل الانحياز مع التطور الديمقراطي.

هذه التوصيات التي جاءت كمحصلة للمناقشات التي دارت على مدى ثلاثة أيام، يمكن القول أنها كشفت عن وجود خمسة اتجاهات أساسية، وإن اختلفت وجهات النظر في كل اتجاه من الاتجاهات الخمسة.. فهناك اتجاه في المناقشات أثار قضية العلاقة بين الديمocracy من جانب وبين كل من العدالة والحرية الاجتماعية، واتجاه آخر أثار العلاقة بين الإسلام والديمocracy، وأثار اتجاه ثالث مسألة الخصوصية القومية وتاثيرها على التطور الديمocratic، وكذلك تأثير الروابط الأولية والتقلدية مثل القبائل والطوائف والتي أثبتت اصرارها على البقاء، وأخيراً الإحساس بضرورة خلق مؤسسة للتعبير عن الفكر الديمocratic الليبرالي كجزء من الجهود لتشجيع الديمocracy، ويسحب الإحساس بعدم كفاية الأحزاب السياسية.

تجارب ديمocrati Arabic

دارت مناقشات هذا المؤتمر خلال ثمانية محاور، حيث جرت مناقشة ورقة أو أكثر

خلال كل محور من هذه المحاور، وخصص المحوران الأول والثاني لمناقشة التجارب الديمقراطية المختلفة في العالم العربي، ففي المحور الأول، ناقشت الورقة المقدمة من د. أسماء الفزالي حرب، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، تجربة التطور الديمقراطي في مصر، كما نوقشت كذلك أوراق حول تجربة التطور الديمقراطي في كل من تونس والجزائر، حيث قدمت د. سارة بنت نفيسة من جامعة تونس ورقة بعنوان «المجتمع المدني والتطور الديمقراطي في تونس»، بينما قدم د. عبد الوهاب بخش من جامعة أوران في الجزائر بعض الملاحظات على التجربة الجزائرية.. ونوقشت هذه الأوراق خلال الجلسة الأولى.

وخصصت الجلسة الثالثة لمناقشة تجارب التطور الديمقراطي غير الرسمية، وكان من المقرر أن تناقش تجربة بلدان الخليج إلا أن ظروف الانتخابات الكويتية، واعتذار بعض من الشخصيات عن الحضور بسبب ارتباطاتها الانتخابية، وكذلك اعتذار بعض المشاركين الآخرين من الإمارات وقطر من الحصول لأسباب خاصة، قد أثرت في غياب هذه التجربة أو التجارب بتخصيص جزء مستقل، وإن كانت قد نوقشت خلال العديد من تعليقات المشاركين في أعمال هذا المؤتمر.. وهكذا اقتصرت الجلسة الثانية على مناقشة الورقة المقدمة من أشرف راضي، مركز دراسات التنمية السياسية والدولية، حول مشكلة التطور الديمقراطي في ثلاثة من دول الشرق العربي هي: العراق وسوريا والأردن.

التجربة المصرية

في ورقته ميز د. أسماء الفزالي حرب، بين ثلاث فترات مررت بها تجربة التحول الديمقراطي في مصر، فهناك فترة الديمقراطية الشعبية والتي استمرت من ١٩٥٢ وحتى ١٩٧٦، وتميزت برفض الأحزاب السياسية، وفترة التحول نحو نظام للتعدد العزبي استمرت من عام ١٩٧٦ وحتى ١٩٨١، ويرجع ذلك إلى أن المجتمع أصبح أكثر انفتاحاً وبسبب الإصلاح الاقتصادي والذي يتطلب بدوره قدرأً من الإصلاح السياسي.

مع هذا، هناك مشكلات تواجه التحول نحو الديمقراطية في مصر، حددها د. أسماء في ثلاثة هي: المقاومة العدائية من قبل البيروقراطية لنمو المجتمع المدني، وتمكن القوى الدينية من اختراق قواه ويسbeb ماتعلانيه مصر من ضعف مؤسسي، وهناك المشكلات الحادة التي يعاني منها النظام الحزبي في مصر والتي تتجسد في

عدم قدرة الأحزاب على تطوير قيادات جديدة، وأخيراً هناك أزمة الفكر الليبرالي والتي تمثل في عدم وجود فكر ليبرالي تقدمي، وعدم وجود مؤسسة فعالة تعبر عن الفكر الليبرالي، وأخيراً اقتصار الأفكار الليبرالية على النخبة دون الجماهير.

وركزت التعقيبات التي وردت على الورقة على ثلاثة قضايا هي: العدالة الاجتماعية، والإسلام، والثقافة السياسية وتاثيرها على العلاقة بين النخبة الحاكمة والشعب.. ففي تعقيبه أثار د. ابراهيم كروان «جامعة يوثا الأمريكية» قضية العدالة الاجتماعية والتي تعرضت للإهمال رغم أنه لا يوجد في الحقيقة أي تعارض بين الاهتمام بالعدالة الاجتماعية والمشاركة. وفي رأيه، فإن النجاح الذي حظى به الاتجاه الديني، إنما كان نتيجة اهتمامه بقضية العدالة الاجتماعية والفساد. وقد علق د. جهاد عودة «مدير مركز دراسات التنمية السياسية والتوليدية / مصر» على تعقيب د. كروان، مشيراً إلى ضرورة طرح القضية طرحاً مفهومياً آخر باعتبارها قضية الحرية الاجتماعية حيث انه لا يضمن لتواجد الحرية السياسية من دون الحرية الاجتماعية.

أما الإسلام والديمقراطية، فقد طرحته أ. مختار نوح «مصر»، والذي رفض ابتداء تقسيم د. أسامة لفترات الثلاث، معتبراً ان الفترة من ٥٢ وحتى الآن فترة واحدة وشمولية، لأنها لم تسمح بتبادل السلطة.. وفي رأي أ. نوح فإن الإسلام يتافق مع الديمقراطية حيث انه جعل حقوق الإنسان واجبات على الحاكم، كما انه رأى الإسلام لا يقضي بمحاسبة الحكم ولا بخلود النظام الحاكم، أما أشكال التعصب فهي افراز للكتاتورية. وكان د. محمد خليل «المجلس الاستشاري الأفروآسيوي والشرق الأوسط/ الولايات المتحدة»، من بين من تعرضوا لقضية الإسلام والديمقراطية مشيراً إلى ان الإسلام قد زج به في قضايا تقبل الجدل والاختلاف حولها، مشيراً إلى أن ماتقدمه التيارات الإسلامية بخصوص الشورى يفتح الباب أمام الديكتاتورية.

أما د. أحمد صبحي منصور «مصر»، فقد أكد ضرورة التفرقة بين الإسلام كدين والإسلام كأشخاص، ويرى أن التيار الديني جاء كرد فعل لفشل التجارب السابقة، فهو يحمل في داخله الاحتجاج وإن كان يحمل هو أيضاً فكرة النخبة والتقديس.

أما قضية الثقافة السياسية، فقد أثارها د. علي درغام «الجزائر»، الذي أشار إلى انغلاق النخبة وعدم قبولها للعبة الديمقراطية واضحة المعالم، وهو الأمر الذي يتضح منذ ١٩٢٣ حتى ١٩٥٢، ومن ١٩٥٢ وحتى الآن. فالقوى السياسية في رأيه، اختلفت حول تشخيص الديمقراطية، وعدم قدرتها على صياغة حد أدنى أو أيديولوجية ديمقراطية تجذب الجماهير التي يمكن أن تطور الأحزاب السياسية.

وعقب د. أسامة الغزالي حرب، على هذه التعليقات مشيراً إلى أنه خلافاً للطرح الساذج لقضية العدالة الاجتماعية، فإنه يرى أن لها شقاً اقتصادياً ينصرف إلى قيام اقتصاد كفاء ثبتت الخبرة التاريخية أنه النظام القائم على اقتصاد السوق، كما أن للعدالة شقاً آخر سياسي، هو النظام السياسي الديمقراطي الذي يضمن توزيعاً عادلاً للناتج. أما عن التمييز بين الفترات الثلاث، والذي رفضه البعض، فإنه لا يعني عدم وجود أوجه للشبه. وإنما يعني أنه إلى جانب هذه الأوجه للشبه فإن هناك نقاطاً للخلاف تميز بين المراحل الثلاث.. أما فيما يخص الإسلام، فإن المشكلة هي أن أفكاره في هذا الصدد تترجم من خلال أشخاص مختلفون لهم برأيهم باختلاف مواقفهم واجتهاداتهم، مما يدعو إلى التساؤل أي إسلام سوف يأخذ به، وأشار إلى تعقيد المشكلة المتعلقة بالثقافة السياسية مؤكداً أن أي نظام لم يفلح في نقل القيم الديمقراطية للقوى الشعبية.

تجارب من تونس والجزائر

واختارت د. سارة بنت نفيسة، مدخل المجتمع المدني وتطوره لاختبار مدى قوة التطور الديمقراطي في تونس. فقدمت ورقة بعنوان «المجتمع المدني والتطور الديمقراطي في تونس»، وفي ضوء استعادة المجتمع المدني التونسي لحركته في عام ١٩٩١ بعد ثلاث سنوات من الركود تلت حركة التغيير السياسي التي تمت في السابع من نوفمبر ١٩٨٧، والتي كان من نتائجها اتجاه النظام نحو نوع من الانفتاح السياسي، وأحداث اصلاحات ملموسة في القوانين واتباع طريق في التعامل مع المجتمع يرتكز على رغبة حقيقة في احداث حوار يؤدي إلى التصالح.

إلا أن هذه الخطوات الإيجابية لم تؤدي إلى الاعتراف الرسمي بوجود القوة السياسية المعارضة وهي التيار الإسلامي بالإضافة إلى بعض الآثار السلبية على القوى المشكلة لهيئات المجتمع المدني والسابق وجودها على حركة ٧ نوفمبر. ومن أهم هذه السلبيات الدفع بممثلي هيئات المجتمع المدني خلال السبعينيات والثمانينيات إلى داخل التشكيل الحكومي والإداري مما أدى إلى افراج مؤسسات المجتمع المدني من أهم كوادرها وأضعف وبالتالي من دورها كمنظم للصراع بين القوى السياسية.

أما د. عبدالوهاب بخشي فقد قدم ورقة تضمنت ملاحظاته على التجربة الجزائرية، وبدأ بالإشارة إلى أحداث أكتوبر ١٩٨٨، التي رأى أنها لحظة معبرة عن التدهور المستمر في ظروف معيشة المواطنين، بينما أدى الرفض للنظام السياسي المفترض إلى الشرعية الديمقراطية ورغبة هذا النظام في الاستمرار إلى ظهور استبدادية على كل

أصعدة الدولة والمجتمع.. فالسلطة أنجبت الأعراض المعروفة للأزمة متعددة الجوانب من غياب للحياة الديمقراطية، ونمو حركة إسلامية عريقة جداً.. إلا أنه يرى أن الحركة الديمقراطية غير قابلة للارتداد، ولكن مع استمرار الأزمة وأثارها على الطبقات الفقيرة. وأن هذا يعقد مهمة النخب السياسية التي تتبنى فكرة المقرطة، إذ إنها مطالبة بإدارة دفة الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية، الذي يفترض بشكل مسبق توافر مجموعة من الشروط، لم تكن متحققة دائمًا..

ويرى أن القيد على نزاهة المنافسة بينقوى السياسية المختلفة هو أهم ماميز الانتخابات الجزائرية.

وبالجاز شديد حدد، بخلي مشكلة التطور الديمقراطي في الجزائر بأنها مشكلة الانتقال من نظام الحزب الواحد صوب نظام ديمقراطي تعددي، ويقوم بإدارة هذا الانتقال نخبة تنحدر معظمها من النظام السابق، والعجالات التي تم بها تأسيس الوسائل الالزمة للسيرورة الديمقراطية، والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها السكان.

وأتجهت التعقيبات على الورقتين إلى شرح أسباب تعثر تجربة التحول الديمقراطي في الدولتين، فهناك من يرى أن نظام التعدد الحزبي في الدولتين منقوص وأن الشرعية التبريرية التي لجأ إليها النظمان سيؤثر على الفاعلية السياسية لدى البعض.. وهناك من أرجع ذلك إلى غياب برنامج القوى العلمانية وما ترتيب على ذلك من استقطاب أدى إلى عودة الحكم في يدي الطرف القوي، وهو النظامان «د. برهان غليون» وأخرون يرون أن تراجع دور المثقفين من علمانيين ويسار مع استمرار العملية الديمقراطية إلى نهاية المطاف والرضا عن الاختيار الذي رسمى عليه رأي الناخبيين، إلا انه اضطر في النهاية إلى العودة إلى مقولات الخاصة بضرورة توفر الشروط الموضوعية الالزمة.

وتتصدى الورقة المقدمة من أشرف راضي من مركز الدراسات والتنمية السياسية والدولية لمشكلات التطور الديمقراطي في كل من سوريا والأردن وال العراق، وبدأ عرض الورقة بالتصدي للمشكلات البحثية التي تحول دون تعين دقيق لهذه المشكلات وحجمها وسبل علاجها، ورغم وجود العديد من المحاولات الجادة التي قامت بها مؤسسات عديدة معنية بالتطور الديمقراطي في العالم العربي، ودعا الباحث إلى تعاون هذه المؤسسات على نحو يسمح برصد التطور الديمقراطي في البلدان الثلاثة وغيرها من البلدان العربية.. وأقر الباحث بأن الورقة انطلقت من افتراضات عامة بشأن مشكلات التطور الديمقراطي في البلدان الثلاثة بهدف إثارة بعض الأفكار العامة في

هذا الصدد.. فأثرت مشاكل مثل الشرعية واستقرار النظم، وتأثير البيئة الإقليمية والثقافة السياسية، والخوف من التيارات الإسلامية، وهي المشكلات ذاتها التي ركزت عليها التعقيبات، وإن كانت ركزت على مشكلة الشرعية في سوريا وعلاقتها بتسوية النزاع مع إسرائيل، كما أثارت تأثير هذه التسوية على الأردن الذي يواجه مشكلة فلسطينية.

رؤى خلنجية عن الديمقراطية

وقدم د. يوسف الحسن «الإمارات»، تصوراته بشأن التطور الديمقراطي في منطقة الخليج، والمشكلات التي تواجه هذا التطور، ومواصفات القوى المختلفة من الديمقراطية.

وعرض في البداية ملخصاً عن الاختلافات بين القبيلة قبل الاستقلال وبعده، مشيراً إلى أن القبيلة قبل الاستقلال كانت تملك حرية الحركة والتنقل، وكانت بحاجة إلى مساهمة أفرادها الاقتصادية.

والأطروحة الأساسية التي قدمها د. يوسف الحسن، هي أن حرب الخليج قد لعبت دوراً في تقوية الميل للإصلاح السياسي، ومنع المزيد من الحقوق الأساسية، برغم قدم الحديث عن هذه الاصلاحات.

وكشف د. يوسف الحسن عن وجود أربعة اتجاهات أساسية تجاه الديمقراطية، وإن اختلفت وجهات النظر في كل اتجاه من الاتجاهات الأربع، فهناك اتجاه يرى في الشورى حلّاً كنسق مرجعى ديني، مشيراً إلى وجود اختلاف داخل هذا الاتجاه بين الحاكم والقوى الاجتماعية حول مفهوم الشورى، فالحكام يرون أن الشورى تكون في مجلس استشاري منتخب، بينما ترغب القوى الاجتماعية في شورى أكثر فاعلية، وهناك اتجاه ثانٍ، يتركز حول الانتخابات وحرية التعبير وحقوق الإنسان والمشاركة، أما الاتجاه الثالث، فإنه يحتفظ بشأن حدود الديمقراطية لأسباب تتعلق بالعلاقات القبلية والتركيبة السكانية المختلفة، والضغط الأمنية، وهناك اتجاه رابع، يرى الديمقراطية على أنها وجود قوى اقتصادية واجتماعية فعالة، وأنها غير قابلة للمحاكاة أو الترجمة. ويخلص هذا الاتجاه إلى أن مقومات الديمقراطية غير متوافرة في منطقة الخليج.. وذلك بالتنويه إلى أن رأسمايلي الخليج لم يتبنوا التحديث، وليس لديهم مشروع حضارة، ويفتقدون القدرة على المشاركة في الحكم.

وعدد د. يوسف الحسن التحديات التي تواجه القوى المتعلقة إلى الديمقراطية،

فضلاً عن تخلق منظمات مدنية تمارس السلطة، وأحزاب سياسية، فهناك تحديات ترتبط بمفاهيم الديمقراطية وهو ما يتجاوز من وجهة نظر د. يوسف الحسن مسألة التنظيم والقرار، إلى تنظيم هوية المجتمع وقيم الروحية والنفسية ونشر مدارك الديمقراطية ونشر ثقافتها، وتنمية التماสک بها، ويعتبر د. يوسف الحسن هذه المفاهيم غائبة عن الوعي العربي بسبب سيطرة الحس القبلي، واعتماد نظام التعليم عن التقليدين، والميراث غير المشرف لتجربة الأحزاب العربية.

المجتمع المدني والدولة

وفي ضوء الاهتمام المتزايد بالجانب المتعلق بالمجتمع المدني كعنصر أساسي من عناصر التطور الديمقراطي، خصص اليوم الثاني للمؤتمر لمناقشة العلاقة بين المجتمع المدني والدولة، وتم تناولها من خلال ثلاثة محاور رئيسية، اهتم أولها بتأثير الروابط التقليدية – أي القبلية والطائفية والدينية والعرقية حيث نوقشت ثلاثة أوراق تناولت كل من الحالة اللبنانية واللبنانية والسودانية.. بينما اهتم المحور الثاني بتأثير الروابط الحديثة، حيث نوقش تأثير الروابط والجمعيات المهنية في مصر، من خلال الورقة التي قدمتها الدكتورة أمانى قنديل، بينما تناولت الورقة الثانية التي قدمها أ. وحيد عبدالجليد، من مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، لحالة الأحزاب السياسية في العالم العربي من خلال التحليل المقارن لحالة تونس ومصر والأردن والجزائر. أما المحور الثالث فقد تعرض لمناقشة هذه العلاقة من منظور النزاع الدينى والطبقى في كل من المغرب واليمن. من خلال الاطروحة التي قدمها الدكتور جمال بن عمر، من مركز كارتر بأتلانتا، عن المغرب، والورقة التي قدمها د. محمد زيد عن اليمن. وإذا كان الدين لاسيما من خلال الطرق الصوفية، كان قد احتل دوراً بارزاً في المحور المتعلق بالروابط التقليدية، فإنه عاد وطرح نفسه بشدة عند مناقشة المحورين الثاني المتعلق «بالروابط الحديثة»، والثالث المتعلق بالصراع الدينى والقبلي. حيث تعكس المناقشات والتعليقات على الورقة التي قدمتها د. أمانى قنديل، وتلك التي قدمها الاستاذ وحيد عبدالجليد إلى أي حد كان هناك اهتمام بالإسلام ببعضه الخوف من سيطرة الإسلاميين، أو بعضه الدفاع عن حقوقهم في الوصول إلى السلطة كي يكون هناك تطبيق كامل للديمقراطية.. وهناك اتجاه ثالث قال إن القضية تتجاوز هذا الخلاف إلى التشبيث بوجود معايير وضمانات اجرائية لحماية الديمقراطية. في حين كانت الحركة الإسلامية في كل من اليمن والمغرب موضع التركيز في التعليقات التي أثارها المعقّبون على ورقتي اليمن والمغرب.

الجيش والحركة الإسلامية والتطور الديمقراطي

ومن بين المحاور الأساسية في أعمال هذه الندوة، المحور المتعلق بأجهزة الدولة المختلفة و موقفها من التطور الديمقراطي، حيث نوقشت في هذا المحور وعلى مدى جلستين، ناقشت الجلسة الأولى والتي لم تقدم فيها أوراق مكتوبة الجيش، وقدمت خلالها د. مارسي باتون، في جامعة فيرفيلد بولاية كونيكتيك الأمريكية، مساعدة مكتوبة حول التجربة التركية، وخصصت الجلسة الثانية لمناقشة العلاقة بين الأصولية الإسلامية والدولة والتطور الديمقراطي.

والاطروحة الأساسية التي قدمتها د. مارسي باتون، هي أن القيم الأساسية الديمقراطية المتأصلة في تركيا تحول دون استمرار التدخل العسكري، والذي غالباً ما يكون مشروعأً للحد من الفوضى والعنف، فالمجتمع المدني من القوة بما يكفي لوضع حدود لهذا التدخل، كما ان الثقافة السياسية تمنع العسكريين من توقيت السلطة رغم تخلهم.. وهم في هذا يختلفون عن العسكريين في البلدان العربية.

هذه الاطروحة أثارت العديد من التساؤلات.. المجموعة الأولى من التساؤلات أثارها د. عبدالان حردىلو، الذي انتطلق من التسليم بأن العسكريين في البلدان العربية، وفي العالم الثالث عموماً، يلعبون دوراً رئيسياً، ومن ثم لا بد من معرفة ما إذا كانت هناك طريقة ما لادخالهم في العملية الديمقراطية وما هي الصيغة الملائمة لذلك.. كما انه يلاحظ من تجربة بعض البلدان العربية والسودان على وجه الخصوص أن العسكريين يتحالفون دائماً مع شرائح اجتماعية وقوى سياسية في المجتمع المدني، الأمر الذي يستلزم شرحاً.

وركز أ. حلمي الجزار «مصر»، على أن الجيش في تركيا والبلدان العربية هو لحماية النظم العلمانية، والتحرك والانقلاب لاحتواء وقمع أي تحرك إسلامي محتمل.. وينقل د. جهاد عودة النقاش مرة اخرى إلى المستوى العلمي، وأثار عدة تساؤلات مهمة، أولها: هل الديمقراطية تعني بالضرورة تحجيم نفوذ الجيش، لاسيما وأن الثقافة السياسية العربية تعتبر الجيش جزءاً من الشعب، وإذا كان من الصعب أن يعود الجيش إلى ثكناته ومن ثم فإنه لا بد من تحديد دور جديد للجيش في إطار فكرة الديمقراطية وليس في إطار الدولة السلطوية، ضرورة إعادة التفكير في مفهوم الأمن القومي العربي على نحو مقوله إن الجيش يقيم نظاماً أقل ديمقراطية، لكنه أكثر فعالية. كما أثار قضية الحدود المقبولة والمرفوضة للجيش بالنسبة للقرار السياسي أو بالنسبة

للحياة المدنية، بينما أثار د. محمد ابراهيم خليل «السودان»، قضية مشروعية تدخل الجيش لفرض ايديولوجية معينة.

وأشار أ. أمين هويدي، وزير الدفاع الأسبق «مصر»، الذي بدأ اطروحته بتحديد المفاهيم، أشار إلى أن مفاهيم الجيش، والإدارة العسكرية، والعسكرة تثير عدة قضايا أولها أنه نظراً لقيود السرية المفروضة، وما يترتب عليها من خطر مناقشة الأمور المتعلقة بالنواحي العسكرية في الصحف واللجان الوزارية ولجان الأمن في مجلس الشعب، فإن نصف سياسة الدولة، وهو المتعلق بالجيش، يظل مجهولاً وخارج نطاق المحاسبة. كذلك تثير هذه المفاهيم قضية العلاقة بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية، وهنا لابد من الفصل بين منصب وزير الدفاع باعتباره ممثلاً للمؤسسة السياسية في المؤسسة العسكرية، وبين قيادة القوات المسلحة، ذلك أنه إذا حدث وجمع وزير الدفاع بين المنصبين، ستكون هناك مشكلة تتعلق بالمسؤولية. ففي النظام الديمقراطي لابد وأن تسيطر القيادة السياسية على القيادة العسكرية.

الإسلام والديمقراطية

وقدم د. سعد الدين ابراهيم التساولات الأساسية، وتحفظ بداية على استخدام كلمة أصولية لحساسيتها، وعدم دقتها في وصف الإسلاميين، فضلاً عن أن صورة الإعلام الغربي عنهم ساذجة ومتشككة ومتغيرة، وطرح بدلاً منه تعبير نشطاء إسلاميين.

والسؤال الأساسي الذي طرحة د. سعد هو: هل يتفق الإسلام مع الديمقراطية؟ هل سيتمكن الإسلاميون من الوصول إلى السلطة في الدول العربية، هل سينتخبون؟ وهل يجب تغيير المؤسسات ليتمكنوا من الوصول إلى السلطة؟ وهل ستتبني الجماعات الإسلامية في مصر والبلدان العربية الأخرى موقف الإخوان المسلمين الرافض للعنف؟ ومع ظهور قوى سياسية أخرى - الوفد، والناصريين، واليساريين إلى جانب جماعة الإخوان المسلمين والجماعات الإسلامية الأخرى، هل ستتعايش هذه القوى جميعاً رغم إغراءات التصفية؟

وإنطلاقاً من هذه التساؤلات المهمة، بدأ النقاش يشير عدداً من القضايا موضوع الخلاف، فمن ناحية أثار د. علي أبوش «السودان»، قضية مهمة، وهي أنه، وفي ضوء تجربة السودان، فإن الغوغائيين هم الذين سيتولون السلطة ويستبعدون المستشرقين من الإسلاميين.. واقتصر أن يحدد الإسلاميون موقفهم من قضية الديمقراطية، مشيراً إلى

فكرة ان الإسلام يقبل التعددية الفكرية والمذهبية. ويتساءل: هل تقبل الدولة الشيورقاطية بالديمقراطية؟ وأجاب بالنفي، لأن فكرة الدولة الدينية قائمة على جعل الدين أساس المواطنة، ومن ثم فهي تقوم على استبعاد الآخرين.. ومن ثم فإنها لا تقبل التعددية.. وفي رأيه، فإن الاختلافات الراهنة فيما بين الحركات الإسلامية، إنما هي خلافات تفرضها دواعي التكتيك.

ويشير دانييل برونيبرج نقطة أخرى، هي المتعلقة بعلاقة الإسلام بالتحديث. ويرى أنها موضوع فلسفياً أكثر منه ديني، وأنه مسألة تتعلق بتفسير الإسلام من عدة جوانب مختلفة، فال المشكلة تكمن في تفسير الأمور بالنسبة لهم، وفي قبول المجتمع من عدمه لهذا التفسير، وفي رأيه، فإن ظهور الحركة الإسلامية أمر إيجابي، ومن ثم فعلى الباحثين تحديد كيفية تطور هذا الموضوع، وأهم أسسه الفكرية والثقافية والبحث عن صيغة ما للتوافق بين الإسلام والديمقراطية إذا وجدت؟!

ويرد د. عبدالصبور شاهين على التعليقات السابقة ويرى أن لا علاقة لها بموقف «الإسلام الحق»، رغم أنها مثيرة.. ويرى بطلان القول بالنسخ في القرآن.. ويرى أن مفهوم الانحراف خاص بالأفراد، وأن لفاظهم الحدود أبعاد اجتماعية، وأن الاختلاف في الرأي حق مقرر في الإسلام وإن كان يجب وقف الفرد واتهامه بالزنقة إذا تجاوز بشعراته وادعاءاته حدوداً اجتماعية معينة يقرر العلماء بأن لها تداعيات خطيرة على الإسلام.

وعكست النقاشات وجود خلافات حول المصطلح تتم عن خلافات أخرى حول الموقف من الحركات الإسلامية والتمييز بين موقفها من قضية الديمقراطية، حيث ييرز تياران أحدهما متشدد «متطرف» يرفض الاجتهاد، جاء كنتيجة لغياب التقاليد الديمقراطية، وأخر مستثير من المشروع الاهتمام به ومعرفة موقفه من الديمقراطية والمواطنة.. كما أن تحديد المصطلحات والتمييز بينها يدعو إلى معرفة أين يمكن الخلاف بين الدولة الديمقراطية التي تسمع بالاختلاف، وبين الدولة الدينية ذات الموقف الغامض من قضية الاختلاف، كما أن الاهتمام بالمصطلح ودقته يسمح لنا بالتمييز بين مفاهيم الأيديولوجيا ومفاهيم الدين. إلا أن النظر إلى الإسلام باعتبار أنه يتضمن قيام الدولة الدينية كان موضع اعتراض من قبل الدكتور عبدالصبور شاهين الذي رأى أن الإسلام لم يعرف الدولة الدينية.

مؤسسات الدولة والتحول الديمقراطي

وكان لابد من الانتقال من المجرد، من المفاهيم، وعلاقتها بالديمقراطية إلى الملموس، أي المؤسسات، وعلاقتها بالديمقراطية، وتم تخصيص جلسة لتناول البيروقراطية المصرية، حيث طرح د. سيد عبدالمطلب غانم «مصر»، في ورقة التي تم عرضها في المؤتمر، نيابة عنه، السؤال الأساسي عما إذا كانت البيروقراطية مقوم أم سياق تنمو في إطاره الديمقراطي. وقدم د. عبدالملاك عودة «مصر»، عرضاً موجزاً وشاملاً للورقة، كما أشار إلى أنها أكدت ضرورة احداث تحول في أنماط التربية البيروقراطية لاستكمال التحول الديمقراطي، وأشار إلى الجوانب السلطوية والمعوقة للتطور الديمقراطي، التي تتسم بها البيروقراطية المصرية.. وفي تعقيبه على الورقة أشار د. عودة إلى أن أزمة الديمقراطية في العديد من بلدان العالم الثالث، وفي الدولة الإسلامية تحديداً، تتجاوز أزمة البيروقراطية إلى أزمة شرعية الدولة من الأساس. وأشار إلى أن البيروقراطية المصرية بجنورها الثلاثة، لم تخضع تاريخياً، إلا في فترة قصيرة خلال العهد الملكي، للتشريع والرقابة، وأنها هي التي كانت ترسم السياسة المتعلقة بالتنمية.. وأشار أن البيروقراطية المصرية لا تبني العمل السياسي، وتزداد قوتها بعد عام ١٩٥٢، ويصعب تصور أنها قد تقبل التراجع عن مكتسباتها، وتحتفي مفاهيم المعارضة، وهي منحازة للمسرح السياسي الرسمي.

والورقة الثانية في إطار هذه الجلسة تعرضت لموقف الأزهر من الدعوة للديمقراطية، وهذا هو موضوع الورقة التي قدمتها د. علا عبد العزيز أبو زيد «مصر»، وفي البداية ميزت بين معندين للأزهر - كمؤسسة دينية وإدارة، وكخريجين - ومعنىين للديمقراطية - أحدهما مفاهيمي مجرد بمعنى الليبرالية، والثاني تطبيقي ينصرف إلى الآليات. والورقة ستناقش موقف الأزهر كمؤسسة من الديمقراطية كفكرة وكآليات حيث تعرضت لموقف السلطة من الأزهر ومحاولاتها لتفريح أي دور له، بالإضافة إلى موقف الأزهر تجاه الدولة والسلطة، حيث بربز بينهما اتجاهان أولهما يرفض فكرة الديمقراطية كبديل للإسلام، وثانيهما يحاول ابراز أوجه التشابه بين الإسلام والديمقراطية وإن كان ينطلق أيضاً من رفض الديمقراطية كبديل للإسلام.

وفي تعقيبه على الورقة أشار د. عبدالصبور شاهين إلى الدور المفترض للأزهر منذ ثورة ١٩١٩، وإن كان موقف الأزهر محکوم بالقوانين التي ينبغي طاعتها. ويدعو د. شاهين إلى التمييز بين الأزهر كمؤسسة تعليمية يقودها شيخ الأزهر الذي كان يتم اختياره من بين الأشخاص غير السياسيين، باستثناءات قليلة، فشيخ الأزهر يعامل

إدارياً كوكيل وزارة، ومع هذا فقد تأثرت مشيخة الأزهر بشخصية شيخ الأزهر. وفي رأيه أن الدولة ويسرب توجهاتها العلمانية كانت السبب الرئيسي في تحديد دور الأزهر استناداً إلى تجاربه الثورية السابقة. وقد قاوم الأزهر من خلال اتجاهين الأول هو التوجه العلماني. والثاني من خلال رفض الحقائق الأزهريين بالجيش، والذي اعتبر محدوداً من محددات الارتباط. وبشكل عام هناك أربعة مخاطر تواجه العالم الإسلامي فلا ديمقراطية في ظل وجود الأممية، والفقر، والمرض، والفساد وغياب مفهوم العدل.

الديمقراطية والضغوط الخارجية

وقد خصصت الجلسة الأخيرة لمناقشة التأثيرات الخارجية على التطور الديمقراطي في العالم العربي، وبنوشت خلال الجلسة ورقة، الأولى للدكتورة بودة بدران «مصر»، حول المعونات الخارجية، وتحديد المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر وتأثيرها على التطور الديمقراطي في مصر، وقد انتهت إلى أنه من الصعب إيجاد علاقة مباشرة بين المساعدات والتطور الديمقراطي في مصر، وتعرضت الورقة الثانية والتي قدمها د. مصطفى علوى «مصر»، حول الضغوط الإقليمية والتطور الديمقراطي في البلدان العربية، حيث بحث تأثير عدد من الضغوط والمنازعات الإقليمية على التطور الديمقراطي في البلدان العربية، ويأتي النزاع العربي الإسرائيلي، وإمكانات حله، في مقدمة هذه الضغوط كما يأتي وجود تجارب ديمقراطية في بعض البلدان العلمانية، وهناك الضغط الناجم عن الحركات الأصولية الإسلامية.

وفي تعقيبه على الورقة، أشار صموئيل هانتينجتون إلى أن هناك تأثيرات دولية على العملية الديمقراطية عموماً.

ويشير د. جهاد عودة عدة انتقادات على الورقة، ويرى وجود خلط أساسى بين تسبب المعونة الأمريكية في إحداث تطور ديمقراطي وبين تأثيرها على هذا التطور. واعتبر أن للمعونة تأثيراً إيجابياً على التطور الديمقراطي، وانتقد أيضاً الورقة لعدم تناولها الضوابط التي تضعف من أثر المعونة الأمريكية على العملية الديمقراطية. وتحفظ على عدم تناول الورقة الشق العسكري من المعونة الأمريكية، وتركيز الدراسة على القسم المدني منها، والأطروحة الأساسية التي قدمها د. جهاد عودة في معرض انتقاداته، هي أن الجانب العسكري للمعونة يدعم الديمقراطية.

اتجهت التعقيبات إلى الرد على مقوله د. جهاد عودة، مابين رأي مؤيد وأخر معارض وطالب د. أنطوان مسراة في بداية مداخلته التمييز بين المساعدات للبنية التحتية وللمواطنين، معتبراً المساعدات للمواطنين هي الأهم بالنسبة للديمقراطية.

واعتبر أيضاً آلية منح المساعدات للجيش اللبناني بمثابة آلية وإعادة نظام ديمقراطي في لبنان، في الوجهة المقابلة. اعتبر د. عصام العريان على فكرة أن المساعدات الخارجية لها دور إيجابي في التطور الديمقراطي عموماً، واعتبر المعونات الخارجية سبباً للفساد وغير مفيدة للمجتمع.

عاد الدين وطرح نفسه بشدة في المحور المتعلق بالديمقراطية والضغط الخارجي، ففي تعقيب د. يوسف الحسن «الامارات» على ورقة د. مصطفى علوى، أبدى في البداية تحفظه على استخدام مصطلح «الأصولية الإسلامية» وأعرب عن تفضيله استخدام مصطلح «الحركات الإسلامية السياسية والاجتماعية المنظمة»، وأشار إلى أن الفكر العربي الليبرالي يعيش أزمة فكرية، معتبراً إياها أزمة متفقين.

الجلسة الختامية

في البداية، طرح د. برهان عدة مقولات تكون موضوع نقاش بين الحاضرين، وأخذت بعض هذه المقولات صيغة التساؤلات. وبدأها بالتساؤل عن طبيعة المرحلة الراهنة. وما إذا كانت مرحلة انتقال إلى الديمقراطية أم تحول نحو الفاشية، وسيطرة الدولة على المجتمع المدني، وهنا أكد على أن المجتمع العربي يتحول إلى فاشية من نوع جديد، يقوم على ادعاء الديمقراطية. وتساءل كذلك عن دور المثقفين والباحثين في هذه المرحلة، وأورد مقولتين إضافيتين. الأولى: أن التحالف الغربي لايهمه كثيراً تدعيم الديمقراطية في العالم العربي، والثانية: عدم إمكان التحول نحو الديمقراطية بدون دمج الحركات الإسلامية في العملية التفاوضية الاجتماعية. وانطلاقاً من هذه التساؤلات المهمة بدأ النقاش يثير عدداً من القضايا موضع الخلاف.

ـ فمن ناحية، رصد د. سعد الدين ابراهيم في تعقيبه وجود بعض ملامح التطور الديمقراطي في العالم العربي في المرحلة الراهنة. فهناك - من وجهة نظره - مساحات تسمح للحوار بين أوساط المثقفين وصانعي القرار لمناقشة آليات التحول إلى الديمقراطية.. وهناك تحولات حدثت في تفكير الجماعات الإسلامية منذ الثمانينيات برزت على وجود توجهات لهم نحو الديمقراطية، وإن كان طالب بتخفي الحذر بعدم الانخراط في الخطوات التكتيكية التي تتبعها مثل هذه الجماعات. وانتقد د. سعد الدين ابراهيم مقوله ان الغرب لا يريد الديمقراطية، وفي رأيه، ان الغرب الرأسمالي ينظر إلى مصالحه سواء أكان نظاماً إسلامياً أو عسكرياً أو ديمقراطياً، ولكن في النهاية ان الحكم الديمقراطي الأكثر استمرارية من غيره من النظم. وتحفظ دانييل برونيبرج في

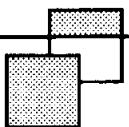
بداية تعقيبه على مقوله ان الغرب لا يهمه كثيراً تدعيم الديمقراطية في العالم العربي، وفي رأيه، أن هناك حاجة لتطوير المؤسسات والتنظيمات غير الرسمية داخل المجتمعات العربية لتفعيل التطور الديمقراطي.. وأشار إلى احدى الاشكاليات التي تواجه القائمين على المؤسسات الديمقراطية في الولايات المتحدة، وهي مدى التوافق بين الاصدارات الاقتصادية، مع التحول نحو الديمقراطية، وتساءل عما إذا كانت الاصدارات الاقتصادية تشكل قيداً على التحول نحو الديمقراطية.

وعكست المناقشات وجود خلافات حول تحديد مؤشرات للتحول الديمقراطي، وقد أثار د. جهاد عودة هذه المسألة عند إشارته إلى ضرورة توافر مؤشرات لقياس التحولات نحو الديمقراطية على أساس موضوعية.

ودارت مناقشات المشاركين حول أساليب التحول نحو الديمقراطية، وبقدر ما كانت هناك اختلافات فيما بينهم، تعددت الاسهامات والرؤى، فبينما شدد د. محمد خليل على أهمية اتفاق المثقفين العرب على ميثاق وطني يتضمن المبادئ الديمقراطية كالتنوعية وحرية الرأي، تحفظ د. يوسف الحسن على هذا الرأي مشيراً إلى ان المشكلة لا تكمن في وثيقة، وفي رأيه، التحدى الأساسي هو خلق فكرة ديمقراطية تبدأ من الأسرة. وهناك وجهة نظر أخرى عبر عنها د. علي محمد زيد، وهي ادراج عامل الزمن وأنصاف الحلول للوصول إلى الديمقراطية، في حين أكد د. محمد الغيربي على أهمية مسألة الثقافة في خلق الديمقراطية. وفي رأيه، لا تولد الثقافة السياسية العربية تقاليد ديمقراطية، وأنثر أ. محمود المراغي في تعقيبه ضرورة انهاء حالة الاستثناء في السياسة كمطلوب للوصول إلى الديمقراطية وركز د. أنطوان مسراة على مطلبين أساسيين للوصول إلى الديمقراطية أولاًهما: العمل جدياً على صياغة فكر ديمقراطي أصيل انطلاقاً من الفكر العربي والتعمق في دراسة نظام القيم في الدول العربية.

واختتم الدكتور جهاد عودة المناقشة، وقدم ملخصاً للمناقشات التي دارت في المحاور الأساسية لأعمال هذه الندوة.

تقارير وندوات
ومؤتمرات



نداء عمل حول البيئة والتنمية
في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
 الصادر عن ندوة البيئة والتنمية

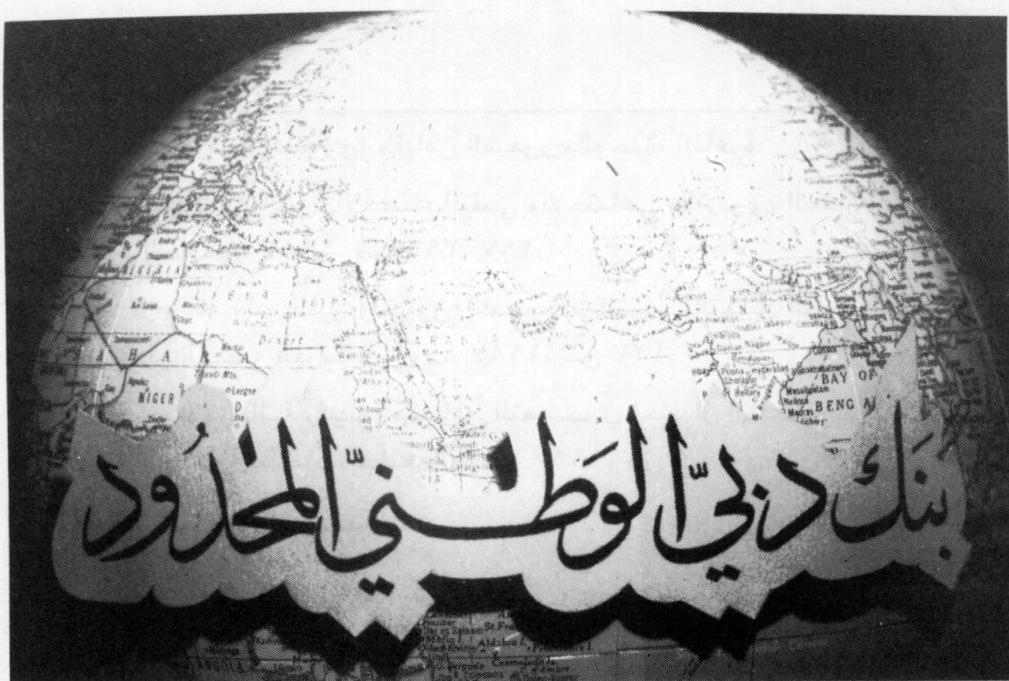
الرياض ١٥ - ١٧ نوفمبر ١٩٩٢ م

نحن المشاركين في ندوة البيئة والتنمية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية نحيي مبادرة مجلس التعاون، ومجلة الغرفة التجارية الصناعية بالرياض «تجارة الرياض» لعقد هذه الندوة المهمة، وانطلاقاً من عقيدتنا وقيمنا الإسلامية في حماية البيئة وترشيد استخدام الموارد، نؤكد الالتزام بالسياسات والمبادئ العامة لحماية البيئة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي أقرت في قمة مسقط ١٩٨٥ م، وبالإعلان العربي عن البيئة والتنمية لعام ١٩٨٦ م، وبالبيان العربي عن البيئة والتنمية وأفاق المستقبل الصادر عن المؤتمر العربي الوزاري عن البيئة والتنمية في القاهرة ١٩٩١ م.

وإذ نأخذ في الاعتبار ميثاق قطاع الأعمال للتنمية المستدامة الصادر في ١٩٩١م، عن الغرفة الدولية للتجارة، والمبادئ الواردة في اعلان ريو لعام ١٩٩٢، وجدول أعمال القرن الحادي والعشرين الصادرين عن مؤتمر قمة الأرض، ندعو دول مجلس التعاون لاستكمال تبني خطط عمل للتنمية المستدامة في إطار يتوااء مع البيئة وتكون مرشداً لدول المجلس والأمانة العامة للمجلس ولنظمات الأمم المتحدة والهيئات الدولية والإقليمية المعنية بحماية البيئة في دول الخليج العربية، في مختلف مجالات العمل لحماية البيئة وتكامل اعتباراتها مع متطلبات التنمية وفي إعداد البرامج التنفيذية لتعزيز البيئة وحماية الموارد الطبيعية ومن ضمنها:

- ١ - الإسراع في استكمال جهود إعداد الاستراتيجيات الوطنية لحماية البيئة وتكاملها مع استراتيجيات التنمية على أن تتبعها خطط تنفيذية يجري إعدادها في إطار توجهات الاستراتيجيات المعتمدة.
- ٢ - تطوير وإنشاء قواعد معلومات عن الموارد الطبيعية في دول المجلس، وعن أحوال البيئة فيها، وعن التشريعات والسياسات العامة والتقانات الأنظف.
- ٣ - إقرار آليات التنفيذ لمخططات تنمية القرى البشرية في مختلف التخصصات وعلى مختلف المستويات وموقع المسؤولية بما يحقق مشاركة الأفراد مشاركة فعالة عند وضع وتنفيذ الخطط التنموية.
- ٤ - استكمال إعداد التشريعات البيئية الوطنية الموحدة والتي تتضمن مساندة الاتفاقيات الإقليمية والدولية وأليات تنفيذها واتخاذ الاجراءات اللازمة للتوفيق معها تاماً للالتزامات دول المجلس الموقعة على هذه الاتفاقيات.
- ٥ - تعزيز الإدارة البيئية بما يضمن فعاليتها بتوفير المتطلبات الازمة لتنفيذ برامجها من هيكل واجراءات وتشريعات ومواصفات ومقاييس، وموارد مالية وقوى بشرية والاهتمام برفع كفاءتها مع تطور المعارف البيئية ومع توفر الخبرات الوطنية.
- ٦ - مساندة المنظمات البيئية التطوعية والأهلية غير الحكومية باشراكها في اتخاذ القرارات البيئية في نشر الوعي البيئي.
- ٧ - تعزيز دور القطاع الخاص في حماية البيئة ودعوة الغرف التجارية والصناعية لتعزيز مبادرة مجلس الغرف التجارية الصناعية في السعودية في اعتماد وتوقيع ميثاق قطاع الأعمال للتنمية المستدامة الصادر عام ١٩٩١م، عن غرفة التجارة الدولية "ICC" والالتزام بتنفيذها.

- ٨ - ادخال تقييم الأثر البيئي عنصراً أساسياً في دراسات الجدوى وأخذ الاعتبارات البيئية في تقدير التكلفة الاقتصادية لمختلف المشروعات التنموية.
- ٩ - استخدام وتطوير مختلف أنواع التقانة المواجهة للبيئة ومتابعة الجهود التولية في تقويم التقانة، وربطه بنتائج متابعة الأحوال البيئية.
- ١٠- توحيد الجهود الوطنية والإقليمية في المجالات المتعلقة بالبيئة والتنمية، وبخاصة إنشاء مراكز متخصصة في البحث والتدريب وتبادل المعلومات.
- ١١- دعم البحث التطبيقي الوطني بما يضمن فعاليته في التنمية المستدامة وبالذات في دراسة خصائص البيئة الوطنية ومتابعة أحوالها وفي أساليب تقويم التقانات المختلفة في إطار خصائص البيئة الوطنية.
- ١٢- تنظيم اتفاقيات خاصة بدول المجلس فيما يتعلق بالمواثير عابرة الحدود وحماية الموارد المشتركة، وتنظيم انتقال النفايات بين دول المجلس بغض النظر عن تدويرها، والمبادرة باعتماد اتفاقية بازل الخاصة بانتقال النفايات الخطرة عبر الحدود.
- ١٣- دعم الاستثمارات الموجهة لحماية البيئة (الحمى الطبيعية والمتزهات القومية وخدمات المرافق العامة، المياه، والصرف الصحي، وإدارة النفايات الصلبة).
- ١٤- تبني مفهوم وسياسات جديدة للعلاقة بين السلام والبيئة بما يحقق الأمن البيئي في حال نشوب نزاعات مسلحة.
- ١٥- دعوة وسائل الإعلام إلى الاهتمام بموضوع البيئة وتخصيص برامج ثقافية تستثثير الوعي البيئي القائم على أساس مستثير من المعارف العلمية وتحفيز المبادرات لحفظ البيئة وتنميتها.
- ١٦- تعزيز الوعي البيئي من خلال التربية البيئية في المناهج الدراسية في مختلف مراحل الدراسة ونظم التعليم وتخصصاته.



بنك دِيِّ الْوَطَنِيِّ الْمَلِكِيِّ

«خدمة لتقديم مع اسمنا...»

في العقد الثالث من عمرنا المصرفي اننا نواصل تقديم نفس المستوى الرفيع من الخدمة والتفاني من اجل مصالح عملائنا الكرام والتي ارسينا قواعدها عند قيام البنك.

هذا ... وتجدر الاشارة الى أن خدماتنا التي تشتمل على جميع العمليات المصرفية تغطي كافة احياء دولة الامارات العربية المتحدة وكذلك جميع الاقطان الرئيسي في العالم.



بنك دِيِّ الْوَطَنِيِّ الْمَلِكِيِّ

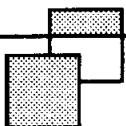
المكتب الرئيسي: شارع بنى ياس، ديرة، دبي (١٤) ص ب ٧٧٧ دبي.

هاتف: ٢٢٢٢٤١، ٢٢٢٢٥٥، ٢١٤٤١٣١. برقية: ناشيونال، دبي. تلكس: ٢١٥٩٣٩

- مطار دبي الدولي • الحمرية • الحضيبة • شارع الفهدية • الكراامة • شارع مستشفى المكتوم
- مركز دبي للطيران • حتا • جبل علي • الراسدية • مركز دبي التجاري العالمي

أبوظبى، العين، ام القيوين، الفروع الخارجية، المملكة المتحدة، لندن - جيرسى

**تقارير وندوات
ومؤتمرات**



**ندوة «حقوق الإنسان في العالم والوطن العربي»
* الوثيقة الختامية ***

من منطلق مبادئ ديننا الإسلامي الحنيف الذي كان أول من أكد تأكيداً قاطعاً على مساواة البشرية وعلى معاملة الإنسان معاملة كريمة، وفي وقت ازداد فيه التركيز العالمي على قضية حقوق الإنسان التي برزت كواحدة من أهم القضايا العالمية المعاصرة، وفي ظل تزايد التزام الدول والمجتمعات الإنسانية بمبادئ وأسس حقوق الإنسان الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية الأخرى بحقوق وحريات الإنسان السياسية والمدنية.

* وثيقة صادرة عن ندوة «حقوق الإنسان في العالم والوطن العربي»، والتي نظمتها جمعية الاجتماعيين وجمعية الحقوقين في ١٢/١٠/١٩٩٢ بدمشق.

إدراكاً لكل ذلك وتحقيقاً لما جاء في دستور الامارات في مواده التي تؤكد على حق مساواة الأفراد أمام القانون وحق عدم التمييز بين مواطني الاتحاد بسبب الأصل، والموطن، والعقيدة، أو المركز الاجتماعي، وحق التقاضي أمام الهيئات القضائية، وحق عدم التعرض للتعذيب، أو المعاملة الحاطة للكرامة، وحق عدم استعباد أي إنسان، انطلاقاً من العمل بهذه المواد الدستورية واحتفالاً باليوم العالمي لحقوق الإنسان، نظمت جمعية الحقوقين وجمعية الاجتماعيين ندوة مشتركة، حول «حقوق الإنسان في العالم وفي الوطن العربي»، وقد ناقشت الندوة الأسس ومبادئ العامة لحقوق الإنسان، واستعرضت حقوق الإنسان في الإسلام وفي العالم والوطن العربي وفي دستور الامارات، وبعد أربع جلسات متواصلة خلصت الندوة إلى:

أولاً: الدعوة من أجل تعميق الوعي بحقوق الإنسان وحرياته وحث المؤسسات التعليمية والإعلامية على نشر أسس ومبادئ حقوق الإنسان والارتقاء بالأدراك العام في المجتمع بالحقوق والحريات الواردة في دستور الامارات والالتزام بها قولاً وعملاً.

ثانياً: السعي من أجل تعزيز مجالات الحريات في المجتمع وخاصة فيما يتعلق بحرية الرأء والأفكار وحرية التعبير وحرية الصحافة والتاكيد على أن تقدم ودقى وتطور المجتمع أصبح مرتبطة بمدى الحرص والالتزام بحقوق وحريات الإنسان المدنية والسياسية.

ثالثاً: ضرورة العمل من أجل اشاعة جو التسامح الفكري بين الأفراد في المجتمع والابتعاد عن التطرف والتزمت والمغالاة، واحترام كافة الآراء والاجتهادات والإيمان ببعدية الأفكار والقناعات وذلك انسجاماً مع حقيقة أن مجتمع الامارات الحديث هو أساساً مجتمع تعددي.

رابعاً: السعي من أجل تعزيز مجالات واتجاهات المشاركة السياسية وبما يؤكد حق الإنسان في إدارة شؤونه وتقرير مصيره ومستقبله وفي هذا الإطار لابد من انتظام عمل المجلس الوطني الاتحادي وتعزيز دوره التشريعي والارتقاء بدور المؤسسات الرقابية والقضائية في المجتمع.

خامساً: العمل من أجل إنشاء محكمة إدارية مستقلة تختص في النظر فيما يعرض عليها من المنازعات والظلمات المرفوعة من الأفراد العاملين في القطاعات والمؤسسات والوزارات الحكومية.

سادساً: العمل من أجل تأكيد استقلالية السلطة القضائية وسيادة القانون وبما يحقق مبدأ العدالة والمساواة بين كافة أفراد المجتمع، وفي هذا السياق لابد من ترسير مبدأ كفالة حق الدفاع بتوكيل محام، وذلك في سائر مراحل التحقيق مع الأفراد الذين يتم حجزهم.

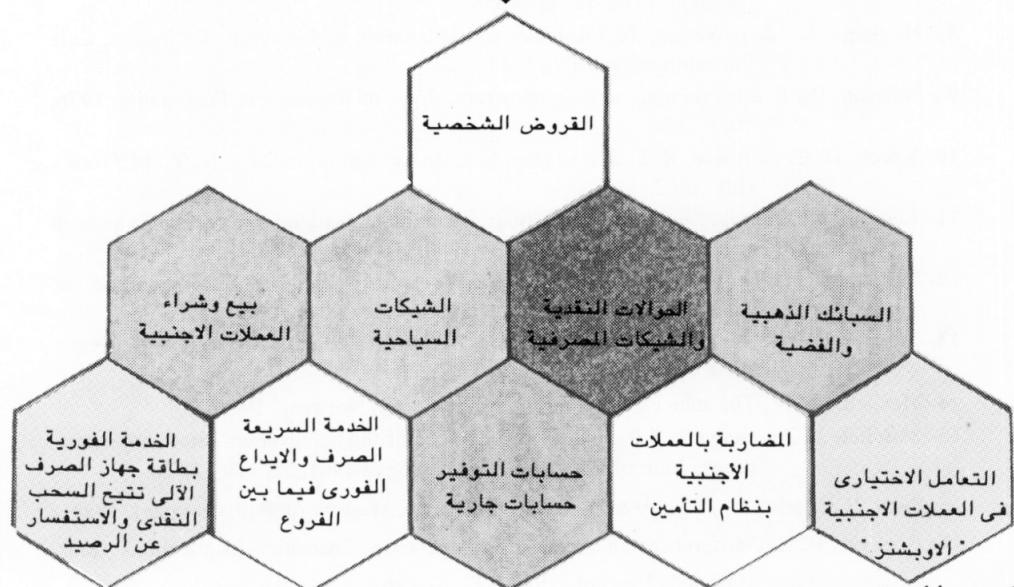
سابعاً: العمل من أجل تأسيس لجنة خاصة بحقوق الإنسان في الامارات تتبع قضايا حقوق الإنسان وتراجع واقع الحرريات في المجتمع وتنشر الوعي الحقوقى والدستوري لدى الأفراد وتحث على الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان كما وردت في الإسلام، وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما تقوم اللجنة بعقد ندوة سنوية حول وضع حقوق الإنسان، وتكثيف المشاركة في الندوات والمؤتمرات العالمية، وتدعو جمعيات النفع العام والمؤسسات الاجتماعية والتطوعية الأخرى بالتركيز على قضية حقوق الإنسان واعطانها الأولوية في نشاطاتها الاجتماعية والثقافية.

هذا والله ولي التوفيق،،،

بنك أبوظبي الوطني

البنك الرائد

الذي يمكنك الاعتماد عليه

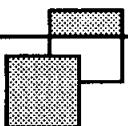


المكتب الرئيسي

شارع الشيخ خليفة - هاتف ٢٢٥٢٦٢ - تلكس ٢٢٢٦٦٦ MASRIP EM
فاكس ٣٣٦٠٧٨ ص.ب ٤ أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

الفروع	هاتف	
العين	٦٤٢٤٠٠	برج الساعة العين
مصنع اسمنت العين*	٨٢٨٦٠٠	
جامعة العين		
كلية البنات *		
كلية البنين	٦٤٣٢٠٠	
القوات المسلحة / العين *	٨٢٥٥٠٠	
خورفكان		
الشارقة	٦٧٧٧٠٠	
شارع البرج		
معسكر الفلاح *		
دبي	٥٣١١٩٠	
ديرة	٢٢٦١٤١ / ٤	
بر دبي		
الإمارات الشمالية		
رأس الخيمة		
النخيل		
رأس الخيمة		
عجمان		
عجمان		
الفجيرة	٣٧٧٨٩٠	
الفجيرة	٥٨٢١١١	
دبي (المهلب)	٢٨٥٤٥٠	
٤٤٢٢٢		
٢٢٢٦٣٣ / ٤ / ٥		
٤٢٢٩٩٦		
٣٣٣٦٤٣		
٢٢١٧٥٢		

**تقارير وندوات
ومؤتمرات**



**المؤتمر العلمي الخامس للخدمة الاجتماعية
تحت عنوان: الممارسة المهنية
للخدمة الاجتماعية في الوطن العربي
الواقع والمستقبل - ٢٢ ابريل ٩٢ - القاهرة**

* يوسف محمد شراب

تمهيد

درجت كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم - جامعة القاهرة، منذ عام ١٩٨٨، على عقد مؤتمر علمي نوري بصفة سنوية تحرص فيه على تبني أساليب متطرفة في إعداد الأخصائي الاجتماعي وتدعم الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في مختلف المجالات المتتسارعة حاضراً ومستقبلاً، تناولت العديد من القضايا التي تهم المعندين بالخدمة الاجتماعية على النحو التالي:

- ١ - المؤتمر الأول: تطوير المناهج الدراسية بكلية الخدمة الاجتماعية «الجامعة في خدمة المجتمع» ١٥ - ١٨ يناير ١٩٨٨.

* موجه الخدمة الاجتماعية، وزارة التربية، الإمارات.

٢ - المؤتمر الثاني: دور الخدمة الاجتماعية في التنمية المحلية، ٢٥ - ٢٧ فبراير ١٩٨٩.

٣ - المؤتمر الثالث: الخدمة الاجتماعية في التنمية المحلية، ٢١ - ٢٣ مارس ١٩٩٠.

٤ - المؤتمر الرابع: ديناميات العمل الفريقي في مجالات ممارسة الخدمة الاجتماعية، ٢٣ - ٢٥ أبريل ١٩٩١.

٥ - المؤتمر الخامس: الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في الوطن العربي، الواقع والمستقبل، ٢٢ - ٢٤ أبريل ١٩٩٢.

وقد عقد المؤتمر الخامس بمبني كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، وقد افتتحته الاستاذة الدكتورة أمال عثمان وزيرة الشؤون الاجتماعية. وشارك فيه مجموعة من علماء واستاذة الجامعات المصرية والعربية والمعاهد العالية للخدمة الاجتماعية، وكذلك بعض الخبراء من الدول العربية. بالإضافة إلى عدد كبير من المارسين في مختلف المجالات، وكانت مجموع الأبحاث المقدمة ٤٤ بحثاً، منها ثلاثة أبحاث أساسية، ٩ بحث خبراء، ٣٢ بحثاً وفق لجان المؤتمر.

أولاً : أهداف المؤتمر

سعى المؤتمر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها:

١ - تشخيص الواقع الحالي للممارسة المهنية كأساس ضروري لوضع إطار للممارسة تتلاعماً ومتغيرات المستقبل في الوطن العربي.

٢ - تبادل الخبرات بين كل من الأكاديميين والمارسين لصياغة منهج جديد لاعداد الأخصائي الاجتماعي في مختلف مجالات الممارسة.

٣ - مناقشة أهم المشكلات والمعوقات التي تواجه الممارسة المهنية في مختلف المجالات، للوصول إلى أنساب الأساليب لمواجهتها.

٤ - تحقيق التواصل بين الرواد والأجيال اللاحقة حتى يمكنتناول القضايا المطروحة على المؤتمر باسلوب علمي متكملاً.

٥ - تحقيق التنمية المهنية للعاملين بالخدمة الاجتماعية، أكاديميين ومارسين.

وتم تقسيم المؤتمر إلى ست لجان متخصصة في المجالات التالية:

١ - المجال المدرسي. ٢ - المجال الطبي. ٣ - المجال الاجتماعي.

٤ - مجال رعاية الشباب. ٥ - مجال رعاية الطفولة.

وتتناولت الوثيقة الأساسية للمؤتمر ثلاثة موضوعات هي:

«تطور الخدمة الاجتماعية وسماتها» للاستاذ يحيى حسن درويش، مستشار الأمم المتحدة، والعميد السابق للمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة.

وتعرضت الورقة لتاريخ الخدمة الاجتماعية في مصر والخدمات الاجتماعية في العصر الحديث - تقسيم برامج الخدمات الاجتماعية إلى خدمات الأسرة والطفولة، خدمات اقتصادية، وخدمات للمعوقين اجتماعياً وجسمياً، وخدمات خاصة بالمجتمع، وخدمات خاصة بالجماعات وخدمات خاصة ومتصلة بالخدمات الاجتماعية عموماً.

وخلصت الورقة إلى أن الخدمة الاجتماعية هي في الأصل والأساس أحدى معطيات الثقافة الإسلامية والحضارة العربية وأن هذه المعطيات قد بلغت من النضج والصلاحيّة موضع أممية ما زال الفكر الاجتماعي الدولي يتتحسين الطريق إليها، وأنه قد آن الأوان إلى تأصيل الخدمة الاجتماعية في الوطن العربي أداءً للأمانة العلمية وطمئناً عادلاً إلى موقع يستحقه الوطن عن جدارة وأهلية كاملة.

«ملامح التغير في المجتمع المصري المعاصر» (محاولة لتشخيص المشكلات)، للاستاذ الدكتور محمد الجوهرى نائب رئيس جامعة القاهرة.

وتضمنت الورقة مقدمة أوضحت الإطار النظري ثم تناولت المشكلات القومية ومنها الهجرة للنفط، الانتقام والولاء الديني، الفساد، الادمان، تلوث البيئة، البطالة، الجريمة، الخدمات والمرافق.. ثم إلى توزيع تلك المشكلات بين الريف والحضر، وبين أن هناك ميادين ومجالات مصاحبة للتغير الاجتماعي، لم تحظ حتى الآن باهتمام الخدمة الاجتماعية ومنها رعاية المهاجرين بالخارج وأسرهم، سواء كانت مجرتهم دائمة أو مؤقتة. وكذلك الخدمات الخاصة بالمجندين والعاملين في القوات المسلحة وقوات الشرطة، وقد خلصت الورقة بالإشارة إلى بعض المشكلات كالأمية، والنمو السكاني، وتفشي مرض البليهارسيا عند الفلاحين.

«الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في الوطن العربي» (الواقع والمستقبل)، للاستاذ الدكتور عبدالحميد عبد المحسن، عميد كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم.

وتضمنت الورقة مدخلاً تعرّض فيه لعدد مداخل تعليم الخدمة الاجتماعية وأهمها: منهج الطرق والتخصص (فرد، جماعة، مجتمع)، والمدخل الذي يرتكز على الممارسة

المباشرة في العمل مع الأفراد والأسر والجماعات، والمدخل الذي يتعامل مع الوحدات الكبرى: كالمنظمات، والمجتمعات المحلية، ويسمى بالمارسة الشاملة، واقتراح الباحث مدخلاً آخر يركز على الممارسة المتكاملة، والذي يعتمد على ممارسة الخدمة الاجتماعية ويرتكز هذا المدخل على إطار متقدم للممارسة المهنية يجسد العلاقة المتبادلة بين الفرد وب بيئته ويعتمد هذا المنظور بالعملاء من مواقف المشكلات على أنهم أفراد لهم من القدرات ما يمكنهم من التكيف والتوفيق مع بيئاتهم من خلال مواجهة ضغوط الحياة. فهو منظور يركز على المشكلة أو الاحتياج أكثر من التركيز على الوسيلة، أي أن التدخل المهني يجب أن يركز ويووجه أساساً إلى مشكلات واحتياجات العملاء أو التنظيمات المختلفة وبالتالي بذلك يتطلب من الممارس أن تكون لديه المعرفة والمهارات المتعددة، سواء تلك التي تتعلق بالخدمة المباشرة أو غير المباشرة.

ويلي المدخل عرض لواقع التعليم والمارسة، حيث وأشار إلى أن بداية التعليم الرسمي للخدمة الاجتماعية في مصر قد مضى عليه ما يربو على نصف قرن، مما يتطلب ضرورة مراجعة تلك الحقبة، مالها، وما عليها، حتى يمكن الاستفادة من الخبرات المتراكمة في تطوير نظام التعليم الذي يتواكب مع التغيرات الحادثة سواء على المستوى القومي أو العالمي وانعكاس ذلك على عملية الممارسة. وقد وأشار الباحث إلى ١٢ قضية مرتبطة بعمليتي التعليم والمارسة في المجتمع ابرزها اعتقاد التعليم على النموذج الغربي والأمريكي بصفة خاصة، وتعدد كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية وعدم استفادة نظام التعليم الحالي من الانفجار المعرفي والتقص الواضح في المراجع العلمية العربية، وكذلك قضية التدريب الميداني وعدم وجود نظرية لغياب التسجيل العلمي الدقيق، وكذلك غياب التحليل المنهجي وغياب التراكم الكمي والكيفي للخبرة الميدانية، ومن ثم عرض الباحث الرؤية المستقبلية لبناء نظام تعليمي يسهم في تدعيم عملية الممارسة المهنية وذلك من خلال:

- ١ - العمل على تحقيق إطار معرفي متكامل مستفيداً من الانفجار المعرفي والاستفادة من التراكم المعرفي الناتج عن البحوث العلمية ومراعاة طبيعة المجتمع وتقافته عند وضع الإطار مع ضرورة مشاركة المتخصصين في الخدمة الاجتماعية مع المتخصصين في روافد المعرفة المختلفة لاختيار نسق المعرفة المختلفة لاختيار نسق المعرفة المطلوب لدعم هذا الإطار.
- ٢ - تدعيم المؤسسات التعليمية الموجودة حتى تستطيع تحقيق الأهداف المبتغاة.
- ٣ - دعم العلاقات بين المؤسسات التعليمية، ومؤسسات الممارسة، من خلال تبادل الخبرة، ومشاركة بعض المارسين في التدريس بالمؤسسات الأكademie، وتمثيل

مؤسسات الممارسة في مجالس ادارات المؤسسات التعليمية، والشيء نفسه بالنسبة لمؤسسات الممارسة، والاهتمام ببرنامج التعليم المستمر للممارسين والاهتمام بتدريس البحث والممارسة بصيغة تكاملية وتدعم نظام التعليم بصيغة مستمرة بخبرات الممارسة وتجاربها.

- ٤ - الاهتمام بعملية التدريب الميداني لطلاب الخدمة الاجتماعية.
- ٥ - ان تتضمن خطط الدراسة مقرراً عن «الممارسة» يمكن تدريسه في قاعة الدرس بالكلية أو المعهد.
- ٦ - ومن منطلق الدعوة للتركيز على المجالات كمدخل لنظام التعليم، يتطلب الأمر إيجاد صيغة تكاملية في تدريس المجال، تتناوله في إطار مجتمعي، بمراعاة ثوابت ومتغيرات المجتمع وانعكاسها على المجال وبالمرونة التي تسمح بتنوع النماذج للممارسة في كل مجال ومراعاة احتياجات العملاء على اختلاف مستوياتهم مع مراعاة أن يتم تدريس المجال مشاركة بين استاذ متخصص في الخدمة الاجتماعية وأخر متخصص في المجال ويمارس كفاء له خبرة وتجربة طويلة في المجال.
- ٧ - الاهتمام بوضع سياسة للدراسات العليا تحقق التنوع والتكامل واختيار موضوعات البحث التي تراعي احتياجات المجتمع، ومؤسسات الممارسة، وأن تهدف السياسة إلى التراكم والتتابع المعرفي في مجالات الممارسة.
ثم عقدت لجان المؤتمر السنتين جلساتها منفردة، وفي نفس التوقيت، على مدى ست جلسات لكل لجنة وبلغ عدد الأوراق التي قدمت وتم عرضها من خلال اللجان المتخصصة واحدة وأربعين ورقة، موزعة حسب اللجان على النحو التالي:
 - ١ - مستقبل الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في المجال التعليمي.. أ. دلي سليمان.
 - ٢ - الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي.. أ. د. محمد أبو العلا أحمد.
 - ٣ - الخدمة الاجتماعية في المجال التعليمي - الواقع والمستقبل.. أ. د. أحمد فوزي الصاوي.
 - ٤ - تصور تلاميذ المراحلتين الاعدادية والثانوية لواقع ومستقبل مشكلات المجتمع وعلاقتهم بمستقبلهم الشخصي.. د. المهامي عبدالعزيز.
 - ٥ - دور المعسكرات التدريبية في الاعداد المهني لطلاب الخدمة الاجتماعية.. د. جمال شحاته حبيب.

- ٦ - معوقات ممارسة الخدمة الاجتماعية في المجال التعليمي - دراسة مقارنة بين المارسين من خريجي الأداب والخدمة الاجتماعية.. د. حسني الرباط.
- ٧ - نحو نور مقترن لهنة الخدمة الاجتماعية لوقاية الطلاب من تعاطي المخدرات.. د. سمية جاد الله.
- ٨ - الطبقة الاجتماعية والتحصيل الدراسي - دراسة ميدانية لعينة من الطلاب الجامعيين في مدينة بنى سويف.. د. طلعت ابراهيم لطفي.
- ٩ - نور خدمة الفرد في مساعدة الطالب المتأخر دراسياً: دراسة وصفية تطبيقية على المدارس الثانوية والمعادلة لها بمحافظة كفر الشيخ.. د. عبد النبی يوسف.
- ١٠ - العوامل المؤثرة في اتجاهات طلاب الخدمة الاجتماعية نحو اختيار مهنة الخدمة الاجتماعية.. د. مريم ابراهيم حنا.
- ١١ - امكانية استخدام الحاسوب الآلي في الخدمة الاجتماعية بالجال المدرسي.. د. مصطفى أحمد حسان.
- ١٢ - ادراك طلاب المدارس لتلوث البيئة ودور الخدمة الاجتماعية في تقييمه.. د. نظيمة أحمد سرحان.

ثانياً: مجال رعاية الشباب

وقدمت فيه ٦ ورقات منها (ورقان للخبراء) هي:

- ١ - العمل مع الشباب في مجتمع غير متجانس - بعض الاشكاليات المنهجية.. د. محمود عودة (أحد الخبراء).
- ٢ - نحو منهج متتطور للخدمة الاجتماعية في مجال العمل مع الشباب.. أ. عبدالمنعم هاشم (أحد الخبراء).
- ٣ - العلاقة بين مشكلات شباب الخريجين في المجتمعات الصحراوية المستحدثة والمشاركة في تنمية مجتمعاتهم.. د. سعودي عبدالهادي حسين.
- ٤ - اتجاهات متعاطي المخدرات الشباب نحو بعض القيم الاجتماعية.. د. عدلي محمود السعري.
- ٥ - العمل مع جماعات الشباب الجامعي وتنميته الاتجاه نحو حماية البيئة من التلوث.. د. محمد الظريف سعد محمد.

- ٦ - دور جماعات الأندية الاجتماعية والثقافية في تنمية المجتمع المحلي .. د. نبيل ابراهيم أحمد.

ثالثاً: الأمن الاجتماعي

وقدمت فيه خمس ورقات منها (ورقان للخبراء) هي:

- ١ - الحركات الدينية وهماوية التطرف.. أ. د. زينب رضوان «أحد الخبراء».
- ٢ - الاعداد التعليمي والممارسة المهنية للاخصائي الاجتماعي في مجال الدفاع الاجتماعي بين الواقع والمستقبل - أضواء على الدفاع الاجتماعي.. أ. مصطفى رزق مطر «أحد الخبراء».
- ٣ - الآثار المترتبة على انحراف أحد الوالدين . دراسة لتحديد دور الخدمة الاجتماعية في الوقاية والعلاج.
- ٤ - العوامل المرتبطة بانحراف المرأة ودور الخدمة الاجتماعية في مواجهتها.. د. سلوى عثمان عباس.
- ٥ - مشكلات المجنى عليهم من جرائم الاعتداء على النفس ودور الخدمة الاجتماعية في مساعدتهم.. د. علي حسين زيدان.

رابعاً: مجال الطفولة

وقدمت فيه ست ورقات الأولى منها «لأحد الخبراء» هي:

- ١ - حول الطفولة والمستقبل.. أ. د. قدرى حفني.
- ٢ - خدمة الفرد في التعامل مع حالات الأسر الرابه.. د. سعيد عبدالعال حامد.
- ٣ - العلاقة بين المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمرأة ووفيات الأطفال الرضع دون السنة الأولى من العمر.. د. عونى محمود توفيق.
- ٤ - خطورة الممارسة الارتجالية لطريقة العمل مع الجماعات في دور الحضانة.. د. محمد بهاء الدين بدر الدين، د. محمود دسوقي حامد.
- ٥ - دراسة تحليلية لحاجات أطفال سكنى المقابر بالأسكندرية.. د. محمد عبدالفتاح محمد عبد الله.
- ٦ - مشكلة أطفال الشوارع في مدینتي القاهرة والجيزة - الدراسة الميدانية والممارسة المهنية - د. مدحت محمد محمود أبوالنصر.

خامساً: الخدمة الاجتماعية في المجال الطبي

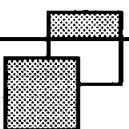
وقدمت فيه ست ورقات، الأولى منها (لأحد الخبراء) هي:

- ١ - الاخصائي الاجتماعي في نسق رعاية المرضى.. د. كمال أغا.
- ٢ - دراسة الأبعاد المرتبطة بالاغتراب المهني للأخصائي الاجتماعي في المجال الطبي.. د. أحمد محمد يوسف بشير.
- ٣ - الانتقائية والتصفية.. د. أحمد وفاء حسين زيتون.
- ٤ - اسهام طريقة تنظيم المجتمع في تصميم برامج الرعاية الاجتماعية للأطفال المصابين بالفشل الكلوي.. د. رشاد أحمد عبداللطيف.
- ٥ - نماذج رعاية مضطربى العقول - الواقع والمستقبل.. د. عبد العزيز فهمي إبراهيم التوحي.
- ٦ - نحو خطة لمواجهة الفجوة بين الاعداد الأكاديمي وواقع الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في المجال الطبي.. د. نادية زغلول السيد.

سادساً: البحوث العامة

وقدمت فيه ست ورقات هي:

- ١ - تقبل العميل بين كونه مبتدئاً مهنياً وكونه اتجاهها أو قيمة.. د. أحمد شفيق السكري، د. كمال عبد المحسن.
- ٢ - صورة الحياة الاجتماعية في مدينة مصرية - الفيوم نموذجاً.. د. شحاته صيام.
- ٣ - دور الممارس المهني للخدمة الاجتماعية في تنمية القرية المصرية (الواقع والمستقبل)، دراسة مطبقة على جمعيات تنمية المجتمع المحلي الريفي بقرى محافظة الفيوم.. د. عبد الحفيظ محمود حسن صالح.
- ٤ - دراسة تقويمية لاستخدام الباحثين للتصميمات التجريبية في طريقة العمل مع الجماعات.. د. محمد بهاء الدين بدر الدين، د. محمد دسوقي حامد.
- ٥ - الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للتجمعات الهاشمية واتجاهات التنمية الحضرية (مطبقة على تجمعات مختارة من محافظة القاهرة). د. محمد ذكي أبوالنصر.
- ٦ - نحو أداة لقياس مهارة الاخصائي الاجتماعي في التسجيل في اطار خدمة الفرد.. د. وفاء محمد فضلي.



ببليوجرافيا مختارة

أولاً : الاجتماع، علم :

اعداد
أحمد عبدالحميد علوى

١ - أحمد زايد. خطاب الحياة اليومية في المجتمع المصري - دبي: دار القراءة للجميع، ٢٠٩٢، ٢٠٩ ص.

٢ - باقر النجار. المجتمع المدني في الخليج والجزيرة العربية - ص ص ٥٦٥ - ٦١٧.

في «المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية» - بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢.

٣ - برهان غليون. بناء المجتمع المدني العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية - ص ص ٧٣٣ - ٧٨٠.

* أمين مكتبة جامعة الامارات.

- في «المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية» - بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢.
- ٤ - حبيب رihanان، **الجيش والمجتمع: دراسة حالة الجيش اللبناني - الفكر الاستراتيجي العربي** - ع ٤١ (يوليو ١٩٩٢) - ص ص ١٩٣ - ٢٠٧.
- ٥ - حيدر ابراهيم علي، **المجتمع المدني في مصر والسودان** - ص ص ٥٦٤ - ٥٦٣.
- في «المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية» - بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢.
- ٦ - **دراسات في مجتمع الامارات**. الجزء الثالث - الشارقة: جمعية الاجتماعيين، ١٩٩١ - ٤٢٠ ص من «سلسلة كتب مجلة شؤون اجتماعية - ٣».
- ٧ - **دراسات في مجتمع الامارات**. الجزء الرابع - الشارقة: جمعية الاجتماعيين، ١٩٩١ - ٣٤٨ ص من «سلسلة كتب مجلة شؤون اجتماعية - ٤».
- ٨ - راشد محمد راشد، **المشاركة بالعمل التطوعي في الامارات العربية المتحدة**: دراسة ميدانية - الشارقة: المؤلف، ١٩٩٢ - ١٣٧ ص.
- ٩ - سعيد بنسعيد العلوي، **نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي الحديث** - ص ص ٤١ - ٨٩.
- في «المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية» - بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢.
- ١٠ - الطاهر لبيب، **هل الديمقراطية مطلب اجتماعي؟ علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي**. - ص ص ٢٣٩ - ٣٩٢.
- في «المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية» - بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢.
- ١١ - عبد الباقى الهرماسى، **المجتمع والدولة في الممارسة السياسية الغربية من القرن التاسع عشر إلى اليوم**: دراسة مقارنة. - ص ص ١١٨ - ٩١
- في «المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية» - بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢.
- ١٢ - عبدالقادر الزغل، **المجتمع المدني والمصراع من أجل الهيمنة الأيديولوجية في المغرب العربي**. - ص ص ٤٣١ - ٥٠١.

- في «المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية». - بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢.
- ١٣- كلثوم علي الغانم. التنمية والموارد البشرية في المجتمع القطري. التعاون. - س، ٧، ع، ٢٧، (سبتمبر ١٩٩٢). - ص ص ١٢٨ - ١٥٢.
- ١٤- محمد شفيقى. الطبقة العاملة المغربية بين مشاشة الوضع ومحورية الموضع: دراسة سوسيو اقتصادية. - الفكر الاستراتيجي العربي. - ع ٤٢ (اكتوبر ١٩٩٢). - ص ص ١٩١ - ٢٠٦.
- ١٥- محمد عبدالله المطوع. بهدوء. - الشارقة: اتحاد كتاب وأدباء الإمارات، ١٩٩١. - ٤٠٤ ص.
- ١٦- مسعود ضاهر. المجتمع المدني والدولة في الشرق العربي. - ص ص ٣٩٧ - ٤٢٩.
- في «المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية». - بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢.
- ١٧- معن خليل عمر. علاقة الشخصية القومية بالثقافة الاجتماعية. - الفكر العربي. - س، ١٢، ع ٧٠ (اكتوبر - ديسمبر ١٩٩٢). - ص ص ٨٢ - ٩٠.
- ١٨- مها سهيل المقدم. محاكمة دور كايم في الفكر الاجتماعي العربي. - بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٩٢.
- ١٩- ميلاد حنا. حاجة الإنسان العربي للإسكان والكساء، تأليف ميلاد حنا، محمد أحمد عجلان. - دمشق: دار طлас، ١٩٩١. - ١٦٣ ص.

ثانياً: الإدارة

- ٢٠- أحمد سيد مصطفى. مقومات لفاعلية استثمار البنك في فروع جديدة مع الإشارة إلى بنوك الإمارات العربية المتحدة. - آفاق اقتصادية. - س، ١٣، ع ٥١ (يوليو ١٩٩٢). - ص ص ٧ - ٥٢.
- ٢١- جمال الخولي. الوثائق والإدارة: دور الوثائق الإدارية في خدمة الجهاز الإداري. - الإداري. - س، ١٤، ع ٥٠ (سبتمبر ١٩٩٢). - ص ص ٩٣ - ١٢٤.
- ٢٢- زكي محمود ماشم. دور ووظائف إدارة الأفراد في مشروعات الأعمال: دراسة ميدانية في قطاعات الأعمال الكويتية. - مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية - جامعة الإمارات. - ع، ٦، (مايو ١٩٩٠). - ص ص ٦٣ - ٩٤.

- ٢٣- سعيد توفيق عبيد. خصائص وسلوك سوق الاستثمارات المالية (الأسهم) في دولة الإمارات العربية المتحدة. - مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية - جامعة الامارات. - ع ٦ (مايو ١٩٩٠). - ص ص ١٩ - ٦١.
- ٢٤- عبدالمجيد بوعزة. علوم التسويق في خدمة مراكز المعلومات الإدارية. - الإداري. - س ١٤، ع ٥٠ (سبتمبر ١٩٩٢). - ص ص ١٦٥ - ١٨٨.
- ٢٥- عدنان محمد الجارالله. التحديات التي تواجه الاستثمار في الصناعات البتروكيميائية الوسيطة والنهاية بدول مجلس التعاون الخليجي / اعداد عدنان محمد الجارالله، محمد محمود أبوشباك. - التعاون الصناعي في الخليج العربي. - س ١٣، ع ٤٨ (أبريل ١٩٩٢). - ص ص ٦ - ٢٣.
- ٢٦- قاسم عباس عيسى قاسم. أهمية انشاء منظمة عربية في مجال الحاسوب الآلي. - الإداري. - س ١٤، ع ٥٠ (سبتمبر ١٩٩٢). - ص ص ١٩١ - ٢١١.
- ٢٧- محمد فتحي عبدالهادي. مصادر المعلومات في الإدارة. - الإداري. - س ١٤، ع ٥٠ (سبتمبر ١٩٩٢). - ص ص ٢٢ - ٦٤.
- ٢٨- محمد مجاهد الهلالي. التنمية المهنية للعاملين في مؤسسات وأجهزة المعلومات. - الإداري. - س ١٤، ع ٥٠ (سبتمبر ١٩٩٢). - ص ص ١٣٧ - ١٦٢.
- ٢٩- محمود محمود عفيفي. إدارة مؤسسات المعلومات بين الحاضر والمستقبل. - الإداري. - س ١٤، ع ٥٠ (سبتمبر ١٩٩٢). - ص ص ٦٧ - ٨٩.
- ٣٠- مسعود عبدالله البدرى. التعرف على مستوى تفضيل فئات المستهلكين في دولة الإمارات العربية المتحدة للصناعات الغذائية الوطنية والصناعات الغذائية غير الوطنية. - آفاق اقتصادية. - س ١٢، ع ١٥ (يوليو ١٩٩٢). - ص ص ٧٥ - ١٤٢.

ثالثاً: أزمة الخليج الثانية

- ٣١- أحمد الرشيدى. الجامعة العربية وأزمة الخليج: دراسة حالة دور الجامعة في مجال التسوية السلمية للمنازعات والتصدي للعدوان. - مجلة العلوم الاجتماعية. - مج ١٩، ع ٢، ١٩ (ربيع - صيف ١٩٩١). - ص ص ١١١ - ١٥١.
- ٣٢- أمانى محمد قنديل. احتلال العراق للكويت وتأثيراته على المفاهيم والقضايا الاجتماعية. - ص ص ١٢ - ٣٧.

في «أزمة الخليج: البعد الآخر: الآثار والتداعيات الاجتماعية». - البحرين: المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون، ١٩٩٢.

٣٣- بدر عمر العمر. **الآثار النفسية والتربوية والاجتماعية للفزو العراقي للكويت**. - ص ص ٣٩ - ٧٥.

في «أزمة الخليج: البعد الآخر: الآثار والتداعيات الاجتماعية». - البحرين: المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون، ١٩٩٢.

٣٤- حليم بركات. **حرب الخليج: خطوط في الرمل والزمن: يوميات من جوف الآلة**. - بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢.

٣٥- عبدالله غلوم الصالح. **الإفرازات الإنسانية لخرافة الحق التاريخي: دراسة حول أوضاع العمل الاجتماعي والعمالي في ظل الغزو العراقي لدولة الكويت**. - ص ص ١١٧ - ١٦١.

في «أزمة الخليج: البعد الآخر: الآثار والتداعيات الاجتماعية». - البحرين: المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون، ١٩٩٢.

٣٦- عبدالحميد عبدالمحسن. **الفزو العراقي وانعكاساته على منظومة القيم الاجتماعية للمواطن الكويتي**. - ص ص ٧٧ - ١١٥.

في «أزمة الخليج: البعد الآخر: الآثار والتداعيات الاجتماعية». - البحرين: المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون، ١٩٩٢.

٣٧- عبد المنعم ابراهيم. **قراءة في أحداث الفزو لحظة وقوعها**. - ص ص ١٦٣ - ١٦٣.

في «أزمة الخليج: البعد الآخر: الآثار والتداعيات الاجتماعية». - البحرين: المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون، ١٩٩٢.

٣٨- عبد المنعم سعيد. **حرب الخليج والنظام العالمي الجديد**. - مجلة العلوم الاجتماعية. - مج ١٩، ع ٢، (ربيع - صيف ١٩٩١). - ص ص ١٥٣ - ١٧٣.

- ٣٩- فهمي هويدي. انعكاسات أزمة الخليج على الواقع العربي. - ص ص ٥٩ - ٧٤.
- في «محاضرات الموسم الثقافي السابع لعام ١٩٩١ - ١٩٩٠». - أبوظبي: المجمع الثقافي، ١٩٩٢.
- ٤٠- محمد محفوظ. الشرعية الدولية وحرب الخليج. - المجلة التونسية لعلوم الاتصال. - ع ١١٩ (يناير - يونيو ١٩٩١). - ص ص ٤٩ - ٥٥.
- ٤١- محمود فاضل الجمالي. مأساة الخليج والهيمنة الغربية الجديدة. - القاهرة: مكتبة مدبلولي، ١٩٩٢. - ١٦١ ص.
- ٤٢- نازلي معوض أحمد. تركيا وإيران وكارثة الخليج الثانية: مقارنة تحليلية. - مجلة العلوم الاجتماعية. - مج ١٩، ع ٢، (ربيع - صيف ١٩٩١). - ص ص ٩ - ٤٣.
- ٤٣- نيفين عبد المنعم مسعد. موقف التيارات الإسلامية من أزمة الخليج. - مجلة العلوم الاجتماعية. - مج ١٩، ع ١، (ربيع - صيف ١٩٩١). - ص ص ٧٣ - ١٠٩.
- ٤٤- وحيد عبدالمجيد. المنظمات الفلسطينية وأزمة الخليج. - مجلة العلوم الاجتماعية. - مج ١٩، ع ٢، (ربيع - صيف ١٩٩١). - ص ص ١٧٥ - ١٩٣.
- ٤٥- وبدة بدران. أزمة الخليج والنظام الدولي. - مجلة العلوم الاجتماعية. - مج ١٩، ع ١، (ربيع - صيف ١٩٩١). - ص ص ٤٥.

رابعاً: الاستراتيجية

- ٤٦- أحمد إبراهيم محمود. ظاهرة الصراع الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة. - السياسة الدولية. - س ٢٨، ع ١٠٩ (يوليو ١٩٩٢). - ص ص ١٤٩ - ١٥٧.
- ٤٧- حسن نافعة. مبادئ الجيواستراتيجية المصرية. - الفكر الاستراتيجي العربي. - ع ٤١، (يوليو ١٩٩٢). - ص ص ١٦٣ - ١٦٩.
- ٤٨- درية شفيق بسيوني. الاستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي: الثوابت والمعطيات. - الفكر الاستراتيجي العربي. - ع ٤١، (يوليو ١٩٩٢). - ص ص ٨٩ - ١٠٦.
- ٤٩- السيد يس. «مشرف» التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٠. - القاهرة: الأهرام، ١٩٩١. - ٥٦٢ ص.

- ٥٠- السيد يس، «مشرف» التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩١ . - القاهرة: الاهرام، ١٩٩٢ . - ٥٥٧ ص.
- ٥١- طه المجدوب. الحد من التسلح والسلام الشامل: نظرة مستقبلية. - السياسة الدولية. - س، ٢٨، ع ١١٠، (اكتوبر ١٩٩٢) - ص ص ٢٤٧ - ٢٥١ .
- ٥٢- محمد عبدالسلام. قياسات الضغط الدولي لتسليح الشرق الأوسط. - السياسة الدولية. - س، ٢٨، ع ١١٠، (اكتوبر ١٩٩٢) . - ص ص ٢٤٣ - ٢٤٦ .
- ٥٣- مراد ابراهيم الدسوقي. نشأة وتطور قضايا الحد من التسلح. - السياسة الدولية. - س، ٢٨، ع ١١٠، (اكتوبر ١٩٩٢) . - ص ص ٢٣٩ - ٢٤٢ .
- ٥٤- نيتاسي كراوفورد. دراسات الأمن: ماضيها وحاضرها ومستقبلها/ اعداد نيتاسي كراوفورد، ترجمة سعد زهران. - الفكر الاستراتيجي العربي. - ع ٤ (اكتوبر ١٩٩٢) . - ص ص ١٠٩ - ١٤٥ .

خامساً: الإسلام والسياسة

- ٥٥- ابراهيم بيومي غانم. مشكلة الهوية في الخطاب السياسي عند حسن البنا. - منبر الحوار. - س، ٧، ع ٢٤، (شتاء وربيع ١٩٩٢) . - ص ص ٤ - ٦٢ .
- ٥٦- أحمد علي اسماعيل. عالمنا الإسلامي: القوى البشرية. - منبر الحوار. - س، ٧، ع ٢٤، (شتاء وربيع ١٩٩٢) . - ص ص ١١٤ - ١٢٦ .
- ٥٧- برهان غليون. نقد السياسة: الدولة والدين. - بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩١ .
- ٥٨- تركي علي الريبع. الحركات الإسلامية في منظور الخطاب التقديمي العربي. - الاجتهاد. - س، ٢، ع ١٥، ١٦ (ربيع - صيف ١٩٩٢) . - ص ص ١٧٥ - ٢٠٧ .
- ٥٩- حسنين توفيق ابراهيم. ظاهرة الإحياء الإسلامي في الدراسات الغربية: رؤية تحليلية نقدية/ حسنين توفيق ابراهيم، أمانى مسعود الحديني. - منبر الحوار. - س، ٧، ع ٢٥ (صيف ١٩٩٢) . - ص ص ٦ - ٤٤ .
- ٦٠- رضوان السيد. الديني والسياسي في لبنان والوطن العربي. - الاجتهاد س، ٤، ع ١٥، ١٦ (ربيع - صيف ١٩٩٢) . - ص ص ٣٢٧ - ٣٢٣ .
- ٦١- رضوان السيد. مراحل الخطاب الإسلامي في جوابه على التحديات

- خلال قرن. - منبر الحوار. - س، ٧، ع، ٢٣، ٢٤ (شتاء - ربيع ١٩٩٢). - ص ص ١٢ - ٢٢.
- ٦٢ - زكي أحمد. **الديمقراطية في الخطاب الإسلامي الحديث والمعاصر**. - المستقبل العربي. - ع ١٦٤ (أكتوبر ١٩٩٢). - ص ص ١١٢ - ١٢٢.
- ٦٣ - سامي عوض الذيب أبوساحلية. **حقوق الإنسان المتنازع عليها بين الغرب والإسلام**. - المستقبل العربي. - ع ١٦٤ (أكتوبر ١٩٩٢). - ص ص ٨٦ - ١١١.
- ٦٤ - سيد دسوقي حسن. **الهيكل الحضاري للتنمية**. - منبر الحوار. - س، ٧، ع، ٢٢، ٢٤ (شتاء - ربيع ١٩٩٢). - ص ص ١٤٢ - ١٥١.
- ٦٥ - سيف الدين عبدالفتاح اسماعيل. **المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة الإسلامية المعاصرة**: مراجعة منهجية. - ص ص ٢٧٩ - ٣٣٧.
- في «المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية». - بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢.
- ٦٦ - طارق البشري. **اللامع العامة للفكر السياسي الإسلامي في التاريخ المعاصر: وجوه الثبات والتغيير**. - ص ص ٢٢٥ - ٢٦٢.
- في «محاضرات الموسم الثقافي السابع لعام ٩٠ - ١٩٩١». - أبوظبي: المجمع الثقافي، ١٩٩٢.
- ٦٧ - فريدمان بيتز. **الحل الإسلامي: إمكاناته وحدوده**/ بقلم فريدمان بيتز، ترجمة جورج كثرة. - الاجتهاد. - س، ٤، ع، ١٥، ١٦ (ربيع - صيف ١٩٩٢). - ص ص ١٢١ - ١٥٧.
- ٦٨ - فولكر برتيس. **نجاحات الإسلاميين في الوطن العربي: نظرة في عاديتها وبنيتها**. - الاجتهاد. - س، ٤، ع، ١٦، ١٥ (ربيع - صيف ١٩٩٢). - ص ص ١٥٩ - ١٧٤.
- ٦٩ - محمد حافظ يعقوب. **الخديعة والكلمات: دراسة في مفهوم الاستبداد العادل**. - الاجتهاد. - س، ٤، ع، ١٥، ١٦ (ربيع - صيف ١٩٩٢). - ص ص ٦٢ - ٩٨.
- ٧٠ - محمد سعيد العشماوي. **الإسلام السياسي والمتغيرات الدولية**. - ص ص ٢٦٢ - ٢٩١.
- في «محاضرات الموسم الثقافي السابع لعام ٩٠ - ١٩٩١». - أبوظبي: المجمع الثقافي، ١٩٩٢.

- ٧١- محمد شومان. ملاحظات أولية حول اشكاليات الإسلام والناصرية. - منبر الحوار. - س، ٧، ع، ٢٤، (شتاء ربىع ١٩٩٢). - ص ص ٦٣ - ٧٢.
- ٧٢- محمود أحمد أبوليل. القرشية شرطاً في الخلافة الإسلامية. - مجلة كلية الآداب. - ع ٨ (١٩٩٢). - ص ص ١٢٩ - ٢٠٧.
- ٧٣- مصطفى التيفر. خير الدين التونسي. حسن الإمارة أم دولة حديثة. - الاجتهاد. - س، ٤، ع، ١٥، ١٦ (ربيع - صيف ١٩٩٢). - ص ص ١١ - ٦١.
- ٧٤- مني فياض. الإسلام المهاجر في الدولة القومية: النموذج الفرنسي. - منبر الحوار. - س، ٧، ع، ٢٥ (صيف ١٩٩٢). - ص ص ٤٥ - ٦١.
- ٧٥- يحيى هاشم حسن فرغل. مكانة السلام وطبيعته في الإسلام. - ص ص ٢٩٣ - ٢٢١.
- في «محاضرات الموسم الثقافي السابع لعام ٩٠ - ١٩٩١». - أبوظبي: المجمع الثقافي، ١٩٩٢.

سادساً: الإعلام والاتصال بالجماهير

- ٧٦- بسيوني ابراهيم حمادة. العلاقات المتبادلة بين وسائل الإعلام والجماهير في وضع أولويات القضايا العامة في مصر. - بحوث الاتصال. - ع، ٤، (يناير ١٩٩١). - ص ص ٥٣ - ٦٨.
- ٧٧- حمدي حسن محمود. التليفزيون والطفل: إمكانات الوسيلة ودلائل الرسالة. - بحوث الاتصال. - ع ٤ (يناير ١٩٩١). - ص ص ٦٩ - ٩٧.
- ٧٨- راجية أحمد قنديل. أحداث العالم الثالث في التغطية الإعلامية الدولية. - بحوث الاتصال. - ع ٤ (يناير ١٩٩١). - ص ص ٦ - ٣١.
- ٧٩- سعيد بن علي ثابت. مفهوم الاتصال في ضوء الإسلام. - بحوث الاتصال. - ع ٤ (يناير ١٩٩٢). - ص ص ٩٨ - ١١٤.
- ٨٠- شاهيناز بسيوني. التخصص في الإعلام الإذاعي بمرحلة الدراسات الجامعية: تحليل العلاقة بين المعلومات واتخاذ قرارات التخصص. - بحوث الاتصال. - ع ٤ (يناير ١٩٩٢). - ص ص ٢٢ - ٥٢.
- ٨١- الطيب البكوشي. الإعلام في خدمة الحرب أم السلام. - المجلة التونسية لعلوم الاتصال. - ع ١٩ (يونيو ١٩٩١). - ص ص ٢٢ - ٣٥.

- ٨٢ - عزى عبدالرحمن. ثقافة الطلبة والوعي الحضاري ووسائل الاتصال: حالة الجزائر. - المستقبل العربي. - ع ١٦٤ (اكتوبر ١٩٩٢). - ص ٣٤ - ٦٨.
- ٨٣ - محمد حمدان. الإعلام وحرب الخليج: الإشكاليات المطروحة. - المجلة التونسية لعلوم الاتصال. - ع ١٩ (يناير - يونيو ١٩٩١). - ص ٩ - ٢٢.
- ٨٤ - محمد عبدالحميد. حدود الاتفاق بين نتائج تحليل محتوى النصوص والصور الصحفية. - بحوث الاتصال. - ع ٤ (يناير ١٩٩١). - ص ١١٥ - ١٣٢.
- ٨٥ - محمد كامل خطاب. مصادر الأخبار في الصحف الخليجية: دراسة تحليلية مقارنة على عينة من صحف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. - التعاون. - س ٧، ع ٢٧ (سبتمبر ١٩٩٢). - ص ٦٩ - ١٣.
- ٨٦ - محمد محمود المرسي. الإذاعات الموجهة باللغة العربية إلى الوطن العربي. - الفكر الاستراتيجي العربي. - ع ٤٢ (اكتوبر ١٩٩٢). - ص ١٧٥ - ١٩٠.
- ٨٧ - مصطفى المصمودي. انعكاسات حرب الخليج على مفهوم النظام الإعلامي الجديد. - المجلة التونسية لعلوم الاتصال. - ع ١٩ (يناير - يونيو ١٩٩١). - ص ٣٧ - ٤٧.
- ٨٨ - نصرالدين لعياض. الخطاب الإعلامي في حرب الخليج. - المجلة التونسية لعلوم الاتصال. - ع ١٩ (يناير - يونيو ١٩٩٢). - ص ٨٥ - ٩٨.

سابعاً: الاقتصاد

- ٨٩ - ابراهيم عمر التني. الصناعات التحويلية في دولة الإمارات العربية المتحدة: الواقع والأفاق. - التعاون. - س ٧، ع ٢٧ (سبتمبر ١٩٩٢). - ص ١١١ - ١٢٠.
- ٩٠ - بطرس لبكي. الوضع الراهن ومستقبل النمو الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للقوى العاملة ١٩٧٠ - ١٩٨٩ - ١٩٩٠ - ٢٠١٥. - الفكر الاستراتيجي العربي. - ع ٤٢ (اكتوبر ١٩٩٢). - ص ٢٠٧ - ٢٢٩.
- ٩١ - جاسم السعدون. اقتصاديات دول مجلس التعاون والمستقبل. - ص ٣ - ٥٠.
- في «دراسات في الدبلوماسية والعلاقات الدولية: الندوة الدبلوماسية لأعوام ١٩٨٨ - ١٩٨٩ - ١٩٩٠». - أبوظبي: وزارة الخارجية، ١٩٩١.

- ٩٢ - حارب الدرمكي. مستقبل الاستثمارات العربية الخارجية. - ص ص ٢٣٥ - ٢٤٤.
- في «دراسات في الدبلوماسية والعلاقات الدولية: الندوة الدبلوماسية لأعوام ١٩٨٨ - ١٩٩٠». - أبوظبي: وزارة الخارجية، ١٩٩١.
- ٩٣ - خالد فهد محسن. سكان دولة الامارات العربية المتحدة: دراسة في نموهم السكاني وتبنيهم المكاني للمنطقة من ١٩٦٨ - ١٩٨٥. - الخليج العربي، مج ٢٤، ع ١٥٩ (١٩٩٢). - ص ص ١٥٩ - ٢٠٥.
- ٩٤ - رمزي زكي. هذه الليبرالية الجديدة المتوجهة: ملاحظات حول تراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي. - الفكر الاستراتيجي العربي. - ع ٤١ (يوليو ١٩٩٢). - ص ص ٢٠٩ - ٢٤٩.
- ٩٥ - سمير أمين. الدولة والاقتصاد والسياسة في الوطن العربي. - المستقبل العربي. - ع ١٦٤ (اكتوبر ١٩٩٢). - ص ص ٤ - ٢٦.
- ٩٦ - عبد الرحمن صبري. سبل مواجهة مشكلة البطالة على الصعيد القومي ووسائلها. - شؤون عربية. - ع ٧١ (سبتمبر ١٩٩٢). - ص ص ٨ - ٨٧.
- ٩٧ - لطفي محمد موسى البطيني. دراسة مقارنة ونظرة تحليلية شاملة للنشاط الزراعي النباتي لدائرة الزراعة والانتاج الحيواني بالعين: آفاق اقتصادية. - س ١٢، ع ٥١ (يوليو ١٩٩٢). - ص ص ٥٥ - ٧٢.
- ٩٨ - محمد ابراهيم رابي. المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي المقارن/ تأليف محمد ابراهيم رابي، صديق ناصر عثمان. - دبي : ندوة الثقافة والعلوم، ١٩٩٢. - ص ٣٤٨.
- ٩٩ - محمد ابراهيم رابي. مدى ملاءمة نظريات التنمية الاقتصادية الغربية للتنمية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. - آفاق اقتصادية. - س ١٢، ع ٥٢ (اكتوبر ١٩٩٢). - ص ص ٧ - ٣٤.
- ١٠٠ - محمد فريد حجاب. المصارف الإسلامية: دراسة للمشروع الاقتصادي الإسلامي في إطار الصحة الإسلامية المعاصرة. - آفاق اقتصادية. - س ١٢، ع ٥٢ (اكتوبر ١٩٩٢). - ص ص ٣٥ - ٦٥.
- ١٠١ - محمد محمود الإمام. أزمة مدینية أم مأزق استدانة. - ص ص ٢٠٣ - ٢٢١.

في «دراسات في الدبلوماسية وال العلاقات الدولية: الندوة الدبلوماسية لاعوام ١٩٨٨ - ١٩٨٩ - ١٩٩٠ - ١٩٩١». - أبوظبي: وزارة الخارجية، ١٩٩١.

ثامناً: الأمن العربي القومي

- ١٠٢- ابراهيم أحمد سعيد. **الأمن المائي واستراتيجية الاكتفاء الذاتي من الغذاء في الوطن العربي**. - شؤون عربية. - ع ٧١ (سبتمبر ١٩٩٢). - ص ٦٦ - ٧٩.
- ١٠٣- حسان محمد حسان. **دور التربية غير النظامية في تحقيق الأمن القومي العربي**. - شؤون عربية. - ع ٧٠ (يونيو ١٩٩٢). - ص ٤٠ - ٥١.
- ١٠٤- محمد حسن العيدروس. **الأمن السياسي لدول مجلس التعاون**. - أبوظبي: دار المتنبي، ١٩٩٢. - ٧١ ص.

١٠٥- محمد سعيد البادي. **الأمن القومي لدولة الإمارات العربية المتحدة من منظور اتحادي وبعد خليجي وعربي**. - القاهرة: أكاديمية ناصر، ١٩٩٢. - رسالة دكتوراه.

تاسعاً: الأيديولوجيات

- ١٠٦- ابراهيم محمود. **الفكر العربي أزمة فكر أم فكر أزمة**. - الفكر العربي. - ع ٦٨ (أبريل - يونيو ١٩٩٢). - ص ٤١ - ٥٨.
- ١٠٧- الكسندر كريدر. **أزمة الحركة الشيوعية: منابعها وسبل الخروج منها**. - الفكر العربي. - ع ٦٨ (أبريل - يونيو ١٩٩٢). - ص ٨٠ - ٩١.
- ١٠٨- جورج كثورة. **الفكر العربي المعاصر بين التواصل والانقطاع**. - الفكر العربي. - س ١٣، ع ٧٠ (اكتوبر - ديسمبر ١٩٩٢). - ص ١٣٦ - ١٤٢.
- ١٠٩- حليم البازجي. **الإيديولوجياليست نظاماً سياسياً**. - الفكر العربي. - ع ٦٨ (أبريل - يونيو ١٩٩٢). - ص ١٠٥ - ١٢٠.
- ١١٠- سنا أبوشقرة. **أزمة الفكر الماركسي: محاولات للخروج: مفهوم فك الارتباط في فكر سمير أمين**. - الفكر العربي. - ع ٦٨ (أبريل - يونيو ١٩٩٢). - ص ٥٩ - ٦٩.
- ١١١- عبدالسلام بن عبدالعال. **من النقد الأيديولوجي إلى تصيد الأسرار**.

- الفكر العربي. - س، ١٢، ع ٧٠ (أكتوبر - ديسمبر ١٩٩٢). - ص ص ١٢١ - ١٢٤.
- ١١٢ - عبد العزيز بومهولي. **نقد العقل التجزئي في الخطاب العربي المعاصر**. - الفكر العربي. - س، ١٢، ع ٧٠ (أكتوبر - ديسمبر ١٩٩٢). - ص ص ١٢٥ - ١٣٥.
- ١١٣ - محمد سبيلا. **الأيديولوجيا كأسطورة**. - الفكر العربي. - س، ١٢، ع ٧٠ (أكتوبر - ديسمبر ١٩٩٢). - ص ص ١٤٢ - ١٤٩.
- ١١٤ - محمد شومان. **أزمة الأيديولوجيا العربية: الناصرية نموذجاً**. - الفكر العربي. - ع ٦٨ (أبريل - يونيو ١٩٩٢). - ص ص ٧٠ - ٧٩.
- ١١٥ - ياسين الحافظ. **المزيد والآيديولوجيا المهزومة**. - بيروت. - معهد الإنماء العربي، ١٩٩٢.

عاشرًا: البيئة

- ١١٦ - ابراهيم محمد العناني. **البيئة والتنمية: الأبعاد القانونية الدولية**. - السياسة الدولية. - س، ٢٨، ع ١٠ (أكتوبر ١٩٩٢). - ص ص ١١٦ - ١٢٨.
- ١١٧ - أحمد الرشيدى. **الحماية الدولية للبيئة: الجوانب القانونية والتنظيمية**. - السياسة الدولية. - س، ٢٨، ع ١٠ (أكتوبر ١٩٩٢). - ص ص ١٣٦ - ١٤٢.
- ١١٨ - ألفت حسن أغاخ. **الإعلام العربي والقضايا البيئية (١٩٩١)**. - السياسة الدولية. - س، ٢٨، ع ١٠ (أكتوبر ١٩٩٢). - ص ص ١٤٩ - ١٥٢.
- ١١٩ - أمين حامي مشعل. **زيادة دفء جو الأرض وتأثيره على المنطقة العربية**. - التعاون. - س، ٧، ع ٢٧ (سبتمبر ١٩٩٢). - ص ص ١٣١ - ١٣٧.
- ١٢٠ - حسني أمين. **مقدمات القانون الدولي للبيئة**. - السياسة الدولية. - س، ٢٨، ع ١٠ (أكتوبر ١٩٩٢). - ص ص ١٢٩ - ١٣٥.
- ١٢١ - خالد محمد فهمي. **أبعاد اقتصادية لمشكلات البيئة العالمية**. - السياسة الدولية. - س، ٢٨، ع ١٠ (أكتوبر ١٩٩٢). - ص ص ١٠٥ - ١١١.
- ١٢٢ - عبدالله رمضان عبدالله الكندي. **البيئة والتنمية المستدامة: دراسة تحليلية للمفاهيم والنظم والمشكلات البيئية المعاصرة**/تأليف عبدالله رمضان عبدالله الكندي، تقديم ضاري ناصر العجمي. - الكويت: معهد الكويت للأبحاث العلمية، ١٩٩٢. - ٤٥٩ ص.

- ١٢٢ - عبد الفتاح الجبالي. **الخيارات التنموية والمشكلات البيئية**. - السياسة الدولية. - س، ٢٨، ع ١١٠ (اكتوبر ١٩٩٢). - ص ص ١١٢ - ١١٥.
- ١٢٤ - عصام الدين جلال. **قضايا البيئة والنظام العالمي الجديد**. - السياسة الدولية. - س، ٢٨، ع ١١٠ (اكتوبر ١٩٩٢). - ص ص ٧٥ - ٧٨.
- ١٢٥ - عطية حسين أفندي. **الإدارة الدولية لقضايا البيئة**: دور الأمم المتحدة. - السياسة الدولية. - س، ٢٨، ع ١١٠ (اكتوبر ١٩٩٢). - ص ص ٧٩ - ٨٨.
- ١٢٦ - علاء الحديدي. **قمة الأرض والعلاقة بين الشمال والجنوب**. - السياسة الدولية. - س، ٢٨، ع ١١٠ (اكتوبر ١٩٩٢). - ص ص ٨٩ - ٩٧.
- ١٢٧ - مراد ابراهيم الدسوقي. **الأبعاد الاستراتيجية لقضايا البيئة**. - العلاقة بين البيئة والتنمية. - السياسة الدولية. - س، ٢٨، ع ١١٠، (اكتوبر ١٩٩٢). - س س ٩٨ - ١٠٤.
- ١٢٨ - وثيقة إعلان ديو بشأن البيئة والتنمية. - السياسة الدولية. - س، ٢٨، ع ١١٠ (اكتوبر ١٩٩٢). - ص ص ١٥٣ - ١٥٤.

الحادي عشر: التراث الشعبي

- ١٢٩ - اسامه فوزي. استدعاء الموروث الشعبي في الأعمال القصصية والروائية الاماراتية. - ص ص ٨٣ - ١١٤.
- في «الملتقي الأول للكتابات القصصية والروائية في دولة الامارات العربية المتحدة، ٢٧ فبراير - ١ مارس ١٩٨٩». - الشارقة: اتحاد كتاب وأدباء الامارات، ١٩٨٩.
- ١٣٠ - الألعاب الشعبية في قطر: مادة مصورة. - المآثرات الشعبية. - س، ٧، ع ٢٨ (اكتوبر ١٩٩٢). - ص ص ١٢١ - ١٢١.
- ١٣١ - حسن المهدي. صيد وتربية الصقور في قطر. - المآثرات الشعبية. - س، ٧، ع ٢٨ (اكتوبر ١٩٩٢). - ص ص ٩٣ - ٩٩.
- ١٣٢ - فرج عيسى محمد. الخيل في ثقافة العرب البقارية في السودان. - المآثرات الشعبية. - س، ٧، ع ٢٨ (اكتوبر ١٩٩٢). - ص ص ٥١ - ٥٩.
- ١٣٣ - فوزي عبدالرحمن اسماعيل. العطارية وجذور الثقافة في مجال العلاج: عرض لدراسة ميدانية في مدينة القاهرة. - المآثرات الشعبية. - س، ٧، ع ٢٨ (اكتوبر ١٩٩٢). - ص ص ٢٧ - ٣٧.

- ١٢٤- ليلي صالح البسام. ملابس الأطفال التقليدية في نجد بالمملكة العربية السعودية. - المائرات الشعبية. - س، ٧، ع ٢٨ (اكتوبر ١٩٩٢). - ص ص ٧ - ٢٥.
- ١٢٥- هيثم يحيى الخواجة. الظواهر الدرامية في احتفالات خميس المشايخ. - المائرات الشعبية. - س، ٧، ع ٢٨ (اكتوبر ١٩٩٢). - ص ص ٩١ - ٨١.

الثاني عشر: التعليم

- ١٣٦- تطور التعليم في دول الخليج العربية ١٩٨٧ - ١٩٨٨. - الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج، ١٩٩٢. - ٢٧٦ ص.
- ١٣٧- جاسم الكندي. **الخواص المدرسية: مفهومها، نظرياتها، طرق علاجها**/إعداد جاسم الكندي، راشد سهيل. - رسالة الخليج العربي. - س، ١٢، ع ٤٠ (١٩٩٢). - ص ص ٣٢ - ٦٢.
- ١٣٨- راشد النزوعي. دور التعليم الخاص بالدولة. - ص ص ٩ - ٤٤. في «واقع ومستقبل التعليم بدولة الامارات العربية المتحدة». - دبي: ندوة الثقافة والعلوم، ١٩٩٢.
- ١٣٩- سالم الشعسي. **التعليم الفني: واقعه وطموحاته**. - ص ص ٤٧ - ٨٥. في «واقع ومستقبل التعليم بدولة الامارات العربية المتحدة». - دبي: ندوة الثقافة والعلوم، ١٩٩٢.
- ١٤٠- سلام سيد أحمد. **تنمية الوعي العلمي لدى طلاب المرحلة الثانوية في دول الخليج العربية**. - الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج، ١٩٩٢. - ١١٢ ص.
- ١٤١- عبدالله محمد الطابور. **التعليم التقليدي: المطوع في دولة الامارات العربية المتحدة**. - الامارات: وزارة التربية والتعليم، ١٩٩٢. - ٢٩٦ ص.
- ١٤٢- علي بن محمد المصوري. دراسة تحليلية للأسس التي يقوم عليها النظام التعليمي السعودي كما وردت في سياسة التعليم. - رسالة الخليج العربي. - ع ٤٠ (١٩٩٢). - ص ص ١ - ٣٢.
- ١٤٣- محمد خلفان الرواوى. **التعليم العالي بدولة الامارات العربية المتحدة: الواقع والطموح**. - ص ص ٨٩ - ١٢٦.

- في «واقع ومستقبل التعليم بدولة الامارات العربية المتحدة». - دبي: ندوة الثقافة والعلوم، ١٩٩٢.
- ١٤٤- ابراهيم نوار. **السياسة الخارجية العمانية من العزلة إلى دبلوماسية الوساطة**. - السياسة الدولية. - س، ٢٨، ع ١١٠ (اكتوبر ١٩٩٢). - ص ص ٤٥ - ٢٢.

الثالث عشر: العلاقات السياسية الدولية

- ١٤٥- أحمد ثابت. أوروبا الموحدة والعرب وتحولات نهاية القرن. - الفكر العربي. - ع ٦٨ (ابril - يونيو ١٩٩٢). - ص ص ١٩٢ - ٢٠٧.
- ١٤٦- أمانى عبد الرحمن صالح. الأزمة الليبية بين معضلة القوة الأمريكية ومعضلة البقاء العربي: سياق الأزمة. - الفكر الاستراتيجي العربي. - ع ٤ (اكتوبر ١٩٩٢). - ص ص ١٢ - ٤٨.
- ١٤٧- برهان الدجاني. مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي. - المستقبل العربي. - ع ١٦٥ (نوفمبر ١٩٩٢). - ص ص ٤ - ٢٨.
- ١٤٨- خير الدين عبد الرحمن. جزيرة أبو موسى وأسئلة حول مصير الأمة. - المستقبل العربي. - ع ١٦٥ (نوفمبر ١٩٩٢). - ص ص ٥٣ - ٦٤.
- ١٤٩- درية شفيق بسيوني. إشكالية الأمن في النظام الأوروبي الجديد. - السياسة الدولية. - س، ٢٨، ع ١١٠ (اكتوبر ١٩٩٢). - ص ص ٦ - ٢١.
- ١٥٠- ريتا حдан. أزمة لوكرببي: التطورات والاحتمالات المستقبلية في ضوء الأبعاد التاريخية للصراع الليبي - الأمريكي. - الفكر الاستراتيجي العربي. - ع ٤ (يوليو ١٩٩٢). - ص ص ١٢٥ - ١٦٢.
- ١٥١- السيد عوض عثمان. المواجهة الأمريكية الليبية: قراءة في الخلفية التاريخية. - الفكر الاستراتيجي العربي. - ع ٤٢ (اكتوبر ١٩٩٢). - ص ص ٤٩ - ٧٤.
- ١٥٢- عبدالخالق عبدالله. طبيعة المستجدات الدولية ومسبياتها. - ص ص ٣٢٥ - ٣٢٠.
- في «دراسات في الدبلوماسية والعلاقات الدولية: الندوة الدبلوماسية لأعوام ١٩٨٨ - ١٩٨٩ - ١٩٩٠». - أبوظبي: وزارة الخارجية ١٩٩١.

- ١٥٣ - ماجد كيالي. النظام الاقليمي في الشرق الأوسط ومفهوم التسوية الأمريكية الاسرائيلية. - الفكر الاستراتيجي العربي. - ع ٤ (يوليو ١٩٩٢). - ص ص ٥٥ - ٨٧.
- ١٥٤ - مصطفى محمد عبدالحميد ثابت. العلاقات العربية التركية بعد حرب الخليج: الطموحات الاقليمية والخيارات الاستراتيجي الأطلسي. - الفكر الاستراتيجي العربي. - ع ٤ (يوليو ١٩٩٢). - ص ص ١٠٧ - ١٢٠.
- ١٥٥ - ناصيف يوسف حتى. التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاساته على النظام الاقليمي العربي. - المستقبل العربي. - ع ١٦٥ (نوفمبر ١٩٩٢). - ص ص ٢٩ - ٥٢.

الرابع عشر: علم النفس

- ١٥٦ - أحمد محمد عبدالخالق. المدخل إلى علم النفس التجريبي/ أحمد محمد عبدالخالق، عبدالفتاح محمد نويدار. - الاسكندرية. - دار المعرفة الجامعية. - ١٩٩٢. - ص ٢١٣.
- ١٥٧ - عبد اللطيف محمد خليفة. ارتقاء القيم: دراسة نفسية. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٢. - ٣٢٧ ص «عالم المعرفة - ١٦٠».
- ١٥٨ - نزار مهدي الطائي. الاتجاه نحو الدين وعلاقته ببعض سمات الشخصية لدى عينة من الطلبة الجامعيين في الكويت. - الكويت: حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، ١٩٩٢. - ٩٩ ص.
- ١٥٩ - يوسف عبدالفتاح منصور خليل. القدرة على التفكير الابتكاري وعلاقتها بمستوى الطموح وسمات الشخصية لدى طلاب الصف الثالث الثانوي في دولة الإمارات العربية المتحدة. - القاهرة: جامعة القاهرة: معهد الدراسات والبحوث التربوية، ١٩٩٢. - ٣٢٠ ص. - رسالة دكتوراه.

الخامس عشر: العمالة الوافدة

- ١٦٠ - أحمد ثابت. تنظيم هجرة العمالة الوافدة بعد حرب الخليج. - الفكر الاستراتيجي العربي. - ع ٤ (يوليو ١٩٩٢). - ص ص ١٢١ - ١٣٤.
- ١٦١ - جلال عبدالله مغوض. انتقال العمالة والتطور الوحدوي في الوطن العربي. - شؤون عربية. - ع ٧١ (سبتمبر ١٩٩٢). - ص ص ١٠٨ - ١٢٠.

- ١٦٢- حورات حول العمالة الوافدة في الامارات. - الشارقة جمعية الاجتماعيين، ١٩٩٢. - ٩٨ ص.
- ١٦٣- محمد عبدالله المطوع. العمالة الوافدة: دراسة سوسيولوجية للقصمة القصيرة في الامارات. - ص ص ٦١ - ٩٢.
- في «أبحاث الملتقى الثاني للكتابات القصصية والروائية في دولة الامارات العربية المتحدة» الجزء الأول. - الشارقة. - اتحاد كتاب وأدباء الامارات، ١٩٩٢.

السادس عشر: النظم السياسية

- ١٦٤- حسنين توفيق ابراهيم. بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية ، والكيفية. - ص ص ٦٨٣ - ٧٣٢.
- في «المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية». - بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢.
- ١٦٥- عزالدين شكري. أزمة الدولة في أفريقيا. - السياسة الدولية. - س، ع ١١٠ (اكتوبر ١٩٩٢). - ص ص ٤٦ - ٦٨.
- ١٦٦- محمد البصري. المغرب العربي بالمنظور الديمقراطي. - المستقبل العربي. - ع ١٦٤ (اكتوبر ١٩٩٢). - ص ص ١٢٣ - ١٣١.
- ١٦٧- محمد فريد حباب. أزمة الديمقراطية الغربية وتحدياتها في العالم الثالث. - المستقبل العربي. - ع ١٦٤ (اكتوبر ١٩٩٢). - ص ص ٦٩ - ٨٥.
- ١٦٨- مصطفى كامل السيد. مؤسسات المجتمع المدني على المستوى القومي. - ص ص ٦٤٣ - ٦٨٢.
- في «المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية». - بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢.
- ١٦٩- نزيه نصيف الأبيبي. العرب ومشكلة الدولة. - لندن: دار الباقي، ١٩٩٢. - ١٥٨ ص.
- ١٧٠- نعوم نتشومسكي. إعاقة الديمقراطية: الولايات المتحدة والديمقراطية. - بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢. - ٤٨٧ ص.

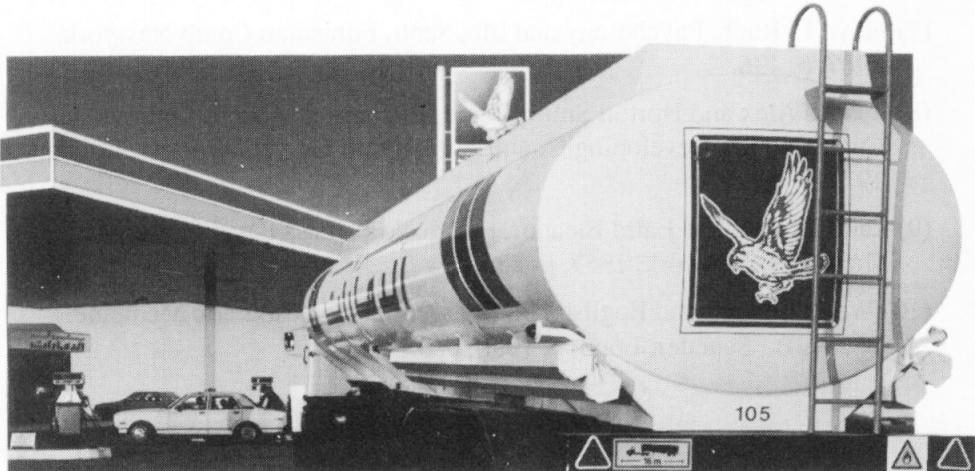


فرع دبي بنك البحرين الوطني عن ب.د. ١٦٠٠ - ج.م. هاتف: ٤٤٣٧٨٨٨ فاكس: ٤٤٣٧٨٥٠ تليكس: ٨٩٠٢٤ بنكدي أم	فرع بيروت بنك البحرين الوطني عن ب.ب. ٣٩٧٩ - ج.م. شارع خالد بن الوليد لبيه - ج.م. هاتف: ٥١١٧٠٠ - (٤) فاكس: ٥٣٦٠٠ - (٤) تليكس: ٤٧٢١١ نيفقي أم	فرع أبوظبي بنك البحرين الوطني عن ب.ب. ٧٦٦ - ج.م. شارع خليفة أبوظبي - ج.م. هاتف: ٣٣٣٢٠٠ - (٢) فاكس: ٢١١٣٣٦ - (٢) تليكس: ٢٣٦٦٦	فرع الفجيرة بنك البحرين الوطني عن ب. ٨٨٧ - ج.م. القجيرة - ج.م. هاتف: ٣٣٤٥١٣ - (٤) فاكس: ٣٣٤٢٧٠ - (٤) فاكس: ٨٩١٣٠ نيفقي أم	المكتب الرئيسي بنك البحرين الوطني عن ب. ٨٨٧ - ج.م. شارع حمد بن مبارك اللهجة - ج.م. هاتف: ٣٣٤٥١٨ - (٤) فاكس: ٦٧٠٤٧٦٥ نيفقي أم
--	---	--	--	---

EMIRATES
PETROLEUM



الإمارات



رؤى التكامل والتطوير المستمر

خدمة

محطاتنا تقدم البنزين والديزل والزيوت والخدمات الأخرى لل里ان. كي تستمتعهم على المنافسة بسيارتهم.



مؤسسة الإمارات العامة للبترول تعمد أربعين ساعة في اليوم طيلة أيام الأسبوع كي تستمرة الحركة في الإمارات إلى الأمام.

تشحيم

مجموعة جديدة من الروت اصنفه للسيارات والمعدات الصناعية. خصصنا لمحافظة على تبريد وصيانة وإطالة عمر محركاتكم.



ضمن المستقبل بالتزام ثابت بالتقنيات والتقدم.

نطور ونحسن من شأننا بصورة مستمرة لتقتدم للإمارات خدمات في غاية الكفاءة.

طاقة

غايتنا تأمين الطاقة من أجل التطور من خلال شبكة متكاملة لتوريد الغاز والوقود السائل حتى عجلة الصناعة دائرة.



المؤسسة العامة للبترول Emirates General Petroleum Corporation

قواعد النشر في المجلة

☆ البحوث والدراسات :

- ١ - تنشر المجلة البحوث والدراسات ذات الصلة بالعلوم الإنسانية والتي تهدف إلى إضافة ما هو جديد في هذه المجالات وتخدم مجتمع الإمارات وخاصة المجتمع العربي بعامة.
- ٢ - يكون البحث المقدم للنشر في حدود ٢٠ صفحة مطبوعة من الحجم العادي (١٢٠) كلمة بما في ذلك الحواشى الالزامية وقائمة المراجع والمصادر.
- ٣ - يعد البحث قابلاً للنشر إذا توافرت فيه النقاط الآتية:
 - (١) اعتماد الأصول العلمية في إعداد وكتابه البحث من توثيق وهاوامش ومصادر ومراجع.
 - (ب) لا يكون قد سبق نشره أو قدم للنشر في مجلة أخرى.
 - (جـ) يكتب الباحث إسمه وجده عمله على ورقة مستقلة ويرفق نسخة عن سيرته العلمية إذا كان يتعامل مع المجلة للمرة الأولى ويذكر ما إذا كان البحث قد قدم إلى مؤتمر لكنه لم ينشر ضمن أعمال المؤتمر.
 - (د) يوضح الباحث إن كان بحثه ملكاً لجهة بحثية معينة وفي هذه الحالة فإنه لابد من الحصول على موافقة تلك الجهة.
- ٤ - يبلغ الباحث باستلام البحث خلال أسبوعين من تاريخ الاستلام على أن يبلغ بقرار صلاحية البحث للنشر أو عدمه خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر.
- ٥ - يراعي في أولوية النشر ما يلي:
 - (١) تاريخ استلام البحث وأسبقية البحث للنشر إن كان قد طلب إجراء تعديلات عليها.
 - (ب) تنوع الابحاث والباحثين لتحقيق التوازن بحيث تنشر المجلة لأكبر عدد من الكتاب ومن أكبر عدد ممكناً من الأقطار في العدد الواحد وبواسع مدى من التنوع.
 - (جـ) المواضيع المختصة بدولة الإمارات العربية المتحدة وذلك لما تعيشه المكتبة العربية من نقص واضح فيها.
- ٦ - (أ) البحث المنشور في المجلة يصبح ملكاً لها ويؤول إليها حق نشره.
(ب) يحق للباحث إعادة نشر بحثه في كتاب وفي هذه الحالة لابد أن يشير إلى المصدر الأصلي للنشر.

☆ عروض الكتب :

- تنشر المجلة عروض الكتب التي لا يتجاوز تاريخ إصدارها ثلاثة أعوام بحيث لا يزيد حجم العرض عن عشر صفحات وأن يتناول إيجابيات وسلبيات الكتاب ويستهل العرض بالمعلومات الآتية:
- (١) الإسم الكامل للمؤلف. (ب) العنوان الكامل للكتاب.
 - (جـ) مكان النشر. (د) الإسم الكامل للناشر.
 - (هـ) تاريخ النشر. (و) عدد الصفحات.
 - (ز) تكتب المعلومات السابقة بلغة الكتاب إذا كان محرراً بلغة أجنبية.
 - (ح) اسم وعنوان عارض الكتاب.

☆ الآراء والأفكار.

- تنشر المجلة آراء وأفكاراً حررة تعالج قضايا مهمة ومعاصرة لهم المجتمع والفكر الإنساني والاجتماعي على لا يزيد عدد الصفحات عن ١٠ صفحات.

☆ ملخصات الرسائل العلمية :

- تنشر المجلة ملخصات رسائل جامعية تمت مناقشتها وأجازتها في ميادين العلوم الإنسانية.

☆ تقارير وندوات ومؤتمرات :

- تنشر المجلة تقارير المؤتمرات والندوات على لا يتجاوز حجم التقرير ١٠ صفحات.
ترسل البحوث والدراسات بعنوان رئيس تحرير مجلة شؤون اجتماعية - جمعية الاجتماعيين -
دولة الإمارات العربية المتحدة - الشارقة - ص. ب : ٢٧٤٥

Journal of Social Affairs

No. 37 - Vol 10 Spring 1993

A Quarterly Journal Published by the
Sociological Association of the U.A.E.
SHARJAH P.O. Box. 3745 - Fax. 06/522267

Annual Subscription .

Individual:	U. A. E.	Dhs	40
	Arab Countries	\$	15
	Elsewhere	\$	20
Institutions	U. A. E.	Dhs	100
	Elsewhere	\$	40